



مصر وسياسة التوجه شرقاً

الواقع والآفاق



تحرير

أ.د. هدي ميتكيس

٢٠١٥

مصر وسياسة التوجه شرقا
الواقع والآفاق
تحرير أ.د.هدى ميتكيس ٢٠١٥

هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب ثمرة جهد ممتد عكف عليه برنامج الدراسات الماليزية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، إذ تمثل فصول هذا الكتاب الذى جاء بعنوان "مصر وسياسة التوجه شرقاً: الواقع والآفاق". محصلة ونتاج جهد بحثى متميز لكوكبة متميزة من الباحثين في محاولة لإلقاء الضوء على سياسة مصر للتوجه شرقاً سواء من الناحية النظرية التي تستأهل تناول الأصول الفكرية للتوجه الشرقي، وأثر كل من تفاعلات النظام الدولي والنظام العالمي على سياسة مصر للتوجه شرقاً، والتعرف على موقع الشرق في دائرة السياسة الخارجية المصرية، وإلقاء الضوء على البعد الإقتصادي كأحد الأبعاد الهامة في السياسة المصرية تجاه الشرق.

وإجمالاً فإن هذا الكتاب يؤكد على أن مفهوم التوجه شرقاً لمصر يمتد بحكم موقعها الجغرافي الفريد ليشمل دوائر جغرافية عديدة تشمل الدائرة العربية والدائرة الشرق أوسطية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الأورومتوسطية. ومن ثم قام الكتاب بتغطية بعض النماذج من هذه الدوائر متناولة واقع وآفاق العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية لمصر مع كل من اليابان وروسيا والصين والهند وأفغانستان.

ويأمل المركز أن يمثل هذا الكتاب رؤية أكاديمية عن واقع وآفاق سياسة التوجه شرقاً لمصر .

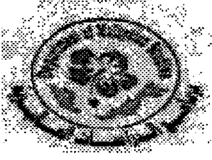
مصر وسياسة التوجه شرقاً: الواقع والآفاق

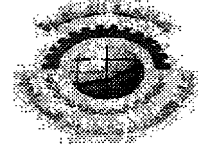
الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الناشر : برنامج الدراسات الماليزية.
جامعة القاهرة، الجيزة، جمهورية مصر العربية
ت، ف:
البريد الالكترونى:
رقم الايداع بدار الكتب: 2015/27294

الطبعة الأولى ٢٠١٥

طبع بجمهورية مصر العربية من برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.





مصر وسياسة التوجه شرقاً: الواقع والآفاق

تحرير

أ.د. هدى ميتكيس

المشاركون

زيد الله عماد الدين | ماجدة صالح | مدحت أيوب

محمد سليم | نورهان الشيخ | نيللى كمال الأمير

سعيد غلاب | محمد سالمان | هدى ميتكيس

عبد الرحمن عبد العال | محمد صفار

طبعة ٢٠١٥

قائمة المحتويات

مقدمة الكتاب

زخرت الساحة الدولية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بفيض من التحولات البنيوية الواسعة النطاق التى عكست فى مجمل تجلياتها مظاهر تحول كونى شمل العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية. وفى إطار هذا السياق تبلورت ملامح نظام عالمى جديد عقب نهاية الكتلة الشرقية ثم تفكك الاتحاد السوفييتى ذاته، وما ترتب على ذلك من بروز الهيمنة الأمريكية فى السياسة الدولية، وتحول البنيان الدولى نحو الشكل الأحادى القطبى. وتوازى معه أيضاً ظاهرتى الصعود الشرق آسيوى، وتعاظم التكامل الأوروبى.

ولعل من هذا المنطلق كان التحول المصرى نحو "سياسة التوجه شرقاً" منذ بداية تسعينيات القرن الماضى وحتى الأن يمثل استجابة للتحولات العالمية التى حدثت فى تلك الفترة وحتى تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد السلطة فى مصر حيث أولى إهتماماً كبيراً بسياسة التوجه شرقاً . فقد أضحت المصلحة المصرية تقتضى تنويع البدائل والشركاء العالميين لتعزيز القدرة التساومية المصرية خاصة بعد أن تغيرت البيئة العالمية فى اتجاه انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم. من ناحية أخرى أنتج الصعود الشرق آسيوى فرصاً جديدة لتحقيق المصالح المصرية عن طريق تعميق الارتباط بالقوى الآسيوية الصاعدة للاستفادة من قدراتها الاستثمارية والتكنولوجية.

فى إطار هذا السياق تم اختيار موضوع " مصر وسياسة التوجه شرقاً" الواقع والآفاق نظراً لأهمية موقعه من بين دوائر السياسة الخارجية المصرية وهو ماتبدى جلياً بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠يونيو حيث أولت مصر الدائرة الآسيوية أهمية كبرى نظراً لما تمثله من تنوع فى الخيارات الاستراتيجية لصانعى القرار.

ومن هذا المنطلق تم تحديث محتويات هذا الكتاب ليمتد لهذة الفترة الحديثة التى تمثل مرحلة مفصلية فى السياسة الخارجية المصرية وذلك بدعم من برنامج الدراسات الماليزية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، حيث تعد ماليزيا من أهم الدول الآسيوية التى تبنت نفس السياسة فى إطار ماعرف ب "سياسة أنظر شرقاً" Look East Policy وهى السياسة التى انتهجها محاضير محمد رئيس الوزراء الماليزى الأسبق قائد قاطرة المسيرة التنموية الماليزية وأدت الى إنطلاقها الإقتصادى عبر سياسة متوازنة.

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه أحد عشرة فصلاً يشتمل كل واحد منها على إحدى الأوراق البحثية التى عرضت بعد تنقيحها وإدماج الآراء والمقترحات والأفكار التى تضمنتها

المناقشات والمداولات التى دارت عبر جلسات المؤتمر المختلفة إضافة على نحو ماأسلفنا الى ادماج أهم التطورات المعاصرة .

وعلى هذا الأساس استهل الفصل الأول بتقديم إطلالة نظرية للأصول الفكرية للتوجه الشرقى فى السياسة الخارجية المصرية. وكيفية معالجة الفكر السياسى المصرى، فى مرحلته التأسيسية، فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، للبعد الشرقى أو التوجه الشرقى للمركب الحضارى المصرى. وقد عرض هذا الفصل أفكار عدد من المفكرين حول الشرق كجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وعبد الله النديم ومصطفى كامل وأحمد لطفى السيد وطه حسين وحسن البنا.

وفى الفصل الثانى تم تناول الإطار الدولى لسياسة مصر للتوجه شرقاً. وخلص هذا الفصل إلى أن التحولات العالمية التى حدثت فى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى كانت هى الأساس الذى انبنت عليه التحولات فى السياسة المصرية بعد نهاية القطبية الثنائية. كما توصل هذا الفصل إلى حقيقة مفادها أنه برغم اتباع مصر لسياسة التوجه شرقاً إلا أن تلك السياسة لم تصبح هى السمة الرئيسة لسياستها الخارجية. فقد ظل التفاهم المصرى الأمريكى يمثل حجر الزاوية فى سياسة مصر الخارجية.

وأوضح الفصل الثالث لأثر تفاعلات النظام الدولى على السياسة الخارجية المصرية للتوجه شرقاً، حيث كان هناك ثمة مستجدات راحت تشكل بالفعل تحدياً جديداً في البيئة الدولية وأثرت بقوة على القطب الأمريكي في نظام أحادية القطبية الذي ساد فترة " ما بعد الحرب الباردة "بل وكان لها أثرها الواضح على النظام الدولي الراهن، إذ أضحى مسار العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية يتجه الآن نحو قوى جديدة وبخاصة في الشرق.

من ناحية أخرى تناول الفصل الرابع التوجه شرقاً فى سياسة مصر والدول العربية، حيث ساهمت المستجدات الدولية والإقليمية المتسارعة خاصة خلال العقدين السابقين في إعادة هذه السياسة لتحتل موقع الصدارة في السياسات الخارجية لمصر والدول العربية خاصة مع التقدم الهائل الذي شهدته اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، ومع تحديات العولمة. وقد اختتم هذا الفصل بتقديم محاولة لتقييم التعاون العربي الآسيوي في المجالين السياسي والثقافي من خلال الوقوف على إيجابيات هذا التعاون والذي مثل نجاحات مهمة

يجب تفعيلها والحفاظ عليها، وكذلك توضيح سلبيات هذا التعاون والذي يمثل تحديات ملحة يجب رصدها ومواجهتها.

هذا وقد تناول الفصل الخامس موقع الشرق فى دائرة السياسة الخارجية المصرية، حيث أوضح موقع الدائرة الآسيوية من دوائر السياسة الخارجية المصرية وأبرز القضايا والموضوعات المطروحة على أجندة السياسة الخارجية المصرية تجاه الشرق والقارة الآسيوية بصفة عامة. ولعل أهم ما خلص إليه هذا الفصل أن البعد الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية ليس توجها ثابتاً ومستمراً، بل هو ضرب من الظرفيات الخاصة، التي تصحو حيناً وتخبو حيناً آخر، حسب مقتضيات المصلحة الوطنية المصرية التي تمليها اعتبارات اللحظة الزمنية. وأن الاهتمام المصري بآسيا خلال الحقب الماضية لم يكن اهتماماً استراتيجياً ممنهج تحكمه خطة عمل ثابتة الأركان محددة المعالم، بقدر ما كان اهتماماً تكتيكياً – لحظياً يرتبط بقضية ما أو بظرف معين، ثم سرعان ما يتراجع الاهتمام مرة أخرى.

وعلى الصعيد الاقتصادى جاء الفصل السادس ليولى اهتمامه بالبعد الاقتصادى فى سياسة مصر للتوجه شرقاً من خلال توضيح المصالح الاقتصادية المصرية فى التوجه شرقاً والتى من أهمها حاجة مصر لتنويع مصادر الاستثمار والاستفادة من الخبرة الأسيوية في النهوض الصناعى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أوضح هذا الفصل كيف زادت معدلات التبادل التجارى بين مصر ومعظم الدول الآسيوية فى السنوات الأخيرة خاصة فى فترة الرئيس عبدالفتاح السيسى.

وقد ألقى الفصل السابع الضوء على العلاقات المصرية الروسية وتطوراتها المعاصرة من خلال استجلاء المقومات التى تحكم العلاقات المصرية الروسية ونموها المضطرد فى المستقبل والتى يتمثل أهمها فى الخبرة التاريخية الايجابية للتعاون والتقارب الدينى والثقافى والحضارى. واستعادة روسيا لمكانتها كأحدى الدول الكبرى والتعاون التقنى والاقتصادى فى إطار دور تنموى حقيقى لروسيا والتفاهم السياسى والاستراتيجى بين البلدين والحاجة إلى تطوير التعاون العسكرى كأحد أبرز مقومات العلاقات بين البلدين.

ولعل أهم ما توصل إليه هذا الفصل أن روسيا يمكن أن تمثل شريكاً أساسياً فى تحقيق النهضة المصرية المرتقبة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة فى تقديم مساعدة حقيقية وفعالة، وعلينا تحديد ماذا نريد، وكيف يمكن إقامة علاقات التعاون معها على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين. فالقراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا فى

الماضى وما يمكن أن تقدمه لمصر فى الحاضر والمستقبل تؤكد إن الشراكة معها ضرورة تنموية لمصر وهو ماتبدى فى تنامى ومتانة العلاقات الحالية بين مصر وروسيا فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى.

وفى إطار تنامى وصعود الدور الصينى الذى يسعى لأن يلعب دوراً محورياً فى العديد من القضايا المثارة على الساحة الدولية تناول الفصل الثامن السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين من حيث العوامل التى حكمت تلك السياسة والأهداف التى ابتغت تحقيقها. كما أوضح هذا الفصل سياسة مصر الخارجية تجاه الصين فى إطارها الثنائى وإطارها العربى من خلال منتدى التعاون العربى الصينى وإطارها الافريقى من خلال منتدى التعاون الصينى الافريقى. واختتم هذا الفصل بتوضيح الآفاق المستقبلية للسياسة المصرية تجاه الصين فى ضوء المعوقات التى تعترض تفعيل العلاقات المصرية الصينية وقد تمثل أبرزها فى اتسام السياسة الخارجية الصينية بالطابع البراجماتى الواقعى وهى صفة قديمة اتصف بها الصينيون وتعنى سرعة تكيفهم مع الأوضاع وقد انعكس هذا الطابع البراجماتى فى التقارب الصينى الاسرائيلى بداية التسعينيات والذى نتج عنه اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بعد أن كانت تدعو إلى اقتلاع اسرائيل نهائياً باعتبارها إحدى أدوات الامبريالية الدولية. وهنا يتبدى خطورة تطور العلاقات الصينية الاسرائيلية فى المستقبل على حساب العلاقات مع مصر أو الدول العربية خاصة فى ظل عدم وجود سياسة عربية شاملة أو موحدة تجاه الصين بسبب تنوع اتجاهات الدول العربية فى تعاملها مع الصين مما قد يمنع الصين من انتقاد اسرائيل أو التصويت ضدها فى الأمم المتحدة.

ولما كانت العلاقات المصرية اليابانية تقدم نموذجاً للتوافق فى وجهات النظر وتحقيق المصالح المتبادلة فقد تناول الفصل التاسع الفرص والمعوقات أمام تفعيل العلاقات المصرية اليابانية من خلال استعراض أهم ملامح العلاقات المصرية اليابانية، ومجالات التعاون المختلفة بين البلدين. وخلص هذا الفصل إلى أن اليابان ترى قيام مصر بدور إقليمى لفترات ممتدة تاريخياً، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الصراع العربى الاسرائيلى فى ظل وجود توافق مصرى – أمريكى فى التعامل مع ذلك الصراع بما قاد إلى توافق مصرى يابانى؛ نظراً لتطابق وجهات النظر اليابانية الأمريكية فى المجال السياسي والأمنى. كما خلص هذا الفصل إلى أنه بالرغم من أن العلاقات المصرية اليابانية تتسم بالثبات والجذور الممتدة

مقارنة ببقية دول المحيط الإقليمى لكل منهما (العلاقات الآسيوية لمصر، والعلاقات العربية لليابان)، إلا أن هذه العلاقات لم تصل إلى المستوى الذى تعكس فيه حجم وإمكانات البلدين.

وعلى صعيد آخر تناول الفصل العاشر العلاقات المصرية الهندية من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية. وخلص هذا الفصل إلى أن النواحى المختلفة للعلاقات المصرية- الهندية أضحت تتسم بدرجة كبيرة من التشابك والتعقيدات أكثر من أى وقت مضى، وذلك سواء على ضوء ما أصبح يتوافر لها من فرص تتيح لها الانطلاق إلى آفاق أكبر أو ما يواجهها فى ذات الوقت من تحديات يمكن أن تعوق حركتها، وإن كانت فرص انطلاقها تظل أكبر فى ضوء تحررها من كثير من التأثيرات التى مثلتها الأطراف الثالثة خلال العقود الماضية، وتوافر الإرادة السياسية فى الوقت الحاضر من جانب قيادتى الدولتين لتعزيزها.

أما الفصل الحادى عشر والأخير فقد أوضح العلاقات المصرية الأفغانية من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية وآليات تطوير تلك العلاقات.

ولا يفوتنا فى ختام هذا التقديم أن نتوجه بخالص الشكر والعرفان لكل من ساهم فى هذا العمل، وخاصة السادة الأساتذه الباحثين الذين تولوا إعداد الأوراق البحثية التى كونت فصول هذا الكتاب، كما نتوجه بالشكر لكل من شارك بالتعقيب على الأوراق البحثية أثناء انعقاد المؤتمر فزادها ثراءاً.

وبعد فإننا نأمل أن يتضمن هذا الكتاب ما يفيد القارئ العربى والمتخصص، وأن يقدم إلى المكتبة العربية إضافة طيبة فى موضوعه.

المحرر

الفصل الأول
الأصول الفكرية للتوجه الشرقي فى السياسة الخارجية المصرية

أ.د. محمد صفار

"إن العالم هو تصورى – تلك هى الحقيقة التى تصدق فيما يتصل بكل كائن حى وعارف ... أن العالم الذى يحيط به يوجد كتصور فحسب أى يوجد فقط من خلال آخر يقوم بالتصور، الذى هو ذاته".

آرثر شوبنهور

مقدمة

فى مقال بعنوان وراثة مصر عام ٢٠٠٤ كتب حسن حنفى أن فى هذه اللحظة التاريخية التى أثخنت مصر الجراح فيها يريد الجناحا الشرقى فى الخليج الهادر والغربى فى المحيط الثائر وراثة مصر – وهى بعد لم تحتضر – فى قيادة العالم العربى.(١) ويؤكد أن الجناح لا يقوم بعمل القلب، وأن القلب مازال ينبض، وأن أجل مصر لم يحمد كتاب.(٢) أما أنور عبد الملك فهو يسلط الضوء على احتجاب مصر أو تغيبها فى أوساط طبقة السياسيين والمثقفين العرب؛(٣) ويؤكد على وجود استراتيجية تهميش أو تغييب مصر تطبق من خلال تفكيك القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية لحياة المصريين.(٤)

تقف هذه اللحظة الحاضرة التى كرس حسن حنفى وأنور عبد الملك جهدهما فى رسم معالمها وتحديد أبعادها، كل من زاويته، على طرف نقيض مع الحركة التاريخية للمركب الحضارى المصرى التى يصورها جمال حمدان، استناداً إلى فلسفته عن ديالكتيك الموضع والموقع، من خلال ما أطلق عليه "دورة التوجيه الجغرافى". ففى العصور الكلاسيكية والمسيحية، اتجهت مصر نحو الشمال وتشابكت معه، ولكن مع الإسلام تغير هذا التوجيه البحرى الشمال نحو الشرق، وظل الوضع كذلك طوال العصور الوسطى وحتى العصر الحديث. وفى الحديث تمت إعادة تشكيل التوجهين السابقين وظهر التوجه الإفريقى لعلاقات مصر الخارجية فى مساندة عبد الناصر لحركات التحرر الوطنى. ويلخص جمال حكدان هذه الدورة فى أن التوجيه الجغرافى عبر التاريخ استدار بزاوية قدرها ١٨٠ درجة مع عقارب الساعة. وخلال هذه الدورة، كانت مصر "مركز الدائرة وقطب الرحى"، وهذه الأبعاد والتوجهات فى شخصيتها الحضارية دون تعارض أو تناقض.(٥)

تجعل تلك المفارقة بين الدورة الجغرافية لجمال حمدان والتوهان والضياع الحضاريين لأنور عبد الملك من اللائق لهذا الفصل أن يستصحب السؤال الذى طرحه جمال حمدان كدليل يقودها إلى تساؤلها الرئيسى. يسأل جمال حمدان: "كيف؟ وبأى بوصلة تسترشد مصر بين "شدود" وضغوط ... الأبعاد المتبانية وتوجهاتها...؟ ما هو الجيروسكوب الذى

يحفظ على سفينة مصر توازنها فى هذه البحار العاتية ... فيحفظ لجسم مصر الذاتى جوهر شخصيته الصلبة؟"[٦] وبناء على التساؤل السابق سينطلق الفصل من السؤال عما إذا كان الفكر السياسى المصرى قد قام بدور البوصلة أو الجيروسكوب الذى تحدث عنه حمدان، فقدم للسياسة الخارجية أطروحات أو بدائل تقوم من الناحية النظرية باستيعاب أبعاد الموقع وببلورة وسائل وأدوات لاستثمار تلك الأبعاد وتوظيفها فى خدمة الموضع من الناحية العملية، تلك البدائل التى ستضعها قرارات السياسة الخارجية موضع التنفيذ على أرض الواقع؟

فى هذا الإطار سيتناول هذا الفصل كيفية معالجة الفكر السياسى المصرى، فى مرحلته التأسيسية، فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، للبعد الشرقى أو التوجه الشرقى للمركب الحضارى المصرى بمصطلح جمال حمدان.

البعد الشرقى فى المركب الحضارى المصرى

ولكن لابد فى هذا المقام من إشارة إلى البعد أو التوجه الشرقى فى المركب الحضارى المصرى، كما تبلور عبر التاريخ فى إطار دورة التوجيه الجغرافى السابقة. تستند فلسفة المكان عند جمال حمدان إلى العلاقة الريالكتيكية التى تجمع فى تركيب متزن أصيل بين التقرير والنقيض أو بين الموضع Site والموقع Situation. ويقصد بالموضع "البيئة الطبيعية بخصائصها وحجمها ومواردها فى ذاتها" بالنسبة لإقليم معين، وهو فى حالة مصر البيئة النهرية وجسم الوادى وشكله وتركييب الدلتا والصعيد. وفى مقابل ذلك يعرف الموقع بأنه "صفة نسبية تتحدد بالنسبة إلى توزيع الأرض والناس والإنتاج" حول إقليم معين. وتتحدد شخصية مصر بالعلاقة بين الموقع والموضع؛ حيث لا يتناسب صغر حجم الموضع مع خطورة الموقع، وبينما يجذب الموضع باتجاه العزلة والانغلاق يدفع الموقع فى اتجاه الاحتكاك والانفتاح.[٧]

وليس الموقع والموضع من المعطيات الطبيعية الصماء، بل هما وظيفة لحضارة الإنسان وتفوقه، فهناك "علاقة إخصاب متبادلة من التأثير والتأثر، من الطاعة والتطويع" بينهما وبين الإنسان المصرى. فمن خلال السد العالى تم قلب كامل للمعادلة التاريخية، فتصدق مقولة هيرودوت الشهيرة على النيل القديم الطبيعى، أما النيل الجديد المصنوع بواسطة السد العالى فهو هبة مصر.[٨] ومرة أخرى يقوم الإنسان المصرى بشق جراحى لقناة السويس "ليجدد شباب موقع مصر الجغرافى "ويعيد" إلى الجسم المريض دورة الدم

والحياة".[٩] ولم تكن قناة السويس تجسيداً فقط لتأثير حضارة الإنسان المصرى فى طبيعة الإقليم، ولكن هى أيضاً استثمار للموقع وتوظيف له ليخدم الموضع.[١٠]

وبناءً على ما سلف تحدد شخصية مصر وكيانها أبعاد أربعة، تتداخل فى بعضها وتجعل مصر تحتل مكاناً وسطاً بين المناطق والأقاليم، والقارات والمحيطات، والأجناس والسلالات، والحضارات والثقافات، لتكون أمة متعددة الجوانب والآفاق. وهى البعد الأفريقى الذى أمد مصر بالماء والسكان، والبعد الآسيوى (الشرقى) الذى أمد مصر بالثقافة والدين، والبعد النيلى والبعد المتوسطى. وسنقتصر فى هذا المقام على التعريف بالبعد الآسيوى (الشرقى)، لأنه "البعد المحورى فى توجيه مصر الخارجى، فضلاً عن أنه ... علاقة أخذ وعطاء ... تمتاز بالاستمرار والإطراد".[١١]

كانت علاقات مصر الخارجية قديماً شرقية أكثر منها جنوبية، ويفسر ذلك التوجه أساسه الجغرافى، إذ لا يجرى النيل فى منتصف الصحراء ولكنه ينحرف نحو الشرق بوضوح بنسبة الثلث إلى الثلثين،[١٢] ويضاف إلى ذلك انفراج الوادى كلما اتجهنا شمالاً، بحيث يصبح اندفاع جسم مصر وتوزيع مراكز السكان والإنتاج والثروة نحو الشمال، وتمثل سيناء بوصلها بين قارتين لحمة مصر بالشرق مباشرة.[١٣] وتجسد ذلك الانحدار الجغرافى لمصر نحو الشرق فى دخولها فى تفاعل تاريخى – حضارى مكثف مع الشرق بحيث صارت قطباً فى دائرة الحلقة السعيدة، وهى تلك الحلقة من الأراضى التى تحيط بالجزيرة العربية، والتى تجرى فيها تيارات التاريخ والحياة دون انقطاع كالدائرة الكهربية.[١٤] ويحدد التاريخ حدوداً واضحة لامتداد مصر نحو الشرق أو البعد الشرقى لمصر، إذ برغم أن أغلب نشاط مصر وعلاقاتها الخارجية ومعاركها التاريخية دارت على أرض آسيوية، إلا أن مصر لم تصل فى زحفها نحو الشرق إلى قلب العراق أو حتى إيران، بينما وصل الآخرون أكثر من مرة إلى قلب مصر وتمكنوا من احتلالها. ولا يعود ذلك إلى قصور فى طبيعة الحركة السياسية ولكن لوجود أبعاد أخرى للمركب الحضارى المصرى تستهلك طاقة الحركة السياسية، كالبعد الأفريقى أو المتوسطى على سبيل المثال.[١٥] وأخيراً يرتبط البعد الشرقى فى كيان مصر ارتباطاً قوياً بالعامل الثقافى أو الدينى، فلقد استمدت مصر منذ دخول الإسلام من الشرق لغتها ودينها وحضارتها. بل حتى قبل الإسلام شكلت مصر جزءاً أساسياً فى جغرافية الأديان التوحيدية الثلاثة– التى لا تخلق كتبها من ذكر لمصر ونيلها وفرعونها ومدنها، كما لعبت مصر دوراً أواخر فى مراحل الدعوة لهذه الأديان؛ فكانت القاعدة والمنطلق لموسى، والملجأ والملاذ لعيسى، والهدية والنسب للرسول الأكرم.[١٦] ولكن يقوم

الإسلام فقط بتصحيح الخلل فى العلاقة بين مصر وقطاعات البعد الشرقى، كالشام والجزيرة والعراق، أو حتى يهدى مصر لغتها وثقافتها، لكنه سيحكم عليها بأن تكون هو معبرها الرئيسى نحو الشرق.

(١)
الفكر السياسى المصرى والبعد الشرقى

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو هل استطاع الفكر السياسى المصرى استيعاب وامتثال البعد الشرقى فى إطار تصور يجعل من مصر مركز الدائرة يحول دون تنازع الأبعاد الأربعة لها ودون سقوطها فى دوامة تدور فيها حول نفسها وتتخبط بلا دليل أو هدف بين أبعادها؟ ويرتبط بذلك سؤال آخر يتعلق بحدود استيهاب الفكر السياسى المصرى للبعد الشرقى لكيان مصر الحضارى وهل وصل فى ذلك إلى أبعد مدى ليرشد ويرشد الحركة السياسية الخارجية لمصر؟ أم أن جهده جرى استهلاكه فى الأبعاد الأخرى للكيان المصرى بحيث لم يصل إلى أبعد مدى فى استيعابه للبعد الشرقى بينما استطاعت الأبعاد الأخرى أن تصل إليه وتسيط على تصوره لذاته؟

فى هذا السياق يقدم جمال حمدان أطروحة سنضعها فى محل الاختبار، عن طريق عرضها على عدد من المفكرين المصريين فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ألا وهى: أن فكرة الشرق تطورت فى الفكر السياسى المصرى على خلفية المواجهة مع الاستعمار الغربى، وتطورت بشكل عكسى من الأوسع إلى الأضيق، فانكمشت من الشرق عامة (فى مفهوم الرابطة الشرقية) إلى الشرق الإسلامى (فى مفهوم الجامعة الإسلامية) إلى الشرق العربى (فى مفهوم الأمة العربية، ولو لم يكن ذلك خارج نطاق هذه الدراسة لقلنا بالإضافة إلى ما ذكره حمدان، إلى الشرق الأوسط (فى مفهوم السوق شرق الأوسطية).

❖ جمال الدين الأفغانى

قد يكون من غير المألوف أن يتم وضع الأفغانى فى مستهل المفكرين المصريين، الذين سيتعرض لهم الفصل، على اعتبار أنه ليس مصرياً، لكن الأفغانى – كما يذكر ألبرت حورانى– يحيط بحياته شئ من الغموض حتى أن أصله ما يزال غامضاً، بل ويزعم أعداؤه أنه لم يكن أفغانياً من الأصل، بل إيرانياً شيعياً.(١٧) ومع ذلك تتبدى ريادة الأفغانى، فيما يتصل بالتوجه الشرقى فى الفكر السياسى المصرى، فى عاملين مترابطين: إثارته للشعور القومى المصرى فى اجتماعاته مع ثلافدية ومريدية، "إنكم معشر المصريين قد نشأتم فى

الاستعباد وربيتم فى حجر الاستبداد ... تناوبتكم أيدى الرعاة ثم اليونان والرومان والفرس ثم العرب والأكراد والمماليك ... هبوا من غفلتكم ! عيشوا كباقى الأمم أحراراً سعداء"؛ (١٨) كذلك كانت حياته وأسفاره فى مصر وتركيا وإيران والهند وباريس ولندن وموسكو ليست سوى قيام من جانبه وحدة بالتنفيذ العملى لذلك التوجه الشرقى فيما يعرف فى اليوم باسم الدبلوماسية الشعبية.

يتضح فى فكر الأفغانى ارتباط التوجه الشرقى بالعامل الدينى، وهو إن كان يمنح الإسلام مكانة خاصة لكنه يقيم الأساس الفكرى للتوجه الشرقى على منهم واسع للدين. يؤكد الأفغانى على اتفاق الأديان الثلاثة فى جوهرها ومقصدها واتجاهها وعباداتها ومعاملاتها، ويجعل مفهوم "دين الحق" القرآنى بمثابة أساس مجمع للأديان التى هى فى مجموعها كل وأجزاؤها هى اليهودية والمسيحية والإسلام، وهو ما يرس أيضاً أساساً للعمل المشترك، لأن الاتفاق الجوهرى بين الديانات الثلاث يقود إلى اتحاد أهلها وبذلك تخطو البشرية خطوة كبيرة نحو السلام.(١٩)

كذلك يقوم الأساس الفكرى لتوجه الأفغانى للشرق على كراهية الروح الاستعمارية الغربية التى تبث الأفكار المعادية للروابط الدينية لمالها من سلطان فى البلدان الإسلامية حتى وحدتها فيسهل احتلالها وحكمها، مثل مساعدة الإنجليز لفئة الرهبيين فى انجلترا. وفى ذات الوقت لا يدخر الغربيون وسعاً فى تقوية عصبيتهم الدينية، بحيث تشى خطب رئيس الوزراء البريطانى جلادستون بنفس روح بطرس الراهب الذى حرض الغوغاء على الزحف على الشرق وشن الحروب الصليبية.(٢٠)

ويحدد مفهوم الجامعة الإسلامية لدى الأفغانى شكل التوجه الشرقى فى فكرة، ويستند إلى أربعة عناصر هى:

أ) **محور الوحدة الإسلامية:** يمثل القرآن باعتباره مستودع العقيدة الإسلامية أساس الوحدة الإسلامية، بدعوته إلى البرهان العقلى على العقائد والتمسك بالفضائل، بما يجعل المتمسكين بالإسلام "أنور عقلاً وأبنه ذهناً وأشدا استعداداً لنيل الكمالات الإنسانية".(٢١) وبفضل ذلك الأساس القرآنى للوحدة الإسلامية تحققت للمسلمين حضارة انتشرت فى أقطار الأرض وجعلت مدنها عامرة بالعلم والصناعات والفنون.(٢٢)

ب) **وسائل وعقبات الوحدة الإسلامية:** لقد انقسمت الأمة بسبب فساد نفوس حكام المسلمين وتنازعهم فى الأهواء والمطامع نتيجة حرصهم على الترف وأبهة السلطة، ولذلك أخذت السلطة السياسية فى كافة الأقطار الإسلامية تعرقل مسيرة الإصلاح. ولو ترك

المسلمون لشأنهم لتحققت وحدتهم بفضل أواصر العقيدة ورعاية العلماء، ولتمكنت الأقطار الإسلامية من تحقيق النهضة على غرار روسيا آنذاك.(٢٣)

جـ) مضمون الوحدة الإسلامية: لا يقصد بها "أن يكون مالك الأمر فى الجميع شخصاً واحداً ... ولكنى أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن.... وحدتهم الدين وكل ذى ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع".(٢٤) أى أن قصارى ما يبتغيه الأفغانى هو تحقيق التعاون والتنسيق فى الغايات والأهداف فى إطار العقيدة والولاء المشتركين للأقطار الإسلامية. ولم يقصد بالجامعة الإسلامية توحيد البلدان الإسلامية تحت حكم شخص واحد سواء كان ملكاً أو رئيساً أو حتى خليفة.

د) حدود الوحدة الإسلامية: فى إطار تحديد الأفغانى للشرق تبين حدوده، إذ يضم الشرق عند الأفغانى بلاد الأفغان والهند وإيران والجزيرة العربية واليمن ونجد العراق والشام ومصر.

ويوضح الاقتباس التالى المكانة المحورية للشرق لدى الأفغانى:

فالشرق! الشرق؟! وقد خصصت جهاز دماغى لتشخيص دائه وتحرى دوائه، فوجدت أقتل أدوائه، وما يعترض فى سبيل توحيد الكلمة فيه، داء انقسام أهليه وتشتت أرائهم، واختلافهم على الاتحاد واتحادهم على الاختلاف ... ولا تقوم على هذا لقوم قائمة.(٢٥)

❖ **محمد عبده**

"كنت فيمن دعا الأمة المصرية إلى معرفة حقها على حاكمها، وهى هذه الأمة التى لم يخطر لها هذا الخاطر على بال من مرة تزيد على عشرين قرناً".(٢٦)

توضح الكلمات السابقة لمحمد عبده جوانب التقائه وافتراقه عن أستاذه جمال الدين الأفغانى: فبالنسبة لمحمد عبده تغير مدلول كلمة الوطن من الدلالة اللغوية وهى السكن ليصبح مماثلاً للمطلح الفرنسى Patrie، فهو تلك الرقعة الجغرافية التى يرتبط فيها مصير الإنسان (مقدار ما يناله من "الشرف الإنسانى والسعادة الحقيقية والثروة الدائمة") بحال الجماعة الوطنية التى ينتمى إليها (من حيث تبادل الحقوق والواجبات، والسعى فى المصلحة العامة بصدق، والاتحاد لجلب المنافع ودفع الحضار). ويجعل هذا الارتباط من فساد حال الوطن سبباً فى تدهور أحوال المواطن، فيقود الاجتماع الإنسانى إلى جعل كل فرد عقبة فى وجه الآخر وسد أبواب الخير وعلو شأن المنفعة الشخصية المحضة.(٢٧) ويقيم محمد عبده عاطفة الوطنية أى إخلاص المحبة للوطن على أساس براجماتى: فأبناء الوطن يسعون بكامل جهدهم للعمل على ما يعود على الوطن بالفائدة الحقيقية بمعنى العمل على

تقويم التصورات والأفكار المعوجة وتهزيب الأخلاق والعادات وتقوية صحة الأبدان ورفع مقام الوطن وزيادة عزته.(٢٨) وفى مقابل ذلك يوفر الوطن لأبنائه احتياجاتهم المادية والاقتصادية، كما ينعمون فيه بالحقوق والحريات، بما يجعل الحرية ذاتها هى أساس فكرة الوطن. ويفسر محمد عبده غياب الولاء للوطن بتوقفه عن توفير الحد الأدنى من الحقوق والحريات لأبنائه.(٢٩)

وعلى أساس وراثة الفكر السياسى آنذاك للشكل الإسلامى للتوجه الشرقى لمصر عن الأفغانى، وبسبب تبعية مصر – على الأقل من الناحية الإسمية– للدولة العثمانية التى تقدم نفسها باعتبارها دولة الخلافة، يمكن استقصاء آثار التوجه الشرقى لدى محمد عبده فى موقفه حيال الدولة العثمانية، ذلك الموقف الذى يتسم بالتذبذب والارتباك، بسبب ضغوط الواقع السياسى من جهة وبسبب عوامل بنيوية فى فكر محمد عبده ذاته. فمن ناحية، يؤكد محمد عبده فى رسالة إلى صديقه ويلفرد بلنت أن "كل مصرى ... يكره الأتراك ويمقت ذكراهم ... الأتراك ظلمة ... و) إننا سنغتنم الفرصة لكى نحقق استقلالنا التام".(٣٠) ومن ناحية أخرى، ذكر فى حديثه مع تلميذه محمد رشيد رضا، أنه "لا يوجد مسلم يريد بالدولة (العثمانية) سوءاً فإنها سياج الجملة، إذا سقطت سنكون كاليهود بل أقل –ليس لدينا مال اليهود".(٣١) يشير هذا الموقف البراجماتي المشوب بمشاعر الكرة والمقت تجاه الدولة العثمانية إلى ما نستطيع تسميته انسداد البعد الشرقى لدى محمد عبده. ويتضح اختلافه أو تراجعه عن موقف أستاذه الأفغانى فى التصريح بموقفه بشأن الوحدة الإسلامية فى رده على هاناتو. "أما السعى فى توحيد كلمة المسلمين وهم كما هم، فلم يمر بعقل واحد منا، ولو دعا إليه داع لمكان أجدر به أن يرسل إلى مستشفى المجانين". ولا تزيد العلاقة بين المسلمين على التعاون والتناصح فيما يمرون به من مشكلات لأن الإطار الثقافى الجامع يجعل تلك المشكلات ذات طبيعة واحدة. "يعرض ... أن يلتمس مسلم بمصر معاونه مسلم بسوريا ... لأن مرض الجميع واحد وهو البدعة فى الدين، فإذا نجح الدواء فى موضع ... كان أسوة ... فى موضع آخر".(٣٢) ويرتبط هذا الرأى السابق لمحمد عبده بقطيعة مع فكرة الجامعة الإسلامية التى جملها الأفغانى ومن حذا حذوة، فهو يمهد لعرض رأية عن توحيد كلمة المسلمين فى الرد على هاناتو بالإشارة من طرف خضى إلى الأفغانى وأتباعه من خلال ذلك " (الـ) طائف من الدين (الذى) طاف فى هذه السنين الأخيرة بعقول بعض المسلمين فى أقطار مختلفة" وتلك "(الـ) نسمة من نفس الرحمن (التى) مرت بأنفس قليل من أهل الفضل"(٣٣) وهو ما جعل "منهم من يتكلم بما يرى ... ومنهم من ينشر رأية فى كتاب أو

جريدة إذا تهيأت له الوسائل". ويوضح عبده الجهة التي يختلف موقفه معها عندما يصرح: "وإنما كلامنا فيما يرمى إليه غرض أولئك الناظرين".[٣٤]

لعل انسداد البعد الشرقى لدى محمد عبده، وتراجعه عن فكرة الجامعة الإسلامية لأستاذه الأفغانى، مرده تأكيد عبده على الاستمرارية البيولوجية وليس مجرد التاريخية كأول سمة من سمات أهل مصر.[٣٥] ويقيم محمد عبده الوطنية المصرية على نظرية حيوية هى التى تفسر بقاء الشعب المصرى رغم ما مر عليه من عهود استبداد واحتلال، فالشعب المصرى لا يفنى فى الغالب ولا يندمج فيه بسبب قوته الحيوية ومن هنا يحفظ خصائصه القومية. ولذلك فإن "مصر ستبقى للمصريين لأنهم لا يفتأون يتناسلون وإن تحكم فيهم الاستبداد واستحواذ عليهم الذل والإضطهاد".[٣٦]

❖ **عبد الله النديم**

ليس النديم مفكراً سياسياً بالمعنى التقليدى أى ذلك الإنسان الذى يوظف ملكاته الفكرية تحليلاً وتشخيصاً ونقداً وعلاجاً لتناول الواقع السياسى الذى يعيشه، ولكنه أديب درس علوم اللغة والأدب التى استهوته أكثر من دراسة العلوم الدينية. وإدراجه فى هذا البحث فى سلك المفكرين يعود لأمرين: أبرزهما أنه لعب دوراً سياسياً عظيم الخطورة فى أحداث الثورة العرابية، بحيث أنه كان لسانها الذى تخاطب به الجماهير، فضلاً عن أن أعماله الأدبية الشعرية والنثرية تتناول قضايا وإشكالات سياسية فى الصميم كأزمة الهوية، والآثار الاجتماعية لوجود الأجانب، والواقع البائس للفلاحين بسبب استغلالهم من كبار الملاك ومن قبل المرابين الأجانب، والمفاسد الأخلاقية للأثرياء وأثرها على تدهور الأوضاع فى مصر.

وحينما يترجم أحمد أمين لزعماء الإصلاح فى العصر الحديث فهو يشير إلى تميز الاتجاه السياسى للنديم مقارنة بالاتجاهات السياسية السائدة فى الصحف المصرية عقب الاحتلال. ففى صحيفة "الأستاذ" يدعو النديم إلى مبدأ مصر للمصريين- وهو شعار كان الأفغانى قد رفعه- الذى سيعنى بالنسبة له عدم تبعية مصر لا للأتراك ولا للأوروبيين. ومن هنا عضد النديم الحركة الوطنية وتامر الخديو باعتباره ممثل السلطة الرسمية للبلاد.[٣٧]

وتتضح الطبيعة السياسية لكتابات النديم فضلاً عن أهميتها فى ضوء تعريف بنديكت أندرسون للأمة باعتبارها مجتمعاً سياسياً متخيلاً، ويعود التخيل إلى أن أعضاء أقل الأمم عدداً ليس بمستطاعهم أن يعرفوا أو يقابلوا إخوانهم من المنتسبين للأمة "لكن صورة اجتماعهم تعيش فى عقل كل منهم". وتتألف صورة الجماعة المتخيلة، التى تمثل الأمة، من

علاقات الأخوة الأفقية العميقة، بعض النظر عن أية علاقات استغلال أو أى شكل لعدم المساواة فى الواقع الفعلى لحياة تلك الجماعة.[٣٨] ويركز أندرسون على الصحف باعتبارها "شكلاً قاصياً" للكتب – كأول منتج صناعى ينتج بالطريقة الحديثة للاستهلاك الجماهيرى– فى تقديم صورة جلية للمجتمع المتخيل، وعن طريق صدور طبعاتها فى أوقاتع معينة، كبديل لصلوات الصباح مثلما لاحظ هيجل، تطمئن الصحف القارئ أن عالمه المتخيل يضرب بجذوره فى عمق الحياة اليومية.[٣٩]

وستكون لغة الصحيفة بمفرداتها وتراكيبها وصورها ومعانيها ودلالاتها هى أداة خلق ونشر وتعميم صورة المجتمع المتخيل. ليس بمستغرب إذن أن يفتتح النديم العدد الأول من "التنكيت والتبكيت" بتوجيه الخطاب إلى "أبناء بجدة اللغة العربية" الذين هم "كرام اللغة وإخوان الوطنية" معلماً إياهم أنه يقدم لهم خدمة وطنية جليلة بإصدار الصحيفة ذات الفوائد العظيمة بلغة سهلة يمكن للجميع قراءتها فلا يحتقرها العالم ولا يلزم معها تفسير للجاهل، وإنما هى "كصاحب يكلمك بما تعلم".[٤٠] ولا شك أن تعلم النديم لفن الإشارات التلغرافية واعتماده عليه نهاراً لكسب عيشه أثر فى أسلوبه الأدبى وطبيعى الأفكار التى تناولها، بحيث تمكن من تحرير اللغة من تعقد التراكيب وأغراب الألفاظ وبعد المعانى. وجعله ينتج لغة تلغرافية يفهمها الجميع وبذلك تصلح كأساس لإنشاء الجماعة اللغوية الناطقة بها أو الأمة المصرية كجماعة لغوية متخيلة بتعبير بنديكت أندرسون.

وتقدم نظرية اللغة لدى النديم وهى أساس الفكرة الوطنية عنده مفتاحاً صالحاً لفهم تصوره لأبعاد المركب الحضارى المصرى، وخاصة بعده الشرقى، الذى دمجه النديم فى قلب المركب الحضارى المصرى، وصبغ الوطنية المصرية بلونه (اللغة العربية) ولكن دون أن يجعل منه امتداداً خارج الكيان المصرى. يقوم تصور النديم للغة على نظرية لامارك عالم البيولوجيا فى أن الوظيفة تكون العضو، ولذلك يحتاج اللسان إلى استخدام وتدريب حتى يقوم بوظيفته النفسية فى التعبير عن المشاعر والانفعالات وبالوظيفة الاجتماعية فى إرساء شبكة العلاقات الاجتماعية التى يتكون منها الوطن. ويماهى النديم بين اللغة والهوية والوطن؛ "فهى (أى اللغة) أنت إن كنت لا تدرى من أنت. وهى وطنك إن لم تعرف ما الوطن". ومن ثم يقود التخلى عن اللغة إلى فقدان الذات والجنسية وبالتالى الاستقلال، حيث ترتبط باللغة الأجنبية ومفرداتها انفعالات حسية ومعنوية لابد لمن يتبنى تلك اللغة بدلاً من لغته أن يصبح جسمه "آلة لمظاهر الألفاظ وغرضاً لمواقع المعانى"، ومن هنا تذوب هويته وشخصيته. وإذا كانت أمة مستقلة وغيرت لغتها فهى تفقد بسبب ذلك الاستقلال لما يقع فيها

بسبب التخلى عن اللغة من اختلاف فى العادات وعدم توافق فى الأفكار. وسيكون الحل الذى يقترحه النديم والذى كرس جهده للقيام به فى الصحافة والتعليم هو العودة للغة الوطنية والتهذيب الأخلاقى.[٤١] شكلت عقيدة "مصر للمصريين" قطب الرحى فى فكر النديم، ولم يكن العامل الثقافى المرتبط بالبعد الشرقى (أى اللغة العربية والإسلام) فى الكيان المصرى، سوى أحد مقومات الوطنية المصرية، دون أن يصبح جسراً يعبر عليه الكيان المصرى فى زحفه نحو الشرق. وبعبارة واحدة، قلب النديم التوجه الشرقى نحو الداخل، بفصله عن أى حركة ذات طبيعة سياسية خارجية.

❖ **مصطفى كامل**

يعتبر مصطفى كامل مؤسس الوطنية المصرية الحديثة، لإذا نظر إلى ذلك من زاوية النشاط والعمل السياسى، ويخذ عليه أنه ليس مفكراً سياسياً وإن كان سياسياً بارعاً وصحافياً موهوباً وخطيباً مفوها.[٤٢] فهناك العديد من المفاهيم غير الواضحة والعبارات الغامضة والأفكار المتناقضة التى ربما لم يدرك مصطفى كامل تناقضها وافتقارها للوضوح والبرهان عندما أشار إليها فى خطبه ومقالاته. ويغرر بعض الباحثين ذلك إلى توجيه مصطفى كامل لجهوده نحو "تعزيز وتمجيد الجانب العاطفى للوطنية"، مما حال دون اهتمامه بتوضيح أساسها الفكرى.[٤٣]

وتحتل مصر مكان القلب فى عالم أفكار مصطفى كامل، ممضرهى الوطن بالنسبة له، وفى تعبيره عن الجماعة المرتبطة برباط الولاء والانتماء لهذا الوطن يستخدم مفاهيم الأمة والشعب والقوم كمترادفات دون توضيح معناها.[٤٤] غير أن مصطفى كامل يذكر بصورة واضحة أن الوسط الجغرافى هو ما يحدد كلاً من الوطن والأمة. فمن الوسط الجغرافى الذى يحد الوطن يستمد الإنسان عناصر وجوده من هواء وماء وأرض وغذاء وبالتالى تتغير دماؤه وطبيعته، وفى أرض الوطن يتحلل جسده هو وآباؤه بعد موته ويصبح جزءاً من ترتبه. ويجعل هذا التصور العضوى للعلاقة بين الوطن والأمة، مفهوم الوطنية المصرية ذا قدرة استيعابية لكل العناصر البشرية المختلفة التى تعيش على أرض الوطن، منهم جميعاً مصريون سواء انحدروا من نسل الفراعنة أم لم ينحدروا، ويدخل فى ذلك العناصر المتركبة الشركسية التى اختارت مصر كوطن لها واستقرت عائلاتها بها، بل وينتظر مصطفى كامل ذلك اليوم الذى ستقبل فيه العناصر الأوروبية الموجودة بمصر الجنسية المصرية ولن تعتبرها أقل تحضراً من الجنسيات الأخرى.[٤٥]

أما رابطة اللغة المشتركة فلا يقيم لها وزناً فى تعريفه للأمة أو الوطن، ولا يتأسس عليها فهمه للوطنية، فلا يشعر مصطفى كامل برغم اللغة المشتركة بأى ارتباط مع السوريين أو عرب الجزيرة أو المغاربة. ويروى احساسه بالنفور من السوريين الذين التقى بهم على ظهر سفينة، واصفاً إياهم "بالجشع وشربهم للخمر والغباء".[٤٦] لا غرابة إذن أن يشعر مصطفى كامل بأنه فى صراع دائم مع الدخلاء، أى الشوام المقيمين بمصر، الذين يعتبرهم قوة احتلال ثانية، وهو ما دعا رشيد رضا إلى القول بأن مصطفى كامل أطلق حركة معادية للسوريين فى مصر من عقالها. ويبرر موقف كامل من السوريين وجهة نظر البعض أن السغور بالريبة من الغرباء كان أعمق جذوراً من القدرة على الاستيعاب البشرى فى مفهوم كامل للوطنية.[٤٧]

وتزداد كثافة الجانب العاطفى للوطنية عند مصطفى كامل بما يجعلها فى مقام شديد السمو ويكسبها طابعاً صوفياً روحانياً. فلابد أن يحب الإنسان الوطن أكثر من أبيه وأمه ولابد أيضاً أن يتحول ذلك الحب إلى أفعال تساهم فى رفعة وتقدم الوطن، بحيث يصبح الموت فى سبيل الوطن تتويجاً للوطنية. وعندما يستخدم كامل كلمة "التفانى" ففى ذلك تذكرة بمصطلح الفناء الصوفى، الأمر الذى يجعل للوطنية لديه بعداً روحياً. إن مصر لديه هى الجنة على الأرض وكعبته وفتاة الدهر وأم العجائب التى يعشقها.[٤٨]

لم يدقق مصطفى كامل فى استخدامه للمفاهيم، لذا يرى البعض أنه لم يلحظ الاختلاف أو حتى التناقض بين مفهوم الأمة الإسلامى ومفهوم Nation الحديث ذى الدلالات العلمانية البعيدة عن الدين. ولعل ذلك السبب فى وضعه الولاء الوطنى إلى الإنسان يستطيع الإنتماء إلى كيانين دينى وقومى فى ذات الوقت. وحيث أن الوطنية بالنسبة له هى "ثمرة من ثمار التمسك بالدين ونتيجة من نتائجه"، فلكل أمة حية واجبان أحدهما تجاه دينها والآخر تجاه الوطن وأرض الآباء. وينبغى على ذلك عدم وجود تعارض بين الواجب المتعلق بالحفاظ على الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط وغيرهم، والعمل على حرية الوطن واستقلاله من جهة، والواجب المتعلق بخدمة الإسلام، والعمل من أجل وحدة المسلمين، فلا تتناقض الدعوة للوحدة الإسلامية مع المبادئ الوطنية، لأن التمسك بالدين يقوى التمسك بالوطن، فضلاً عن أنها تخلو من التعصب الدينى.[٥٠]

مكن هذا الولاء المزدوج، رغم انتقادات البعض لعدم اتساقه المنطقى، مصطفى كامل من امتثال البعد الشرقى للكيان المصرى كامتداد خارجه، ربما لحد غير مسبوق فى الفكر المصرى الحديث. يرى كامل أن الدين أساس الحضارة والقوة القومية ولذلك سيقيم اتباع

تعاليم الإسلام بناء الحضارة الحقيقية في مصر، فضلاً عن أن تأخر مصر والبلدان الإسلام يعود إلى التخلي عن مبادئ الإسلام أو فساد التفسيرات المعطاة له.[٥١] وسيقوى التحدى الاستعمارى الغربى وتهجم اتباعه فى الداخل على الإسلام من مشاعر التضامن الإسلامى لدى مصطفى كامل، ومن احساسه بأن مصر جزء من كيان أكبر يسمو على الولاءات الوطنية الضيقة. وسيجد مصطفى كامل وحدة فى الهدف والاتجاه مع حركة الوحدة الإسلامية التى تزعمها السلطان عبد الحميد الثانى فهى طريق لتحرير مصر من الاحتلال البريطانى، وسيشارك فيما يجرى من أحداث فى العالم الإسلامى وسيقترح عقد مؤتمر إسلامى يحضره ممثلو البلدان الإسلامية للتباحث فى حالتها وسبل تحسين أحوالها. بل أكثر من هذا ستكون مشاعر التضامن الإسلامى جسراً للعبور نحو الشرق الأقصى (خارج الإطار الإسلامى) لمواجهة الاستعمار الغربى للشرق بالمعنى الواسع. ومن هنا تحمس لانتصار اليابان على روسيا فى حرب عام ١٩٠٤-١٩٠٥ التى أعطت مصر الأمل على اعتبار أن اليابان أول شعب شرقى استطاع هزيمة الأوروبيين.[٥٢]

❖ **أحمد لطفى السيد**

"نشأت فى أسرة مصرية صميمة لا تعرف لها إلا الوطن المصرى، ولا تعتز إلا بالمصرية، ولا تنتمى إلا إلى مصر... ذلك البلد الطيب الذى نشأ التمدن فيه منذ أقدم العصور".[٥٣]

تلخص تلك الكلمات الواردة فى الفقرة الأولى من سيرة أحمد لطفى السيد الذاتيةلب فكره وجذوره، وتتضح أهمية فكر لطفى السيد فى إطار الفكر المصرى الحديث عند مقارنته بمصطفى كامل فأبوته للوطنية المصرية تكمن فى الجانب الفكرى، حيث ناقش على صفحات "الجريدة" القضايا الثقافية والاجتماعية والسياسية الأساسية، كما مثلت "الجريدة" مدرسة لجيل جديد من المفكرين الشبان،[٥٤] الذين ستذهب إليهم بعد فترة عمادة الفكر أو الأدب، من أمثال طه حسين ومحمد حسين هيكل. ويضاف إلى ذلك تحديده لمهمة المفكر المصرى فى تلك المرحلة فى أن يطرح على الأمة سؤال الاستقلال حتى تفكر فى أمره وتتضح لها حقيقة حالها بالنسبة لآمالها فى الاستقلال. فهل نحن الآن نتقدم فى طريق الإستقلال للأمام أم نخطو خطوات واسعة على طريق الاستقلال ولكن إلى الخلف؟[٥٥] وطريق الاستقلال عند لطفى السيد هو البحث عن أساس جديد للاجتماع السياسى فى مصر، ومن هنا نستطيع فهم ما أورده فى سيرته الذاتية عن ترجمة لكتابى السياسة

والأخلاق لأرسطو عام ١٩٢٤ على أمل أن تنتج مبادئه فى السياسة نهضة شرقية مثلما أنتجت نهضة غربية.(٥٦)

ينهض مفهوم الحرية، الذى يحتل مركز القلب لدى لطفى السيد، على أساس أخلاقى مثالى وبراجماتى فى آن واحد، إذ يؤكد على الحقوق الطبيعية للكافة التى لا يستطيع المشرع المساس بها لأنها لصيقة بالفرد حتى قبل دخوله فى المجتمع، وفى ذات الوقت يجعل المنافع أساس كافة الروابط والمشاعر والحقوق، فليس للفرد مصلحة فى الاستمرار فى المجتمع إذا كانت خسارته تفوق مكسبه، لذا يجب أن يترك المشرع عدداً من الحقوق فى إطار حرية الفرد.(٥٧) ليس بمستغرب إذن أن يتحدث أحمد لطفى السيد عن سياسة المصالح لا العواطف أثناء الحرب التركية- الإيطالية، متحدياً موجة مشاعر التضامن الإسلامى مع تركيا بسبب تلك الحرب (١٩١٦). وكذلك انتقد رئيس الوزراء حسين رشدى غداة الحرب العالمية الأولى لدخوله الحرب مجاناً، واقتراحه عليه دخول مصر الحرب على أساس تبادل المصالح بين مصر وانجلترا من خلال اعتراف انجلترا باستقلال مصر مقابل دعم مصر لها أثناء الحرب.(٥٨)

لا يعترف لطفي السيد بالدين كأساس للسياسة أو الوطنية، بسبب الأساس الأخلاقي البراجماتي لأفكاره، حيث تقوم المشاعر الدينية بتنبيه الأعصاب للفوارق بين أبناء الوطن الواحد، ويقود تجسيم تلك الفوارق إلي هدم الجماعة الوطنية. ورغم أن وحدة الاعتقاد قد تقود إلي المشابهات بين الأفراد لكنها لا تصلح كقاعدة للأعمال السياسية للأمم التي يجب أن تبني علي المنافع العقلية.(٥٩) ويمثل "الجوهر الفرعوني" الذي خلفته ثلاث آلاف عام – التاريخ المصري القديم الأساسي الأثني للجنسية المصرية التي تقوم علي استمرارية بيولوجية استطاعت استيعاب كافة العناصر الدخيلة وإنتاج شخصية مصرية متميزة.(٦٠) وسيمكن هذا خلال القلب الفرعوني للوطنية المصرية وذلك الأساس البراجماتي للسياسة لطفي السيد من التعامل مع الموروث الشرقي للكيان الحضارية المصرية بصورة شديدة الانتقائية، تميز فيه بين عناصر نافعة سيجري امتصاصها أو هضمها وأخرى ضارة سيجري بترها ودفنها في مقبرة التاريخ.

فمن ناحية يهاجم لطفي السيد بقرارة مفهوم الجماعة الإسلامية باعتبارها فكرة ساذجة خلقتها السياسة الأوروبية في الشرق التي تتدخل لصالح الولايات المسيحية في الدولة العثمانية فقد بالغ عميد الاحتلال البريطاني في مصر.

اللورد كرومر في أمرها ليبعث القلق في نفوس السياسة الأوروبية تحت زعيم التعصب الديني للمساعين الناتج عن مفهوم الجامعة الإسلامية ومقصده من ذلك محو الجنسية المصرية الصحيحة عن طريق تزويبها في المحيط الواسع للجماعة الإسلامية.(٦١)

ومن جهة نظر لطفي السيد يستند مفهوم الجامعة الإسلامية إلي قاعدة (أرض الإسلام وطن لكل المسلمين) وهي قاعدة استعمارية تنتفع بها القوي الاستعمارية لتوسيع أملاكها واغتصاب الحقوق الوطنين في البلدان المحتلة، دون أن يكون لتلك البلدان حتى الحق في التطلع للاستقلال ولما كانت هذه القاعدة لا تتفق مع الحالة الراهنة للأقطار الإسلامية المحتلة، لأنها صارت محل نفوذ الغرب ولم يعد لها أمل في التوسع والهيمنة، فعلي تلك الأقطار ومن بينها مصر أن نستبدلها بمذهب آخر يحقق مصالحها في الوضع الراهن، ألا وهو مذهب الوطنية ونفس هذا المنطلق يجعل لطفي السيد يشمئذ من فكرة الوحدة العربية التي ظهرت بوادرها بالنسبة له لأول مرة عام ١٩١١، ويقر أنها ليست في مصلحة مصر، فليس يصلح للمصري إلا أن يعتبر مصر وطنه الأوحد لا أن يكون له وطن آخر علي سبيل الاحتياط.(٦٢)

ومن ناحية أخرى، قام لطفي السيد باستيعاب عناصر أخرى من التراث الثقافي للتوجه الشرقي لما رأي من منافعها وأولها الجوهر الروحي للإسلام الذي يحتفظ به في إطار العلاقة الخاصة بين الإنسان وخالقه، وهو ماتشي به الكلمات التي وصف بها زيارته لمدينة الرسول الكريم ودخوله الحرم المدني الشريف (إشراق نور المبادئ الشريفة، والهيبة من الحضرة العالية، والخضوع والهيبة تجاه سيد الخلق علي الإطلاق، والمحبة الصادقة التي تجب كل ما خلالها من ملكات العقول التي نمت في أحضان القلوب).(٦٣) ويضاف لهذا مدافعته عن الأخلاق والعادات الإسلامية التي يري أن فساد أخلاق المصريين لا يعود إليها وإنما هو ناتج عن الاستبداد وإخفاق النظام الاجتماعي وليس لجوهر الدين الإسلامي ذاته.(٦٤) ويري أن أحد أوجه إصلاح النظام التعليمي، الذي هو أقوم مسالك الاستغلال عنده أن يقوم نظام المدرس علي قاعدة أخلاقية مستمدة من الدين وإلا يتفاقم الوضع ويخرج المتعلمين علي النسيج الاجتماعي للأمة المصرية ويشيع فيهم إتباع المنفعة الشخصية.(٦٥)

❖ طه حسين

ولا ينبغ أن يفهم المصري أن الشرق الذي ذكره كيبلنج في بيته المشهور (الشرق شرق، والغرب غرب ولن يلتقيا) يصدر عليه أو علي بطنه العزيز. ولا ينبغي أن يفهم أن

الكلمة التي قالها إسماعيل .. لوناً من ألوان المفاخرة، وإنما كانت مصر دائماً جزءاً من أوروبا في كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية.(٦٦)

توضح هذا العبارة التي أوردها طه حسين في مستقبل الثقافة في مصر النقلة النوعية التي أحدثها في التعامل مع أبعاد المركب الحضاري المصري، فهو يراكم علي أستاذه أحمد لطفي السيد ويضيف إلي توجيه الخاص بالانسحاب من الشرق والانفتاح علي الغرب (البعد الشمالي أو المتوسط بمصطلح جمال حمدان)، لكنه يعيد تعريفه جوهر الكيان الحضاري المصري علي أساس هذا البعد، غير أن ذلك بخلاف أستاذه لا يعني أفكار الدور الإقليمي لمصر في الشرق العربي، لكنه يعكس الاتجاه التاريخي لحركة الثقافة بين الشرق والغرب علي أرض مصر.

أن أركان الشخصية القومية المصرية واضحة بالنسبة لطه حسين، وهي: الإقليم الجغرافي الذي يدعو إلي حمايته بإعادة تنظيم قوة الدفاع الوطني لتكون جيشاً حديثاً علي النمط الغربي الحديث، والدين الذي يجب الاحتفاظ به مع الملاءمة بينه وبين مقتضيات الحياة الحديثة، مثلما واءم السلف بينه وبين مقتضياته حياتهم، واللغة العربية بتراثها الفني والأدبي التي يجب تنميتها حتى تكون مماثلة للغات الأوروبية في سعتها لألوان الفنون والعلوم الحديثة والتاريخ الطويل العظيم الذي يتعين الحفاظ علي حريته والعمل علي أن يكون الحاضر والمستقبل جديرين بالسجل الحافل بالتمدن للماضي عن طريق الأخذ بأسباب الحضارة الأوروبية الحديثة.(٦٧) وإذا كان طه حسين يقوم بإعادة تعريف عناصر الشخصية القومية المصرية أو المركب الحضاري المصري ليجعل جوهرة مطابقاً أو فلنقل موافقاً للبعد الشمالي أو المتوسط في الوقت الحاضر فإنه يقدم نظرية تاريخية (وحدة حوض البحر المتوسط) ليدعم وجهة نظره بهذا الصدد.

ولكن في البداية يفرق طه حسين بين الشرقي القريب والأقصي مؤكداً أن بينما لم يتصل العقل المصري بعقل الشرق الأقصي اتصالاً ذا بال ولكنه عاش مع في تنافر وخصام منذ الغزو الفارسي لمصر في أواخر العصر الفرعوني، اتصل العقل المصري بأقطار الشرق القريب المطلة علي البحر المتوسط اتصالاً منظماً قوامه التبادل المسمر للمنافع في الفن والسياسة والاقتصاد.(٦٨) "ومن السخف الذي ليس بعده سخف اعتبار مصر جزءاً من الشرق (الأقصي) واعتبار العقلية المصرية عقلية شرقية كعقلية الهند والصين" فلم يتأثر العقل المصري بالشرق الأقصي أو البعيد، إذا سئل أنصار التوجه الشرقي من المصريين عن معنى هذا الشرقية، فلن يستطيعوا تعريفها أو إدراك مضمونها.(٦٩) وحتى

الشرق البعيد أو الأقصى الذي يتسم بالروحانية (الهند/ الصين/ اليابان) يأخذ الآن بأسباب الحضارة الغربية الحديثة، ويتوسع في ذلك الأخذ مثلما هو ظاهر من حال اليابان والصين.[٧٠]

أما الشرق القريب جغرافياً فقد كان بينه وبين العقل المصري من جهة والعقل اليوناني من جهة أخرى اتصال وارتباط منذ أقدم العصور، بحث أثرت مصر الفرعونية في حياة اليونان تأثيراً لم يجحده شعراء ومؤرخوا اليونان، وزاد اتصال مصر باليونان بعد ضمها لإبراخورية الإسكندر فتلفت وأنتجت مدرسة الفلسفة السكندرية لتجسيد لكثافة وانتظام الاتصال بين العقلين المصري واليوناني ولم يتغير الأمر بقدوم الإسلام الذي لعب دوراً في حد سلفاً العقل اليوناني وإنتاجه الفلسفي شرقاً وغرباً وهكذا يجعل اتصال الإسلام بالفلسفة اليونانية منها أحد أبرز مقومات العقل المصري ولا تنتمي مصري ثقافياً وحضارياً لأسرة الشعوب التي عاشت حول "بحر الروم". ويتكون العقل الإسلامي في مصر والشرق القريب من نفس المكونات الثلاثة التي حددها بول فاليري للعقل الأوروبي (فلسفة اليونان، قانون الرومان، عقائد وأخلاق المسيحية)، لما كانت ثقافة المسلمين متصلة بفلسفة اليونان، وتأثر فقههم وسياستهم بتراث روما وأتي متمماً للمسيحية وأخلاقها خاتم الأديان.[٧١]

ويتأسس علي ذلك أنه ليس هناك أمام مصر – علي عهد طه حسين سوي أن نسير سير الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أنداداً ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يحب منها وما يكره، وما يحمد منها وما يعاب.[٧٢] ويدرك طه حسين ذاته أنه في هذا لا يقدم دعوة جديدة، فمصر سلكت هذا السبيل منذ أوائل القرن التاسع عشر فيما يتعلق بجوانب الحياة المادية والمعنوية، بل وتأثرت بها حتى المؤسسات التقليدية كالمحاكم الشرعية والأزهر والأوقاف وإنما يدعو طه حسين إلي "شئ نفسي" وهو الملائمة بين القول والفعل والتخلص من ذلك (النفاق) الذي لا يسيغه من قبل من ينكر الحضارة الأوروبية وهو مقبل عليها وغارق فيها.[٧٣]

وسيختلف طه حسين عن أستاذه لطفي السيد، وربما يعود ذلك إلي اختلاف المرحلة التاريخية حيث كتب طه حسين "مستقبل الثقافة في مصر" بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بينما كان لطفي السيد ما يزال عقله ينوء بوطأه الاستعمار. وسيكون محور الاختلاف في ترتيب النتائج علي المقدمات، فإذا كانت مصر مثبتة الصلة بالشرق الأقصى أو البعيد، ويمتد جوهر العقل المصري مع العقل اليوناني، وكان لمصر اتصال وثيق ومنظم بالشرق القريب في إطارها تفاعلاتها مع أسرة شعوب "بحر الروم" فإن ذلك لا يقود إلي تخلي مصر عن

توجهها (الزحف نحو الشرق) أو بتر مكون الحركة السياسية من تراث البعد الشرقي واستيعاب مكونات ألاخرى علي أساس المنفعة، مثلما أي أحمد لطفي السيد. وإنما تقود تلك المقدمات في حقبة ما بعد الاستقلال.

إلي استعادة مصر لدورها الشرقي (أي في مجال الشرق العربي)، لترث دور الإسلام في نشرة للثقافة الهيلينية أينما حل، وهو ما يعكس اتجاه الحركة الثقافية في مصر، بمعني أنه بدلاً من أن تكون معبر الشرق إلى الغرب ستصبح معبر الغرب إلى الشرق، ومثلما كانت مصر في العصر الإسلامي مقصد الثقافة والعلم في الشرق العربي،[٧٤] فإن عليها أن تنهض بنفس هذا الدور وتنشر الثقافة "الحديثة" في الأقطار العربية، وذلك عن طريق: تيسير قراره الأعمال المصرية للأقطار العربية، وفتح أبواب المدارس والمعاهد المصرية للطلاب الشرقيين، وإنشاء مدارس مصرية في الأقطار العربية،[٧٥] وسوف يغدو هذا الدور الإقليمي الجوار العربي أساساً لدور عالمي، ويصبح المصريون من خلاله "رسل العلم والثقافة والأمن والسلم والتوفيق بين الشرق والغرب جميعاً".[٧٦]

❖ **حسن البنا**

يمثل حسن البنا النقيض الموضوعي لطه حسين، فهو يعيد تعريف المركب الحضاري المصري على أساس أحد أبعاده (مثل طه حسين)، لكنه البعد المعاكس تاريخيا للبعد الشمالي أو المتوسط (بالتناقص مع طه حسين)، بحيث يصل هذا البعد، وهو البعد الشرقي، إلى أقصي مدي يمكن أن يصل إليه، وهو أن بعبير نواة المشروع كيان إمبراطوري وحضارة عالمية.

بداية يعيد النبا تعريف مفهوم الوطن على أساس الإسلام، ليجعل حدود الوطن تتطابق مع حدود العقيدة، ويقوم بذلك عن طريق التأكيد على استيعاب الإسلام للدعوة الوطنية، أو بصورة أدق للعناصر الصالحة من تلك الدعوة، فالإسلام يتضمن "وطنية الحنين" ويأمر أتباعه يجب أرض الوطن الذي ولد وافيه، ويضم "وطنية الحرية والغرة" ويأمر أتباع نبذل الجهد لتحرير البلاد وتحقيق الاستقلال، ويشمل "وطنية المجتمع" ويأمر أتباعه بتقوية الروابط بين أفراد القطر الواحد، ويسع "وطنية الفتح" ويرجه أتباعه إلى "أفضل استعمار وأبرك فتح".

ولا يمتدد الوطن في الإسلام بالحدود الجغرافية وإنما هو كل بقعة على وجه الأرض فيها مسلم يشهد الشهادتين،[٧٧] ويجعل استيعاب الإسلام للدعوة الوطنية من المسلم "أعمق الناس مطنية وأعظمهم نفعاً لمواطنيه"، ولذلك رغم أن أرض مصر لم تعبر تحدد مفهوم البنا

للوطن، إلا أنه يؤكد على عمل الإخوان في سبيل غزة وتقدم درقي مصر التي انتهت إليها "رياسة الأمم الإسلامية"،(٧٨) لم يؤد إذن توسيع حدود الوطن عند البنا إلى ذوبا الكيا المصري، بل يكرس انفتاح مصر على المحيط الإسلامي رعاتها أو الوضع الكريم"،(٧٩) لها بحسب تعبير البنا.

يمكن أن نطلق على ما يسميه البنا "منهج الإخوان المسلمين محدود المراحل وواضح الخطوات" المنهج التدريجي للمشروع الإمبراطوري، وتبدأ خطوات المنهج بإعادة تكوين الفرد ليتشكل "الرجل المسلم" ثم إعادة تكوين الأسرة بطرفيها وأولادهما ليتشكل "البيت المسلم"، ثم إعادة تكوين الهيئة الاجتماعية في القرى والمدن والمراكز والحوافل ليتشكل "الشعب المسلم" ثم إعادة تكوين النظام الحاكم بمظاهرة وممما رشاته وأخلاقياته لتتشكل "الحكومة المسلمة"، ثم إعادة توحيد الأقطار الإسلامية ليتشكل من ضم أجزائها التي فرضها الاستعمار "الوطن الإسلامي"، ثم إعادة "المستعمرات الإسلامية" كالأندلس ومعتلية والبلقان وجنوب إيطاليا إلى "أحضان الإسلام" ليتشكل منها "الإمبراطورية الإسلامية"، ثم أخيراً يعيد هذا الكيان الإمبراطوري بإعلان دعوته في أقطار الأرض تشكيل النظام العالمي، بلغتنا المعاصرة وليس بمصطلح البنا.(٨٠)

وهكذا ستقود إعادة، فتح البعد الشرقي في الكيان الحضاري المصري إلى جعله أساسا لمشروع سياسي إمبراطوري، تلعب مصر فيه دوراً مركزياً، وسيمكن المنهج التدريجي للبنا من استيعاب كافة الأشكال السياسية المطروحة على الساحة للبعد الشرقي (الوحدة العربية/ الوحدة الإسلامية/ الوحدة الشرقية).

ليس باعتبارها مجرد دوائر كحركة للكيان الحضري المصري، وإنما باعتبارها حلقات أو خطوات على طريق النهوض، لا تعارض بينها وإنما يدعم بعضها بعضاً، ويجعل البنا القومية المصرية أول خطوة على هذا الطريق، لأن "حضانة الفكرة الإسلامية" استقرت في مصر، بما يجعل الإيمان بالمصرية لا يتعارض مع الدعوة للإسلام، بحيث "أننا حين نعمل لمصر نعمل للعروبة والشرق والإسلام،(٨١) ويلي ذلك العروبة أو "الجامعة العربية" بتعبير البنا، لما كان العرب أنه الإسلام الأولي وكل شئ في البلدان العربية أجزاء من وطن عربي واحد لا يعترفا بحدود جغرافية أو تقسيمات سياسية استعمارية، فضلاً عن أن الشعوب العربية ترتبط بأوامر العقيدة واللسان، بحيث، "أننا حين نعمل للعروبة نعمل للإسلام ولخير العالم كان". ورغم اقتناع البنا بأن الدعوة لوحدة الشرق أو الشرقية عارفته وطارئة فهي انعكاس لمغالاة الغرب في الاعتزاز بحضارته والأقمار بعنصره مما جعل الشرقيين يظنون

في أنفسهم الوحدة، رغم ذلك كله يفسح البنا لتلك الدعوة مكانا في مشروعة السياسي للبعد الشرقي حتي تحل محلها فكرة التعاون بين الشعوب أجمع، لا شرقية ولا غربية.(٨٢)

ويدفع البنا البعد الشرقي إلي أقصي مداه أو أعلي درجة حينما تكون الأشكال السياسية القائمة عليه نواه لعالمية جديدة هي "ختام الحلقات في سلسلة الإصلاح" التي يعاد فيها بناء العلاقات بين الأمم لا علي أساس الفكرة الشعوبية، وإنما علي أساس الوحدة الإسلامية.(٨٣) حيث أن الانتساب إلي الله، الذي هو محور الأخرة الإسلامية يجعل تلك الوحدة أو القومية عالية فهي تقود إلي تأخر الشعوب وتآزر الجماعات باعتبارها الأثر الاجتماعي للنسبة إلي الله.(٨٤)

خاتمة

أن المقولة الرئيسية التي أوردها جمال حمدان فيما يتصل بالبعد الشرقي الأسيوي وحاول هذا الفصل وضعها في محل الاختبار من خلال عرضها علي أولئك النظر من المفكرين المصريين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تنقسم إلي شطرين أما أولهما وهو أن فكرة الشرق تطورت في الفكر السياسي المصري علي خلفية المواجهة مع الاستعمال الغربي فقد أثبته هذه الورقة وإن كان الموقع الذي يحتله هذا المفكر أو ذاك في الساعة التاريخية للمواجهة سيقود لاختلافات بينه بينهم.

فليس جمال الدين الأفغاني الذي يقود دبلوماسية شعبية قبيل وأثناء وقوع الاستعمار كمحمد عبده أو أحمد لطفي السيد وقد ناءت كواهلها باستقراره، أو كطه حسين البنا وقد اشتغلا بعلاقة تعاقدية معه (معاهدة ١٩٣٦) تضمن نصيباً من حقوق السيادة لكن الشطر الثاني لمقولة حمدان المتعلق بالتطور العكسي لفكرة الشرق من الأوسع للأضيق، فهو ما لم يثبته الفصل أو هو علي الأقل لا ينطبق علي الفترة الزمنية التي تعرضت لها وإنما برز من دراسة هذه العينة من المفكرين إتباع البعد الشرقي أو فكرة الشرق لنمط بندولي متذبذب يتأثر شكله بخلفية المفكر الثقافية وطبيعة المرحلة التاريخية التي يكابدها ويسير هذا النمط علي أساس الحركة المترددة بين موقفي الانغلاق والانفتاح النسبيين انفتاح فانسداد فبتر فانفتاح للبعد الشرقي، وهذا التكرار للموقف لا يعني دائرة الفكرة من وإنما حركته علي النمط البنودلي الذي تتشابه فيه المواقع دون أن تكون هي هي ويميل الباحث إلي الاعتقاد أن من الفترة الزمنية للدراسة لتدخل عصبة الأمم الإسلامية عند السنهوري أو الفرعونية المصرية لسلامة موسي أولويس عوض لن تغير من شكل النمط أو أن كان ذلك يحتاج إلي التثبت منه بالبحث والدراسة.

قد يغري هذا النمط المتذبذب لإشكال البعد الشرقي للمركب الحضاري المصري من قبل الفكر السياسي المصري إلي السياق الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي وهو زاوية للنظر لم تتعرض لها هذه الدراسة التي حصرت نفسها في تحليل بينة هذا الفكرة ومن هذا المنطلق يمكن في هذه الخاتمة تفسير النمط البندولي المتذبذب لحركة الفكر ولبيا هذا التفسير البنيوي يتعين العودة إلي ما ذكره جمال حمدان عن الوصلة أو الجيروسكوب الذي يضبط العلاقة بين أبعاد المركب الحضاري المصري والذي يحاول الفكر السياسي المصري أن يلعب دوره، حتى لا يقع المركب بأكمله في دوار جغرافي أة توها حضارية والمشكلة حتى

في فكر جمال حمدان ذاته أنه يجعل تلك البوصلة تتأسس علي أحد أبعاد المركب (البعد الأسيوي) الذي سيكون بالنسبة لجمال حمدان فكرة القومية العربية. وعلي هذا فهو يقيم تقسيما هدراكيا بين أبعاد المركب الحضاري المصري بين بعد جوهري عدد ماهية الكيا المصري وبعد وضيفي يمدد المجال الحيوي للحركة، وهما ليس علي سمتوي واحد ون هنا يفسر حمدان علي سبيل المثال عدم التعارض بين الوحدة العربية والإفريقية حيث لا تقوما علي مستوي واحد، فلا يوجد تقاطع أصلا فأمدها وحدة انتماء وهوية والأخرى وحدة عمل وحركة.[٨٥]

أن ما يسميه أنور عبد الملك لخلط بين دوائر الشخصية المصرية ودوائر التحرك المصري أو بين الشخصية والحركة.[٨٦] الذي يقود إلي اختزال المركب الحضاري المصري في أحد أبعاده وتعريفه وفقاً له لابد أن يقود إلي تصارع لا تكامل بين أبعاد المركب فلا يثبت أو يستقر، وإنما يتذبذب في حركته بين الأبعاد الرئيسية له بحسب اعتبارات اللحظة التاريخية والاتجاهات الثقافية السائدة، وقد كان هذا العامل البنيوي قاسماً مشتركاً بين المفكرين علي اختلاف أزمانهم وتوجهاتهم مما أفرز هذا النمط البنودلي المتذبذب لحركة الفكر.

وإذا صدقت مقولة شبوينهور التي استل بها هذه الفصل فإن إعادة تعريف المركب الحضاري المصري علي أساس بعد جديد في كل مرحلة تاريخية سيقود إلي اختلافات جذرية في توجهات وقرارات السياسية الخارجية المصرية من مرحلة إلي أخرى.

الهوامش

(١) حسن حنفى، جذور التسلط وآفاق الحرية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ١٩٩٥، ط١، ص ٢١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢١

(٣) أنور عبد الملك، ما هى الوطنية، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩، ط٢، ص ٥٨

(٤) المرجع السابق، ص ٣١

(٥) جمال حمدان، شخصيته مصر : دراسة فى عبقرية المكان، المجلد (٤)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤، ط١، ص ص ٤٦٦-٤٦٨.

(٦) المرجع السابق، ص ص ٤٦٨-٤٦٩.

(٧) جمال حمدان، شخصيته مصر : دراسة فى عبقرية المكان، القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣، ص ص ١٤-١٥.

(٨) المرجع السابق، ص ٢١٠

(٩) المرجع السابق، ص ٢٢٦

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٢٧

(١١) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان، المجلد الرابع، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤١٦-٤١٧.

(١٢) المرجع السابق، ص ٤٠١

(١٣) المرجع السابق، ص ٤٠٤

(١٤) المرجع السابق، ص ٤٠٦

(١٥) المرجع السابق، ص ٤٠٨

(١٦) المرجع السابق، ص ٤٠٩

(١٧) Houeni, Albeit, Arabic **Thought in the Liberal Age: 1798-1939**, Cambridge: Cambridge Unit. press, 2009, 19th ed., P. 108.

(١٨) أحمد أمين، **زعماء الإصلاح فى العصر الحديث**، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩، ص ٧٤.

(١٩) جمال الدين الأفغانى، **الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى**، القاهرة: دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، وت، ص ص ٢٩١-٢٩٥.

(٢٠) المرجع السابق، ص ص ٣٠٨-٣٠٩.

(٢١) المرجع السابق، ص ٣٤٢

(٢٢) المرجع السابق، ص ٣٤٢

(٢٣) المرجع السابق، ص ص ٣٤٣-٣٤٤

(٢٤) المرجع السابق، ص ص ٢٩٥-٢٩٦.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٢٩٦

(٢٦) محمد عبده، **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده**، مجلد (٢)، تحقيق وتقديم د. محمد عمارة، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣، ط١، ص ٣١١

(٢٧) محمد عبده، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده مجلد (١)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١٤.

(٢٨) محمد عبده، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده مجلد (١)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١٤.

(٢٩) G. Haim, Sylvia, **Islam and the theory of Arab Nationalism**, welt des Islam, vol. 4, 1956, p. 132 -134

(٣٠) محمد عبده، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده مجلد (١)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٢٨

(٣١) **المرجع السابق**، ص ٨٦٤

(٣٢) **المرجع السابق**، ص ٨٦٤

(٣٣) **المرجع السابق**، ص ٢٤١

(٣٤) **المرجع السابق**، ص ٢٤٢

(٣٥) **المرجع السابق**، ص ١١١

(٣٦) محمد عبده، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده مجلد (١)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٣٢.

(٣٧) أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٥٨

(٣٨) Andersen, Benedict, **Imagined Communities: Reflections an the Ongin and Spared of Nationalism**, NY: Verso, 2000, 10th ed., pp. 6-7.

(٣٩) **Ibid.**, pp. 34-36.

(٤٠) عبدالله النديم، **سلافة النديم فى منتخبات السيد عبدالله النديم**، جمع شقيقه عبد الفتاح النديم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨، ص ص ٩٥-٩٦.

(٤١) لمزيد من التفاصيل، **المرجع السابق**، ص ص ١١١-١١٩.

(٤٢) Safran, Nadau, **Egypt in Search of Political Community**, London: Oxford Unianity Press, 1961, p. 85

(٤٣) **Ibid**., p. 87.

(٤٤) Steppat, fritz, **Nationalisms und Islam bei Mustafa Kamil**, Die Welt des Islam's, col. 4, 1956, p. 251& p. 254.

(٤٥) **Ibid.**, pp. 256-7.

(٤٦) **Ibid.**, pp. 256-7.

(٤٧) **Ibid.**, pp. 258-60.

(٤٨) Safran, Nadan, **op. cit.**, p. 88

(٤٩) Step pat, Fonts, **op. cit**., pp. 266-7.

(٥٠) **Ibid.**, p. 276

(٥١) **Ibid.**, pp. 282-83.

(٥٢) **Ibid.**, pp. 282-83.

(٥٣) Safran, Nadan, **op. cit.**, p 91.

(٥٤) أحمد لطفى السيد، **صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر من مارس ١٩٠٧ إلى مارس ١٩٠٩**، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٨، ص ١٥٧.

(٥٥) أحمد لطفى السيد، قصة حياتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦٩-١٧٠.

(٥٦) Safran, Nadan, **op. cit**, p. 94

(٥٧) أحمد لطفي السيد، قصة حياتي، **مرجع سبق ذكره** – ص ص ١٦٣-١٦٤

(٥٨) أحمد لطفي السيد، صفحات مطوية، **مرجع سابق ذكره**، ص ص ٤٥-٤٦

(٥٩) أحمد لطفي السيد، صفحات مطوية، **مرجع سابق ذكره**، ص ص ٤٥-٤٦

(٦٠) أحمد لطفي، قصة حياتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٨-٧٠

(٦١) **المرجع السابق**، ص ص ١٣٨-١٣٩

(٦٢) لمزيد من التفاصيل، **المرجع السابق**، ص ص ١٢٤-١٢٦

(٦٣) أحمد لطفي السيد، صلحات مطوية...، **مرجع سبق ذكره**، ص١٤٢

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، **المرجع السابق**، ص ص ١٤٩-١٥٦

(٦٥) طه حسين، **مستقبل الثقافة في مصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٢٦

(٦٦) **المرجع السابق**، ص ص ٥٤-٥٥.

(٦٧) **المرجع السباق**، ص١٥

(٦٨) **المرجع السابق**، ص٢٠

(٦٩) **المرجع السابق**، ص ص ٥٨-٥٩

(٧٠) لمزيد من التفاصيل حلو الصلة التابعية بين العقل المصري واليوناني في مجال البحر المتوسط، أنظر **المرجع السابق**، ص ص ١

(٧١) **المرجع السابق**، ص٤١.

(٧٢) **المرجع السابق**، ص٤١، ص٥١.

(٧٣) **المرجع السابق**، ص ٣١٠

(٧٤) **المرجع السابق**، ص ص ٣٧٧-٣٧٩

(٧٥) **المرجع السابق**، ص ص ٣٧٧-٣٧٩

(٧٦) حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، الاسكندرية، دار الدعوة، ١٩٩٠ ، ص ٢٥-٢٦

(٧٧) **المرجع السابق**، ص ١٩٥-١٩٦

(٧٨) **المرجع السابق**، ص ١٩٦.

(٧٩) **المرجع السابق**، ص ١٠١-١٠٢.

(٨٠) **المرجع السابق**، ص ١٢٩

(٨١) المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٨٢) المرجع السابق، ص١٣١

(٨٣) المرجع السابق، ص١٣٢

(٨٤) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، القاهرة: دار الهلال، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤٨-٢٤٩

(٨٥) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، القاهرة: دار الهلال، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤٨-٢٤٩

الفصل الثانى
الإطار العالمى لسياسة مصر للتوجه شرقاً

أ.د. محمد السيد سليم

مقدمة

كان التحول المصرى نحو "سياسة التوجه شرقاً" فى بداية تسعينيات القرن الماضى استجابة للتحولات العالمية التى حدثت فى تلك الفترة. فمع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين شهدت السياسة الدولية تحولات مهمة تجسدت فى نهاية الكتلة الشرقية ثم نهاية الاتحاد السوفييتى ذاته، وترتب على ذلك بروز الهيمنة الأمريكية فى السياسة الدولية، وتحول البنيان الدولى نحو الشكل الأحادى القطبى. وتوازى معه أيضاً ظاهرتى الصعود الشرق آسيوى، وتعاظم التكامل الأوروبى. ورغم أن المصالح المصرية الأساسية لم تتهدد نتيجة لتلك التحولات، إلا أنها غيرت البيئة العالمية فى اتجاهين أولهما هو أن انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم مما أثر سلباً على القدرة التساومية المصرية معها، وبالتالى كان من مصلحة مصر تنويع البدائل والشركاء العالميين. أما ثانيهما فهو أن الصعود الشرق آسيوى أنتج فرصاً جديدة لتحقيق المصالح المصرية عن طريق تعميق الارتباط بالقوى الآسيوية الصاعدة للاستفادة من قدراتها الاستثمارية والتكنولوجية.

وفى هذا الإطار حدث التحول فى السياسة المصرية فى اتجاهين، الأول هو الاتجاه شمالاً نحو أوروبا، القوة الدولية التى تبلورت فى الاتحاد الأوروبى. وكان أبرز تجليات هذا الإتجاه هو المشروع المصرى لإنشاء "المنتدى المتوسطى"، وانخراط مصر فى مشروع "المشاركة الأوروبية المتوسطية" الذى اقترحه الاتحاد الأوروبى. أما الاتجاه الثانى فكان هو الإتجاه الشرق آسيوى من خلال تعميق الارتباط بالقوى الشرق آسيوية الصاعدة وبالذات الصين ودول النمور الآسيوية.

ومن ثم يبدو واضحاً أن التحول فى السياسة المصرية كان نتيجة للتحولات العالمية التى أشرنا إليها، ولذلك ستكون هذه التحولات هى موضوع هذا الفصل الذى سيركز على البعد الثانى من أبعاد التحولات فى السياسة الخارجية المصرية، وهو الاتجاه شرقاً من خلال دراسة السياق العالمى الذى تم فيه هذا التحول. وسنبدأ نتعريف الاتجاه شرقا، ثم إيضاح أثر التحولات فى بنية النسق العالمى عموماً على السياسات الخارجية للدول الصغيرة والمتوسطة، ثم ننتقل إلى رصد التحولات العالمية، وبنية النسق العالمى الذى حدثت السياسة المصرية فى إطاره، ونختم بإيضاح أثرها على السياسة الخارجية المصرية.

(١)
تعريف الاتجاه شرقا

يقصد بسياسة "الاتجاه شرقا" بلورة وبناء حزمة من السياسات التعاونية مع دول شرقى آسيا، وبالذات اليابان والصين وكوريا الجنوبية ، فى ميادين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، بل وفى الميادين الأمنية، والثقافية مع اعطاء تلك الحزمة أولوية فى أجندة السياسة الخارجية للدولة. وتنهض تلك السياسة على افتراض جوهرى، وهو أن دول شرقى آسيا هى قاطرة النظام العالمى فى القرن الحالى، وأن الارتباط الاستراتيجى بتلك الدول فى وقت مبكر من شأنه أن يعمق من امكانية الاستفادة من الصعود الاستراتيجى لدول شرقى آسيا. كما تنهض على افتراض ثان، وهو أن القطبية الأحادية ليست فى صالح الدول النامية، حتى وان كانت تلك الدول حليفة للقطب الأعظم. فكلما ازداد وتنوع الشركاء للدول النامية زادت قدرتها على رسم واتباع سياسة مستقلة وعلى تخفيف الضغوط التى قد يمارسها القطب الأعظم مستثمرا فرصة غياب القوى الموازنة. كانت ماليزيا أول دولة نامية تتبع تلك السياسة منذ أن تولى محاضير محمد رئاسة الوزراء سنة ١٩٨١. فقد اتجه محاضير محمد الى بناء مشاركة استراتيجية مع اليابان أدت، ضمن عوامل أخرى، الى احداث نقلة نوعية فى اقتصاد ماليزيا بحيث أصبحت نصف الصادرت الصناعية الماليزية تتضمن تكنولوجيا متقدمة.[١] وقد تلتها الهند فى ذلك منذ سنة ١٩٩١ فى عهد رئيس الوزراء ناراسيما راو، وأصبح الاتجاه شرقا أحد أركان سياستها الخارجية فى تحالف وثيق مع اليابان فى عهد حكومة فاجباى.[٢] ومن المؤكد أن النهضة الماليزية والصعود الهندى كانا من أحد ثمار هذا التوجه. بعد الحرب الباردة بدأت مجموعة من الدول العربية فى اتباع سياسة شرق آسيوية رغم أن تلك الدول كانت فى صف الطرف الذى كسب الحرب الباردة ولكنها استشعرت خطورة القطبية الأحادية وبدأت فى التوجه شرقا، ليس لقطع الصلة بالدولة التى كسبت الحرب الباردة ولكن لتنويع الشركاء والبدائل والاستفادة من الفرص الاقتصادية فى دول شرقى آسيا الصاعدة.

(٢)
أثر التحولات فى بنية النسق العالمى على السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة

يشكل البنيان الدولى أحد المؤثرات المحددة للسياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه. فالبنيان الدولى قد يدفع الوحدات الدولية التى تبنى نمط معين من السياسات الخارجية على نحو ماتتوقعه نظرية الواقعية الجديدة. وبصفة عامة، فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولى من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى. ذلك أن نقص أو محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة والمتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى والعظمى، بينما تمتلك تلك الأخيرة من الموارد ما يمكنها من التأثير الإيجابى فى النسق الدولى. وقد ذهب أحد الدارسين من واقع دراسته للسياسة الخارجية لعدد من الدول الصغيرة والمتوسطة إلى أن البنيان الدولى فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين كان هو المؤثر الأول على سياسات تلك الدول.[٣]

بيد أن قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولى تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان. وفى هذا الصدد، يكاد يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسى المستقل فى النسق الدولى تزداد كلما ازداد الطابع التعددى للبنيان الدولى، وكلما ازدادت درجة الصراع بن الوحدات الكبرى المكونة له. فبنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة أو المتوسطة على الحركة المستقلة. وعلى العكس، فإن تحول البنيان الدولى نحو القطبية الأحادية، أو القطبية الثنائية الجامدة من شأنه أن يقلل من قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على تلك الحركة. فصراع الأقطاب فى ظل بنيان ثنائة أو تعدد الأقطاب يؤدى إلى منع كل منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، كما يزيد من مساحة منطقة المناورة التى تستطيع أن تتحرك فيها تلك الأخيرة. ومن أهم الأمثلة على ذلك، أن مملكة بيد مونت استطاعت أن تستفيد من تعددية البنيان الدولى الأوروبى فى منتصف القرن التاسع عشر، وسعى كل قطب الى الحد من قدرة القطب الآخر على توسيع نطاق نفوذه. وقد انتهزت مملكة بيدمونت فرصة التعددية القطبية والصراع بين الأقطاب الأوربيين، وقامت بمناورات سياسية اتسمت بالذكاء استطاعت من خلالها أن تحق الوحدة الايطالية رغم معارضة تلك الأقطاب لهذه الوحدة. كذلك، فقد استفادت الدولة العثمانية من

الصراع بين الدول الأوروبية الكبرى من عام ١٧٧٤ حتى عام ١٩١٤ لكي تحتفظ بكيانها السياسي. وفي ذلك يقول هيلموت شيل، "لقد استطاعت الدولة العثمانية، رغم ضعفها العسكري، والاقتصادي، وظروفها الداخلية المضطربة بشكل متزايد، أن تستغل التنافس بين القوى البكرى، لتحقيق مصالحها. وبفضل هذه السياسة، التي اتبعت بمهارة واصرار، أن تحقق نوعاً من التوازن الذي استطاع - برغم العديد من النكسات والخسائر الاقليمية أن تحافظ على الامبراطورية لفترة طويلة.(٤) وأخيراً، فإن تتبع نشأة الدول الآسيوية الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى، خاصة تركيا، وفارس، وأفغانستان، يوضح أن تلك الدول استطاعت أن تحصل على استقلالها وتحافظ عليه بفضل التنافس بين مصالح القوى الكبرى، خاصة بريطانيا، وفرنسا، وروسيا السوفيتية.(٥)

وبالعكس فان بنيان القطبية الأحادية يتيح للقطب الأعظم فرصا لممارسة ضغوط على الدول الصغيرة والمتوسطة في اتجاه تحقيق مصالح هذا القطب مما يحد من الخيارات المتاحة لتلك الدول. بل ان القطب الأعظم قد يتبع سياسات عدوانية تجاه الدول التي لاتقر بمصالحه بشكل مطلق كما حدث في حالة البنيان الأحادي القطبية بعد سنة ١٩٩١ حيث قامت الولايات المتحدة باتباع سياسات عقابية وانتقامية على نطاق واسع تجاه من اعتبرتهم خصوما بل انها لم تلق بالا للشرعية الدولية وقامت بغزو العراق سنة ٢٠٠٣ دون تفويض من مجلس الأمن.

من ناحية أخرى، فان البنيان الدولي يؤثر في مدى ميل الدول الكبرى إلى اتباع سياسات انفرادية أو متعددة الأطراف. والسياسة الانفرادية هي تلك التي تطبقها وحدة دولية دون تنسيق مع الوحدات الأخرى، أما السياسة متعددة الأطراف فانها تعني تنسيق السياسة وتنفيذها مع وحدات أخرى طبقا لقواعد معينة. مانقوله هو أنه في ظل البنيان الأحادي القطبية فان القطب الأوحد يميل إلى اتباع سياسات انفرادية حيث أنه لايحتاج إلى دعم الآخرين لتنفيذ سياساته، كما هو حال الولايات المتحدة بعد نهاية القطبية الثنائية سنة ١٩٩١. أما في ظل القطبية الثنائية، فان القوى الكبرى تميل إلى اتباع سياسات متعددة الأطراف، كما هو حال تلك القوى في الفترة من سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٩٠.

في هذا الإطار فإن مقولتنا الأساسية هي أن نهاية بنيان القطبية الثنائية الدولية كان من أهم العوامل التي دفعت صانع السياسة الخارجية المصرية إلى محاولة الاقلال من الآثار السلبية لتلك النهاية عن طريق اتباع عدة خطوات كان منها "سياسة الاتجاه شرقاً"

والتى كان الهدف منها تنويع البدائل والاستفادة من الفرص المتاحة فى شرقى آسيا على أثر ظهور "المعجزة الآسيوية". فكيف انتهت القطبية الثنائية العالمية وكيف تحول النسق العالمى فى نهاية الثمانينيات؟

(٣)
نهاية القطبية الثنائية

فى مارس سنة ١٩٨٥ انتخب جورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعى السوفيتى. جاء جورباتشوف بسياسة جديدة لتعديل مسار النظام السوفيتى داخلياً وخارجياً. ففى الداخل أتى بسياستى الجلاسنوست والبيروسترويكا. ويقصد بالجلاسنوست (الانفتاح) Glasnost فتح منافذ التعبير عن الرأى والنقد العامز كما تشير الجلاسنوست إلى معنى مصارحة الشعب بالمعلومات عن الأداء العام. أما البيروسترويكا(إعادة البناء) Perestroika فهى تشير إلى بناء النظام السوفيتى فى مختلف المجالات على أسس جديدة تدور حول تشجيع المشروع الخاص والتعددية السياسية بما لا ينهى احتكار الحزب الشيوعى للسلطة. وفى السياسة الخارجية أتى جورباتشوف ووزير خارجيته شيفارنادزه، بسياسة "توازن المصالح" كبديل عن سياسة "توازن القوى". يقصد بتوازن المصالح علاقة جديدة بين القوتين الأعظم يأخذ كل طرف فيها مصالح الأخر بعين الاعتبار. مع عزل الخلافات الإيديولوجية عن العلاقات الدولية. والأهم من ذلك التخلى عن مفهوم التعادل مع أو التفوق على الولايات المتحدة فى سباق التسلح لأن ذلك من شأنه إنهاك قدرة الاقتصاد السوفيتى، بما فى ذلك التخلى عن مناطحة الولايات المتحدة فى صراعات العالم الثالث، وتخفيف الالتزامات السوفيتية تجاه هذا العالم. وقد عرض جورباتشوف تلك الأفكار على المؤتمر السابع و العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الذى انعقد فى ٢٥ فبراير-٦ مارس سنة ١٩٨٦ و حصل على موافقة الحزب عليها بعد أن كان قد قد غير معظم قيادات الحزب.

دشنت تلك السياسة عصراً جديداً يمكن أن نسميه عصر "الانفراج العالمى الثانى"، تمييزاً له عن الانفراج العالمى الأول الذى حدث بين عامى ١٩٧٢، ١٩٧٩، واستمر حتى سقوط الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٩١. وقد تجسد هذا الانفراج فى عقد مؤتمرى قمة بين جورباتشوف والرئيس الأمريكى ريجان أولها كان مؤتمر قمة جنيف فى نوفمبر سنة ١٩٨٥، والثانى مؤتمر قمة ريكيافيك فى ديسمبر سنة ١٩٨٦.

أدى هذا التغير فى البيئة الاستراتيجية العالمية، والذى نتج عن السياسة السوفيتية الجديدة، إلى تغير مماثل فى ترتيبات الأمن الأوروبى وضبط التسلح العالمى. فعلى مستوى

الأمن الأوروبى انعقد فى استكهولم فى سبتمبر سنة ١٩٨٦ مؤتمر باسم "مؤتمر إجراءات بناء الثقة والأمن فى أوروبا" Conference on Security and Confidence Building Measures in Europe. وكان هذا المؤتمر بمثابة الجولة الثانية لمؤتمر هلسنكى سنة ١٩٧٥ والذى أدخل مفهوم إجراءات بناء الثقة بين الشرق والغرب. وقد طور مؤتمر استوكهولم من الإجراءات المتفق عليها فى هلسنكى، بحيث أضيف إليها مصطلح الأمن، كما تم اتخاذ إجراءات أكثر صرامة من الناحية العسكرية. وعلى سبيل المثال، فبينما كان من الضرورى إخطار الطرف الأخر مسبقاً بأى مناورات عسكرية يشترك فيها ٢٥ ألف جندى، تم خفض هذا العدد فى وثيقة استكهولم إلى ١٣ ألف جندى. هذا بالإضافة إلى عمليات التفتيش المفاجئ للتأكد من التزام الطرف الأخر بواجباته. وقد أطلق على هذه الإجراءات "الجيل الثانى" Second Generation من إجراءات بناء الثقة.

من ناحية ثانية، قدم جورباتشوف تنازلاً مهماً للولايات المتحدة بقبوله المشروع الأمريكى حول الصواريخ متوسطة المدى فى أوروبا أملاً منه فى أن يدفع ذلك الولايات المتحدة إلى وقف "مبادرة الدفاع الاستراتيجى" التى كان من شأنها إنهاء نظام ميزان الرعب، والتى لم يكن السوفييت قادرين على مجاراتها. وهكذا تم عقد مؤتمر قمة سوفيتى – أمريكى ثالث فى واشنطن فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٧ تم فيه توقيع اتفاقية إزالة الصواريخ متوسطة المدى فى أوروبا(Intermediate Range Nuclear Forces Treaty (INF. وقد نصت الاتفاقية على أن تصفى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الصواريخ متوسطة المدى التى تنطلق من الأرض والمنصوبة فى المسرح الأوروبى خلال ثلاث سنوات، والقصيرة المدى فى المسرح ذاته فى خلال عام ونصف العام. وقد مثلت هذه الاتفاقية تنازلاً سوفيتياً أساسياً. إذ أن السوفييت كانوا قبل ذلك يصرون على إزالة كافة الصواريخ الأمريكية والأوروبية والسوفيتية من المسرح الأوروبى، بينما كان الأمريكيون يقصرون الإزالة على الصواريخ الأمريكية والسوفيتية باسم "الخيار صفر" Zero Option. كذلك كان السوفييت يربطون توقيع الاتفاقية بوقف مبادرة الدفاع الاستراتيجى، وهو ما رفضه الرئيس ريجان. وأخيراً، رضخوا للمطلبين الأمريكيين ووقعوا اتفاقية ديسمبر سنة ١٩٨٧.

عقد جورباتشوف وريجان مؤتمر قمة رابع فى موسكو فى مايو سنة ١٩٨٨. كما التقيا مرة أخرى فى ديسمبر سنة ١٩٨٨ فى نيويورك بمناسبة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أعلن جورباتشوف فى خطابه أمام الجمعية العامة خفض القوات المسلحة السوفيتية وبشكل منفرد بمقدار نصف مليون جندى، بما فى ذلك القوات السوفيتية

فى دول حلف وارسو. كذلك تحدث عن صعوبة الإبقاء على "المجتمعات المغلقة" مشيراً إلى المجتمعات الشيوعية، وإلى تحول الاقتصاد العالمى إلى "كيان عضوى واحد" Single Organism، وإلى الأسس الجديدة التى يجب أن تحكم علاقة الاتحاد السوفيتى مع دول حلف وارسو، والتى يجب أن تقوم على مبدأ "حرية الاختيار"، فيما عد إشارة إلى التطورات الجذرية التى ستحدث فى المستقبل.(٦)

بيد أن هذه التحولات كان لها آثارا أعمق اذ أنها أدت إلى نهاية الكتلة الشرقية و الاتحاد السوفييتى. فقد قام جورباتشوف برفع يد الاتحاد السوفييتى عن النظم الحليفة فى شرقى أوربا. وقد ترتب على ذلك حدوث ثورات على تلك النظم. و قد بدأت تلك العملية فى بولندا حيث استطاعت حركة"التضامن" العماليةالمستقلة التى كان يقودها ليش فاونسا منذ سبتمبر سنة ١٩٨٠ أن تحصل على الاعتراف القانونى بها من الدولة فى ١٧ أبريل سنة ١٩٨٩. و فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٨٩ اضطر الشيوعيون لأول مرة، إلى تكوين حكومة يرأسها رئيس وزراء غير شيوعى هو تادوس ماشوفسكى. و قد بدأ الأخير فى تفكيك النظام الشيوعى من خلال ادخال اصلاحات سياسية و اقتصادية ليبرالية، أهمها تعديل الدستور بما يلغى "الدور القيادى" للحزب الشيوعى. وفى يناير سنة ١٩٩٠ حل الحزب الشيوعى البولندى نفسه وغير اسمه إلى "الديمقراطية الاجتماعية لجمهورية بولندا". و فى نوفمبر سنة ١٩٩٠ انتخب فاونسا كأول رئيس غير شيوعى للجمهورية. وفى المجر حدث تحول سلمى نحو الديمقراطية. فمع نهاية سنة ١٩٨٨ أقام الإصلاحيون فى داخل وخارج الحزب الشيوعى المجري" تنظيمات مدنية "مستقلة عن الحزب، كما تم عزل كادار، الأمين العام للحزب الشيوعى وحل محله كارولى جروس والذى حاول وقف الإصلاحات. ولكن فى العام التالى، أصدر البرلمان مجموعة من الإصلاحات الديمقراطية تتعلق بحرية الاجتماع والتنظيم والصحافة، وتم تعديل الدستور فى هذا الاتجاه. كما تم إقرار مبدأ التعددية الحزبية وإعطاء حقوق متساوية للملكية العامة والخاصة. وفى أبريل سنة ١٩٨٩ تم توقيع اتفاق مع الاتحاد السوفييتى يقضى بسحب قواته من المجر بحلول شهر يونيو سنة ١٩٩١ وهو ما تم بالفعل. وفى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٨٩ (ذكرى الثورة المجرية سنة ١٩٥٦) تم تحويل اسم المجر من جمهورية المجر الشعبية إلى جمهورية المجر. وفى مايو سنة ١٩٩٠ أجريت أول انتخابات تعددية خسرها الشيوعيون وشكل تحالف الأحزاب الإصلاحية الحكومة بأغلبية ٦٠% فى البرلمان. بيد أن المجر لعبت دورا أوربيا فى التحولات

السياسية وذلك أنها سمحت بعبور الألمان الشرقيين الذين عبروا إلى أراضيها من تشيكوسلوفاكيا وبولندا بالخروج إلى النمسا ومنها إلى ألمانيا الغربية، مما أفقد حائط برلين قيمته فى منع تلك الهجرة.

وفى ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٩ قام المتظاهرون الألمان بالبدء فى تدمير الحائط، مما شكل بداية انهيار النظام الألمانى الشرقى واستيعابه فى ألمانيا الاتحادية سنة ١٩٩٠. وتحت ضغط التحولات فى ألمانيا الشرقية تظاهر التشيكوسلوفاك لأول مرة فى ١٦-١٧ نوفمبر سنة ١٩٨٩ فى براتسلافا وبراج مطالبين بالديمقراطية، وتم تكوين حكومة ائتلافية فى ديسمبر سنة ١٩٨٩ غالبية عناصرها من غير الشيوعيين. وفى يونيو سنة ١٩٩٠ تم إجراء أول انتخابات حرة كسبتها العناصر الإصلاحية، ما أدى إلى انهيار النظام الشيوعى بشكل سلمى فيما أسمى "الثورة المخملية". كما تم انتخاب ألكسندر دوبشك، أمين عام الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى السابق (الذى طردته القوات السوفييتية سنة ١٩٦٨)، رئيسا للبرلمان (الجمعية الاتحادية) والذى اختار إصلاحيا هو فاسلاف هافيل رئيسا للجمهورية فى الشهر ذاته.

وفى رومانيا اندلعت ثورة شعبية على حكم شاوشيسكو فى ديسمبر سنة ١٩٨٩ وهى الثورة التى بدأت فى مدينة تميشوارا وامتدت إلى باقى أنحاء الدولة وانتهت بإعدام شاوشيسكو فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٩، وتولى ايليسكو السلطة ثم إلغاء نظام سيطرة الحزب الشيوعى. وإنشاء نظام حزبى تعددى اعتبارا من مايو سنة ١٩٩٠.[٧]

مهدت تلك التطورات لنهاية الحرب الباردة، ثم انهيار الكتلة الشرقية، والاتحاد السوفييتى ذاته. فكيف تم ذلك؟ قدمنا أن جورباتشوف حينما أتى إلى السلطة سنة ١٩٨٥ جاء ببرنامج أساسه الإصلاح الداخلى، وإنهاء الحرب الباردة. وفى هذا الإطار اقترح فى أوائل سنة ١٩٩٠ عقد"مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى" لمناقشة قضايا الأمن الأوربى، وإعطائه طابعا مؤسسيا تنظيميا. وفى ٥-٦ يوليو سنة ١٩٩٠ انعقد مؤتمر لندن بشأن القضية الألمانية، ولكنه أصدر أيضا "إعلان لندن" وقد دعى الإعلان دول حلف وارسو وحلف الأطلنطى إلى إعلان تعهد مشترك بعدم الاعتداء، وأن الدول الأعضاء فى الحلفين ليسوا أعداء، وبالدخول فى مفاوضات بين الحلفين لتخفيض القوات المسلحة فى أوربا. وبناء على ذلك، انعقد فى باريس فى ١٩-٢١ نوفمبر سنة ١٩٩٠ مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى على مستوى رؤساء الحكومات. وقد قرر المؤتمر أن ينعقد دوريا مرة كل

سنتين وأن تنشأ أمانة عامة مقرها براج، ومؤسسات لمراقبة الانتخابات، لمنع الصراعات. والأهم من ذلك أنه أصدر فى ٢١ نوفمبر وثيقتين هما"ميثاق باريس لأوربا الجديدة" و"اتفاقية القوات المسلحة التقليدية فى أوربا". بموجب ميثاق باريس أعلنت الدول الموقعة انتهاء حقبة العداء وتقسيم أوربا وبدء حقبة جديدة من التعاون المبنى على "حقبة جديدة من الديمقراطية، والسلام، والوحدة فى أوروبا" وقد حدد المؤتمر أسس العلاقات بين المعسكرين وهى حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون والحرية والمسئولية الاقتصادية وغيرها. وبموجب الاتفاقية تم إقرار مبدأ التكافؤ فى عدد المعدات التقليدية لدول حلفى وارسو والأطلنطى، بحيث يصبح لكل حلف ٢٠ ألف دبابة، ٣٠ ألف عربة مدرعة، ٢٠ ألف قطعة مدفعية، ٦٨٠٠ طائرة مقاتلة، ٢٠٠٠ طائرة هليوكوبتر مقاتلة، و بحيث لاتملك أى دولة أكثر من ثلث الكميات المسموح بها للحلف الذى تنتمى اليه. كما نصت الاتفاقية على أن جزءمن تلك الكميات سيتم تخزينه فى أماكن يخطر بها الطرف الآخر. كما وضعت قيود على نشر المعدات فى أقاليم معينة، و هى"أقاليم التخوم" (كمنطقة غرب الأورال و منطقة شمالى القوقاز). من الناحية العملية كانت الاتفاقية تعنى تخفيض المعدات التقليدية لحلف وارسو بنسب أكبر نظرا لتفوقه فى تلك المعدات.كذلك تضمنت الاتفاقية ثلاثة اعلانات سياسية أهمها "إعلان حكومة ألمانيا الاتحادية حول عدد أفراد القوات المسلحة الألمانية" و بموجبه تعهدت ألمانيا الاتحادية بخفض عدد القوات المسلحة لدولة ألمانيا الموحدة إلى ٣٧٠ ألف جندى. من الواضح أن اتفاقية الأسلحة التقليدية فى أوربا قد أكملت مابدأته اتفاقية الصواريخ متوسطة المدى الموقعة سنة ١٩٨٧، اى أنها مثلت عنصرا اضافيا فى سلسلة التنازلات السوفييتية، ولكنها فى الوقت ذاته أدت إلى انتهاء حقبة الحرب الباردة، وإن كانت القطبية الثنائية لم تنته إلا سنة ١٩٩١.[٨]

كان مؤتمر باريس نقطة تحول مهمة فى السياسة الدولية أحدثت تحولات تشبه التحولات التى أتى بها مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥، ومؤتمر فرساى سنة ١٩١٩، إلى حد أن البعض يعتبره بمثابة "مؤتمر السلام للحرب الباردة". كما أنه شكل أساس الأمن الأوربى فى العقد التالى بتوقيع ميثاق باريس، والذى تحول سنة ١٩٩٩ إلى "ميثاق الأمن الأوربي". كما أنه دشن إنشاء منظمة الأمن والتعاون الأوربي"، فضلا عن أنه كرس انتصار الأفكار السياسية الغربية.

بعد ذلك اتفقت دول أوربا الشرقية مع الاتحاد السوفييتى على تصفية الكتلة الشرقية. ففى ٥ يناير سنة ١٩٩١ تم الإعلان عن تعامل الدول الأعضاء فى الكوميكون على أساس العملات الأجنبية بأسعار السوق، ومما أدى إلى انهيار التجارة فيما بينها واتجاهها نحو الاعتماد على الاتحاد الأوربى. وفى ٢٨ يونيو سنة ١٩٩١ انعقد فى بودابست آخر اجتماع لمجلس الكوميكون فى بودابست وتقرر حل الكوميكون فى خلال تسعين يوما. وفى ٣١ مارس سنة ١٩٩١ تم توقيع "بروتوكول بودابست" الذى تم بموجبه تصفية الهيكل العسكرى لحلف وارسو. وفى أول يوليو من السنة ذاتها تم توقيع "بروتوكول براج" الذى ألغى الهيكل السياسى للحلف أيضا[٩]. وكانت ألمانيا الديمقراطية قد انسحبت من الحلف فى أكتوبر سنة ١٩٩٠ لتتوحد مع ألمانيا الاتحادية.

فى الوقت ذاته كانت الأزمات الداخلية تتصاعد، وذلك نتيجة التناقض بين جمود النظام الاقتصادى، والإصلاحات السياسية الديمقراطية، كما أن تلك الإصلاحات أدت إلى انفجار النزاعات القومية والصراعات بين القوميات، فضلا عن أن الدول الغربية ضغطت على جورباتشوف لكى يسارع من وتيرة الإصلاحات كشرط لمساعدة الاتحاد السوفييتى اقتصاديا. وفى هذا الإطار تم تعديل الدستور السوفييتى الصادر سنة ١٩٧٧ مرتين. الأولى حين قرر السوفييت الأعلى فى اجتماع فى ٢٨ نوفمبر – ١ ديسمبر سنة ١٩٨٨ إنشاء "مؤتمر نواب الشعب للاتحاد السوفييتي" بحيث يتألف من ٢٢٥٠ عضوا، ويقوم بانتخاب "السوفييت الأعلى" والذى يعمل كجهاز تشريعى دائم. كذلك سمح لغير الشيوعيين بالمنافسة على مقاعد مؤتمر نواب الشعب، وفاز بعضهم فى الانتخابات التى أجريت فى مارس وأبريل سنة ١٩٨٩، ومنهم المعارض اندريه ساخاروف. وجاء التعديل الثانى من مؤتمر نواب الشعب ذاته حين قرر فى فبراير سنة ١٩٩٠ تعديل المادة السادسة من الدستور السوفييتى حيث تنص على "أن الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى، والأحزاب السياسية الأخرى، بالإضافة إلى نقابات العمال، ومنظمات الشباب، وغيرها من المنظمات العامة، والحركات الجماهيرية، من حقهم أن يشاركوا فى صنع سياسات الدولة السوفييتية وفى إدارة الدولة وشئونها العامة من خلال ممثليهم المنتخبين فى مجالس نواب الشعب، وبالطرق الأخرى". وجاءت المادة السابعة لتشير صراحة إلى أن "كل الأحزاب السياسية يجب ان تعمل طبقا للقانون ".وبذلك انتهى الدور القيادى للحزب الشيوعى السوفييتى. وفى الوقت ذاته تم

إنشاء منصب رئيس الاتحاد السوفييتى، وقام مؤتمر نواب الشعب بانتخاب جورباتشوف لهذا المنصب فى ١٥ مارس سنة ١٩٩٠، مما أصبح يعنى أن سلطته تنبع من كونه رئيسا للاتحاد السوفييتى، وليس كأمين عام للحزب الشيوعى، كما كان عليه الحال فى النظام السوفييتى. وقد تكررت تلك العملية فى معظم الجمهوريات، بحيث تحول مركز القوة إلى الرئيس بعيدا عن الأمين العام للحزب فى الجمهورية.

فى الوقت ذاته تنازل جورباتشوف عن مطلبه بإزالة جميع الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى فى أوروبا، وقبل المشروع الأمريكى لقصر الإزالة على الصواريخ السوفييتية والأمريكية، مما يعنى الإبقاء على الصواريخ البريطانية والفرنسية. كما وقع مع ريجان اتفاقية فى واشنطن فى ديسمبر سنة ١٩٨٧ تأسست على المشروع الأمريكى كما قدمنا. كما تنازل فى قمة مالطة مع الرئيس بوش عن الربط بين تجميد مبادرة الدفاع الاستراتيجى وخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية وكان واضحا للدول الغربية أن جورباتشوف يقدم تلك التنازلات مضطرا، ومن ثم، فإنها وظفت تلك الاستجابة لتعميق الأزمة. ولما قدم جورباتشوف إلى مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى المنعقد فى لندن فى يوليو سنة ١٩٩١ مطالبة بدعم الاتحاد السوفييتى إقتصاديا، اشترطت عليه تلك الدول تخليه عن الشيوعية. وعاد جوربا تشوف إلى موسكو ليعقد اجتماعا للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى ٢٦ يوليو تم خلاله إعلان التخلى عن الماركسية–اللينينية، وإسقاط مسمى الاشتراكية من اسم الاتحاد، وإلغاء القانون الاتحادى الصادر سنة ١٩٢٢ بإنشاء الاتحاد السوفييتى، واقتراح عقد معاهدة جديدة تنشئ نظاما كونفيدراليا يعطى للجمهوريات سلطات أوسع بما فى ذلك حق الانفصال من خلال رفض توقيع المعاهدة الجديدة، وتحويل الإقتصاد السوفييتى إلى إقتصاد سوق يقوم على بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص. وهو ماكان يعنى عمليا تفكيك الاتحاد السوفييتى.و قد أيد هذا التوجه التفكيكى بوريس يلتسن، والذى كان يقود تيارا قويا داخل جمهورية روسيا مدعوما من الغرب لحل الدولة السوفييتية، كما كان قد اصبح رئيسا لجمهورية روسيا فى ١٢ يونيو سنة ١٩٩١. ولكن عناصر الحرس القديم فى المؤسسة العسكرية والحزب الشيوعى عارضت هذا التوجه و قامت فى ١٩ أغسطس بشن انقلاب عسكرى بزعامة جينادى ياناييف، النائب الأول لجورباتشوف لمعارضة اصدار مشروع المعاهدة الجديد و ذلك أثناء وجود الأخير فى مقره

الصيفى. بيد أن تلك الانقلاب فشل نتيجة المقاومة التى مثلها يلتسن مدعوما من الغرب. وقام يلتسن باجبار جورباتشوف على أن يوقع علنا و فى البرلمان الروسى قرارا بحظر نشاط الحزب الشيوعى السوفييتى فى روسيا ومصادرة أرصدته. كما قام يلتسن بالقاء القبض على قادة الحزب وعلى المجموعة التى قادت محاولة الانقلاب. من ناحيته استقال جورباتشوف من رئاسة الحزب الشيوعى السوفييتى وأوصى بحل الحزب ذاته والتالى انتهت حقبة السيطرة السياسية للحزب على الدولة السوفييتية. وتحت ضغط مباشر من الرئيس الأمريكى بوش اعترف جورباتشوف فى سبتمبر سنة ١٩٩١ باستقلال جمهوريات بحر البلطيق (إستونيا و ليتوانيا و لاتفيا). كذلك بدأت باقى الجمهوريات تعلن استقلالها تباعا.

وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٩١ اجتمع رؤساء ثلاث جمهوريات سوفييتية هم يلتسن، رئيس روسيا، وكرافتشوك، رئيس أوكرانيا وشوشكيفتش، رئيس روسيا البيضاء فى مدينة مينسك عاصمة الأخيرة، واتفقوا على إنشاء"كومنولث الدول المستقلة". وقد نص الاتفاق على إنهاء وجود الاتحاد السوفييتى وإيقاف تطبيق القوانين والتنظيمات السوفييتية فى أراضى الدول الثلاث وإنشاء "كومنولث الدول المستقلة"، وقد تضمن الاتفاق عدة مبادئ أهمها احترام حرمة أراضى وقدسية الحدود القائمة بين تلك الدول وتحديد اختصاصات الأجهزة المشتركة للكومنولث وجعل مينسك عاصمة لأجهزة الكومنولث. وفى اليوم ذاته وقعت الدول الثلاث "ميثاقا اقتصاديا" التزمت بموجبه بأيديولوجية الاقتصاد الحر. وقد أثار القرار قلق باقى الجمهوريات، نظرا لاعتمادها على الاقتصاد السوفييتى الذى قررت الدول الثلاث إنهائه. ولذلك قررت الانضمام إلى الكومنولث. وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩١ تم فى آلماآتا، عاصمة كازاخستان، توقيع بروتوكول انضمام باقى الجمهوريات، عدا جورجيا إلى الكومنولث. وفى اليوم ذاته وقعت خمس اتفاقات أهمها (١) إعلان آلماآتا وتم بموجبه إلغاء وجود الاتحاد السوفييتى وتحديد طبيعة الكومنولث من أنه ليس بدولة وليس بكيان فوق الدول، (٢) الاتفاقية الخاصة بالأجهزة التنسيقية لدول الكومنولث، مجلس رؤساء الدول، ومجلس رؤساء الحكومات، (٣) وقرار مجلس رؤساء دول الكومنولث والذى نص على إعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفييتى فى الأمم المتحدة، (٤) الاتفاقية الخاصة بالتدابير

المشتركة المتعلقة بالأسلحة النووية ونصت على عدة نصوص أهمها نزع الأسلحة النووية من أوكرانيا وبيلوروسيا (روسيا البيضاء)، وكازاخستان.[١٠]

وفى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩١ استقال جورباتشوف، رئيس الاتحاد السوفييتى، معلنا زوال الاتحاد من الخريطة السياسية للعالم. وفى اليوم ذاته ألقى جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة خطابا أعلن فيه انتهاء عهد المواجهة مع الشيوعية واعترافه بالدول الجديدة التى قامت على أنقاض الاتحاد السوفييتى وبالإعلانين الصادرين عن جورباتشوف وبوش فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩١ انتهى نظام القطبية الثنائية. وفى اليوم التالى، أعلن سوفييت الجمهوريات التابع للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى اعترافه رسميا باستقلال الجمهوريات.

توافق مع انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى حدث ثان كشف عن عمق التحولات العالمية، وهو قيام العراق فى ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ بغزو الكويت واحتلالها، وإعلان ضمها إلى أراضيه، وهو ما أسفر عن حرب الخليج الثانية فى يناير- فبراير سنة ١٩٩١. ويطلق على تلك الحرب هذا الاسم تمييزاً لها عن الحرب العراقية- الإيرانية ما بين عامى ١٩٨٠-١٩٨٨ والتى تسمى أحياناً حرب الخليج الأولى.

وقد تجمعت نذر الحرب فى يوليو سنة ١٩٩٠، حين اتهم العراق الكويت بأنها قد انتهزت فرصة انشغاله فى الحرب العراقية- الإيرانية لضخ كميات من النفط من حقول تقع على الحدود بين الدولتين، وإنها تنتج كميات من النفط تتجاوز الحصة المحددة لها طبقاً لمنظمة الأوبك مما يؤدى على خفض أسعار النفط ويضر بعوائد تصدير النفط العراقى. وقد قام العراق بتعبئة قواته على الحدود مع الكويت مما أدى إلى تدخل مصر، والسعودية للوساطة بين الدولتين. وبالفعل عقدت جلسة محادثات بين العراقيين والكويتيين فى جدة فى ١ أغسطس عام ١٩٩٠، ولكن تلك الجلسة انتهت دون التوصل إلى اتفاق سوى عقد جلسة محادثات أخرى فى بغداد. وفى اليوم التالى قام العراق بغزو شامل للكويت انتهى باحتلال الدولة بالكامل وتنصيب حكومة موالية.

تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية عملية معارضة الغزو ومطالبة العراق بسحب قواته من الكويت على الفور. وبناء على طلب أمريكى اصدر مجلس الأمن قراراً بمعارضة الغزو وفرض عقوبات اقتصادية على العراق. كذلك، فقد أقنعت السعودية بقبول تمركز

قوات أمريكية فى أراضيها على أساس أن القوات العراقية تتأهب لغزو باقى دول الخليج. وهكذا تمركز فى السعودية حوالى ٤٠٠ ألف جندى أمريكى، بالإضافة إلى قوات من عدد من الدول الغربية والإسلامية. ولإضعاف هذا "الائتلاف " الدولى بادر العراق بالإعلان أنه مستعد للانسحاب من الكويت إذا ما ضغطت الدول الغربية على إسرائيل أيضاً للانسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧، مما وفر قاعدة شعبية للعراق فى بعض الدول العربية. وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن قرارا يخول الدول الأعضاء استعمال كل الوسائل الضرورية لإجبار العراق على الخروج من الكويت إذا استمرت القوات العراقية فى احتلال أراضى تلك الدولة بعد ١٥ يناير سنة ١٩٩١. ولما أصر العراق على رفض القرار قامت الولايات المتحدة مدعومة من عدد من الدول المساندة فى ١٧ يناير سنة ١٩٩١ بشن غارات جوية على البنية التحتية العراقية. وقد أحدث القصف الجوى دماراً شديداً بالعراق، مما دعاه بعد مرور شهر من القصف إلى البدء فى التفاوض دبلوماسياً مع الاتحاد السوفيتى حول خطة الانسحاب من الكويت. بيد أن الولايات المتحدة لم تأخذ الجهود السوفيتية مأخذ الجد، إذ أنها رأت أن قبول العراق للحل الدبلوماسى يعنى أن العمل العسكرى يحقق أهدافه، كما أن الاتحاد السوفيتى لم يعد له ثقل سياسى فى السياسة الدولية يسمح بأن يضطلع بدور مهم فى حل الأزمة. بل إن الولايات المتحدة والقوات المؤتلفة قامت فى ٢٤ فبرار بمهاجمة القوات العراقية برياً، مما دعى العراق إلى البدء فى سحب قواته مع تدمير آبار النفط الكويتية. وفى ٢٦ فبراير أعلنت الولايات المتحدة والدول المؤتلفة معها وقف إطلاق النار. وفى ٢ مارس أصدر مجلس الأمن قرارا حول شروط وقف إطلاق النار قبلها العراق فى ٣ مارس. كما أصدر مجلس الأمن قراراً فى ٢ أبريل سنة ١٩٩١ حدد فيه شروطاً لرفع العقوبات عن العراق أهمها قبول العراق دفع تعويضات للمتضررين من الحرب، وتدمير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ التى يتجاوز مداها ١٥٠ كيلو متر، والتخلى عن برامج التسليح النووى، وقبول التفتيش الدولى للتأكد من الاستجابة لتلك المطالب. وقد قبل العراق القرار، وبذلك بدأ فصل جديد من الأزمة العراقية.

ترجع أهمية حرب الخليج الثانية إلى عاملين، الأول، أنها دشنت عصر الصعود الأمريكى والتراجع السوفيتى والذى انتهى بسقوط الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى، كما إنها استمرت تؤثر فى مسار السياسة الدولية طوال عقد التسعينيات. ومن ثم فإن حرب الخليج الثانية دشنت التحولات فى السياسة الدولية. فقد أوضحت الأزمة أن الاتحاد السوفيتى لم يعد

عاملاً مؤثراً فى تلك السياسة. فقد فشل فى إقناع الحكومة العراقية بالانسحاب من الكويت، وفشل كذلك فى منع نشوب الحرب. وفى التوسط لإنهائها حينما نشبت. وكانت كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تعكس وجهة النظر الأمريكية.

(٣)
بنية النظام العالمى وتحولات أدوار القوى الدولية

أدى سقوط الاتحاد السوفيتى إلى تحول جذرى فى الأدوار التى تضطلع بها مختلف القوى الدولية. فقد نشأ نمط جديد من الهيمنة الأمريكية، مقابل التراجع الروسى الشامل، وتوافق معه الصعود الاقتصادى لدول شرقى آسيا، وظهور الاتحاد الأوربى ، مما أدى الى تحول البنيان الدولى فى اتجاه القطبية الأحادية. وفى هذا القسم سنعرض لهذه التحولات.

أولاً: الهيمنة الأمريكية

تميزت حقبة التسعينيات بتعاظم "الهيمنة" Hegemony الأمريكية على السياسة الدولية على مستوياتها العالمية والإقليمية. و"الهيمنة" هى صورة من صور التفوق superiority تحاول من خلالها الدولة المهيمنة إقرار وتعميق وضعها باستخدام أدوات "الإقناع الإكراهى" التى تستند إلى عناصر القوة المتفوقة لتلك الدولة، مع عدم إعطاء أهمية لآراء الدول المهيمن عليها. الهيمنة إذن هى خليط من السيطرة الإكراهية على الآخرين من خلال استعمال القوة العسكرية إذا لزم الأمر مع تهميش آراء ومطالب القوى الأخرى.[١١] والحق أن هذا التعريف، الذى قدمه الباحث الفرنسى سيرج سير، يصف بدقة الدور المحورى الذى اضطلعت به الولايات المتحدة بعد نهاية الاتحاد السوفيتى.

استندت الهيمنة الأمريكية إلى القدرات الاقتصادية والعسكرية، والدبلوماسية، والثقافية التى تمتلكها الولايات المتحدة، وإلى انهيار القدرات المماثلة التى كانت تمتلكها القوة العظمى الثانية (الاتحاد السوفيتى). فمع منتصف التسعينيات كان الناتج القومى الأمريكى (٥٣٢٦ بليون دولار) بما يمثل ٢٨.٥% من الناتج القومى العالمى، بينما بلغ نصيب القوة الاقتصادية الثانية، وهى اليابان، ١٦.١% من هذا الناتج، والقوة الثالثة، وهى ألمانيا ٨%، وروسيا (١.٦%) والصين (٠.٤%). كذلك بلغ الانفاق العسكرى الأمريكى (٢٣١ بليون دولار) حوالى ٤٠.٧% من الانفاق العسكرى العالمى، بينما بلغ نصيب القوة العسكرية التالية، فرنسا ٦.١%، والقوة الثالثة روسيا (٥.٢%)، وبريطانيا (٤.٥%)، والصين

(٢.٧%).[١٢] هذا بالإضافة إلى قدرة الولايات المتحدة على توظيف القوة العسكرية فى مختلف أنحاء العالم بحكم امتلاكها شبكة من حاملات الطائرات، والغواصات، وأدوات الرصد والاستطلاع فى الفضاء الخارجي.

وقد حددت الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة أن هدفها الرئيس هو منع ظهور أى قوة منافسة فى أى مكان من العالم، وهو ما يعنى، حسب الوثيقة التى سربتها وزارة الدفاع الأمريكى فى مارس سنة ١٩٩٢ ثلاثة عناصر هى، (١) حث المنافسين المحتملين على عدم السعى إلى الحصول على دور أكبر أو اتباع سياسات عدوانية، (٢) الأخذ فى الاعتبار المصالح غير الدفاعية للدول الصناعية المتقدمة لحثها على عدم تحدى القيادة الأمريكية أو تغيير النظام الاقتصادى والسياسى القائم، (٣) ردع المنافسين المحتملين من السعى إلى الحصول على دور إقليمى أو عالمى أكبر.[١٣]

فى الوقت ذاته طورت الولايات المتحدة تدريجياً من مفهوم استعمال القوة العسكرية. وقد تم ذلك على ثلاث مراحل. ففى المرحلة الأولى أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش فى خطاب ألقاه فى ويست بوينت سنة ١٩٩٢ قبل مغادرته السلطة، التخلى عن مفهوم القوة العسكرية كحل أخير للدفاع عن المصالح الحيوية، وتبنى مفهوم القوة العسكرية "كحل مناسب" يكمل الحلول الأخرى، كما أسقط الإشارة إلى أهمية التأييد الداخلى لاستعمال القوة العسكرية. فى المرحلة الثانية، تحدث رئيس الأركان كولن باول سنة ١٩٩٣ فى وثيقة بلورت "مبدأ باول". ويشير المبدأ إلى إمكانية توظيف القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية محدودة ومحددة سواء فى الحرب أو فى "عمليات خارج نطاق الحرب،" وهى عمليات محدودة لدعم الأهداف السياسية. فى الحالة الأولى ينبغى أن يكون توظيف القوة العسكرية حاسماً وشاملاً لتحقيق النصر فى أقصر وقت ممكن. أما فى الحالة الثانية، فإن استخدام القوة قد يكون محدوداً، كما أن النصر قد لا يكون هو الهدف. أما المرحلة الثالثة فقد جاءت فى وثيقة أصدرها الرئيس كلينتون فى فبراير سنة ١٩٩٥ بعنوان" إستراتيجية الأمن القومى". ميز كلينتون بين ثلاثة أنواع من المصالح الأمريكية: حيوية، و مهمة، و إنسانية. فى مجال المصالح الحيوية، فإنه من الوارد استعمال كل الأدوات بما فى ذلك التوظيف المنفرد والحاسم للقوة العسكرية إذا كان ذلك ضرورياً، مع التأكيد على أن القوة العسكرية لن تستعمل فى كل الحالات إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى، مع إمكانية استعمالها بشكل منفرد إذا كان ذلك ضرورياً، مع ضرورة التأكد من توافر التأييد الداخلى. وقد عرفت تلك الأفكار باسم "مبدأ كلينتون".[١٤]

وقد تمثلت محورية الدور الأمريكي في قدرة الولايات المتحدة على استصدار قرارات الأمن تتماشى مع السياسة الأمريكية كما حدث في سلسلة القرارات التى صدرت بخصوص الأزمات الدولية منذ سنة ١٩٩٠، بل وفى قدرة الولايات المتحدة على إلغاء بعض القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة أثناء الحرب الباردة والتى كانت الولايات المتحدة تعترض عليها، ومن ذلك حثها الجمعية العامة للأمم المتحدة على إلغاء القرار الصادر سنة ١٩٧٤ والذى كان يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

دار سلوك الولايات المتحدة طوال حقبة التسعينيات حول أربعة محاور هى منع ظهور منافسين محتملين، والتدخل فى القضايا الدولية بشكل انتقائى بما يحقق استمرار الهيمنة، واتباع سياسة خارجية انفرادية، و استمرار تعزيز وجودها العسكرى الخارجي.

بالنسبة للمحور الأول، اتبعت الولايات المتحدة سياسة مد روسيا بالمعونات اللازمة فقط لمنع انهيارها مع عدم الوصول بتلك المعونات إلى حد إعادة بناء الاقتصاد الروسى، ومنع التوسع الروسى فى الجمهوريات السوفيتية السابقة. كذلك اتبعت سياسة منع كوريا الشمالية، وإيران والعراق من احتمال امتلاك السلاح النووى. وفى هذا الإطار تم توقيع "اتفاق الإطار" مع كوريا الشمالية سنة ١٩٩٤، والذى يقضى ببناء مفاعلين نووين فى كوريا الشمالية يعملان بالماء الخفيف، أى غير القادر على إنتاج مواد نووية. كما سعت إلى الضغط على روسيا لوقف تعاونها النووى مع إيران. أما بالنسبة للعراق، فقد تم فرض رقابة دولية صارمة على أنشطته النووية أدت إلى وقفها.

فيما يتعلق بالتدخل الأمريكى فى المشكلات الدولية، اتبعت الولايات المتحدة سياسة انتقائية قوامها التدخل فقط فى الصراعات الدولية التى تمس المصالح الحيوية الأمريكية. ففى ظل الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة تتدخل فى الصراعات الدولية التى ترتبط بالصراع مع الاتحاد السوفيتى. ولذلك نجد أن الولايات المتحدة تدخلت فى الصراع الأفغانى الناشئ عن التدخل السوفيتى فى أفغانستان سنة ١٩٧٩. ولكن بعد خروج السوفيت من تلك الدولة انسحبت من الصراع، وتركته لحالة الحرب الأهلية بين فصائل المقاومة الأفغانية، والتى كانت الولايات المتحدة تمولها أثناء الوجود السوفيتى.

كانت بداية التدخل العسكرى الأمريكى فى هذه الحقبة فى ديسمبر سنة ١٩٨٩ حين قامت بغزو بناما والقبض على رئيس بناما مانويل نوربيجا ، بتهمة المتاجرة فى المخدرات وغسيل الأموال، وتعيين حكومة مؤقتة برئاسة إندارا. وقد تم ترحيل نوربيجا إلى الولايات المتحدة حيث تم سجنه هناك. وقد أسفر التدخل عن تدمير شامل فى مدينة بناما. وبعد ذلك

سيطرت الولايات المتحدة على إدارة الشئون البنامية. وفى أغسطس سنة ١٩٩٠ تدخلت الولايات المتحدة فى أزمة الغزو العراقى للكويت. ورغم أن الاتحاد السوفيتى كان ما يزال قائماً إلا أنه كان قد دخل فى مرحلة من الضعف والتبعية للولايات المتحدة جعلته يقبل الدور الأمريكى ضد العراق. وقد كونت الولايات المتحدة ائتلافاً سياسياً وعسكرياً دولياً لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، واستعملت القوة العسكرية لتحقيق هذا الهدف فى ١٧ يناير سنة ١٩٩١ فيما عرف باسم حرب الخليج الثانية، وتم استصدار عدد من القرارات من مجلس الأمن بمبادرة أمريكية جعلت العراق تحت الوصاية الدولية، بل وفرضت عقوبات عسكرية على العراق لم تكن متضمنة فى تلك القرارات. كذلك، تدخلت فى هاييتى فى أكتوبر سنة ١٩٩٤، فقامت باحتلال هذه الدولة بعد الانقلاب الذى شنه الجنرال راؤول شيدراس فى سبتمبر سنة ١٩٩١ ضد الرئيس اريستيد. والحق أن أزمة هاييتى مثلت نموذجاً لكثير من التحولات السياسية التى تمت بعد نهاية الحرب الباردة. فقد فرضت الأمم المتحدة عقوبات على هاييتى فى يونيو سنة ١٩٩٣ حينما لم تستجب حكومة شيدراس لمطلب الولايات المتحدة بعودة اريستيد إلى السلطة، فيما عد تطبيقاً لمبدأ التدخل فى الشئون الداخلية للدول. ورفعت العقوبات فى أغسطس من العام ذاته بعد عقد اتفاق بين حكومة هاييتى والرئيس السابق اريستيد حول عودته إلى السلطة، ولكن أعيد فرضها فى أكتوبر بعد تراجع حكومة هاييتى عن الاتفاق، وتم تشديد العقوبات فى مايو سنة ١٩٩٤ بمنع أعضاء الحكومة من السفر جواً. وفى السنة ذاتها أصدر مجلس الأمن قراراً يخول الأعضاء استعمال كل الوسائل اللازمة لتسهيل عودة اريستيد، وهى صيغة للترخيص للولايات المتحدة باستعمال القوة العسكرية. وبناء عليه وافقت الحكومة على التخلى عن السلطة. وفى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٩٤ قام ٢٠ ألف جندى أمريكى باحتلال هاييتى للتأكد من تنفيذ الاتفاق. وتم نفى كبار أعضاء الحكومة. وفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٩٤ عاد اريستيد إلى السلطة. وفى العام التالى رحل جزء من القوات الأمريكية وحلت محلها قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

بالنسبة للمحور الثالث، فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة انفرادية أساسها تقليل الالتزامات الدولية القانونية متعددة الأطراف، وذلك رغم مشاركتها فى المفاوضات التى أدت إلى توقيع الاتفاقات التى أنشأت تلك الالتزامات. ومن أهم الأمثلة على ذلك عدم توقيعها معاهدة إزالة الألغام المضادة للأفراد الموقعة فى ديسمبر سنة ١٩٩٧ ، وعدم التصديق على اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الموقعة فى روما سنة ١٩٩٨. فرغم أن الرئيس

كلينتون وقع الاتفاقية الأخيرة إلا أنه لم يقدمها للكونجرس للتصديق عليها، وحينما أتى جورج بوش إلى السلطة سنة ٢٠٠١ أبلغ الأمم المتحدة أن بلاده لن تصادق على الاتفاقية. وقد طالبت الولايات المتحدة أن يكون مجلس الأمن وحده، الذى تتمتع فيه الولايات المتحدة بحق النقض، هو صاحب حق تحريك الدعاوى أمام المحكمة، وذلك تخوفاً من احتمال تحريك تلك الدعاوى ضد الجنود الأمريكيين المشاركين فى أعمال عسكرية فى الخارج. وفى سنة ٢٠٠١ انسحبت الولايات المتحدة من طرف واحد من اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، وكان الكونجرس الأمريكى قد رفض المصادقة على الاتفاقية الأخيرة فى أكتوبر سنة ١٩٩٩. ضف إلى ذلك رفض إدارة بوش التصديق على بروتوكول كيوتو الموقع سنة ٢٠٠٠. وينص البروتوكول على تخفيض الدول الصناعية انبعاث غازات الكربون دايوكسايد من المصانع، والتى تؤثر سلبياً على طبقة الأوزون بحلول سنة ٢٠١٢، بحيث تقل بنسبة ٥% عما مستواها سنة ١٩٩٠. وقد أسس بوش رفضه هذا الخفض بأنه سيضر بالصناعة الأمريكية، وعلى أن الدول النامية لم تتحمل التزاماً مشابهاً. وقد حدث تطور مشابه فيما يتعلق باتفاقية مونتيجو باى حول قانون البحار والتى دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٩٤. فقد رفضت الولايات المتحدة المصادقة عليها (نصت الاتفاقية على أن يكون البحر الإقليمى للدولة ١٢ ميلاً بحرياً، وأن يكون لها "منطقة اقتصادية خالصة" مداها ٢٠٠ ميلاً بحرياً). والحق أن الولايات المتحدة لم تعترض من حيث المبدأ على هذه الاتفاقات، بل إنها رأت أن تلك الاتفاقات ضرورية وينبغى على الدول الأخرى التقيد بها، ولكنها رأت أيضاً أن هذا التقيد يجب ألا يشمل الولايات المتحدة ذاتها، وإنما يترك لها حرية التصرف فى كل موقف طبقاً لمصالحها، ودون التزامات مسبقة. كذلك، فالولايات المتحدة، لم تعترض على الالتزامات التى تؤكد هيمنتها الدولية. ولذلك لجأت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن لاستصدار قرارات تعطيها حرية الحركة، وتؤكد قدرة الولايات المتحدة على التحرك المنفرد. ومن ذلك لجوئها إلى مجلس الأمن لاستصدار القرار رقم ٦٧٨ فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ بشأن العراق، واستصدار القرار رقم ١٢٤٤ فى ١٠ يونيو سنة ١٩٩٩ بشأن إنشاء القوة الدولية متعدد الأطراف فى البوسنة بعد أن أنهت الولايات المتحدة مهمة تحطيم القوة اليوجوسلافية إبان أزمة كوسوفو، وأرادت غطاءً دولياً لتحركها الدولى التالى. وأخيراً، قرار مجلس الأمن رقم ١٣٦٨ فى ١٢ سبتمبر سنة ٢٠٠١ والذى أكد حق الولايات المتحدة فى ممارسة حق الدفاع عن النفس فى مواجهة أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، والذى كان غطاء استعملته الولايات المتحدة لغزو أفغانستان فى

الشهر التالى. ضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة استعملت الأطر الدولية متعددة الأطراف بشكله إكراهى، بمعنى أن الولايات المتحدة لم تتردد فى استعمال أساليب الإكراه لإجبار الدول على قبول الضوابط التى تحقق المصالح الأمريكية، ومن ذلك الأساليب الإكراهية التى استعملتها الولايات المتحدة فى إطار عملية المد اللانهائى لاتفاقية منع الانتشار النووى سنة ١٩٩٥. كما أن الولايات المتحدة احتفظت دائماً بحق التصرف المنفرد لإجبار دول أخرى على تنفيذ التزامات متعددة الأطراف ولمعاقبة دول خارج إطار تلك الالتزامات. فقد تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً ضد العراق منذ سنة ١٩٩١ تحت ستار إجبار العراق على احترام قرارات مجلس الأمن، وفرضت مناطق للحظر الجوى على العراق لم ترد فى تلك القرارات، كما أنه حينما بدا أن مجلس الأمن لن يوافق على منح الولايات المتحدة حق استعمال القوة العسكرية ضد يوجوسلافيا فى أزمة إقليم كوسوفو سنة ١٩٩٩ لم تتردد فى استعمال القوة خارج إطار المجلس.

وأخيراً، فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة تأكيد استمرار وجودها العسكرى فى أوروبا الغربية وشرقى آسيا. وبالذات فى اليابان، وكوريا الجنوبية، وألمانيا رغم انتهاء التهديد السوفيتى لهذه الدول. بل إن الوجود العسكرى الأمريكى ازداد فى شكل نقاط التمركز الدائمة الجديدة فى الخليج العربى بعد حرب سنة ١٩٩١، والوجود العسكرى فى بعض دول القوقاز.

ثانياً: انهيار الدور الروسى العالمى

ورثت روسيا ما تبقى من الدور السوفيتى فى السياسة الدولية بما فى ذلك مقعد الاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن. بيد أن الدور الروسى فيما بعد الحرب الباردة تراجع بشكل واضح، بحيث يمكن القول أن روسيا لم تعد تمثل قوة يعتد بها فى السياسة الدولية. فقد أصبح الناتج القومى الإجمالى الروسى حوالى ٣١٠ بليون دولار تشكل حوالى ١% من إجمالى الناتج القومى العالمى (إحصاءات سنة ٢٠٠١). كذلك، فقد انهارت الخدمات الاجتماعية، ولأول مرة بدأ عدد سكان روسيا فى التناقص إذ أصبح متوسط النمو السكانى حوالى ٠.١٣-% سنوياً، كما هبط مؤشر التنمية البشرية لروسيا من ٠.٨٠٩ سنة ١٩٩٠ إلى ٠.٧٧٩ سنة ٢٠٠١ وأصبح ترتيب روسيا رقم ٦٣ من ١٧٥ دولة فى سلم التنمية البشرية العالمى سنة ٢٠٠١. هذا بالإضافة إلى التدهور العام فى القدرات العسكرية التقليدية والنووية الروسية.

لعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١، هى كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة فى ظل حالة الانهيار الشامل لورثة

الاتحاد من ناحية وفى ظل النظام العالمى الجديد الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فقد انهار الاتحاد السوفيتى، وتفككت مؤسساته، أو على الأقل دخلت فى حالة سيولة شاملة واختراق خارجى، وأصبح من المتعين بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولى الروسى. وذلك كله فى ظل الظروف الأزمة العامة التى شهدها المجتمع الروسى بسبب التفكك. فقد تراجع الأداء الاقتصادى، وظهرت قوى سياسية جديدة فى المجتمع تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة، وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسى، وتزايدت الحركات المطالبة بالانفصال. ومن ثم، واجهت روسيا مشكلة "إعادة هيكلة" السياسة الخارجية فى ظروف التفكك الشامل المحيط بها، والأزمة العامة. من ناحية ثانية، فقد ورثت روسيا التركة الدولية للاتحاد السوفيتى، بما فى ذلك مقعده فى مجلس الأمن وسفاراته فى الخارج، وورثت أيضاً ترسانته النووية وأدوات نقلها. ومن هنا جاءت المعضلة الثانية، وهى كيف يمكن صياغة مركز دولى جديد لروسيا يتفق مع مقدرتها العسكرية، ويعترف بضعف اقتصادها، وبأنها قد هزمت فى الحرب الباردة. كيف يمكن التوفيق بين عظمة روسيا كقوة كبرى، وبين الالتزامات الضخمة لتلك العظمة، والتى لا تستطيع روسيا الوفاء بها. من ناحية ثالثة، فقد تزامن مع استقلال روسيا صعود قوى دولية جديدة، كالاتحاد الأوروبى، الذى تكون بموجب معاهدة ماستريخت والتى وقعت فى ذات الشهر الذى أنهار فيه الاتحاد السوفيتى، والصين، والتى حققت معدلات للنمو بلغت ١٢% فى المتوسط فى التسعينيات، بالإضافة إلى النمور الآسيوية.و بالتالى أصبح من المتعين على روسيا أن تصوغ سياسات خارجية للتعامل مع القوى الصاعدة الجديدة.

شهدت روسيا منذ الاستقلال سنة ١٩٩١ إعادة انبعاث الجدل التاريخى حول هوية روسيا، هل هى دولة أوروبية أم أنها دولة آسيوية. فقد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ سنة ١٩٩١ بين توجهين أساسيين، أولهما توجه أوربى - أطلنطى Euro- Atlantic، والثانى "أوراسى - جديد" New Eurasian إلى الحد الذى يمكن فيه تلخيص السياسة الخارجية الروسية فى التقلب بين التوجهين. ولكل من التوجهين افتراضاته، ومقولاته، وسياساته ومناصريه فى النخبة السياسية الروسية. فالتوجه الأول، والذى سيطر على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية سنة ١٩٩١ وحتى نهاية سنة ١٩٩٥ فى ظل وزير الخارجية آنذاك كوزيريف، انطلق من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل فى مجموعة دول حلف الاطلنطى، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحدة الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصادياً. روسيا، كما يرى أنصار هذا التوجه، يجب أن

تنطلق بأسرع قوة فى طريق "الاندماج غير المشروط" مع العالم الأوربى- الأطلنطى لأنه وحده العالم القادر على إخراج روسيا من محنتها، كما أن مثل هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا. من ناحية ثانية، انطلق هذا التوجه من مقولة الاعتراف بأن روسيا قد أصبحت قوة دولية "عادية" أى أنها إحدى القوى الكبرى فى النظام العالمى، وليست أحد ركنى هذا النظام. ويتطلب ذلك تخلى روسيا عن تطلعات العظمة والهيمنة، وأن تتبع سياسة تتفق مع هذا الواقع الجديد. من ناحية ثالثة، أكد أنصار هذا التوجه على أهمية عدم لجوء روسيا إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة فى العلاقات الدولية. فى كل الحالات، حتى ولو كان الأمر متعلقا بحماية الأقليات الروسية فى الدول الجديدة التى انفصلت عن الاتحاد السوفيتى. وأخيراً، فقد أكد أنصار التوجه الأوربى – الأطلنطى أن سياسة روسيا الخارجية ينبغى أن تكون سياسة مصلحية أى "غير أيديولوجية"، لأن روسيا لم يعد لها أعداء فى النظام العالمى ولا أيديولوجية مسيطرة على نظامها السياسى.

فى إطار هذا التوجه، الذى قاده يلتسن ووزير خارجيته كوزيريف، ركزت روسيا على الاتجاه غرباً، واتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقى دول كومنولث الدول المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية. كذلك ركزت روسيا على التحالف مع الولايات المتحدة من منطلق القبول بالمنظور الأمريكى للعلاقات الدولية، وإعطاء التنازلات من طرف واحد. وقد كان أول تطبيق لهذا التوجه هو زيارة يلتسن للولايات المتحدة فى فبراير سنة ١٩٩٢. ففى تلك الزيارة أشار يلتسن إلى أن روسيا تسعى لبناء "سياسة خارجية غير أيديولوجية"، وأنها ستبذل قصارى جهدها "للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا"، وعرض على الولايات المتحدة بناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمى "العالم الحر" وتعتمد على تكنولوجيا أمريكية –روسية، وأكد يلتسن أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية صوب المدن والقواعد العسكرية الأمريكية. "فأمريكا لم تعد عدواً محتملاً لروسيا، بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية". وقد جسد يلتسن هذا كله فى "وثيقة التعاون الأمريكى – الروسى" التى وقعت فى كامب ديفيد فى فبراير سنة ١٩٩٢ بين الرئيس الأمريكى بوش، والرئيس الروسى يلتسن. فقد أتت الوثيقة على أسس التحالف بين الدولتين، والذى ارتكز على ستة جوانب: (١) تعتبر الولايات المتحدة وروسيا أن العلاقات بينهما لم تعد علاقات الخصوم أو الأعداء المتنافسين، وإنما علاقات صداقة ومشاركة قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية، والحرية الكاملة، (٢) ستعمل الدولتان على إزالة آثار العدوان الذى

ترتب على حالة العداء الذى كان قائماً بينهما، واتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة الأسلحة الاستراتيجية، (٣) سوف تعمل الدولتان على توفير سعادة ورفاهية الشعبين، ودعم الروابط بينهما على قدر الإمكان، وعلى أساس الانفتاح والتفاهم، (٤) سوف تعمل الدولتان معاً على أسس حرية التجارة، والاستثمار، والتعاون الاقتصادى، (٥) سوف نبذل كل جهد لكى نزيد من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والأقليات، والحدود، (٦) سوف نعمل معاً على أساس (أ) منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية المتقدمة، (ب) إنهاء الصراعات الإقليمية سلميا، (ج) مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات، والمحافظة على البيئة. وأضافت وثيقة كامب ديفيد أنه اعتباراً من تاريخ توقيعها سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع والخلاف من خلال "صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الأخطار المشتركة التى نواجهها".[١٥]

سيطر هذا التوجه على سياسة روسيا الخارجية بعد ديسمبر سنة ١٩٩١. وتطبيقاً له سعت روسيا إلى طمأنه الغرب إلى نواياها من خلال سياسة الخصخصة الشاملة لاقتصادها، وتقديم التنازلات المنفردة والنزع المنفرد للسلاح، والتعاون العسكرى مع الغرب. وقد تمثل ذلك فى المناورات المشتركة للأسطولين الأمريكى والروسى فى البحر المتوسط فى فبراير سنة ١٩٩٢، وفى رصد الولايات المتحدة ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة روسيا وباقى دول الكومنولث على تدمير أو تخفيض ترسانتها النووية، بناء على طلب روسيا هذا فى الوقت الذى لم تلتزم فيه الولايات المتحدة بالالتزامات ذاتها. كذلك، وافقت روسيا على فرض العقوبات على يوجوسلافيا، والعراق، وليبيا. والأهم من ذلك أن روسيا اقترحت على الولايات المتحدة فى أبريل سنة ١٩٩٣ المشاركة فى نظام الدفاع الصاروخى المسمى TRUST، وهو المشروع الذى ينهض على فكرة إطلاق أشعة البلازمويد على المنطقة الفضائية المحيطة بالصواريخ المهاجمه، بحيث يتم إخراجها عن مسارها وتدميرها فى الفضاء الخارجى قبل وصولها إلى أهدافها.

مع نهاية سنة ١٩٩٢ بدأت تظهر متغيرات جديدة حدت بروسيا إلى التفكير فى توجه جديد لسياستها الخارجية. هذه المتغيرات هى:

١. بدأ الرئيس يلتسن يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوروبى- الأطلنطى تمثلت فى معارضة الحزب الشيوعى الروسى، والأحزاب القومية. فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة يلتسن الخارجية على أنها أضعفت مكانة روسيا، وطالبت باتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا على الدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى وحماية الروس المقيمين

فى تلك الدول، مع اتباع سياسة استقلالية عن الولايات المتحدة، العدو الأول لروسيا فى نظرهم. كذلك واجه يلتسن معارضة من أحزاب الوسط. فقد طالبت تلك الأحزاب باتباع سياسة متوازنة تأخذ فى اعتبارها مصالح روسيا فى "الشرق" (وهو يشمل آسيا الوسطى، والصين، والشرق الأوسط)، وتقوية علاقات روسيا مع الدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى والتى اصطلح على تسميتها باسم "الخارج القريب" Near Abroad فى الأدبيات الروسية.

٢. أن روسيا بدأت تدرك أن هناك حدوداً لمدى رغبة الغرب فى إدماجها فى حضارته ومساعدتها للخروج من أزمتها.

٣. ظهرت متغيرات جديدة فى آسيا الوسطى دعت روسيا إلى إعادة التفكير فى توجه سياستها الخارجية، وهى:

أ. اندلاع التنافس التركى- الإيرانى على آسيا الوسطى مما هدد المصالح الروسية فى تلك المنطقة.

ب. تدفق الروس من دول "الخارج القريب". وقد وصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها سنة ١٩٩٣ حوالى ٢٠٠ ألف روسى مما هدد الاقتصاد الروسى، إذ أنه لم يكن قادراً على استيعاب تلك الأعداد.

جـ. تصاعد التيارات الأصولية فى آسيا الوسطى واستعمال تلك التيارات للعنف، مما هدد بالتأثير على الأمن القومى الروسى ووحدة الأراضى الروسية.

د. أن دول آسيا الوسطى ذاتها بدأت تطالب روسيا بأن تلعب دور ضامن الأمن فى تلك الدول، نظراً لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة.

هكذا بدأ يلتسن فى تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتباراً من سنة ١٩٩٤، وبدأت تتبلور ملامح توجه "أوراسى جديد". أساس هذا التوجه هو أن روسيا هى دولة أوروبية- آسيوية (أوراسية)، وبالتالى، فإن عليها أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم. ففى العالم الأوراسى تقع روسيا، وتكمن مصالحها، كما أن من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومى الروسى. من ناحية أخرى، فإن الغرب لن يقيل روسيا من أزمتها، لأنه حريص على بقاء روسيا دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة، والدليل على ذلك أن الغرب لم يقبل ادماج روسيا فى مؤسساته، وحرص على إهانة روسيا دولياً بإظهارها فى موقف الدولة التابعة. والواقع أن هذا الشعور بالإهانة قد عبر عنه يلتسن ذاته حين قال مخاطباً الغرب، "إن روسيا لا توضع فى غرفة الانتظار". وأخيراً، فإن روسيا

ينبغى أن تعمل على التكامل مع دول "الخارج القريب"، والدول المجاورة مثل إيران وتركيا والصين، والهند، واليابان.

وقد بدأ هذا التحول تدريجياً فى عهد كوزيريف، إذ أنه بدأ يتحدث عن أهمية التكامل مع دول الكومنولث، وحماية الأقليات الروسية فيها اعتباراً من الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٣. كذلك زادت روسيا من مبيعات السلاح إلى إيران، وزار يلتسن الهند سنة ١٩٩٣، حيث وقع مجموعة اتفاقيات أعادت بناء العلاقات بين الدولتين وتضمنت تصدير كميات ضخمة من السلاح إلى الهند. وبدأت روسيا فى انتقاد سياسة القصف الجوى الأمريكى للعراق، وفى الحديث عن دور روسيا باعتبارها ضامن الأمن والاستقرار فى دول الخارج القريب، وبدأت روسيا تتدخل فى نزاعات تلك الدول كالنزاع الجورجى فى أبخازيا، والنزاع الأرمينى- الأذرى، والحرب الأهلية فى طاجكستان. كما اختلفت روسيا مع دول الأطلنطى حول المشكلة اليوغوسلافية.

سرعان ما تزايدت وتيرة التوجه الأوراسى الجديد مع حلول عام ١٩٩٤. فقد بدأت روسيا فى تأكيد نفوذها المهيمن فى دول الحزام الجنوبى فى آسيا الوسطى والقوقاز ففى قرار مهم قررت روسيا أن تجمد من طرف واحد، "معاهدة الأسلحة التقليدية فى أوروبا"، والتى تضع قيوداً على نشر المعدات الحربية جنوبى روسيا، وأصدر يلتسن مرسوماً يقضى بأن تسعى روسيا إلى التأكد من أن دول الكومنولث تتبع "سياسة صديقة" لروسيا، ووضع قوات روسية فى تلك الدول. كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول من أجل حثها على تصدير النفط عبر أراضى روسيا وفى ديسمبر سنة ١٩٩٤ غزت روسيا جمهورية شيشنيا، بادئة بذلك عهد استعمال القوة العسكرية ضد مصادر التهديد للأمن القومى. وفى الشرق الأوسط عقدت مع إيران صفقة بناء مفاعل نووى فى بوشهر، وانتقدت علناً السياسة الأمريكية تجاه العراق، وتبادلت الزيارات مع المسئولين العراقيين، وبدأت فى بناء مسافة بين سياستها وسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربى- الإسرائيلى، وهو ما تمثل فى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بعد مذبحة الفلسطينيين فى الخليل فى ٤ فبراير سنة ١٩٩٤ التى ارتكبها متطرف صهيونى.

وقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين بريما كوف وزيراً لخارجية روسيا فى يناير سنة ١٩٩٦. ذلك أن بريماكوف هو أحد خبراء السياسة الروسية فى الشرق الأوسط. وأحد أشد أنصار التيار الثانى، فضلاً عن كفاءته الإدارية بالمقارنة بسلفه كوزيريف، كما أنه تولى رئاسة الوزراء فى سبتمبر ١٩٩٨ وحتى مايو سنة ١٩٩٩ حين عزله يلتسن فى اطار

عملية تحضير بوتين لخلافته. وفى هذا الإطار بلور ما أصبح يعرف باسم "مبدأ بريماكوف" فى السياسة الخارجية الروسية. وتدور ملامح المبدأ حول:

١- انشاء نظام عالمى يقوم على التعددية القطبية واقترح انشاء تحالف أوراسى بين روسيا والصين والهند "كمثلث استراتيجى" يوازن القوة الأمريكية. وفى هذا الإطار أسهمت روسيا فى إنشاء منظمة شنغهاى للتعاون.

٢- معارضة توسع حلف الأطلنطى فى دول الكتلة السوفييتية المنتهية، وعارض بقوة الغزو الأطلنطى ليوجوسلافيا سنة ١٩٩٩.

٣- الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعد أن بدا أن دورها يتوارى لحساب حلف الأطلنطى.

عندما جاء بوتين إلى السلطة فى يناير سنة ٢٠٠٠ سعى إلى تعميق التوجه الأوراسى فى سياسة روسيا الخارجية. ففى يونيو سنة ٢٠٠٠ قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين". وفى مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلى على حساب السياسة الخارجية. من ناحية أخرى، فقد ركز مبدأ بوتين على تطوير دور روسيا فى عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا فى آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجى، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسى فى العلاقات الدولية. وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية أولها أنه إذا استمر توسع حلف الأطلنطى شرقاً من روسيا ستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتى السابق لحماية منطقة دفاعها الأول، وثانيها أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة فى عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها، وأخيراً، فإن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية فى الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

لكن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة وما تلاها من تحول فى الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نحو الحرب الهجومية، واعتبار "الإرهاب" بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، أدت إلى حدوث تحول فى السياسة الخارجية الروسية نحو التوجه الأورو-أطلنطى. فقد سعى بوتين إلى استثمار التحول الأمريكى بإحداث تحول مماثل نحو دعم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا على أنها شريك فى محاربة الإرهاب أملاً فى الحصول على دعم أمريكى ضد الحركة الانفصالية الشيشانية، والتخلص من النظام الأفغانى المناوىء (نظام طالبان)، والحصول على دعم اقتصادى

أمريكى. وفى هذا الصدد كتب ايجور ايفانوف، وزير خارجية روسيا، مشيراً إلى أن أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١ جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير فى اتجاه "الاندماج فى الفضاء الغربى". كما تحدث بوتين مشيراً إلى أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية.

وقد عمق من هذا التحول أن دول آسيا لم تتحمس لفكرة إنشاء ائتلاف دولى آسيوى يضم روسيا على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهى الفكرة التى كان بريماكوف، رئيس وزير روسيا السابق، قد طرحها فى ديسمبر سنة ١٩٩٨. ضف إلى ذلك أن الأزمة الاقتصادية الروسية قد تعمقت، كما أن الدول الصناعية السبع الكبرى دائنة لروسية بحوالى ١٤٨ مليار دولار، مما يضع روسيا دائماً على حافة الإفلاس إلى قررت تلك الدول المطالبة بديونها.

فى إطار هذا التوجه أيدت روسيا الغزو الأمريكى لأفغانستان فى أكتوبر سنة ٢٠٠١ بل وسهلت للولايات المتحدة، ولأول مرة، الحصول على قواعد عسكرية فى بعض دول آسيا الوسطى، كما حدث فى حالة أوزبكستان، يسهل منها غزو أفغانستان، كما دعمت "تحالف الشمال" للتنسيق مع الغزو الأمريكى. كذلك اقترح الرئيس بوتين على الولايات المتحدة فى ٢٣ مايو سنة ٢٠٠٣ التعاون فى مجال الدفاع الصاوخى، وهو الأمر الذى سبق أن اقترحه يلتسن سنة ١٩٩٣. [١٦]

ثالثاً: الصعود الاقتصادى الشرق آسيوى

فى آسيا، حدث صعود اقتصادى واضح لمجموعة دول شرقى آسيا المتمثلة فى اليابان والصين، وتايوان، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة. وقد أسميت الدول الأربع الأخيرة "بالنمور الآسيوية" دلالة على صعودها الإقتصادى رغم صغر حجمها.

فيما يتعلق باليابان، فقد حققت طفرة إقتصادية أدت بها إلى تحقيق معدلات نمو تفوق مثيلاتها فى باقى الدول الصناعية، حيث أصبح الإقتصاد اليابانى ثانى أكبر إقتصاد فى العالم. ويرجع ذلك إلى كفاءة العمالة اليابانية، ووجود سياسة منظمة للانفاق على عمليات البحث والتطوير، وارتفاع مستوى الادخار فى اليابان بالمقارنة بالدول الأخرى. أما القوة العسكرية اليابانية فقد ظلت محدودة. ولا يرجع ذلك إلى ضعف بنيوى فى اليابان، ولكنه يرجع إلى قرار سياسى يابانى- أمريكى بالحد من الإنفاق العسكرى عند مستوى أقل من ١% من الناتج القومى الإجمالى، وعدم بناء قوة عسكرية كبرى، مع التركيز على التحالف مع الولايات المتحدة.

أما الصين، فقد استطاعت منذ بداية الثمانينيات أن تحقق نقلة نوعية إقتصادية وعسكرية مهمة. ولعل أهم ملامح الصعود الصيني هو التحسن المستمر في مؤشرات الأداء الإقتصادى الصيني. وعلى سبيل المثال فقد ارتفع معدل النمو الإقتصادى إلى ١٣% سنة ١٩٩٣ مقارناً بحوالي ٩% فى أواخر الثمانينيات كما زادت احتياطياتها من العملات الأجنبية إلى ٤٤ بليون دولار سنة ١٩٩٠. ضف إلى ذلك تركيز الصين على إقامة قوة مسلحة تقليدية متفوقة تكنولوجيا وامتلاكها الرؤوس النووية وأدوات نقل تلك الرؤوس، بالإضافة إلى برنامج فضائى ضخم لجمع المعلومات. وقد حققت الصين هذه الطفرة نتيجة برنامج سياسى إقتصادى شامل قادة دينج هيسياوبنج، الذى تولى السلطة سنة ١٩٧٨، يقوم على إدخال أساليب النمو الرأسمالى فى إطار السيطرة السياسية للحزب الشيوعى مع اللجوء إلى أسلوب التدرج، وتنويع العلاقات الإقتصادية الخارجية على أساس إقتصادى- مصلحى.

كذلك، فقد صعدت القوة الإقتصادية للدول التى أسميت "بالنمور الآسيوية" (كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة، و ماليزيا). فقد حققت تلك الدول فى خلال ثلاثين عاما طفرة إقتصادية فى هياكل الإنتاج أطلق عليها البنك الدولى للإنشاء والتعمير اسم "المعجزة الشرق آسيوية" The East Asian Miracle فى دراسة منشورة سنة ١٩٩٣.(١٧)

تلقى الصعود الآسيوى ضربة كبرى فى يوليو سنة ١٩٩٧. ففى هذا الشهر بدأت الأزمة المالية الآسيوية فى تايلاند وانتقلت منها إلى باقى دول النمور الآسيوية، فقد شهدت هذه الدول اضطرابات شديدة فى أسواق النقد وأسواق رأس المال. كما انخفضت قيمة عملاتها بشكل حاد، وشهدت أسعار الأسهم فى بورصات هذه الدول انخفاضاً مماثلاً. وقد اندلعت الأزمة بشكل مفاجئ أى فى الوقت الذى كانت فيه تقارير صندوق النقد الدولى تشيد بالأداء الاقتصادى لدول شرقى آسيا. والحق أن الأزمة لم تكن نتيجة خلل اقتصادى جسيم فى اقتصادات تلك الدول، لأن تقارير صندوق النقد الدولى كانت حتى قبل اندلاع الأزمة مباشرة، تعتبر أن تلك الدول تسير فى الطريق الصحيح، ولكنها جاءت نتيجة سعى المضاربين الأجانب لتحقيق أرباح هائلة من خلال التلاعب بأسعار العملات. وقد أدت الأزمة إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادى ووصولها إلى معدلات سلبية، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة فى الدول التى تعرضت للأزمة بسبب إفلاس العديد من الشركات جراء الأزمة، وتدنى مستويات المعيشة بالنسبة لبعض الفئات التى كانت أشد تأثراً بالأزمة، خاصة فى ظل اتجاه الحكومات إلى تخفيض النفقات العامة. وقد قدر محاضير محمد،

رئيس وزراء ماليزيا، أن دول جنوب شرقى آسيا قد خسرت حوالى ٧٥٠ مليار دولار نتيجة للأزمة، منها ١٤٠ مليار دولار لماليزيا وحدها.

ولكن استطاعت دول النمور الآسيوية الخروج من الأزمة. ويرجع ذلك إلى أن الأزمة اقتصرت على القطاع المالى، فى حين ظلت البنية الأساسية والهياكل الإنتاجية الأساسية قائمة، فضلاً عن البشر الذين كانوا وراء ما يسمى بالمعجزة الآسيوية، حيث أن ارتفاع مستويات التعليم فى هذه الدول من العوامل التى ساعدتها على التعامل مع الأزمة.

إلى أى حد كانت القوى الآسيوية الرئيسة مؤثرة فى السياسة الدولية؟ ركزت الصين على اتباع "إستراتيجية محسوبة " Calculative Strategy أي أنها إستراتيجية تهدف إلى حماية الصين من التهديدات الخارجية في الوقت الذي تواصل فيه صعودها الاقتصادي والحصول على عناصر القوة. وفى هذا الإطار سعت الصين إلى تأكيد أن صعودها سلمى وأنه يفيد القوى الأخرى ، وضرورة بناء نظام عالمى منسجم، مع تجنب الاصطدام المباشر بالولايات المتحدة والقوى الإقليمية فى آسيا أو على الأقل وضع سقف لهذا الاصطدام بما في ذلك أي صدام محتمل مع تايوان. ورغم ارتفاع لهجة الخطاب الصينى فيما يتعلق بتبعية تايوان للصين إلا أنها لم تقم بترجمة هذا الخطاب إلى سياسة عملية.[١٨] أما بالنسبة لليابان، فإنها استمرت طوال تلك الحقبة فى تأكيد محورية معاهدة الأمن الأمريكية – اليابانية التى تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان باستعمال الأسلحة النووية فى حالة الضرورة. وأكدت السياسة الدفاعية اليابانية أهمية الاستمرار فى الاعتماد على الحماية الأمنية الأمريكية. وفيما يتعلق بالنمور الآسيوية، فقد حقق معظمها التنمية من خلال الاعتماد الجزئى على الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة وبالتالى عملت من منطلق التكامل مع الدور الأمريكى، بل أنها رأت أن أمنها القومى مرتبط بالولايات المتحدة سواء من خلال القواعد العسكرية الأمريكية (كوريا الجنوبية) أو الاتفاقات الأمنية (تايوان).

والخلاصة أن القوى الآسيوية الثلاث سعت بدرجات متفاوتة إلى بناء تفاهمات استراتيجية مع الولايات المتحدة، ولم تسع إلى بناء قطب دولى موازن لها. وهو مايطرح سؤالا عن سبب اتباع مصر سياسة توثيق العلاقات مع تلك الدول وهى متفاهمة مع الولايات المتحدة. الحق أن مصر لم تكن تتبع سياسة الاتجاه شرقا "كبديل" للعلاقات مع الولايات المتحدة، ولكن كمنفذ يمكن من خلاله الاقلال من الاعتماد على الشريك الأمريكى، والاستفادة من نماذج التنمية فى شرقى آسيا، وهى نماذج تختلف عن النموذج الذى كان تضغط الولايات المتحدة على مصر لاتباعه وهو نموذج التكيف الهيكلى.

ثالثاً: التحولات الاندماجية الأوروبية

فى الشهر الذى حدث فيه تفكك الاتحاد السوفييتى، وهو شهر ديسمبر سنة ١٩٩١، تحولت دول "الجماعة الأوروبية" إلى "الاتحاد الأوروبي" بموجب معاهدة ماستريخت التى وافق عليها قادة دول الجماعة الاثنى عشر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٩١، ووقعوها رسمياً فى ٧ فبراير سنة ١٩٩٢. جوهر التحول نحو صيغة الاتحاد الأوروبي هو أن تصبح الدول الأعضاء فى الاتحاد ساحة إقتصادية موحدة تشمل حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وأن تنشئ أوروبا نظاماً موحداً فى مجالات البنوك، والتأمين والمواصلات، والهجرة، والمواصفات والمقاييس، وأن تنشئ عملة أوربية موحدة (اليورو)، وأن تنشئ سياسة خارجية ودفاعية موحدة. ومعاهدة ماستريخت هى عبارة عن معاهدتين، أولاهما خاصة بالوحدة الإقتصادية والنقدية وثانيهما خاصة بالوحدة السياسية. فيما يتعلق بالشق الإقتصادى، فإن الدول الأوروبية التزمت بموجبه بإقامة وحدة نقدية وذلك باعتماد عملة واحدة فى كل دول الاتحاد بديلاً عن العملات الوطنية، وإنشاء مؤسسة للنقد تكون نواة لقيام البنك المركزى الأوروبي. أما فيما يتعلق بالجانب السياسى، فقد تم الاتفاق على توحيد جنسية رعايا دول الاتحاد، والتنسيق فى ميدان السياسات الخارجية والأمنية للدول الأعضاء، وتوحيد السياسات الاجتماعية والشئون القضائية، فضلاً عن منح البرلمان الأوروبي سلطات أوسع فى الشئون الاقتصادية. وفى أول نوفمبر سنة ١٩٩٣ تم إنشاء "الاتحاد الأوروبي" رسمياً بعد موافقة الناخبين فى الدول الاثنى عشر على معاهدة ماستريخت والتصديق عليها. وفى السنة ذاتها تم توقيع اتفاقية "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة". وقد نصت الاتفاقية على التوصل إلى اتفاقات حول السياسة الخارجية والأمنية، وتوثيقها فى وثائق رسمية، وأعطى مجلس وزراء الخارجية، والذى تحول إلى اسم "مجلس الاتحاد" دوراً فى مناقشة وإقرار السياسات المختلفة. وقد عاب الاتفاقية اشتراط الإجماع حول السياسات الخارجية والأمنية.

فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٩٧ وقعت دول الاتحاد الأوربى معاهدة جديدة هى" معاهدة أمستردام." وقد نصت المعاهدة على السعى إلى دمج الاتحاد الأوربى مع اتحاد غرب أوروبا، وعلى إمكانية ضم دول جديدة فى عضوية الاتحاد من شرقى أوروبا، كما أتت على مجالات جديدة للتعاون فى مجال حماية البيئة، وتحسين مستوى الصحة العامة، وحماية حقوق المستهلكين، وإزالة عوائق النقل والهجرة بين الدول الأعضاء (عدا المملكة المتحدة، وأيرلندا، والدانمرك والتى احتفظت بسيطرتها على موانئ الدخول إليها). وفى ١ يناير سنة

١٩٩٩ تم إصدار أول عملة أوربية موحدة وهى اليورو، وأصبح اليورو هو العملة الرسمية فى ١١ دولة من الدول الأعضاء الخمس عشرة، ثم انضمت إليها اليونان فى يناير سنة ٢٠٠١. واختارت بريطانيا، والدانمرك، والسويد الاحتفاظ بعملتها الوطنية. وفى ٢٦ فبراير سنة ٢٠٠١ تم توقيع" معاهدة نيس" والتى أدخلت عدداً من الاصلاحات المؤسسية فى الاتحاد الأوروبى، وبالذات فى مجال القوة التصويتية للدول وعدد أعضاء البرلمان الأوروبى، تمهيداً لتوسيع عضويته.

وتثير تلك التحولات سؤالاً حول ما إذا كان الاتحاد الأوروبى قد أصبح قطباً مستقلاً عن الولايات المتحدة فى السياسة الدولية، فى مواجهة الولايات المتحدة. من المنطقى أن يؤدى اختفاء التهديد السوفيتى لأوروبا إلى تضاؤل شعور أوروبا بالحاجة إلى المظلة الأمنية الأمريكية وإلى حلف الأطلنطى. وقد انعكس ذلك فى تراجع نسبة الانفاق الأوروبى فى ميزانية الحلف من ٣٨% سنة ١٩٩٢ إلى ٣٥% سنة ١٩٩٧ رغم تجاوز الناتج الإجمالى للدول الأوروبية الأعضاء فى الحلف الناتج الإجمالى الأمريكى. كذلك اتجهت الدول الأوروبية إلى تشكيل قوة أوربية مشتركة خارج إطار حلف الأطلنطى ويتمثل ذلك فى المبادرة الألمانية الفرنسية فى أكتوبر سنة ١٩٩١، وفى إحياء التعاون العسكرى الأوروبى فى إطار "اتحاد غرب أوروبا".

بيد أن ذلك لم يعن أن الاتحاد الأوربى اتجه إلى الفكاك من الإطار الأوروبى الأمريكى الذى تبلور أثناء الحرب الباردة. فقد استمر الاتحاد الأوروبى فى التركيز على التعاون الدفاعى مع الولايات المتحدة فى الإطار الأطلنطى، بل إن إحياء الدور الدفاعى لاتحاد غرب أوروبا تم فى الإطار ذاته، وأصبح الاتحاد بمثابة المكون الأوروبى لحلف الأطلنطى وأداة لتحمل أوروبا قدراً أكبر من أعباء الحلف الى أن تم الغائه فيما بعد. وعموماً فقد كان هناك توافق أوربى أمريكى حول القضايا الجوهرية فى السياسة الدولية كمنع ظهور منافس للغرب الرأسمالى، وتحرير التجارة العالمية، والترويج للقيم الغربية، وإن كان هذا كله لا يمنع من وجود صراعات اقتصادية حول الهيمنة على الأسواق الخارجية، ولكنها لم تصل إلى حد الشقاق بين الطرفين.[١٩] ولكن مصر بدأت منذ سنة ١٩٩١ فى اتباع "سياسة أوربية-متوسطية" تهدف الى تحقيق ذات الهدف الذى سعت اليه سياسة الاتجاه شرقا ولكن الدوافع كانت مختلفة كما سنرى.

(٣)
القطبية الأحادية فى إطار توافق القوى الكبرى

إن المحصلة النهائية للتحولات التى عرضناها هو ظهور واقع عالمى جديد. وهذا الواقع ليس مجرد تحول في العمليات الدولية، ولكنه تحول بنيوى فى النسق العالمى ذاته. ذلك أن تأمل الاتجاهات العامة لأدوار القوى الكبرى بعد سنة ١٩٩١ يشير إلى أن النسق العالمى الذى تبلور منذ ذلك التاريخ هو نسق "أحادى القطبية" يمارس فيه القطب الأعظم الواحد، الولايات المتحدة، الدور المحورى. فالولايات المتحدة هى المحرك الرئيس لمجمل مسار السياسة الدولية. فقدراتها العسكرية والاقتصادية تفوق قدرات أكبر ثلاث دول تالية لها فى القدرات مجتمعة، كما أنها تتمتع بالقدرة على نشر قواتها فى كل أنحاء العالم تقريباً. وقد أثبتت من خلال أزمة كوسوفو أنها تستطيع أن تتخذ قرار استعمال القوة العسكرية فى مسرح استراتيجى يمس المصالح الروسية مباشرة.[٢٠]

كذلك، لم يكن ثمة ما يدل على أن الدول الكبرى الأخرى تسعى إلى موازنة الدور الأمريكى فى مجال الأمن العسكرى. بل إن تلك الدول تسعى إلى تكييف استراتيجياتها بما يتوافق مع احتمال استمرار الهيمنة الأحادية الأمريكية. فقد سعت روسيا للاندماج مع العالم الأوربى – الأطلنطى الذى تقوده الولايات المتحدة، وحينما تحولت إلى التوجه الأوراسى فإنها لم تتحدى الولايات المتحدة مباشرة، وسرعان ما تحولت بعد ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ نحو التوجه الأورو-أطلنطى. كما أن الصين تسعى إلى الإندماج فى المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف التى تسيطر عليها الولايات المتحدة. كما أنها تسعى إلى ضمان فترة هدوء عالمى طويل الأمد تتمكن فيه من استكمال صعودها الإقتصادى، وهو مايتطلب التوافق مع الولايات المتحدة. وعندما قصفت طائرات حلف الأطلنطى السفارة الصينية فى بلجراد سنة ١٩٩٩ فإن الصين لم ترد. كذلك، فالإتحاد الأوروبى لا يسعى إلى بلورة استراتيجية فى مواجهة الولايات المتحدة لخلق نظام عالمى مختلف، بل إن القوى الأوروبية تدعم المشروع السياسى العالمى الأمريكى، و لكن ذلك لا يحول دون التنافس معها حول الموارد، والأسواق.

وقد هيمن تكتل الدول الرأسمالية الغربية على النسق العالمى فى إطار منظومة تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى، واليابان تنظمها شبكة من المؤسسات هى مجموعة الدول الصناعية الثمان، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك كلع بقيادة الولايات المتحدة. فمع

انتهاء الحرب الباردة تحولت مجموعة الدول الصناعية السبع إلى مسمى مجموعة الدول الثمان بانضمام روسيا إليها سنة ١٩٩٨، مع استمرار الدول السبع الأصلية فى الاجتماع بدون روسيا. وأصبحت تلك المجموعة بمثابة "مجلس إدارة للعالم"، بحيث يصبح التوافق الذى يتم التوصل إليه فى إطار المجموعة هو ذاته السياسة التى تطبق فى باقى المؤسسات الدولية المشار إليها آنفاً، بالإضافة إلى الأمم المتحدة. ورغم أن تلك المجموعة ليس لها مقر دائم، أو أمانة عامة دائمة، أو قواعد محددة للعمل، أو سلطات قانونية، فإنها تشكل جوهر التوافق الاستراتيجى بين القوى المكونة للمجموعة.

اتسمت تلك المنظومة بوجود توافق استراتيجى له أبعاد سياسية واقتصادية. لعل أهم تلك الأبعاد هو عدم السماح بظهور قوة منافسة للدول الصناعية الغربية فى المستقبل، والتركيز على سيادة النموذج الرأسمالى فى العالم. وتحرير التجارة الدولية، ومنع الدول النامية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهيمنة النموذج الثقافى الغربى. ولا يستبعد ذلك وجود منافسات اقتصادية حول السيطرة على الأسواق فى العالم الثالث.

ويشبه هذا الموقف ماحدث فى السياسة الدولية بعد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ حين ظهر "الإتفاق الأوروبى" بين القوى الكبرى. ونواة التوافق الحالى هو الولايات المتحدة ومعها منظومة الدول الأعضاء فى مجموعة الدول الثمان. الجديد فى التوافق الذى ظهر بعد سنة ١٩٩١ هو أنه توافق عالمى بينما كان "التوافق الأوروبى" بعد مؤتمر فيينا ذى طابع أوروبى.

(٤)
أزمة الدول النامية

أدى انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى إلى ارتباك كثير من الدول النامية. فعندما حدث الانهيار كان بعض تلك الدول معتمداً على الدعم السوفيتى. وكان معنى ذلك الانهيار انحسار هذا الدعم وبالتالى تهديد مصالح تلك الدول. ومن تلك الدول كوبا، وسوريا، والهند، وكوريا الشمالية. فقد أصبح من المتعين على تلك الدول أن تدبر مواردها الاقتصادية والعسكرية إما من مصادر أخرى أو بالاعتماد على قدرتها الذاتية. وقد سعى بعضها إلى حل تلك المعضلة عن طريق التفاهم الاستراتيجى مع الدولة العظمى الوحيدة، وهى الولايات المتحدة. وأهم تلك الدول هى الهند. فقد شهدت تلك الدولة منذ سنة ١٩٩١ تحولات اقتصادية نحو النظام الرأسمالى، ووجهودا حثيثة لحماية مصالحها المهددة مع روسيا، وريثة الاتحاد السوفيتى، من خلال اتفاقات جديدة تم توقيعها حينما زار يلتسين الهند

فى مارس سنة ١٩٩٣. وفى أكتوبر سنة ٢٠٠٠، وقع الرئيس الروسى بوتين مع رئيس الوزراء الهندى فاجباى اتفاقية للمشاركة الاستراتيجية بين الدولتين. والأهم من ذلك أنها بدأت فى التقارب التدريجى مع الولايات المتحدة. وتمثل ذلك فى زيارة الرئيس الأمريكى كلينتون للهند فى مارس سنة ٢٠٠٠، ورئيس الوزراء فاجباى للولايات المتحدة فى سبتمبر من العام ذاته، حيث بدا واضحاً أن الولايات المتحدة تتجه إلى اعتماد الهند شريكاً استراتيجياً فى جنوبى آسيا يمكنها من مواجهة ما تعتبره خطراً صينياً مرتقباً. أما النوع الأخر من الدول، فهو الذى لم تهدد مصالحه بشكل مباشر لأنه كان متحالفاً بشكل أو بأخر مع القطب المنتصر، ومن تلك الدول مصر. ولكن الأمر لم يخل من تهديد لبعض مصالح تلك الدول كما حدث فى حالة الأزمة المالية الآسيوية سنة ١٩٩٧، والتى رأى بعض القادة الآسيويين، وفى مقدمتهم محاضير محمد، رئيس وزراء ماليزيا أنها كانت مدبرة من الغرب لوقف الصعود الآسيوى. وقد سعت تلك الدول الى بناء علاقات جديدة مع القوى الأوروبية والآسيوية الأخرى، كما حدث فى حالة دول الآسيان التى أسست مع الاتحاد الأوروبى "قمة آسيا-أوروبا" سنة ١٩٩٦.

وفى كل الحالات، فإن التفكك السوفيتى أدى إلى تضاؤل هامش المناورة السياسية والاقتصادية الذى كانت تتمتع به الدول النامية أثناء حقبة القطبية الثنائية. فلم تعد روسيا بديلاً أمام تلك الدول كما أن الاتحاد الأوروبى لم يطرح نفسه كبديل. ولذلك بدأت تلك الدول أكثر ميلاً إلى الاستماع للرؤى الغربية فى السياسة الدولية أكثر من ذى قبل. وفى هذا الإطار، استطاعت الولايات المتحدة أن تحاصر الدول المتمردة على تلك الرؤى وبالذات العراق، وليبيا، والسودان، وكوريا الشمالية، وإيران، واستطاعت من خلال تلك السياسة أن تلحق بتلك الدول خسائر فادحة لكى تجعلها عبرة للدول الأخرى التى قد تتمرد على الدور الأمريكى.

من ناحية ثالثة، سعت الدول النامية إلى حل هذا المأزق من خلال تفعيل مؤسساتها القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة. فبالنسبة لحركة عدم الانحياز، اقترحت بعض الدول وأهمها مصر، نمج الحركة مع مجموعة السبع والسبعين للدول النامية. وقد نوقش هذا الاقتراح فى قمة جاكرتا المنعقدة سنة ١٩٩٢ ورأت غالبية الدول الأعضاء الاحتفاظ بالحركة ككيان مستقل مع إعادة تعريف دورها، بحيث تركز على البحث عن حلول للمشكلات الدولية، وتطوير التعاون بين الدول النامية والتعبير عن رأى تلك الدول فى تطورات السياسة الدولية. كما أنها طورت من آلياتها التنظيمية بإنشاء مؤسسة "الترويكا" سنة ١٩٩٧ وتضم

وزراء خارجية دول الرئاسة الحالية، والسابقة، والتالية لحركة عدم الانحياز. ولذلك، استمرت حركة عدم الانحياز فى عقد مؤتمراتها على مستوى القمة كل ثلاث سنوات، كما كان متبعاً فى حقبة الحرب الباردة. كذلك أنشأت الدول النامية مؤسسات جديدة للدفاع عن مصالحها وأهمها مجموعة الدول النامية الخمسة عشر، ومجموعة الدول الثمان.

وفى هذا الاطار سعت مصر الى التكيف مع الأوضاع الدولية الجديدة من خلال اتباع سياسة "الاتجاه شرقا." كان الهدف من تلك السياسة هو تنويع الشركاء والبدائل الاقتصادية لأن القوى الجديدة لم تكن تمثل بدائل سياسية للولايات المتحدة، بالاضافة الى الاستفادة من النماذج الآسيوية فى التنمية.

خاتمة:

يمكن القول أن التحولات العالمية التى حدثت فى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى كانت هى الأساس الذى انبنت عليه التحولات فى السياسة المصرية بعد نهاية القطبية الثنائية. وتعد التحولات فى السياسة المصرية نموذجاً لأثر التحول فى بنية النسق العالمى على السياسات الخارجية للدول الصغيرة والمتوسطة. وتنبع أهمية تلك النقطة من أن دول معينة أجرت هذا التحول فى حقبة القطبية الثنائية استبصاراً منها لأهمية هذا التحول. ولعل ماليزيا محاضير محمد كانت فى مقدمة تلك الدول. فقد اتبع محاضير سياسة الاتجاه نحو اليابان منذ أن جاء الى السلطة سنة ١٩٨١ وأقام معها مشاركات تكنولوجية مكنت ماليزيا من التحول نحو أن تكون نمراً آسيوياً. هذا عكس مصر التى لم تدرك أهمية التوجه شرقاً إلا تحت ضغوط التحولات العالمية. والتالى فإن التحول الماليزى كان ثمرة إدراك وتخطيط مسبق بينما كان التحول المصرى بمثابة عملية تكيف مع الضغوط العالمية. هناك إذن فارق مهم فى التحول الذى يكون جزء من استراتيجية للتنمية، والتحول الذى يكون محاولة للتكيف مع الخارج دون ربطه بالضرورة بعملية التنمية. وتنطبق الملاحظة ذاتها على السياسة الهندية فى الاتجاه شرقا.

سبق أن قلنا أن التحول فى السياسة المصرية لم يكن مقصوراً على التوجه شرقاً، ولكنه شمل التوجه شمالاً فى اتجاه أوروبا فى إطار السعى نحو مأسسة العلاقات المصرية الأوربية بعد أن بدا واضحاً أن أوروبا الموحدة تتجه شرقاً، أى فى اتجاه شرقى اوروبا، حيث تتركز مصالح الاتحاد الأوروبى وحيث كان المصدر الأساسى للتهديد الأمنى لدول الاتحاد فى حقبة الحرب الباردة، وحيث بدا أن أوروبا تتجه نحو توثيق تعاونها مع دول المغرب العربى فى إطار صيغة ٥ + ٥، وهى صيغة تستبعد مصر.[٢١] أما التوجه شرقاً فكان هدفه تنويع الشركاء فى ظل القطبية الأحادية التى قللت من البدائل والشركاء، والاستفادة من الخبرات الشرق آسيوية فى التنمية والتكامل الاقليمى، خاصة أن النمور الآسيوية الجديدة كانت عند بداية القطبية الثنائية متراجعة لعدة خطوات بالمقارنة بمصر.

وأخيراً يمكن القول أنه رغم اتباع مصر لسياسة التوجه شرقاً إلا أن تلك السياسة لم تصبح هى السمة الرئيسة لسياستها الخارجية. فقد ظل التفاهم المصرى الأمريكى يمثل حجر الزاوية فى سياسة مصر الخارجية. ومع حلول رئاسة بوش سنة ٢٠٠١ تحول الدور المصرى إلى دور المدافع عن المشروعات الغربية فى المنطقة العربية بشرط ألا تمس تلك

المشروعات موضوع الديمقراطية. بل يمكن القول أن سياسة التوجه شرقاً قد أصيبت بنكسة بعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، حيث أصبح اهتمام السياسة الخارجية المصرية منصباً على تلافى الآثار السلبية للتحول فى السياسة الأمريكية.

الهوامش

([1])

Kartini Aboo Talib et al., " Assessing the Look East Policy: Moving Beyond Work Culture and Ethic," Asian Social Science, 9 (17), 2013, pp. 111-119.

([2])

G.V.C. Naidu, "Wither Look East Policy: India and South East Asia," Strategic Analysis, (Delhi) 28 (2), April-June 2004, pp. 331-346

(٣) Jeanne Hey, "Redefining our understanding of small state foreign policy," in Jeanne Hey, ed., **Small States and World Politics, Explaining Foreign Policy Behavior**, (Boulder and London, Lynne Rienner , 2003), p.187.

(٤) Helmuth Scheel, "The Ottoman empire from 1774 to 1918," in Helmut Scheel et. al., **The Muslim World: A Historical Survey**, Part IV, (Leiden: F. J. Brill, 1981), p. 2

(٥) بيير رنوفان، تعريب، جلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية، أزمات القرن العشرين** (١٩١٤ – ١٩٤٥)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨)، ص ٣٣٧ – ٣٤٣.

(٦) السيد أمين شلبى، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام عالمى جديد**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥)، ص ٧٨-٧٩.

(٧) **C.J. Bartlet,** The Global Conflict, the International Rivalry of the Great Powers, 1880-1990, **(London, New York, Longman, 1994), pp. 484-386.P.**

Jacques Lévesque, "The East European revolutions of 1989" **in Melvyn Leffler and Odd Westand, eds., op.cit, pp. 311-332.**

نورهان الشيخ،"انهيار الاتحاد السوفييتى ونهاية عصر الحرب الباردة" فى موسوعة القرن العشرين، **(القاهرة: دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠، الجزء الثانى)، ص ١٩٩-٢٣٧.**

(٨)

John Tirman, "How the Cold War ended" Global Dialogue, **(Cyprus), 3 (4), Autumn, 2001, pp. 80-90.**

(٩)

M. H. Bell, The World Since 1945: An International History, **(London: Arnold, 2001), pp. 378-380.**

(١٠) **محمد السيد سليم،"الاحتمالات المستقبلية لتطور كومنولث الدول المستقلة"، فى مصطفى علوى، محرر** ندوة الوطن العربى وكومنولث الدول المستقلة **(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧) ص ٤٨٥-٤٩٢.**

(١١) يميز سيرج سور بين الهيمنة، والاستعمار، والقيادة فى أن الاستعمار يعنى السيطرة المباشرة من خلال احتلال أراضى الآخرين واستغلال ثرواتهم، فى مواجهة "القيادة" التى تعنى تفوق طرف من خلال موافقة الآخرين وسعيه إلى بناء توافق بينهم تحقق مصالح الجميع كما أنه يأخذ آرائهم فى الاعتبار. وهو يرى أن الهيمنة هى حالة وسط بين الاستعمار والقيادة.

Serge Sur, "An Analysis of American Hegemony", **Journal of Social Affairs, Sharja**, 19 (76), Winter 2002, pp. 69

(١٢) الأرقام محسوبة من: .

Ruth Sivard et al., **World Military and Social Expenditures**, 1996 (Washington D. C. World Priorities, 1997).

(١٣) Mihaly Simai, **The Future of Global Governance, Managing Risk and Change in the International System**,(Washington D.C., The US Institute of Peace Press, 1994), p. 49.

(١٤) Charles Stevenson, **"The evolving Clinton Doctrine on the use of force,"** Armed Forces and Society, 22 (4), Summer 1996, pp. 511-536.

(15) Text of the Declaration
Text of the Declaration on U.S.-Russia Relations, 2 February 1992.
http://articles.latimes.com/1992-02-02/news/mn-2005_1_russia-relations

([16]) التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، السياسة الدولية، ١٧٠ (٤٣)، اكتوبر سنة ٢٠٠٧، ص ٤٠-٤٥.

([17]) World Bank Policy Research Report, **The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy**, Summary, (Washington, D.C., IBRD/World Bank, 1993).

([18]) الصعود الصيني والصعود الهندي في النظام العالمي"، تقرير سبأ الاستراتيجي لعام ٢٠١٠، (مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، اليمن)، ٢٠١١، ص ٤٥-٧٤.

([19]) Mohammad Selim- "European and American approaches towards the Palestinian and Iraqi questions: Area of convergence and divergence," in Naveed Ahmad Tahir, ed., **US-European Relations in the Contemporary International Setting: Implications for Developing World**, (Karachi, Area Study Center for Europe, University of Karachi, 2004), 225-255.

([20]) Charles Krauthammer, **"The unipolar moment," (Foreign Affairs)**, 1991, pp. 23-33. pp. 464-490.

(٢١) Mohammad Selim, **Mediterraneanism: A New Dimension in Egypt's Foreign Policy**, (Cairo: Center for(19) Political and Strategic Studies, Strategic Papers Series No. 27, 1995).

الفصل الثالث

أثر تفاعلات النظام الدولى على السياسة المصرية للتوجه شرقاً

د. سعيد غلاب

مقدمة

يعد موضوع دراسة النظام الدولي في الآونة الأخيرة، ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي فى أخريات القرن الماضى من أهم موضوعات العلاقات الدولية، ذلك لأنه يتناول تفاعلات وتغيرات عديدة في البيئة الدولية، التي تعتبر مسرح التفاعل الدولي فيما بين الدول والمنظمات الدولية اللاعبة على الساحة الدولية.

فالتطورات المتلاحقة، والتي تدق بعنفوانها المتدفق نمط العلاقات فيما بين الدول، وبشكل ديناميكي نشط في فترة تعد باتفاق علماء العلاقات الدولية من أهم فترات تاريخها، نظراً للتغيرات الهيكلية فى بنية النظام الدولي نفسه، وفي تركيبة الدول التي راحت تنفصل وتندمج بشكل متكرر، في مرحلة تعد من أهم مراحل التاريخ الدبلوماسي المعاصر.

فقد شهدت تلك المرحلة التاريخية، انهيار النظام الدولي ثنائي القوى القطبية. تاركاً القوة القطبية الأمريكية وحدها، مقررة لمصير النسق الدولي بأكمله، وفق مصالحها القومية. باعتبارها قوة عظمى ساعية نحو التكوين الامبراطوري العالمي. ومن ثم شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية على الناحية السياسية والجيوبوليتكية وكذلك الناحية الاقتصادية المتمثلة في الأزمة المالية العالمية التي راحت تدق إسفينها في بنية القطب الأمريكي. ومن ثم اكتسب موضوع هذا الفصل أهمية قصوى في ظل هذه التطورات المتلاحقة على المسرح الدولي.

وتكمن المشكلة البحثية في دراسة تطورات النظام الدولي الراهنة وأثرها المحتمل على توجهات الدول ومن بينها مصرفي علاقاتها الدولية نحو قوى النظام الدولي الجديد.

ومن ثم يثير هذا الفصل سيلاً متدفقاً من التساؤلات من قبيل: ما هي المستجدات التي راحت تكون التحديات الجديدة في البيئة الدولية ؟، وهل هذه المستجدات لها أثرها التفاعلي على شكل ونمط النظام الدولي الراهن؟ وإن حدث هذا التأثير !! فما طبيعة أسبابه السياسية والاقتصادية ؟ وما هو الشكل المحتمل للنظام الدولي في الفترة الآنية والمستقبلية؟ وأثر ذلك على مسار العلاقات الدولية في توجه الدول شرقاً؟

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين. يتناول أولها دراسة نظرية تاريخية للنظام الدولى وأشكاله المختلفة. ويعرض ثانيها لمستجدات النظام الدولى وتحولاته وأثر تفاعلات النظام الدولى على السياسة المصرية للتوجه شرقاً.

(١)
دراسة نظرية تاريخية للنظام الدولي وأشكاله المختلفة

لدراسة النظام الدولي، يتعين التعرض إلى البنية الهيكلية للنظام الدولي، وأطرافه ووظائفه وايديولوجيته، المتمثلة في "النسق الايديولوجي الممثل للنظام". وكذلك دراسة القوى اللاعبة والقادرة على تحديد شكل التفاعل الدولي، المتمثلة في التحالفات المختلفة بين قواه المقرره له.

ومن المعروف أن النظام الدولي، بدأت نشأته الأولى منذ مؤتمر فيينا في أوروبا عام ١٨١٥، والذي شهد تسويات بين القوى الأوروبية المختلفة، مشكلاً ما يمكن تسميته بالنظام الدولي الأوروبي. وذلك لأنه تكون باتفاق القوى الأوروبية الفاعلة على الساحة الدولية، دون النظر إلى كافة الدول الأخرى خارج القارة الأوروبية، باعتبارها دول للمستعمرات التابعة لقوى الاستعمار الأوروبي لها. وقد مثلت تلك الفترة، مرحلة جديدة بعد فترة زمنية طويلة، سادت منذ فجر التاريخ الامبراطوري، الذي كانت فيه الامبراطورية الرومانية، ممثلة للقوة الفاعلة في الساحة الدولية. والتي انهارت بفعل الفساد والتفكك الامبراطوري، حتى ساد النظام الاقطاعي، ذو السلطة السياسية المشخصة، والتي سرعان ما انهار مع ظهور الدولة القومية نتيجة معاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨، أي في منتصف القرن السابع عشر، ومن ثم ظهرت القوى الأوروبية المتنافسة بريطانيا، فرنسا، روسيا، الامبراطورية النمساوية- المجرية والبرتغال وهولندا.[١]

❖ بنية النظام الدولى

فكرة النظام الدولي ومن واقع نظرية النظم، تشير إلى وصف افتراضي لطبيعة التفاعل فيما بين القوى المكونة للنظام الدولي. فهذا التفاعل يتم بحركية الاعتماد المتبادل، فيما بين أجزاء النظام.. ومن ثم يكون نظاماً مرناً أو جامداً مستقراً أو غير مستقر.[٢]

وهناك ثمة عدة اتجاهات تحدد هيكل النظام الدولي[٣] اتجاه يتزعمه "يولدنج" والذي ركز فيه، على أن محددات النظام، المعلومات من حيث توافرها لدى مكوناته، وتأثيرها على بنيته، والصور الذهنية للنظام لدى الفاعلين الدوليين، مركزاً على الجوانب النفسية كمحددات لبنيته. وكذلك لجأ إلى هذا الاتجاه "موديلسكر" الذي ركز على دور المعلومات والاتصالات، في الحفاظ على هيكل النظام. وأشار "روزكرينز" إلى إدراك النخبة، ورؤاها للنظام، ولمدى استقرار هيكله. ومن ثم ربط هذا الهيكل بالسيبرناتكس.[٤]

اتجاه آخر يراه أنصار نظرية النظم، في تحليل النظم السياسية، ويحاولون نقل تطبيقه على النظام الدولي والقائم على عنصر التوازن، وأهمية التوازن تتضح في قياس مدى قدرة النظم على التكيف مع ظروف البيئة الضاغطة، ومدى القدرة على الاستجابة للمشكلات الطارئة نتيجة التفاعلات بين أطراف النظام. ومن ثم يتطلب تحليل العوامل الآتية:(٥)

- عوامل الاستقرار وعدم الاستقرار في النظام.
- متغيرات التوازن الداخلي في النظام.
- مدى القدرة على تعبئة وتوظيف الموارد، واستخدام التكنولوجيا.
- درجة تأثير العوامل الداخلية، لكل طرف على النظام ككل.
- قدرة النظام على احتواء عوامل الاضطراب داخله.

ويسعى هذا الاتجاه إلى زيادة الاهتمام بالفاعلين الإقليميين والفاعلين العالميين. ويشير كابلان(٦) إلي أربعة عناصر أساسية محددة لبنيان النظم الدولية:-

المدخلات: وتتمثل في الايديولوجية، وعدم توافر الأمن في الداخل، بالإضافة إلى التفاوت في الثروات، بين مصالح الدول المتعارضة.

المنظم: للمدخلات.

قيود البيئة.

المخرجات النظامية.

ويحدد كابلان وأنصاره أن النظام الدولي الثنائي المرن، هو أكثر النظم استقراراً. اتجاه ثالث يشير إلى شكل التحالفات، التي يقوم بها أطراف النظام الرئيسة، حيث أن أى تغير في هذه التحالفات، يؤدي إلي تغيير بنية النظام الدولي. فإما أن يكون نظاماً ثنائياً، أو متعدداً، أو امبراطوري "أحادى القطبية". ويحدد هذا الاتجاه مدى اقتراب النظام من الاستقرار، كلما ازدادت تحالفاته، وكتله، والعكس صحيح. بأن التوتر والصراع وعدم الاستقرار، للنظام يقل بقلة عدد تحالفاته.(٧)

الاتجاه الرابع يتزعمه "هوفمان" ويرتبط بمدى قدرة النظام، على أداء الوظائف المختلفة وإلا ينهار النظام الدولي.(٨) ويشير الدكتور/ محمد السيد سعيد(٩) إلى أن أي نظام ينمو أو ينكمش من خلال الشحن المتبادل، الإيجابي والسلبي بين وظائفه باعتبار أن الوظائف تتمثل في ثلاث وظائف رئيسة هي التكيف والتكامل والحماية أو الأمن الذاتي أما الوظيفة الرابعة فهي وظيفة تحقيق الأهداف، باعتبارها محصلة الوظائف الثلاث السابقة.

ومحصلة الوظائف المختلفة، تكون بحسب شكل النظام الدولي. ففي حالة النظام التعددي، نجد أن التوفيق والمساومات بين قوى النسق. بينما النظام الثنائي يتسم بالتنافس والصراع بينهما. وتسود السيادة الأحادية في أحادية النسق أو النسق الامبراطوري.(١٠)

وقد أشار أ.د. عبد المنعم المشاط إلى دراسة مقارنة وأنماط النظام الدولي المختلفة، وفق الوظائف المختلفة. فبالنسبة لوظيفة التكامل نجد أن النظام التعددى يأخذ شكل التكتلات الوظيفية المؤسسية، وهي تنافسية. بينما النظام الأحادي يتصف بالتبعية، حيث النظام الدولي هيراركي هرمي تتسيده الدولة القطبية الوحيدة "المركز" وتتبعها بقية القوى في النظام الدولي. بينما في نظام الثنائية القطبية يكون التكامل أقرب إلى الأحلاف في صور الاستقطاب. أما وظيفة الأمن فإن أعلى درجاته تتواجد في النظام التعددى، بينما تقل نسبياً في النظام ثنائي القوى القطبية، ويكاد يختفى الإحساس بالأمن في ظل النظام الأحادى.(١١)

بالنسبة للشرعية فإن درجة القبول التي تتميز بها أفعال مختلف القوى الدولية، تستند إلى القبول المتبادل لأفعال وسلوك كافة القوى في النظام التعددى. أما الشرعية فتكمن في النظام الثنائي في مقدار القوة التي يمتلكها كل من الطرفين، ومدى قبول اتباعهما لمختلف قراراتهما وأفعالهما الدولية. أما النظام الأحادي فلا يحتاج لشرعية، بل أسلوب الإكراه، واتباع كافة القوى للسيد الأوحد "القطب الوحيد".(١٢)

بالنسبة لايديولوجية النظام الدولى: يتسم النظام متعدد الأقطاب بالسيولة والمرونة والانتماءات الفكرية المتنوعة، دون جمود ايديولوجي. بينما يتسم النظام ثنائي القوى القطبية، بالاستقطاب الايديولوجي لجذب أطرافه، وتأليبهم على القطب الآخر. أما النظام الفردي "أحادي القطبية" فإنه يتسم بفرض ايديولوجية واحدة، على كل قوى العالم اللاعبة في الساحة الدولية، مثال "العولمة" حال النظام الدولي أحادي القوى القطبية، "الولايات المتحدة الأمريكية".(١٣)

(٢)
مستجدات النظام الدولي وتحولاته

لكل نظام دولي قواه القطبية المقررة لتفاعلاته النسقية على الساحة الدولية،[١٤] وبعدد هذه القوى، يتحدد شكل النظام الدولي. فالنظام الدولي يمكن أن يكون متعدد القوى القطبية، حال النظام الدولي الأوروبي، السائد قبل الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.أي في فترة ما بين الحربين. ويمكن أن يكون النظام الدولي ثنائي القوى القطبية، حال النظام الدولي السائد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ والمتكون من قطبين رئيسين "الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفييتي" والذى ساد حتى بداية العقد الأخير من القرن الماضي، ومع سقوط حائط برلين، تفكك القطب السوفييتي، وتفكك معه النظام الدولي ثنائي القطبية، الذي ساد النصف الثاني من القرن الماضي. واصطلح العلماء على تسمية هذه الفترة الخطيرة من تاريخ العلاقات الدولية بفترة "ما بعد الحرب الباردة"، حيث تميزت بأنها فترة هلامية انتقالية، ساد فيها في البداية شكل نظام "أحادية القطبية"، حيث انتصرت الولايات المتحدة الأمريكية، في معركة التحدي القطبي بين العملاقين الأمريكي والسوفييتي. ومن ثم ونتيجة لانتصار القطب الأمريكي كان من المتعين، انهيار الأيديولوجية القطبية السوفييتية، والتي نادت بالماركسية اللينينية الستالينية، وبالمبادئ الشيوعية والاشتراكية، ومن ثم تسود الايديولوجية الأخرى التي سعت في استقطاب ما تبقى من دول العالم ومعه دول الكتلة الشرقية المتفككة، وحلف وارسو، حيث الأيديولوجية الرأسمالية الاقتصادية، والليبرالية السياسية. ومن ثم كانت قيم المجتمع الدولي تسودها الحرية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية بمفهومها الليبرالي الغربي. واستغل القطب الأمريكي أحداث الحادى عشر من سبتمبرعام ٢٠٠١، محاولاً فرض قيم جديدة على الساحة الدولية متمثلة في محاربة الإرهاب الدولي، ومحاولة فرض قيم تتماشى مع تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، والمصالح القومية للقطب الأوحد. وفي محاولة منه لفرض أحادية القطبية والتصدى لكافة القوى التي تحاول أن تعرقل تكون النظام الأحادي، أو الإمبراطوري الأمريكي العالمي.

ويتضح من أحداث البلقان في وسط أوروبا، وكيفية إشعال الفتنة في منطقة حساسة من القارة الأوروبية كمحاولة أمريكية للتصدى للقوة الأوروبية، المتمثلة في القطب الأوروبي الموحد "الاتحاد الأوروبي". كإحدى القوى التي تحاول فرض سيطرتها في عالم القوى الجديد، في ظل النظام العالمي الجديد، في فترة "ما بعد الحرب الباردة". خاصة وأن دول

غرب أوروبا لم تعد تخشى من القوة والتهديد الآتي إليها من الشرق، حيث تفككت القوة القطبية السوفييتية، وفي نفس الآونة راحت دول أوروبا تتوحد في شكل الاتحاد الأوروبى.

ولم تكن هناك قوة مرشحة لملء هذا الفراغ، والتصدي للحروب، التي اندلعت خلال فترة التسعينيات بين الجمهوريات اليوغوسلافية، سوى الطرف الآخر المنافس (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، والذي بدأ في حصد ثمار انتهاء الحرب الباردة، بتفكك حلف وارسو وانهيار الكتلة الشرقية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق.

وبعد أن كانت استراتيجية الغرب لمواجهة الكتلة الشرقية خلال فترة الحرب الباردة تستند إلى تنسيق مشترك تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، إلا أنه بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء حلف وارسو، برز تدريجيا وبشكل متصاعد مساران جديدان بجانب المسار التقليدي التنسيقي بين قوى الغرب ككل في التعامل مع البلقان.

المسار الأول: تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، التي وجدت في منطقة البلقان وما شهدته من تحولات جوهرية في فترة التسعينيات من القرن الماضى فرصة تاريخية لها، لكي تؤسس لوجود دائم – عسكرى – يكون مرتبطاً بها مباشرة في مسار مستقل عن مسار الناتو.

المسار الثاني: تمثله دول الاتحاد الأوروبى، التي سعت إلى بسط نفوذها على منطقة البلقان، تمهيداً لضمها إلى مشروع أوروبا الموحدة والآمنة من الحروب والنزاعات الداخلية، والذى يعني منع عودة النفوذ الروسي من جديد إلى تلك المنطقة، وعدم ترك الساحة لقوة أخرى، كي تحقق مصالحها الخاصة بها، والتي قد تتعارض مع مصالح الاتحاد الأوروبى، حتى وإن كانت تلك القوة حليفة لها كالولايات المتحدة الأمريكية.

وتتصف هذه المعادلة أو تلك اللعبة السياسية بالمرونة. ويبدو أن تفعيل مسار التنسيق الغربي تتحكم فيه السياسة الروسية الطامعة لإعادة نفوذها إلى منطقة البلقان، عبر حليفتها التاريخية والاستراتيجية صربيا، ومن بوابة التدخل لوقف تلك الصراعات العسكرية بين دولها، وهو الأمر الذي بات يقلق الاتحاد الأوروبي ويهدد مشروعه: أوروبا الموحدة والآمنة. ولذا يزداد التعاون والتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، كلما أطل الدب الروسي برأسه (صربيا) على منطقة البلقان، بينما يزداد تفعيل المسارين الأمريكي والأوروبي، كلما خفق النفوذ الروسي فى المنطقة، ولم يحقق أية نجاحات فى مسعاه للعودة إلى المنطقة من جديد.[١٥]

لذا سعت القوة القطبية الأمريكية بتنفيذ سياستها المستندة إلى القوة العسكرية، لاحتواء القطب السوفييتي المتفكك، والذي ورثته الدولة الروسية الجديدة. ذلك لأن المنطقة "شرق أوروبا" والتي كانت تطلق عليها دول غرب أوروبا "الستار الحديدي"، وأصبحت تسمى الآن "فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي" " Post Soviet Space " كانت قد شهدت تغيرات سياسية اقتصادية، عديدة منذ عام ١٩٨٩، وهي المنطقة التي كانت تتبع النفوذ السوفييتي، والتي أصبحت بلا شك مطمعاً للقطب الأمريكي، محاولاً أن يضمها لنفوذه، وفق سياسة "ملء الفراغ" كمنطقة للمجال الحيوي الذي يحقق الأهمية الجيوبوليتيكية والاستراتيجية للقطب الأوحد الساعي لتكوين إمبراطوريته العالمية. ولمنع ترك القارة الأوروبية للأوروبيين، الذين توحدوا في صورة الاتحاد الأوروبي. والتي تكاد تكون أحد الأقطاب القطبية المحتملة في النظام الدولي متعدد الأقطاب. وإذا كان الاتحاد السوفييتي قد أغرى بانهياره الولايات المتحدة الأمريكية للاقتراب من منطقة نفوذه السابقة، فإنه وبنهاية الحرب الباردة ترتب على انهياره هذا، انكفاء روسيا على ذاتها، وخروج آسيا الوسطى ودول القوقاز وشرق أوروبا بالكامل من سيطرة الوريث الروسي الأمر الذي أغرى القطب الأمريكي من تقدمه عبر أستخدام قوته العسكرية، الممثلة في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، متوسعاً بضم أوكرانيا وجورجيا، والمساعي الأمريكية الحديثة لنشر الدرع الصاروخية في بولندا وجمهورية التشيك، وإثارة ملف الأقليات في منطقة القوقاز الاستراتيجية، ذلك لتطويق روسيا عسكرياً بتطبيق سياسة الاحتواء " Policy of containment".[١٦]

إلا أن روسيا – منذ قيام الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام ٢٠٠٥ – اتخذت موقفاً مناهضاً للنخبة الحاكمة في أوكرانيا، معتبرة وصول المعارضة للسلطة بمثابة تحد صارخ لنفوذها العتيد، وحظراً على بسط هذا النفوذ وسيطرتها على الدول المحيطة. لذا شهدت العلاقات الروسية – الأوكرانية، توتراً ملحوظاً طوال السنوات الأربع الماضية. وأشار بذلك الرئيس الروسي السابق "ميدفيدف" في رسالته الموجهة للرئيس الأوكراني السابق "يوشينكو"، حيث اعتبرت موسكو أن أوكرانيا المغذية جورجيا بالقوة العسكرية، متحدية لموسكو بانضمامها لعضوية حلف الناتو. خلافاً للإرادة الشعبية الأوكرانية.. الأمر الذى أثار التوتر بينهما حتى وصل ذروته، في جورجيا الممثلة لأهم نقاط التوتر في الفترة الأخيرة بخاصة بعد المواجهة العسكرية في أغسطس ٢٠٠٨ بين روسيا وجورجيا. الأمر الذي انتهى بالتدخل العسكري الروسي في جورجيا وشجعت أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا على اتخاذ قراريهما بالانفصال عن جورجيا. ومنذ تلك اللحظة بدت الولايات المتحدة تعيد حساباتها

الاستراتيجية بشأن سياساتها التوسعية في منطقة الجوار الروسي، وبخاصة بعد توقيع روسيا اتفاقيتين لحماية كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.(١٧) الأمر الذي يعني أن روسيا تحاول من جديد التصدي للأحلام السياسية الأمريكية بالنفوذ والسيطرة العالمية اللازمة لإمبراطوريتها الكونية، التي تحاول أن تبنيها الولايات المتحدة في فترة أحادية القطبية الراهنة.

ومحاولة عودة روسيا إلى الساحة الدولية بالإضافة إلى بناء الاتحاد الأوروبي، يمثل ولاشك تحدياً قوياً لاستعادة قوى جديدة على الساحة الدولية في مواجهة قوة القطب الأمريكي، إلا أن الأمر استدعى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، استعراض المزيد من القوة على الخريطة السياسية الدولية، من أجل إثبات أن القطب الأوحد لايزال هو الذي يمتلك القوة الوحيدة فى العالم.

ولاشك أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، مثلت للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة الأكيدة لفرض هذه القوة على الخريطة الدولية. وبدأت استعراض القوة في أفغانستان تحت زعم محاربة الإرهاب الدولي، كما أسلفنا. ومن بعدها استعراض القوة في العراق، والقضاء على العراق كدولة وكنظام سياسي قوي في المنطقة لصالح المخططات الإمبريالية العالمية، إلا أن كلتا البؤرتين كانتا المستنقعين الذين تورطت فيهما القوة العسكرية الأمريكية بعد ذلك، وبالتبعية استنزفت هاتين البؤرتين الكثير والكثير من قوة الاقتصاد الأمريكي، إلى أن جاءت الطامة الكبرى وهي الأزمة المالية العالمية.

تلك الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في صيف ٢٠٠٨، وسرعان ما انتقلت عدواها إلى الأسواق المالية العالمية، ويبدو علاجها مستعصياً حتى الآن. بدأت كأزمة عقارية ثم امتدت حتى شملت الاقتصاد الأمريكي برمته. فمن العجز التجارى الذي وصل عام ٢٠٠٦ إلى ٧٥٨ مليار دولار، وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي وخاصة السلعي على تلبية الاستهلاك، إلى ارتفاع الديون الحكومية من ٤.٣ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٨.٤ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٣، وإلى ٨.٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧ وأصبحت هذه الديون العامة تشكل ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالي وبذلك صنفت الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة، بالإضافة إلى العجز في الموازنة الذي وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ٤١٠ مليار دولار أي ٢,٩% من الناتج المحلى الإجمالى. وكذلك تجاوز التضخم ٤% والبطالة شكلت ٥% وسرعان ما تطورت الأزمة المالية الراهنة منذ بدايات عام ٢٠٠٧(١٨) وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية التصدي وبقوة للانهيارات

الواسعة فى قطاع البنوك العقارية، ومن بعدها الشركات الكبرى، إلا أنها كانت تتساقط وتهوي الواحدة تلو الأخرى بنظرية الدومينو.(١٩)

وأصبح الحديث عن الأزمة المالية العالمية الراهنة والجدل بشأنها، يمثل حيزاً متنامياً من اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات ورجال المال والأعمال، بل إنه صار حديث المواطن العادى، فى دول كثيرة من العالم.. والحديث عن الأزمات المالية يتسع ويتشعب. (٢٠)

وهكذا مثلت الأزمة المالية العالمية، سبباً ونتيجة في آن واحد، سبباً في ضرب معول خطير في الاقتصاد الأمريكي. ونتيجة لإضافة المزيد من تدهور الوضع الاقتصادي لأكبر دولة قطبية في النظام الدولي، ناتجة عن أوضاع سياسية خطيرة جرت الولايات المتحدة نفسها إلى طريقها، بدافع من غطرسة القوة، التي تستعرضها على الخريطة السياسية الدولية، دون أن تحقق أدنى عائد ممكن من الناحيتين الاستراتيجية السياسية والاقتصادية الدولية.. الأمر الذي يعني تداعي القوة الأمريكية القطبية اللاعبة على الساحة الدولية.

ذلك لأن الفشل الحادث استراتيجياً، يهز ولا شك صورة وهيبة القطب الأمريكي في نظام دولي أحادي القطبية. وذلك عندما بدأت الولايات المتحدة التفكير في التفاوض مع حركة طالبان، رغم ما ينطوى على ذلك من مخاطر لواشنطن وحلفائها. هذا في الوقت الذي كثر فيه الحديث عن تبني الرئيس الأمريكي الجديد "باراك أوباما" لاستراتيجية جديدة، لمواجهة الوضع العسكري في المستنقع الأفغاني، والذي كان يعد بدوره توفير المزيد والمزيد من المخصصات المالية، ونشر عدد أكبر من الجنود في المنطقة. الأمر الذي اقترن كما أسلفنا بتداعيات أزمة اقتصادية راحت تلتف وتضرب بقوة في عضد الجسد الأمريكي المريض. وقد صدرت عدة تقارير في أوائل عام ٢٠٠٨ حول الوضع المضطرب في أفغانستان، لعل أهمها تقرير "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن" الذي قدم تقويماً سوداوياً للوضع في أفغانستان، مرجحاً تحولها إلى دولة متداعية، وعاجزة تصبح قاعدة لنشر التطرف وملاذاً للتنظيمات الإرهابية الدولية. وأبدى التقرير أسفه لعدم نجاح حلف شمال الأطلسي "الناتو" في حل المشكلات المطروحة فيها، والانعكاسات الكارثية كذلك على الدول المجاورة. (٢١)

منذ تلك اللحظة، وفي تسارع كبير ومع حدوث الأزمتين الاستراتيجية والاقتصادية بدأ الحديث عن نظام مالي واقتصادي عالمي جديد بعد هذه الأزمات المتفجرة خاصة الأزمة المالية العالمية، وثمة اتفاق بين الباحثيين والمراقبين على أن النظام المالي الذى قام بعد

نهاية الحرب العالمية الثانية والذي تزامن مع قيام النظام الدولي ثنائي القوى القطبية على أساس اتفاقية بريتون وودز، والمؤسسات التي أنشأتها، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولاحقاً منظمة التجارة العالمية. هو الآن يتغير جذرياً. ومن ثم بدأ الحديث ونتيجة للانهيار الأمريكي سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً، عن أن النظام الدولي ثنائي القوى القطبية، الذي تحول إلى أحادية القطبية بانهيار الاتحاد السوفييتي، قد بدا يلوح من جديد بشكل من أشكال التعددية القطبية. وقد عبر عن ذلك فريد زكريا فى كتابه "عالم ما بعد الولايات المتحدة"، عن حقبة ما بعد أمريكا، عن رؤيته لحدوث نوع من التغير الهيكلي الشامل في النظام الدولي، وتحدث فيه عن تحول الهيمنة والقوة في العقود الأخيرة من الغرب إلى آخرين From the West to the Rest وبالتحديد إلى مجموعة الدول الجديدة البازغة BRICs البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا. ومن ثم رأينا أنه قد تم توسع مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين. (٢٢)

ويفسر الدكتور عبد المنعم سعيد الوضع على أن الولايات المتحدة الأمريكية، مثلت في العقد الأخير من القرن الماضي القوة القطبية الوحيدة التي تساوي في قوتها تقريباً كافة دول العالم مجتمعة من ناحية حجم الموازنة العسكرية، وامتداد قدرتها للوصول إلى أية بقعة على الخريطة السياسية الدولية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تمثل ما بين ٢٦% - ٣٠%، من إجمالي الناتج العالمي وهي السوق الرئيسة في العالم، وأن كافة الدول الآخذة في النمو حسب هذا التفسير كالصين والهند والمكسيك والبرازيل وجنوب أفريقيا وتركيا، نمت كلها على حساب السوق الأمريكية، لأنها فتحت أبوابها لها وبالتالي حدثت لها نهضة كبيرة. (٢٣)

ويضيف د. عبد المنعم سعيد – متفقاً مع آراء كثيرة – أن الإنفاق العسكري الرهيب على الحروب في كل من أفغانستان والعراق، بالإضافة إلى الرغبة في الحفاظ على الازدهار الأمريكي الداخلي، قد أحدث الخلل في عملية الإئتمان في أسواق المال، مما حول النظام الرأسمالي إلى شكل من أشكال المقامرة فاجتمع الفشل العسكري مع الفشل الاقتصادي. ومن المعروف لدارسي تاريخ العلاقات الدولية الحديث: أن مثل هذه اللحظة تعتبر تاريخية، حيث يظهر المنافس أو المتحدي الجديد للقوة العظمى المتداعية، إلا أن الصين تعلن أنها لا تريد أن تكون دولة عظمى ولا غيرها. الأمر الذي يؤكد أن النظام الدولي سيكون متعدد الأقطاب، الروسية والأوروبية وكذا الصين، وإن لم تصل إحدى هذه القوى إلى مستوى القوة الأمريكية، ولكنها قوى تتواجد على الساحة الدولية وبخاصة القوة

الصينية التى ازداد ظهورها وامتدادها عبر الدول المحيطة في آسيا وأفريقيا، من الناحية الاقتصادية. [٢٤]

وقد أثارت الصين بتصاعدها الكبير والسريع مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اعتبرته يمثل تحدياً وتهديداً لمكانتها القطبية. وإذا كانت الصين قد تنامى فيها بالفعل معدلات النمو الاقتصادي عبر السنوات الماضية، فقد تراوحت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ما بين ٨% - ١٤% حتى استقر الأمر خلال السنوات القليلة الماضية ثم الألفية الجديد عند ١٠% سنوياً. بالإضافة إلى نجاح الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية التي وصل إجماليها إلى ٤٦,٨ مليار دولار. بالإضافة إلى استثمارات تعاقدية بلغت ٧٥,٦ مليار دولار.[٢٥]

يشير أ.د. محمد السيد سليم في دراسته القيمة[٢٦] إلى أن مركز الثقل في النظامين السياسي والاقتصادي العالمي قد انتقل إلى آسيا، وذلك بانتقال بؤرة الصراعات الدولية، مع أوائل القرن الجديد من أوروبا والشرق الأوسط إلى آسيا، ويحدد أن آسيا ليست بالضرورة هي المقررة لمستقبل النظام الدولي، وإنما يعنى أن هذا المستقبل ستمثل آسيا ساحته. الأمر الذي يعني أن القوى غير الآسيوية ستشارك في هذه المهمة، وتعود إلى استئناف رحلة الصعود الاقتصادي بعد الأزمة المالية الآسيوية فى عام ١٩٩٧، لذا انتشرت في آسيا المؤسسات الإقليمية الجديدة فى إطار مفاهيم العولمة.

كما أن أنصار المدرسة الواقعية في مجال العلاقات الدولية، يؤكدون أن صعود الصين يشكل ولاشك خطراً على عالم اليوم، الذى يتشكل نظامه الدولي بصورته الجديدة المرتقبة. ذلك لأنهم يتمسكون بمقولة أن المحرك الأول لسياسات الدول الخارجية، إزاء البيئة الدولية هى القوة المادية، حيث أن الاقتصاد القوى بمعدلات نمو سريعة مثل الصين، لابد وأن يغريها بالتفكير فى بناء القوة العسكرية لحماية هذه القوة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي فى النهاية، وتحقيقاً للمصلحة القومية للدولة القوية، لتعديل الأوضاع الإقليمية والدولية لما فيه صالح الدولة، ومثال ذلك كما تشير أ.د. حنان قنديل ما حدث قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية لدولتي اليابان وألمانيا حيث أدى تصاعد قوتيهما إلى القيام بعمليات التدخل العسكرى ذو الميول العدوانية تجاه محيطيهما الإقليمي والدولي ذلك الوقت.[٢٧] ومن ثم فماذا يمنع الصين من أن تنحو نفس المنحى والاتجاه ؟ وقد دفع هذا الاتجاه فى العلاقات الدولية، إلى استخدام الولايات المتحدة لمصطلح "التهديد الصيني"، باعتبار الصين تشكل قوة تهديد للمكانة القطبية الأمريكية، على قمة النظام الدولي. وفي استطلاع لمعهد جالوب

للشئون العالمية، فإن ٤٠ % من الأمريكيين يرون الصين، بأنها قوة ستهيمن على العالم سياسياً واقتصادياً في حين تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المرتبة الثانية اقتصادياً بنسبة ٢٣ %.[٢٨]

وكان أن أعلن الرئيس الأمريكي السابق " جورج دبليو بوش " أن الصين خصم استراتيجي وليس شريكاً استراتيجياً.[٢٩] لذا فإن القلق الأمريكي من الصعود الصيني، بسبب التخوف من حدوث تحول للقوى. خاصة وأن الصين كانت قد عبرت عن أن هدفها هو خلق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وهو أمر يشكل خطراً داهماً يهدد المصالح القومية للدولة القطبية الأمريكية. حيث يشير منظرو العلاقات الدولية إلى أن أخطر المواقف فى أي نظام دولي هو الموقف الذي تتصاعد فيه قوى وتهبط قوى أخرى مما يؤدي إلى تغيير في معادلة القوى الدولية، ومن ثم إعادة تشكيل النظام الدولي.

ولاشك فالأمر الراهن يتأكد باختفاء العديد من المصطلحات التي كانت قد سادت في العلاقات الدولية في فترة " ما بعد الحرب الباردة " وهي " القوة الجامحة Hyper Power " أو الإمبراطورية الأمريكية American Empire " كانت قد بدأت تختفى وتتوارى بعد الصعود المتوازي المضطرد لقوى إقليمية جديدة بدأت تظهر على المسرح الدولي مثل الصين، روسيا، الهند، البرازيل إضافة إلى القوة الموحدة للاتحاد الأوروبي.

ويشير " روبرت ليبر " من جامعة جورج تاون إلى أن التكهنات الخاصة بقرب تنحي الولايات المتحدة عن زعامة وقيادة النظام الدولي، لا تستند سوى إلى الورطة الأمريكية في العراق، وليس إلى معايير أخرى.. ويعتقد " ليبر " أن الاتحاد الأوروبي لا يزال بعيداً جداً عن منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من قوته ككتلة سياسية بشرية اقتصادية. أما روسيا فإنها لن تزيد حسب قوله عن قوة إقليمية كبرى.[٣٠]

كما يشير فريد زكريا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، ليست واردة في حكم الابتعاد والتنحي عن قيادة النظام الدولي أحادى القطبية لصالح قوى لاعبة أخرى على الساحة الدولية. ويعتقد "زكريا" بأن الصعود الآسيوي بمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة لا تهدد المكانة القطبية الأمريكية، إلا أنه يؤدي إلى ظهور عالم "ما بعد أمريكا" Post American World وهو عالم ستتوزع فيه التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية على عدة قوى ومراكز وليس على مركز واحد. كذلك يشير "باراج فانا " من مركز New American Foundation أن العالم سيشهد بعد سنوات قليلة قادمة تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب أقلها ثلاثة "الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي".

كذلك تشير الباحثة "تينا هاتشيجيان" التابعة لمركز أبحاث Center for American Progress إلى أن القوى الدولية الجديدة الصاعدة مثل "البرازيل وروسيا والهند والصين" ستتنافس مع الاتحاد الأوروبي في تحدٍ كبير للقوة القطبية الأمريكية، فلم تعد القدرات الأمريكية تضارع هذه القوى مجتمعة، إلا أن القوة المتبقية المتحدية للعالم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، هى القوة العسكرية.(٣١)

باستعراض كافة المستجدات التي ظهرت في البيئة الدولية، والتي تمثلت في تحديات جديدة للقطب الأمريكي. نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي تغيرت كافة اتجاهاتها، وأدوات سياستها الخارجية وتحولت بوصلتها تجاه كافة القضايا الدولية على الخريطة السياسية العالمية، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، ومعه النظام الدولي ثنائي القوى القطبية، متحولاً إلى أحادية القطبية، قررت القوة القطبية الأمريكية أن تسعى ومبكراً في التصدي لكافة القضايا الدولية المختلفة، سعياً وراء بناء امبراطوريتها الكونية، ومن ثم بثت قيم الغرب سياسياً واقتصادياً فكانت المفاهيم الديمقراطية بالمفهوم الليبرالي الغربي، التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية نشرها على مستوى العالم، وبأنها القيمة الوحيدة لمعنى الديمقراطية في التطبيق، باسم "ظاهرة العولمة" التي راحت تنشر كافة قيم الليبرالية الاقتصادية والسياسية، وحقوق الإنسان والتصدي لظاهرة الإرهاب الدولي، والمتمثل في الإسلام المتطرف، والذي راح بدوره يخلق تاريخاً جديداً مع مطلع القرن الجديد منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، وانتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة أحداثها وراحت تصنع تاريخاً جديداً للعلاقات الدولية، سعياً وراء بناء الإمبراطورية الأمريكية العالمية.

ومن ثم بدأت أحداث ساخنة تتفجر على مستوى الخريطة السياسية الدولية، بدءاً من وسط أوروبا، ومنطقة البلقان الحساسة، وقبلها في دول شرق أوروبا، التي راحت تتفكك وتنفرط عقدها بالانهيار الحادث للقطب السوفييتي، ومعه كتلة حلف وارسو. وقبلها القرن الأفريقي وأحداث الصومال وتفككه وانتهاءاً بالمنطقة الساخنة على الحدود التركية وعند بحر قزوين، ومنطقة القوقاز، وكذا في أفغانستان والعراق. ولم تكتف الأحداث الساخنة في الإعلان عن نفسها، في عدة بقاع إلا أنها وكما استعرضنا ألفيناها تمثل تحديات رهيبة. لم تكن مدمرة فقط في الأقاليم الجيوبوليتيكية الاستراتيجية على شعوبها ودولها، بل انقلب الحال على الأمريكيين أنفسهم، وراحت كلتا المنطقتين في أفغانستان ثم العراق تمثلان مستنقعاً يستنزف القوة العسكرية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما تأثر القطب

الأمريكي بفعل التحديات العسكرية للمقاومة في كلتا المنطقتين. وكما كانت الأحداث العسكرية تمثل خطراً شديداً على القطب الأوحد فإنها أثرت سياسياً واقتصادياً عليه.. وأضيفت إليها أحداثاً جساماً. أضفت كما رأينا تحدياً كبيراً وهو الأزمة المالية العالمية منذ صيف ٢٠٠٨. وراحت تدق بمعاول الهدم في بنية اقتصاد رأسمالي عالمي ساد العالم في فترة اعتبرها البعض أمثال فوكوياما بأنها تمثل نهاية التاريخ وبأنها انتصاراً لقيم الغرب السائدة في فترة " ما بعد الحرب الباردة ".

الأمر الذي أدى إلى اعتبار البعض اليوم، بأن هذه المرحلة تمثل في واقع الحال بداية هبوط القطب الأمريكي، من عليائه منفرداً، اقتصادياً ومن ثم كان تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، مؤثراً على البوصلة السياسية والاستراتيجية وتمثل أكبر التحديات على السياسة الدولية للقطب الأمريكي. هذا في الوقت الذي راحت فيه قوى جديدة تبرز – كما استعرضنا تحليلياً – وتمثل قوى في عالم الاقتصاد الدولي، بل وربما فى عالم العلاقات الدولية وبخاصة الصين والهند والبرازيل. وفي نفس الآونة تمثل تحدياً ملموساً للقوة الأمريكية، مؤثرة فيها بقوة وتزامنت مع قوة إقليمية في منطقة الخليج العربى والشرق الأوسط برمته خدمتها ما قدمته القوة العسكرية الأمريكية بتحطيم القدرات العسكرية للعراق. ألا وهي القوة الإيرانية التي راحت تتصاعد متحدية شامخة، بقوة مفاعلها النووي، تشكل خطورة ربما تكون عسكرية، خاصة مع تحدي نبرات صوتية لصانعي القرار السياسي الخارجي الإيراني متحدية صراحة للقطب الأمريكي. ومن ورائه إسرائيل، التي يمثل أمنها هدفاً استراتيجياً من أهداف السياسة الخارجية المريكية لمنطقة الشرق الأوسط برمتها. ولاشك فإن كافة هذه التحديات، تمثل ضربات موجعة مهدرة للحلم الإمبراطورى الكبير الذي ظلت الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى لتحقيقه طوال فترة " ما بعد الحرب الباردة " التي سادت فترة العقدين الزمنيين الأخيرين.

فإذا ما أضيفت إليها أحداث حرب القوقاز، في منطقة النفوذ السوفييتي التي ورثتها الدولة الروسية، وما انتهت إليه من أحداث لم تكن في صالح الولايات المتحدة الأمريكية كهدف لسياستها الخارجية التي سعت قبلها لمد نفوذ حلف شمال الأطلسي، كأداة لاحتواء المد الروسي لمنطقة النفوذ السوفييتية السابقة، حيث عوقت نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في بولندا، ووقفت حجر عثرة ضد جورجيا المتفقة والمصالح القومية الأمريكية، بل وانتهت إلى التواجد الروسي في جورجيا والاعتراف الروسى باستقلال كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، والذي اعتبرته الدولة الروسية رداً على استقلال كوسوفو في منطقة البلقان

الحساسة. وسرعان ما أبرمت الدولة الروسية، اتفاقيات عسكرية مع لبنان وإيران وعلاقات ودية مع سوريا، والتي سعى إليها مبكراً الرئيس بشار الأسد، سعياً منه وبفطنة لمحاولة خروج سوريا من سياسة الاحتواء الإقليمي، التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضها عليها، منذ عملية التدخل العسكرى الأنجلوأمريكى في الدولة العراقية. كل تلك الأحداث إنما تؤكد طبيعة المستجدات، ومدى تحدياتها وآثارها على شكل ونمط العلاقات الدولية. بل ولا يعتبر المحللون السياسيون وعلماء العلاقات الدولية متجاوزون إن أخذوا في اعتبارهم أنها مؤثرة بشكل قوي على شكل ونمط النظام الدولي الراهن.

وباستعراض تلك الأحداث المتلاحقة التي لم تكن تتمناها الولايات المتحدة الأمريكية، منذ انهيار النظام الدولي ثنائى القوى القطبية. نجد أن كافة الأسباب السياسية والاقتصادية، والوهن الذي دب في القطب الأمريكي ، يؤكد ومع تصاعد القوى البارزة وبخاصة فى الشرق مثل الصين والهند وهبوط القوة الأمريكية المتأثرة بكافة تلك الأحداث وتحدياتها.. بأن النظام الدولي الذي تحول من ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية، في فترة انتقالية امتدت العقدين الأخيرين من الزمان سعياً أمريكياً لبناء الإمبراطورية الكونية، إنما يتحول بقوة نحو نظام دولي جديد متوقع متعدد الأقطاب. فثمة القطب الأمريكي المتأثر بأحداث جسام، وآخر روسي فى الطريق بعد ميراثه للقوة القطبية السوفييتية، وسياسة روسية متزنة فى عهد الرئيس السابق لروسيا " بوتين " وامتدادها مع الرئيس الروسي الحالي " ميدفيدف " ومعها أوروبا الموحدة في شكل دولة في الطريق تمثل قوة من الأقطاب المتعددة المحتملة وهي الاتحاد الأوروبي. وكذلك الصين الدولة المتصاعدة بقوتها الاقتصادية والمستندة إلى القوة العسكرية والتي وصفها الرئيس الأمريكي السابق "بوش" بأنها تمثل تهديداً صريحاً لمكانة القطب الأمريكي.. بالإضافة إلى الهند والبرازيل.

ونظراً لكل هذه المستجدات الحادثة فى البيئة الدولية، والتي مثلت تحدياً قوياً نحو عالم جديد متعدد الأقطاب، في نظام دولي الأقرب إلى احتمال تكوينه وتشكيله على هذا النحو.. فإن بوصلة السياسة الدولية، وسعياً وراء تحقيق المصالح القومية، لدول تمثل قوى إقليمية لنظمها السياسية المختلفة، ومن بينها قوى النظام الاقليمي العربى، وكذا دول العالم المختلفة راحت تتجه نحو الشرق الجديد ومن بينها مصر التي تمثل إحدى قوى النظام الإقليمي العربي.

خاتمة

وانطلاقاً مما تقدم يجيب الفصل على كافة التساؤلات المتقدمة، والتي شكلت المشكلة البحثية مؤكدة على أن ثمة مستجدات راحت تشكل بالفعل تحدياً جديداً في البيئة الدولية وأثرت بقوة على القطب الأمريكي في نظام أحادية القطبية الذي ساد فترة " ما بعد الحرب الباردة "بل وكان لها أثرها الواضح على النظام الدولي الراهن. والذي يمثل فى حقيقته فترة هلامية ذات أحداث جسام تتلاحق الواحدة تلو الأخرى، من سياسية إلى عسكرية إلى اقتصادية، مشكلة بروز قوى جديدة ، ومؤكدة على نظام دولي متعدد الأقطاب يبدأ في التشكل والتكون الجنيني. وبأن فكرة الولايات المتحدة الأمريكية، وحلمها نحو تكوين الإمبراطورية العالمية، قد وهنت وربما تكون بالفعل قد تلاشت، وأن مسار العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، يتجه الآن نحو قوى جديدة وبخاصة في الشرق.

الهوامش

(١) إبراهيم أحمد شلبي، **مبادئ القانون الدولي العام**، مكتبة الآداب، القاهرة ، ١٩٨٨. ص ٣ وما بعدها.

(٢) Dougherty, **J. and Pfaltzgraff, R. " Contending Theories of International Relations** " Lippincott Company, Philadelphia, 1971. Pp102-110.

(٣) راجع في هذا الصدد: الدراسة القيمة:- عبد المنعم المشاط، **النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية**، (السياسية الدولية) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (١٧٨)، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٤١ وما بعدها.

(٤) **Ibid**, p. 118

(٥) **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١ .

(٦) Kaplan, **M. " System and Process in International Politics** " New York, 1957, pp. 20 -23.

(٧) راجع تفسير ذلك: **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٢ .

(٨) لمزيد من التفاصيل راجع في هذا الصدد:
Rosenau, J. " International Politics and Foreign Policy " New York , The Free Press, 1969, Pp. 107 -118.

(٩) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج**، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (١٥٨) ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ٥١ -٥٧.

(١٠) لمزيد من التفاصيل راجع في هذا الصدد:
مرجع سبق ذكره، ص ٤٢ – ٤٤.

(١١) **المرجع السابق**، ص ٤٣ – ٤٤.

(١٢) Toynbee**, A. " A Study of History: Abridgement of Volumes" I – VI**, Oxford university Press, London, 1987

(١٣) مرجع سبق ذكره، ص ٤٤ – ٥٤ .

(١٤) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسى، أصول علم العلاقات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص ٣٢ وما بعدها.

(١٥) هاني صلاح، مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (١٧٨) ، أكتوبر ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٨ وما بعدها.

(١٦) عمرو عبد العاطي، أوكرانيا وجورجيا .. أزمات في منطقة الجوار، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (١٧٨) ، أكتوبر ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٤.

(١٧) راجع ذلك تفصيلاً على الموقع :-
http://www.aljazeera.net/nr/exeres/F35EED6D-E768-4616-AF54-2075869627D.7htm?wbc-purpose=Basic%2cBasic-current

(١٨) لمزيد من التفاصيل تابع " تطورات الأزمة المالية العالمية والأزمة العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية "، جريدة الشرق الأوسط ، أول أكتوبر ٢٠٠٨ .

(١٩) لتتبع المزيد من التفاصيل راجع على الانترنت:-
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=168232&p9=44
http://www.aljazeera.net/NR/exers/2E082439-14B0-4925-A1c2-BEC578656DA.6htm

(٢٠) لمزيد من التفاصيل عن أسباب وتفسيرات الأزمة المالية العالمية وبداياتها وتطوراتها راجع في هذا الصدد:-
جودة عبد الخالق، الأزمة المالية العالمية .. أزمة نظام لا أزمة سياسات، السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (١٧٥) ، يناير، ٢٠٠٩، ص ١١٦ وما بعدها.

(٢١) لمزيد من التفصيلات عن الوضع فى أفغانستان وما يشكله من مأزق عسكري للولايات المتحدة راجع :-
أحمد دياب، أفغانستان .. مأزق عسكري وخيارات سياسية، السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، العدد (١٧٥) ، يناير، ٢٠٠٩، ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٢٢) راجع في هذا الصدد حوار المائدة المستديرة، "العولمة والنظام الدولي .. جدلية اللحظة الراهنة"، تفصيلاً في: السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، العدد (١٧٥)، يناير، ٢٠٠٩، ص ١٠٢ وما بعدها.

(٢٣) المرجع السابق، ص ١٠٣ – ١٠٤.

(٢٤) راجـــــع التفصـــــيلات علـــــى الموقـــــع الألكترونـــــى:- http://www.cfr.org/publication/6557

(٢٥) راجـــــع تفصـــــيلاً فـــــي هـــــذا العـــــدد :-

هدى ميتكيس، الصعود الصيني .. التجليات والمحاذير"، السياسية الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، العدد (١٦٧) ، يناير، ٢٠٠٧، ص ٧٤-٧٥ .

(٢٦) محمد السيد سليم، "المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادى والعشرين"، السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، العدد (١٦٧) ، يناير، ٢٠٠٧، ص ٦٦ وما بعدها.

(٢٧) حنان قنديل، القوة الصينية الصاعدة – المخاوف والآمال .. دراسة في نظريات الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٠ – ٤٣.

(٢٨) أحمد الطحلاوي، الصعود الصيني ومستقبل الغرب: هل يتمكن النظام الليبرالي من البقاء؟ قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، مايو ٢٠٠٨. نقلاً عـــــــــــــن :-

Ikenberry, G. J. " The Rise of China and The Future of the West : Can the Liberal System Survive?" , Foreign Affairs, Vol. 87, No. 1, January/ February 2008 .

(٢٩) أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي الصيني .. رؤى مختلفة، السياسية الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، العدد (١٧٣) ، يوليو، ٢٠٠٨، ص ١٤٧ .

(٣٠) لمزيـــــد مـــــن التفاصـــــيل راجـــــع فـــــى هـــــذا الصـــــدد :- http://www.informesyria.com/detailsphp?id

(٣١) <u>المرجع السابق</u> تحت عنوان " أمريكا والقوى الدولية الصاعدة ".

الفصل الرابع
التوجه شرقاً فى سياسة مصر والدول العربية

أ.د. ماجدة صالح

مقدمة

تعد سياسة التوجه شرقاً من السياسات القديمة المتجددة في أجندة مصر والدول العربية، حيث ساهمت المستجدات الدولية والإقليمية المتسارعة خاصة خلال العقدين السابقين في إعادة هذه السياسة لتحتل موقع الصدارة في السياسات الخارجية لمصر والدول العربية خاصة مع التقدم الهائل الذي شهدته اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، ومع تحديات العولمة، وضعف التجارة البينية، فيما بين الدول العربية، فضلاً عن الأزمة المالية العالمية والضغوط الغربية المتزايدة على الدول النامية، وهي جانباً من الأسباب التي جعلت سياسة التوجه شرقاً تكتسب زخماً هائلاً جعلها تمثل توجهاً استراتيجياً واضحاً في إطار سعي مصر والدول العربية خلال العقدين السابقين لإيجاد السبل الكفيلة لقيام شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد مع ما يطلق عليه الشرق الآخر، أو آسيا الجديدة على أساس أن الدول العربية تعيد اكتشاف التعامل معها بصورة جديدة تتجاوز الأطر القديمة شكلاً ومضموناً والجدير بالذكر حرص القيادة السياسية المصرية بعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ممثلة فى الرئيس عبد الفتاح السيسى على تحقيق نوع من التوازن الفاعل بين دوائر سياستها الخارجية فى إطار مابات يعرف بسياسة التوجه شرقاً وذلك فى محاولة لتجاوز محاذير الاستناد الى محور واحد متمثلاً فى الغرب بما يمكن ان يشكل عائقاً للتنمية المنشودة فى هذه المرحلة الفارقة.

ويتخير هذا الفصل البعدين السياسي والثقافي في سياسة التوجه شرقاً لتلقي عليهما مزيداً من الضوء، هذا مع الأخذ في الاعتبار حقيقتين جوهرتين هما أن نجاح العمل في البعدين السياسي والثقافي ينعكس بالإيجاب على نجاح العمل في البعد الاقتصادي الذي يحتل الثقل الأبرز في هذه السياسة، يضاف إلى هذا صعوبة الفصل . في كثير من الأحيان . بين الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية، حيث ترتبط السياسة بالاقتصاد والثقافة والعكس صحيح، وذلك من خلال مستويات عدة من التعاون بين الأجهزة الرسمية ومؤسسات العمل المختلفة.

ووفقاً للهدف الأساسي لهذا الفصل تنقسم محاوره إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول محددات وآليات العلاقات العربية تجاه آسيا في إطار سياسة التوجه شرقاً، ويختص

القسمين الثاني والثالث يتناول أبعاد العلاقات السياسية والثقافية تجاه آسيا في إطار سياسة التوجه شرقاً.

(١)
محددات وآليات العلاقات العربية الآسيوية في إطار سياسة التوجه شرقاً

يقصد بالمحددات في هذا الصدد العناصر التي يتشكل من خلالها السلوك السياسي لمصر والدول العربية في إطار سياسة الاتجاه شرقاً، حيث تعد المحددات بمثابة المتغيرات التفسيرية لمنطلقات السياستين المصرية والعربية، هذا مع التسليم بالخصوصية التي تتميز بها كل دولة في مجال تحديدها للعناصر المؤثرة على سياستها الخارجية، حيث سيشير الفصل فقط للمحددات الأساسية العامة التي تمثل قاسماً مشتركا في هذه السياسات والتي يعد من أبرزها:[١]

١. دعم السلام والاستقرار في القارة الآسيوية باعتبارهما جزء لا يتجزأ من الأمن والسلم الدوليين مع الدعوة لحل المشكلات بالحوار والتفاوض.
٢. تعزيز التعاون مع الدول الآسيوية خاصة تلك التي حققت تقدماً اقتصادياً واضحاً مثل اليابان، كوريا الجنوبية ودول الأسيان، فضلاً عن التفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني . إذا أمكن . لتعزيز آليات التعاون.
٣. عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الآسيوية.
٤. العمل من أجل التغلب على كافة الصعوبات التي تعترض تقوية وتوطيد العلاقات بين الطرفين العربي والآسيوي.
٥. تأكيد المواقف المصرية والعربية من القضايا الآسيوية، وحشد التأييد الآسيوي للقضايا العربية.
٦. وتفعيلاً للمحددات الأساسية السابقة فقد شهد الصعيدين السياسي والثقافي تفاعلات وأطر عده للتعاون تنم عن رغبة حقيقية من مصر والدول العربية في تحقيق عديد من الأهداف الأساسية تتمثل في:[٢]

- زيادة نطاق البدائل المتاحة أمام الدول العربية في إطار حشد الآراء وتنسيق المواقف تجاه عديد من القضايا الإقليمية والعالمية والثنائية، بعد أن أدت نهاية الحرب الباردة إلى الصعود النسبي للولايات المتحدة كقطب أحادي، واتجاهها

لترتيب الشئون العالمية والإقليمية بما يتناسب مع مصالحها، وهي الناحية التي تجعل آسيا ميداناً مهماً لكسر هذه القطبية الأحادية أو على الأقل التخفيف من حدتها، حيث تشير معظم التحليلات إلى تكون مركز قطبي جديد في آسيا تشكل تدريجياً من الهند والصين وروسيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

- مد جسور مهمة للعمل الجماعي بين الطرفين العربي والآسيوي من خلال عدد من التجمعات والمنتديات الخاصة بالتعاون الإقليمي بصفة عامة، والإسلامي بصفة خاصة. ذلك أن تعاون الطرفين في هذا الصدد يحمل مزايا عده خاصة للطرف العربي تمكنه من الوقوف على أسباب نجاح بعض التجارب التنموية سواء من خلال العضوية الكاملة، أو كشريك حوار قطاعي، أو عضو مراقب في هذه التجمعات.
- تبادل الرؤى والخبرات بين الطرفين العربي والآسيوي خاصة في مجال مواجهة الآثار الثقافية للعولمة، مع تدعيم قضايا التفاعل الحضاري بين الطرفين، خاصة وأن الإنفتاح على دول آسيا من شأنه أن يخلق علاقة تواصل حضاري أساسها الاحترام المتبادل لحضارة وثقافة الآخر، خاصة وأنها مجتمعات تحافظ على قيمها وحضارتها دون المساس بقيم وحضارة الآخرين.

وتسعى مصر والدول العربية في مجال عملها على تحقيق هذه المصالح السابقة إلى استخدام آليات عده منها:[٣]

- الدبلوماسية الثنائية وذلك من خلال العلاقات الثنائية التي تربط وتنظم العلاقات بين طرف عربي وآخر آسيوي.
- الدبلوماسية الجماعية وذلك من خلال ما يعرف بدبلوماسية المؤتمرات.
- دبلوماسية المنظمات الدولية من خلال المنظمات التي تشترك الأطراف العربية والآسيوية في عضويتها.
- دبلوماسية القمة وهي آلية مهمة تتمثل في مشاركة رؤساء الدول والحكومات بالقيام بزيارات متبادلة، وحضور مؤتمرات واجتماعات المنظمات الدولية. وقد زاد الدور التأثيري الإيجابي الذي تقوم به هذه الدبلوماسية في عالم اليوم.

- الدبلوماسية الشعبية وتتمثل في الاتصالات غير الرسمية التي تتم بين أفراد وأجهزة خارج إطار العمل الدبلوماسي الرسمي.

وهي الآليات التي توضح تعدد مستويات التعامل بين مصر والدول العربية والآسيوية، حيث تتراوح ما بين التعاون الثنائي والجماعي والإقليمي إلى التعاون المؤسسي الشعبي من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

ويشير الواقع الحالي للعلاقات بين الطرفين العربي والآسيوي إلى وجود نمط متصاعد من التفاعلات السياسية يعود نجاحه بصورة أساسية فيما سبق وأشار إليه الفصل إلى دبلوماسية القمة من خلال زيارات الرؤساء أو من ينوبون عنهم من رؤساء وزرات أو وزراء.

ولو اقتصرنا عند حد أواخر الزيارات التي قام بها عديد من المسئولين المصريين والعرب من رؤساء وملوك وأمراء إلى الدول الآسيوية لأنتهينا إلى زيارات عده من أبرزها:(٤)

- زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسى للصين فى الفترة من ٢٢ ل ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ والتى تم من خلالها بحث سبل التعاون المشترك والاستفادة من الخبرات الصينية مع تفعيل التعاون بين الجانبين تنفيذا لاتفاقيات تم توقيعها وبما يتماشى مع الارتقاء بالعلاقات بين البلدين الى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

- زيارات الرئيس الأسبق حسني مبارك المتعددة لعدد من الدول الآسيوية، حيث زار خلال العشر سنوات الماضية كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية وروسيا وقازاقستان، وهي الزيارات التي تمخض عنها عديد من النتائج التي تصب في مجال تدعيم العلاقة بين مصر وهذه الدول من هذه النتائج: إعلان شراكة استراتيجية وتنسيق وتعاون ثنائي بين مصر والصين فضلاً عن تعاون ثلاثي بينهما وأطراف أخرى منها دول القارة الإفريقية بأكملها، هذا إلى جانب مشاركة تعاونية بين مصر وكوريا الجنوبية، وتعاون وثيق مع اليابان من خلال برامج عدة منها برنامج "المشاركة من أجل المستقبل" وهو برنامج يهدف إلى زيارة وتنويع المشاورات والتعاون بين البلدين في القضايا الإقليمية والثنائية مع التركيز على خمسة قضايا أساسية لهذه الشراكة وهي السلام، الاقتصاد والتجارة والاستثمار، والبيئة، والتبادل الثقافي، والتبادل الشبابي. كما نتج عن زيارة

الرئيس الأسبق لقازاقستان تنشيط التعاون الثنائي بينهما، والتأكيد على أهمية متابعة المشاورات في القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

- الزيارة التي قام بها الملك عبد الله ملك السعودية لكل من الصين والهند وهونج كونج وماليزيا وباكستان في عام ٢٠٠٦ والتي أسهمت كما أشار المحللون في تحقيق قفزه سعودية جديدة نحو الشرق ضمن سياسة التوجه شرقاً.
- والزيارة فضلاً عن مضامينها الاقتصادية الهامة . باعتبارها زيارة اقتصادية للشرق بنكهة سياسية . فهي من النوع الذي يستهدف ما يمكن أن نسميه "تنويع مصادر الاقتصاد والسياسة" بعدما ارتكز التعامل الاقتصادي على مدار نصف القرن الماضي على الغرب، حتى وصل الأمر إلى فرض إصلاحات والتهديد بعقوبات. وقد أشار الملك عبد الله في كلمته الرسمية في الصين عن رغبه بلاده في "الوصول إلى منظور مشترك فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط والقضايا العالمية"، وهو تلميح هام في ظل تعاظم دور الصين العالمي كأمر حيوي للاستقرار في المنطقة كي تحل قطباً ثانياً يوازن الطابع الفردي الأحادي للقطب الأمريكي الواحد الحالي الذي يترتب عليه أضرار كثيرة بالمصالح العربية. ومن هذا المنطلق الاقتصادي السياسي كانت أيضا أهمية أول زيارة يقوم بها عاهل سعودي إلى الهند منذ خمسين عاماً تقريباً عندما زارها الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود في عام ١٩٥٥، باعتبار أن الهند هي أكبر ثاني دولة بعد الصين في آسيا نمواً اقتصادياً، وهي في حاجة للنفط السعودي، فضلاً عن أنها تمتلك تكنولوجيا الكترونية متطورة جداً وتوشك أن تتحول إلى "وادي سليكون"، أى مركزاً متطوراً لتكنولوجيا الحاسبات والإلكترونيات. وقد برز في هذه الزيارة للهند، وكذلك باكستان جانب سياسي آخر يتعلق بالدور الذي تلعبه المملكة في تهدئة الصراع بين الهند وباكستان، فضلاً عن الحاجة السعودية لدور هندي في إنهاء أزمة البرنامج النووي الإيراني الذي يقلق بعض دول الخليج، وبما لا يضر المنطقة ويدخلها في حروب جديدة بالفوائض النفطية وحصاد الطفرة الاقتصادية الجديدة.
- زيارة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني في سبتمبر ٢٠٠٩ إلى كل من سريلانكا وتايلاند والفلبين في إطار ما أعلنت عنه البحرين من رغبتها في التواصل والانفتاح على دول العالم خاصة الدول الآسيوية وذلك

في إطار قيم التعاون وتبادل المصالح، حيث أعلنت البحرين وفقاً لهذا انضمامها إلى منتدى الحوار الآسيوي، ومنتدى التعاون العربي الصيني.

- زيارة الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للشئون الخارجية لكل من كوريا الجنوبية واليابان والصين، وهي الزيارة التي اعتبرتها الإمارات بمثابة رئة جديدة وسياسة تحاول أن توازن سياستها في الغرب، في إطار اتجاه الإمارات على التعامل مع الشرق والغرب، حيث تعد من المعلومات الجديرة بالذكر في هذا الصدد هي قيام الشيخ حمدان بزيارة ألمانيا فور عودته من رحلته الآسيوية، وقيام الشيخ محمد بن زايد رئيس المؤسسة العسكرية بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية.

يضاف إلى هذه الزيارات السابقة محاولات دول عربية عدة لتوطيد علاقاتها بعديد من الدول الآسيوية منها محاولات السودان لترسيخ علاقاتها بكل من الهند والصين في كافة المجالات، واتجاه سوريا لترسيخ علاقاتها بإيران والصين وكوريا الشمالية وتركيا.

وتعد من الحقائق الأساسية التي يذكرها المحللون في هذا الصدد اتجاه سوريا إلى الاستقواء بإيران، والتكامل مع تركيا وهي تجمع بذلك بين المركزين الشيعي والسني دون أن يترتب على ذلك ضغوط تذكر تغير في سياستها في المجال الإقليمي، وهي إحدى النواحي شديدة الأهمية التي تميز العلاقات العربية الآسيوية.

كما تقوم سوريا بلعب دور في مجال إحداث تقارب بين تركيا وأرمنيا لوضع حد لعداء دام قرن من الزمان منذ عهد الدولة العثمانية.

كما تسعى سوريا من ناحية أخرى لتوظيف تركيا للتهدئة مع الغرب ووصولاً لإجراء مناورات عسكرية مشتركة بينهما، حيث تحاول إقناع تركيا بالتخلي عن مناوراتها الدائمة مع تل أبيب، وهي ناحية يعتبرها المحللون مطلوبة وتستلزم أن ينظم إليها دول عربية أخرى مثل مصر والسعودية.

وعامة فإن الدول الخليجية تسعى خلال السنوات الثلاثة الماضية لتوطيد علاقاتها بتركيا نظراً لدورها المؤثر في منطقتها الإقليمية.

كما تتجه عديد من الدول العربية ومنها مصر والسعودية والإمارات لتوطيد علاقاتها بروسيا وإن كانت العلاقات بين الطرفين العربي والروسي ما تزال تقع ما بين قوى الجذب والطرد، حيث مارست بعض المؤثرات منها حرب الشيشان دوراً سلبياً أثر على تطوير ودفع

هذه العلاقات، وإن كان من الملاحظ حرص الطرفين الروسي والعربي على تجاوز عناصر الطرد هذه، وهي الحقيقة التي أكدتها زيارة الأمير عبد الله بن سعود لروسيا عام ٢٠٠٣.

وعليه فإنه في إطار اتجاه كل من مصر والدول العربية إلى إتباع سياسة النظر شرقاً تحرص هذه الدول على تدعيم علاقاتها بمجموعة أساسية من الدول الآسيوية منها اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وباكستان، وروسيا، فضلاً عن عدد من جمهوريات آسيا الوسطى:[٥]

وتعد من التطورات المهمة بصدد توطيد علاقات الدول العربية بالآسيوية، عمل الأولى على تطوير مهام إدارة الشئون الآسيوية في وزارة الخارجية بها لإكسابها مهام مطلوبة، حيث يمكن في هذا الإطار الإشارة إلى اختصاص إدارة الشئون الآسيوية والإفريقية في قطر . كنموذج موضح . على النحو التالى:[٦]

١- العمل على تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين الدول والدول الآسيوية والإفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والفينة وغيرها، ومتابعة ما يحدث من تطورات في هذه الدول.

٢- دراسة وتحليل وتقويم التقارير والأبحاث الواردة من البعثات الدبلوماسية القطرية في الدول الآسيوية والإفريقية وإبداء الرأي بشأنها.

٣- دراسة ومتابعة ما يحال إليها من أمور وموضوعات وتقارير وأبحاث تتعلق بالأوضاع والعلاقات بين الدولة والدول الآسيوية والإفريقية.

٤- متابعة وتوجيه نشاط البعثات الدبلوماسية القطرية في الدول الآسيوية والإفريقية.

٥- تنسيق ومتابعة وتطوير العلاقات مع البعثات الدبلوماسية الآسيوية والإفريقية المعتمدة في الدولة.

٦- متابعة ما ينشر في صحف الدول الآسيوية والإفريقية عن كل ما يهم الدولة، وتحليله وتقويمه وإبداء الرأي بشأن ما يلزم اتخاذه من ترتيبات أو توصيات، بالتنسيق مع إدارة المعلومات والبحوث.

٧- متابعة ودراسة ما يصدر من البعثات الدبلوماسية الآسيوية والإفريقية في الدولة من نشرات أو مطبوعات، وإبداء ما قد يلزم بشأنها من آراء أو تعليقات.

٨- التنسيق مع المنظمات الإقليمية الآسيوية والإفريقية والجهات المعنية في الدولة، وإبداء الرأي في كل ما يحال إليها من موضوعات تتعلق بالتعاون مع هذه المنظمات والتنسيق في ذلك مع إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية.

٩- إعداد التقارير اللازمة حول علاقة الدولة مع الدول الآسيوية والإفريقية، وتحديث المعلومات الواردة بذلك التقارير.

١٠- إعداد مشروعات الاتفاقيات التي يتقرر عقدها مع الدول الآسيوية والإفريقية، بالتنسيق مع إدارة الشؤون القانونية بالوزارة.

١١- التحضير لأعمال اللجان المشتركة مع الدول الآسيوية والإفريقية والمشاركة فيها ومتابعة تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات.

١٢- الإعداد والمتابعة والتنسيق لزيارات وفود الدولة الرسمية العليا للدول الآسيوية والإفريقية، وما يطلب منها من تقارير بشأنها.

١٣- الإعداد والمتابعة والتنسيق للزيارات الرسمية التي تقوم بها وفود عليا من الدول الآسيوية والإفريقية للدولة.

١٤- إعداد تقارير دورية عن نشاط البعثات الدبلوماسية في الدول الآسيوية والإفريقية.

(٢)
أبعاد العلاقات السياسية العربية تجاه آسيا في إطار سياسة التوجه شرقاً

لا يسعى هذا القسم لإلقاء الضوء على العلاقات السياسية البينية التي تربط كل دولة عربية بكل دولة آسيوية، بقدر ما يكمن هدفه العام في محاولة توضيح أنماط العلاقات السياسية العربية تجاه آسيا في إطار سياسة التوجه شرقاً، فضلاً عن القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين العربي الآسيوى.

أولاً: أنماط التفاعل بين الدول العربية والآسيوية

تأخذ أنماط التفاعل بين الجانبين العربي والآسيوي أشكالاً عدة تبدأ من العلاقات الثنائية، وتتسع لكي تأخذ شكل تعاون ثلاثي، ثم تتسع أكثر لتأخذ شكل تعاون جماعي من خلال عدد من مؤسسات التعاون التي تضم الجانبين، فضلاً عن التعاون خارج هذه المؤسسات من خلال الدبلوماسية الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني.

ولما كان الحديث عن العلاقات البينية التي تربط كل دولة عربية بكل دولة آسيوية أمراً يخرج عن أهداف هذه الدراسة، فإن الفصل ستشير فقط فيما يلي لأهم النتائج التي توصلت إليها الأبحاث التي اتجهت لرصد أبعاد هذه العلاقة، والتي تتمثل في:[٧]

١- غلبة الجوانب الإيجابية في تاريخ العلاقات العربية . الآسيوية.

٢- محورية العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، حيث يلعب النفط بصورة خاصة دوراً مؤثرا في دعم علاقات الدول الآسيوية بالدول العربية.

٣- عدم تناسب حجم العلاقات العربية التجارية مع الدول الآسيوية مع حجم علاقاتهما السياسية، إذا لازالت تحتاج لمزيد من الدعم، حيث يوجد عجز دائم في الميزان التجاري مع الدول الآسيوية، بعكس علاقة هذه الدول مع إسرائيل، حيث تشهد العلاقات التجارية بينهما ارتفاعاً متستمراً، وهو الأمر الذي يسري بصفة عامة على علاقاتهما في المجالين الاقتصادي والسياسي.

٤ . سعي الدول العربية خاصة خلال العقدين الماضيين إلى دعم وتفعيل علاقاتها مع الدول الآسيوية من كافة الجوانب.

٥ . محاولة أطراف خارجية تتمثل بالأساس في الولايات المتحدة وإسرائيل أن تمارس تأثيرا سلبياً على هذه العلاقات بين الجانبين العربي والآسيوي.

٦ . أهمية تأكيد وتدعيم سياسة النظر شرقاً، لما لها من أهمية تعود على الطرفين العربي والآسيوي.

وتأكيداً لما أشارت إليه الفصل آنفاً من عدم تعرضها للعلاقات الثنائية بين الجانبين العربي والآسيوي سيعرض الفصل فيما يلي لأنماط التفاعل العامة للعلاقات بين الجانبين في نطاقي التعاون الإقليمى والتعاون من خلال مؤسسات المجتمع المدني وذلك في المجال السياسي.

❖ **العلاقات السياسية بين الدول العربية والآسيوية (في نطاق التعاون الإقليمي)**

إدراكاً من الدول العربية بأهمية التعاون الإقليمي ونتائجه الإيجابية فقد سعت إلى تفعيل هذا التعاون مع عدد من التجمعات الإقليمية والتي يتمثل أهمها في الأسيان، والابيك، ومجموعة الـ ١٥، وتعاون الجنوب الجنوب، وعدم الإنحياز، فضلاً عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والتعاون من خلال عدد من منظمات المجتمع المدني.

أ . التعاون العربي مع دول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان):

في إطار سعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى إقامة علاقات وثيقة متعددة الأبعاد مع دول القارة الآسيوية فقد اتجهت إلى تأطير هذه الرغبة من خلال التعاون مع دول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) وهو التعاون الذي يدعمه امتلاك المنظومتين للمقومات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على نجاح هذا التعاون وخاصة في تأسيس شراكات اقتصادية وتجارية متقدمة تسهم في تنسيق الجهود بينهما خاصة في المجال السياسي في

إطار مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتطورات الأوضاع ومستجداتها على الساحتين الإقليمية والدولية.

وتأسيساً على تعاون الآسيان مع كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية في إطار ما أطلق عليه (الأسيان + ٣) تعمل دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً للتعاون مع هذه الدول الثلاث، وهو التعاون الذي يغلب عليه الجانب الاقتصادي، حيث تشير الأرقام لارتفاع نسب التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة، وإن كان الأمر لا يزال في حاجة لمزيد من الجهود من أجل التأسيس لعلاقة ثابتة بين الطرفين العربي والآسيوي، وخاصة الصين واليابان، بحيث تقوم على زيادة حجم الاستثمارات وتنويعها، ومحاولة إصلاح الخلل الكبير في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على توسيع قاعدة التصدير الخليجية مستقبلاً لتشمل مواد وسلع وخدمات غير نفطية.[٨]

وعامة فإن دول التعاون الخليجي تسعى في إطار سياسة النظر شرقاً إلى تطوير علاقاتها مع دول الأسيان، فضلاً عن اليابان والصين وكوريا الجنوبية وفقاً لثلاث عناصر أساسية:[٩]

العنصر الأول: تنويع مسارات الحركة السياسية والاقتصادية والتفاعل مع المجموعات الإقليمية ذات التأثير على الساحة الدولية.

العنصر الثاني: أهمية الآسيان كتجمع إقليمي آسيوي له تأثيره الواضح على الأمن الإقليمي في آسيا، حيث يضم عشرة دول يصل عدد سكانها نحو ٥٠٠ مليون نسمة، فضلاً عن سعيها إلى إنشاء كيان شبيه بالإتحاد الأوروبي مع حلول عام ٢٠١٥ وفقاً لما جاء في القمة الرابعة عشرة للأسيان في تايلاند في مارس ٢٠٠٩.

العنصر الثالث: وجود مجالات كثيرة لتعميق التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والآسيان خاصة في الجانب الاقتصادي، وهو التعاون الذي يمكن تفعيله وتقويته، بحيث يمتد إلى مجالات التعاون الأخرى.

وتوافقاً مع هذه الأسباب السابقة فقد خرج الاجتماع الوزاري بين الجانبين (الخليجي والآسيوي) . والمنعقد في العاصمة البحرينية المنامة في يونيو ٢٠٠٩ . بمقررات مهمة تساعد في مجال تطوير العلاقات بين الطرفين أهمها تكليف الأمانتين العامتين دراسة إبرام اتفاقية تجارة حرة. والاتفاق على استضافة دولة خليجية للاجتماع الوزاري المقبل في عام ٢٠١٠ على أن تكون الاجتماعات الدورية بعد ذلك كل سنتين بالتناوب بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول "الآسيان".

ب . التعاون العربي الآسيوى في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي:

تعد منظمة المؤتمر الإسلامي التي تأسست عام ١٩٧٠ واحدة من الأطر التنظيمية الدولية الحكومية التي قامت على أساس ديني يتمثل في تحقيق التضامن الإسلامي. وتضم في عضويتها ٥٧ دولة عربية وآسيوية، وخمس دول مشاركة بصفة مراقب من الدول العربية (الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، سوريا، ليبيا، المغرب، السعودية، السودان، تونس، اليمن، قطر، موريتانيا والصومال، البحرين، الإمارات، العراق، منظمة التحرير الفلسطينية) أما الدول الأسيوية فهي (أفغاستان، أندونيسيا، إيران، ماليزيا، تركيا، بنجلاديش، باكستان).[(١٠)]

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن روسيا تعد إحدى الدول الخمس التي تشارك بصفة مراقب في المنظمة منذ عام ٢٠٠٥ وذلك بعد شوطاً واسعاً من المفاوضات، حيث اعتبرت مشاركة الرئيس الروسى فلاديمير بوتن في قمة ماليزيا أحد أبرز الأحداث في تاريخ المنظمة.

وتسعى الهند أيضاً للاشتراك في المنظمة نظراً لوجود ٢٠ مليون مسلم بها وإن كانت تصادفها العراقيل في هذا الصدد.[(١١)]

وتحرص دول المنظمة على التعاون معاً من أجل إصدار قرارات تفعل أهدافها والتي تتمثل في:[(١٢)]

- تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.
- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية مع التشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.
- اتخاذ التدابير اللازمة لدعم الأمن والسلم الدوليين.
- تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته لاسترجاع حقوقه وأرضه.
- دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية من أجل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

ويمكن القول بوجود تعاون لا يمكن التقليل من شأنه بين الدول الأعضاء في المنظمة ومنها الدول العربية والآسيوية وذلك في مجالات كثيرة منها مجال تنسيق السياسات الخارجية على مستويات عدة منها المستويين التاليين:[(١٣)]

المستوى الأول: إيجاد إطار تنظيمي للتشاور بين الدول الأعضاء وللتقريب بين سياساتها إزاء القضايا الدولية الرئيس الأسبقة.

المستوى الثاني: بلورة الخطوط العامة العريضة لسياسة خارجية إسلامية تجاه هذه القضايا الدولية من ذلك:

- التأييد الكامل للشعب الفلسطيني في دفاعه من أجل استعادة أرضه وحقوقه وإقامة دولته مع الانسحاب الفوري غير المشروط لإسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.
- المطالبة بتدعيم الأقليات المسلمة في آسيا وإفريقيا من أجل إيجاد حلول إيجابية للمشكلات التي يعانون منها بالتنسيق والاتفاق مع حكومات الدول التي يقيمون فيها وبدون اختراق لسيادة هذه الدول.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد حول آخر جهود منظمة المؤتمر الإسلامي في ختام اجتماعات المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الثقافة المنعقد في العاصمة الأذربيجانية (باكو) ندد المؤتمر بالممارسات الإسرائيلية في القدس مطالباً سلطات الاحتلال بالوقف الفورى لأعمال الحفريات والتنقيب الأثري في المسجد الأقصى. كما اعتمد المؤتمر تقرير المدير العام عن جهود الايسيسكو من أجل حماية التراث الثقافي والحضاري في العالم الإسلامي المعرض للأخطار.

هذا فضلاً عن حث المؤتمر منظمة اليونسكو ولجنة التراث العالمي ولجنة التنسيق الدولية لحماية التراث في العراق والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في هذا المجال على اتخاذ الإجراءات العاجلة الكفيلة بالحفاظ على التراث الإنساني في فلسطين والعراق وأفغانستان.

كما اعتمد المؤتمر تقرير المدير العام حول جهود الإيسيسكو في متابعة تنفيذ برنامج عواصم الثقافة الإسلامية، داعياً المدير العام إلى توسيع قاعدة عواصم الثقافة الإسلامية لتشمل مدناً تاريخية إسلامية من خارج الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتم اعتماد مدينة "النجف" العراقية عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٢ عن المنطقة العربية.[١٤]

حرصت المنظمة على الاجتماع لمناقشة نتائج الأحداث التي وقعت في إقليم سانكيانج في الصين في سبتمبر ٢٠٠٩، حيث أكدت المنظمة على موقفها الثابت تجاه قضية الأقليات المسلمة في العالم والذى ينطلق من مبادئ ثلاثة أساسية هى:[١٥]

- عدم تشجيع أية مطالب أو تطلعات انفصالية.
- إجراء الاتصالات من خلال الحكومة الشرعية أو بموافقتها.
- احترام الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية التي تنتمي إليها هذه الأقليات.
- إعلان المنظمة استنكارها وعدم تأييدها لتأجيل مناقشة تقرير القاضي جلادستون الخاص بالحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة.(١٦)
- إدانة المنظمة للتدخلات الخارجية في قضية الانتخابات الرئاسية الإيرانية، وإعلان تأييدها لما أسفرت عنه من نتائج.(١٧)
- اتفاق الدول أعضاء المنظمة في القمة الاقتصادية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجارة التابعة للمنظمة (كومسيك) المنعقدة في نوفمبر ٢٠٠٩ على ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بينهم كأحد المحاور الأساسية للمساعدة على تجاوز الأزمة المالية العالمية.(١٨)

جـ. التعاون العربي الآسيوي في إطار حركة عدم الانحياز:

مثلت حركة عدم الانحياز أحد أهم الأطر المؤسسية للعلاقات المصرية الآسيوية خلال فترة الحرب الباردة، حيث ضمت في بداية تأسيسها عام ١٩٦١ كل من مصر والهند ويوغسلافيا وأندونيسيا وعبرت بهذا عن بدايات التضامن الأفرو أسيوي الذي تعود بداياته الحديثة لأربعينيات القرن الماضي.

والحركة تضم حالياً عديد من الدول العربية والآسيوية وهي الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الأمارات، السودان، اليمن، أفغانستان، بنجلاديش، روسيا البيضاء، مينمار، الهند، أندونيسيا، إيران، ماليزيا، جزر المالديف، نيبال، كوريا الشمالية، باكستان، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، تيمور الشرقية، أوزبكستان، فيتنام.

يضاف إلى هذا دول أعضاء في الحركة بصفة مراقب مثل أرمينيا، أذربيجان، قازاقستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، الصين، أوكرانيا.(١٩)

من المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز:(٢٠)

- احترام مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.
- احترام السيادة والمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول.
- الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس والأديان والثقافات وجميع الدول.
- تعزيز الحوار بين الشعوب والحضارات والثقافات.

- رفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.
- الدفاع عن الديمقراطية والتعددية.
- أن تكون منتدى للتنسيق السياسي للدول النامية للدفاع عن مصالحها المشتركة في نظام العلاقات الدولية.

وهي الأهداف التي تحاول الدول الأعضاء تطويرها وتفعيلها لتأتي متلائمة مع مصالح الدول الأعضاء وتحديات البيئة الدولية. ولحركة عدم الإنحياز دوراً مهماً في تجمع آراء ومواقف دولها إزاء عديد من القضايا منها قضية الشرق الأوسط، حيث للحركة دوراً تقليدياً مؤيداً للفلسطينين، كما ترفض موقف الحكومة الإسرائيلية من سياسة استمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

وللحركة موقفاً داعماً لتسوية عادلة للنزاع في الصحراء الغربية، إذ أعلنت عن استعدادها مع الأمم المتحدة لمساعدة طرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) للتوصل لحل سلمي يرضي الطرفين على أساس لوائح مجلس الأمن.[٢١]

وقد أدان الدول أعضاء الحركة خلال القمة الثالثة عشرة المنعقدة في كوالالمبور بماليزيا عام ٢٠٠٣ غزو العراق وأكدوا على ضرورة إيجاد حل سلمي للقضية في إطار احترام سيادة العراق الوطنية.[٢٢]

كما رفضت الدول الأعضاء قانون محاسبة سوريا الذي أصدرته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ ضد سوريا.[٢٣]

اتفقت دول عدم الإنحياز في القمة الرابعة عشرة المنعقدة عام ٢٠٠٦ في العاصمة الكوبية هافانا على إعادة تفعيل دول الحركة لرفض عالم من قطب واحد تهيمن عليه الولايات المتحدة، ومن بين النقاط الأساسية التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات في البيان الختامي:[٢٤]

- إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط وإدانة ما يحدث في فلسطين.
- ضرورة إصلاح مجلس الأمن الدولي.
- دعم البرنامج النووي الإيراني بأسم حقوق الدول في تطوير القطاع النووي للأغراض السلمية.
- إدانة الإرهاب والعدوان والحروب الاستباقية.
- دعم حكومتي العراق وأفغانستان.
- ضرورة أن تستأنف الهند وباكستان الحوار حول إقليم كشمير.

وفي إطار تأكيد المنظمة على أهمية ربط حقوق الإنسان بالتنوع الثقافي، عقدت الحركة مؤتمراً وزارياً مهما في طهران عام ٢٠٠٧ تحت عنوان (حقوق الإنسان والتنوع الثقافي).[٢٥]

وكانت الدول أعضاء الحركة قد أعلنوا خلال القمة الخامسة عشرة لها التي انعقدت في القاهرة في يوليو ٢٠٠٩ عن دعوتهم لنزع السلاح، وإصلاح الأمم المتحدة، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي، وإعداد أجندة شاملة خاصة بالطاقة.

وقد أشارت وثيقة المؤتمر الأخير (القمة الخامسة عشرة) للحركة في ٢٠٠٩ إلى موضوعات أساسية يمثل كل منها مشكلة دولية.

فقد بدأت الوثيقة بالإشارة إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ونادت بالتعاون المكثف بين الدول المتقدمة والنامية لتجاوز الأزمة لخطورتها على النمو الاقتصادي والتنمية.

كما تطرقت الوثيقة إلى السلم والأمن العالميين وضرورة تحقيقهما بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة في العلاقات الدولية.

كما أشارت الوثيقة لمخاطر العولمة الاقتصادية على الدول النامية وهو ما جعلها أكثر تأثراً بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وطالبت الوثيقة بتجديد نشاط الحركة، ومراجعة آلياتها لاستنباط آليات جديدة تضمن تمكين دول الحركة من تقديم المساعدة لأي دولة عضو تتعرض للضرر بأنواعه سياسي أو اقتصادي أو عسكري.

كما نددت الوثيقة بالجدار العازل الذي أقامته إسرائيل في مواجهة الضفة الغربية، مؤكدة عدم شرعيته، على أساس إن إسرائيل سلطة احتلال عليها واجبات حددها ميثاق الأمم المتحدة ليس من بينها الإضرار العمدي بسكان الأراضي المحتلة.

وأشارت الوثيقة أيضاً إلى المشكلات الثقافية وقضية صراع الحضارات، وأوضحت أهمية حوار الثقافات لدحض فكرة صراع الحضارات مع مراعاة الخصوصية الثقافية للأفكار والثقافات المختلفة.

وانتهت الوثيقة إلى فكرة أساسية مفادها ضرورة إعداد صك دولي لتصفيه كل أشكال التعصب الديني والتمييز على أساس الدين أو المعتقد.

وعليه، وفي إطار ما أثارته هذه الوثيقة من موضوعات يتبين . كما أشار البعض . إن حركة عدم الانحياز وهي تسعى لتطوير نفسها حددت هدفاً استراتيجياً لعملها يقوم على

تصحيح الانحياز السائد في عالم اليوم وصياغة نظام دولي جديد يستند على التوازن في إطار نسق قيمي كوني يركز على الحرية والعدل لشعوب العالم.(٢٦)

ومن الجدير بالذكر أن اجتمعت في إطار مؤتمر قمة عدم الانحياز في شرم الشيخ يوليو عام ٢٠٠٩ السيدات الأوليات لزوجات رؤساء الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز لمناقشة عديد من القضايا منها أزمة الغذاء العالمية للتصدي لمشكلة الجوع ونقص التغذية، كما عقدن مؤتمرهن الثاني في روما في نوفمبر حول الأمن الغذائي وحق المرأة في الحصول على الموارد وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، حيث اتخذن عديد من القرارات التي عملن على دعوة رؤساء الدول والحكومات لبحثها باعتبارها تعبر عن مطالب أكثر من اثنين مليار امرأة في الدول النامية من هذه القرارات:(٢٧)

- توفير إطار مناسب لضمان وصول المرأة إلى الموارد اللازمة للأمن الغذائي.
- تعبئة الموارد لتعزيز دور المرأة بوصفها شريكا كاملا في تحقيق الأمن الغذائي.
- تعزيز استخدام شبكات الأمان بتوفير المساعدات الاجتماعية للمحتاجين.
- دعم جمع وتحليل الاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس واستخدامها في صنع السياسة.
- تشجيع الشراكات بين دول حركة عدم الانحياز وكذلك بين دول الجنوب، والتعاون الثلاثي لتمكين المرأة على جميع المستويات للمشاركة والتصدي للجوع وانعدام الأمن الغذائي.

على هاشم اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٩ ترأس ترويكا عدم الانحياز وزير الخارجية المصري ووزير الخارجية الروسي في إطار المشاورات السنوية العادية التي عقدت بين روسيا وحركة المجموعة الثلاثية التي تضم كوبا وإيران، حيث تناولت المشاورات عدداً من القضايا السياسية والأمنية التي تهم الحركة وروسيا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية:(٢٨)

وعلى الرغم من المشكلات الكثيرة التي تعانيها حركة عدم الانحياز في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، إلا أنها تمثل في ظل النظام الدولي الحالي عامل توازن مهم على الساحة الدولية، حيث يستلزم الأمر تنشيط دورها بالتركيز على قضايا التعاون بكافة أنواعه بين دولها في ظل العولمة، وما تفرضه من أنماط محدده على دول العالم النامي بدون مراعاة التعددية الثقافية، هذا إلى جانب ضرورة البحث عن سبل فعاله لدعم العمل الجماعي متعدد الأطراف، والحفاظ على مبادئ الأمم المتحدة ومن المهم استثمار هذه

الحركة خاصة وإن عدد من الدول الأعضاء فيها مثل الصين والهند وماليزيا وأندونيسيا أضبحت دولاً صناعية كبرى، وأعضاء في عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل الأسيان، والأبيك، وهو الأمر الذي يلقى بآثاره الإيجابية على الدور الاقتصادي للحركة وهي النواحي التي تستلزم إعادة النظر في الدور الفعلي للحركة وتأكيد الثوابت التي قامت عليها، وقد اقترح البعض نظراً للزيادة الكبيرة في عدد أعضائها تشكيل تكتلات إقليمية داخلها، كما اقترحت مصر في السابق دمج الحركة مع مجموعة الـ ٧٧ إلا أن الأمر تحقق بصورة جزئية فقط من خلال إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق بين الحركة ومجموعة الـ ٧٧.

د . التعاون بين الطرف العربي والآسيوي من خلال عديد من منتديات الحوار:

تتعاون مصر والدول العربية مع عديد من الدول الآسيوية من خلال منتديات واتحادات ومجالس يكمن هدفها العام في العمل على دفع وتفعيل العلاقات بأنواعها بين الجانبين العربي والآسيوي، من هذه المنتديات والاتحادات:

❖ **منتدى الحوار العربي الآسيوي:**

حيث يناقش الطرفان عديد من قضايا التعاون بينهم، من ذلك ما طرحوه للنقاش خلال اجتماعهم في سنغافورة في إبريل ٢٠٠٧، إذ ناقشوا قضايا التعليم، ومشاكل الأمية في المنطقة العربية، وإمكانية الاستفادة من التجربة الآسيوية، إذ أن نسبه الأمية في الصين أكبر دولها قد بلغت ٩.٩٪ على حين وصلت في مصر أكبر دول المنطقة ٤٣.٣٪ هذا مع الفارق الكبير بين عدد سكان الدولتين.

من النقاط ذات المغزى والأهمية ما أكدت عليه الدول أعضاء المؤتمر من أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً بقيادة الصين والهند وبأموال عربية،[٢٨] كذلك تأكيدهم لما ذكره الأمير فيصل بن الحسين ممثل العاهل الأردني على أن التعاون بين الطرفين من شأنه أن يقود لتحالفات جديدة تفيد التنمية وتقوم على أسس إسلامية، وتحمل التسامح واحترام الآخر بدون ضغوط تهدف لفرض السيطرة،[٢٩] وهي الناحية التي تتكرر كثيراً في اجتماع الطرف العربي بالأطراف الآسيوية والتي يجب استثمارها والبناء عليها في مجال دفع العلاقات بين الطرفين.

❖ **منتدى الحوار الآسيوي - الشرق أوسطي (أميد):**

وهو عبارة عن محفل انشئ في سنغافورة في يوليو ٢٠٠٥ بهدف دعم التعاون والتفاهم بين دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا على المستويين الحكومي وغير الحكومي تحقيقا للمصالح المشتركة للمنطقتين.

وقد ركز الاجتماع الثاني للمحفل في شرم الشيخ عام ٢٠٠٨ على ثلاث مسارات هي القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والإعلامية وتحت مظلة هذه المسارات تمت مناقشة مجموعة بارزة من القضايا منها: الإصلاح السياسي والاقتصادي، والحكومات والمجتمع المدني، ومكافحة الإرهاب، وتوسيع مشاركات التجارة والاستثمار بين المنطقتين، والتعاون بين المنتجين والمستهلكين للنفط، العلم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، والتغير المناخي، ومكافحة ازدراء وتشويه الأديان.[٣٠]

❖ **منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا:**[٣١]

وهو يعد نموذج للتعاون الثلاثي بين مصر والصين وأفريقيا يرتكز على شكل جديد ومطلوب من أشكال المشاركة الإستراتيجية التي تقوم على المساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي لصالح كافة الأطراف الداخلة فيه، وذلك وفقاً لما حددته قمة بكين عام ٢٠٠٦ التي فتحت آفاقاً واسعة لتعميق التعاون بين الصين وأفريقيا، وهو مثال على التعاون المنشود بين الجنوب - الجنوب.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد استضافة مصر للمؤتمر الرابع للمنتدى في ٨ نوفمبر ٢٠٠٩ وبرئاسة مشتركة من الرئيس الأسبق حسني مبارك ورئيس الوزراء الصيني السابق، وهو ما نتج عنه عديد من نقاط التعاون المشتركة بين الأطراف الثلاثة صبت في كافة المجالات، وإن أتى المجال الاقتصادي في مقدمتها.

❖ **المجلس الأفريقي الصيني للاستثمار والتنمية:**

وهو مركز أعلنت منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية تأسيسه في إبريل ٢٠٠٨، وتتمثل أهدافه في كونها استمرار لأهداف منظمة التضامن وتدعيما لأهداف منتدى التعاون العربي الصيني، ومنتدى التعاون الأفريقي الصيني الداعيان لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية لتنشيط التعاون متعدد الأبعاد بينهم.[٣٢]

❖ **منظمة الصداقة الكورية - الشرق أوسطية: (تجمع الشرق الأوسط)**

❖ **منتدى التعاون الكوري الشرق أوسطي**

كما توجد محاولات لإنشاء منتديات أخرى، حيث اتفقت جامعة الدول العربية والهند على إنشاء منتدى للتعاون العربي الهندي لتعزيز العلاقات بينهما في كافة الميادين.(٣٣)

❖ **اتحاد البرلمانات الآسيوية:**

وقد بدأ أعماله عام ١٩٩٩، وعقد سبعة اجتماعات في عديد من الدول العربية والآسيوية، ويتمثل هدفه العام في إيجاد أرضية للاتحاد بين الدول الآسيوية، وتشكيل اتحاد آسيوي مع البحث لإيجاد صندوق النقد الآسيوي وبرنامج عمل سوق الطاقة الآسيوي الموحد وبرنامج التنوع الثقافي ومكافحة الفساد وبحث حقوق المرأة الآسيوية

وخلال مؤتمر الاتحاد المنعقد عام ٢٠٠٧ تم انتخاب سوريا نائبا لرئاسة البرلمانات الآسيوية، وتستضيف المؤتمر الذي يقام بها عام ٢٠٠٩.(٣٤)

ومن التطورات ذات الأهمية بصدد التعاون البرلماني اتجاه مصر والسعودية في نوفمبر ٢٠٠٩ لتوقيع مذكره تهدف لدعم التعاون والتنسيق بين مجلسي الشورى في البلدين وخاصة في مجال التشاور وتبادل الخبرة ودعم التعاون في مجال تبادل التقارير والدراسات لإصدار تقارير برلمانية مشتركة ذات صلة بالقضايا التي تهم البلدين على المستويين الداخلي والخارجي، بحيث يتم دراسة وضع آلية تضم مجالس الشورى في الدول العربية لدعم التعاون والتنسيق فيما بينها تمهيداً لإنشاء رابطة بين مجالس الشورى في العالم العربي تهدف لتعزيز التواصل بين هذه المجالس في المؤتمرات البرلمانية العربية والدولية.(٣٥)

المجال الثاني: التعاون العربي الآسيوي من خلال عدد من مؤسسات المجتمع المدني

في إطار العمل على تنسيق الجهود والاستفادة من تجارب الآخرين يوجد تعاون بين عدد من مؤسسات المجتمع المدني ومن أبرزها المنظمات غير الحكومية ويمكن فيما يلي أن نعرض لنموذجين أساسيين:

النموذج الأول: التعاون العربي الآسيوي من خلال منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية:

تكونت المنظمة عام ١٩٥٧ لتوحيد الشعوب في قارتي آسيا وأفريقيا ضد الاستعمار والعنصرية والعمل من أجل السلام، وهي منظمة غير حكومية تبنت قضايا كثيرة في أنحاء آسيا وأفريقيا مثل تعاون الجنوب . الجنوب، وتعاون الشمال . الجنوب، والتنمية والتكنولوجيا والثورة العلمية، قضايا التعليم، ونزع الأسلحة، والإرهاب ، وقضايا المرأة، والتنمية المستدامة، وهي تقوم بدور مهم في تعبئة الرأي العام العالمي لدعم حركة عدم الانحياز.

ومن أواخر الأنشطة التي قامت بها منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية المؤتمر التأسيسي الدولي لمبادرة مجتمع المعرفة الأفروآسيوي الذي انعقد في مصر في يناير ٢٠٠٩ بالاشتراك بين المنظمة والمجمع العربي للإدارة والمعرفة وتمثل الهدف من المؤتمر في التأكيد على حق شعوب آسيا وأفريقيا في الاستفادة من ثورة تقنية المعلومات والاتصالات، وبناء شبكة أفروآسيوية لتحقيق وتطوير اقتصاد المعرفة، وشبكة أخرى لتبادل المعلومات واستيعاب أحدث التطورات في عالم المعرفة، وقد تم في نهاية المؤتمر التوصل لتوصيات أساسية منها مأسسه المؤتمر وعقده دورياً لاستمرار التواصل وتعميم الفائدة، مع إنشاء مجلس حكماء من آسيا وأفريقيا يضم القادة والمفكرين والعلماء والمثقفين الذين ساهموا في بناء وتطور القارتين، وضرورة تمثيل مبادرة مجتمع المعرفة الأفروآسيوي في مؤتمر قمة عدم الانحياز المنعقد عام ٢٠٠٩ في شرم الشيخ بمصر، مع الطلب من صانعي القرار في الدول الأفريقية والآسيوية لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لخلق البيئة التي تتيح تطور مجتمعات معلومات من خلال تعاون إقليمي بين دول المنظمة. (٣٦)

النموذج الثاني: التعاون العربي الآسيوي من خلال عدد من منظمات حقوق الإنسان:

يعد مجال حقوق الإنسان من المجالات الأساسية في عالم اليوم التي تحظى بجانب كبير من الفعالية في خطط عمل عديد من المنظمات غير الحكومية، حيث يوجد تبادل للرؤى والسياسات بين عديد من المنظمات العربية والآسيوية من خلال عديد من الملتقيات العالمية لحقوق الإنسان، إذ يوجد اتفاق واضح بين الرؤيتين العربية والآسيوية في مجال حقوق الإنسان في بنود عدة منها عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وتأكيد العلاقة بين التنمية والديمقراطية والتمتع بكافة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية، ووضع المعايير الكفيلة بتفادي الإزدواجية الانتقائية في تطبيق معايير حقوق الإنسان، مع مراعاة الحقوق الدينية والحضارية عند وضع المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان. (٣٧)

وتعد من آواخر المؤتمرات التي تشير للتعاون بين الجانبين العربي والآسيوي في مجال العمل المدني (المؤتمر الخليجي الآسيوي لإعادة الروابط العائلية) المنعقد بالدوحة في ديسمبر ٢٠٠٨، وهو المؤتمر الذي جاء في أثر اجتماعين، الاجتماع الأول تم في بانكوك عام ٢٠٠٧ لتبني ما أطلق عليه الاستراتيجية العشرية لإعادة الروابط العائلية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاجتماع الثاني الذي تم في دلهي في مايو ٢٠٠٨

وحضرته جمعيتان وطنيتان من دول مجلس التعاون الخليجي هما جمعيتي الهلال الأحمر القطري، وجمعية الهلال الأحمر البحريني.

وتعد من الأهداف الأساسية لهذا الاجتماع الخليجي الآسيوي لإعادة الروابط العائلية الإطلاع على أفضل الممارسات وتبادل المعلومات والخبرات والحلول الممكنة بين المشاركين حول إعادة الروابط العائلية وذلك في المسائل المتعلقة بالمناطق التي تقع فيها أعمال عنف، والعمالة الوافدة، والكوارث الطبيعية، فضلاً عن القصر غير المصحوبين بذويهم.(٣٨)

وفي إطار الدبلوماسية الشعبية فأن هناك عديد من الفعاليات الأخرى التي تتم في هذا الصدد منها التعاون بين المركز العربي للمعلومات ومركز جسر الفنون والتبادلات الثقافية في مارس ٢٠٠٩.

ويعد المركز العربي للمعلومات مؤسسة شعبية كونها السفير الفلسطيني السابق في الصين مصطفى السفاريني، بهدف أساس هو الحفاظ على العلاقات العربية الصينية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، والعمل لدفعها للأمام وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة.

والمركز يتعاون منذ عام ٢٠٠٩ مع مركز جسر الفنون والتبادلات الثقافية من خلال اتفاقية تعمل على الرقي بمركز جسر الفنون ليصبح أحد المنصات غير الحكومية الفاعلة التي تسهم في دفع العلاقات المتبادلة العربية الصينية.(٣٩)

ثانياً: العلاقات السياسية بين الدول العربية والآسيوية في مجال القضايا ذات الاهتمام المشترك

تبرز في إطار العلاقات السياسية بين مصر والدول العربية من جانب والدول الآسيوية من جانب آخر عديد من القضايا السياسية التي طالما تعاون الطرفان وتبادلا بخصوصها الحوار والمشاورة، وهو الأمر الذي أنتج عديد من نقاط التفاهم الذي تراوح ما بين التأييد الجزئي، والتأييد شبه الكلي وفقاً لما يتلاءم مع مصالح كل طرف.

وتنقسم هذه القضايا السياسية ما بين قضايا جزئية صغرى، وقضايا كلية كبرى وذلك حسب درجة وأولوية الاهتمام بالقضية.

ويقصد بالنوع الأول القضايا التي تخص بعض الأطراف الآسيوية، أو بعض الأطراف العربية مثل قضية تايوان، وكشمير وقضايا الأقليات الإسلامية في بعض الدول الآسيوية مثل الفلبين والصين، وقضية النزاع حول بعض الأقاليم مثل أقليم ناجورنوكاراباخ

المتنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا، أو قضايا التدخل في العراق، أو قضية دارفور في السودان، أو قضية لبنان وغيرها من القضايا.

وهي مجرد نماذج لبعض القضايا الآسيوية والعربية التي يحرص الطرفان الآسيوي والعربي على أن يأتي موقفه العام منها مؤيداً للشرعية الدولية ومبدأ حل المشكلات بالطرق السلمية.

وهي قضايا لن تتناولها الدراسة التي تسعى للتركيز على تناول نماذج للقضايا الكلية الكبرى في العلاقات بين الطرفين العربي والآسيوي باعتبارها القضايا التي تحظى بنسبة أكبر في المشاورات والمواقف السياسية .

وعليه سيلقى هذا الفصل الضوء على أربعة نماذج موضحة لهذه القضايا وهي: الصراع العربي الإسرائيلي، الحرب على الإرهاب، قضية التسلح النووي، والفساد هذا مع ملاحظة أن عدداً من هذه القضايا ترتبط في بعض تفصيلاتها ببعض القضايا الأصغر.

القضية الأولى: قضية الصراع العربي الإسرائيلي

إذا كانت قضية الصراع العربي الإسرائيلي تعد في مقدمة القضايا التي تهتم بها مصر والدول العربية، وخاصة الدول المعنية بالصراع، فأن عديد من الدول الآسيوية . وخاصة خلال العقدين الأخيرين . تحرص على وضعها أيضا في مكانه متقدمة في أجندة علاقتها الخارجية بمصر والدول العربية.

وقد اتجهت دول آسيوية عدة مثل ماليزيا والصين وباكستان واليابان وكوريا الجنوبية والهند وأندونيسيا وتايلاند وروسيا فضلاً عن عديد من دول آسيا الوسطى وأبرزها قازاقستان إلى تبني سياسة داعمة للموقف العربي من القضية (بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى، وفي نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى) وذلك وفقاً لما يتناسب مع السياسة الخارجية لهذه الدول أو تلك. حيث اشتركت كافة هذه الدول على ضرورة الحل السلمي للقضية استناداً لقرارات الشرعية الدولية، وهو الموقف الذي لم يمنع هذه الدول من تطوير علاقات متعددة الأبعاد مع إسرائيل فيما عدا ماليزيا.(٤٠)

وتحرص مصر والدول العربية من خلال سياسة النظر شرقاً على اجتذاب أكبر قدر من الدول الآسيوية لتأكيد الحق العربي من القضية، وهو ما تتبعه من خلال دبلوماسيتها متعددة المحاور والسابق الإشارة إليها.

ويمكن فيما يلي الإشارة لأنماط ثلاثة تعبر عن المواقف المختلفة التي تتخذها عدد من الدول الآسيوية من القضية:

النمط الأول: الدول التي تتخذ موقفاً مؤيداً للقضية الفلسطينية

تأتي ماليزيا في مقدمة الدول الآسيوية التي تؤيد القضية الفلسطينية، حيث وضعها كافة القادة الماليزيين في مقدمة شواغلهم في مجال السياسة الخارجية فطالما نددت ماليزيا بما يحدث للشعب الفلسطيني على أرضه من ظلم وقهر وإنكار إسرائيل لحقه في إقامة دولته، وهو الموقف الذي انعكس بصورة إيجابية من خلال السلوك التصويتي لماليزيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد تبين وجود موقف إيجابي يشير إلى تجانس تام بين الموقفين الماليزي والعربي خلال العقود الخمسة الأخيرة، حيث تعد من بين القضايا الأساسية التي حظت بموافقة ماليزية عربية:(٤١)

١- تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.
٢- السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.
٣- تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين وعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
٤- إدانة الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.
٥- إنشاء شعبة لحقوق الفلسطينيين، وجامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.

النمط الثاني: الدول التي تتخذ موقفاً وسطاً من القضية الفلسطينية:

يمكن إدخال معظم الدول الآسيوية في إطار هذا النمط الثاني، ومنها اليابان وكوريا الجنوبية وباكستان والهند كنماذج موضحة.

إذ يلاحظ المحلل للسلوك القولي والفعلي لهذه الدول أنها في معظمها قد غيرت موقفها الأساسي من التأييد الكامل للحق العربي إلى تبني موقفاً وسطاً، وهو الأمر الذي تم خلال الفترة إجمالاً من توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨ إلى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وذلك لعديد من الاعتبارات الأساسية منها:

- قيام مصر بتوقيع اتفاقية السلام وتبادل العلاقات بين الجانبين وهو ما دعى عديد من القوى الآسيوية لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتبادل العلاقات الاقتصادية معها، حيث زادت في حجمها وكثافتها عن علاقاتها مع الدول العربية، هذا فضلاً عن ارتباطها مع إسرائيل بعلاقات وثيقة في قطاعات مهمة مثل

التكنولوجيا المتقدمة والمجالات العسكرية والفضاء والذرة من ذلك الهند وعديد من دول آسيا الوسطى.

- أن عديد من الدول العربية لم تبادل بعض الدول الآسيوية ذات الاهتمام بقضاياها مثل موقفهم من باكستان تجاه قضية كشمير المتنازع بخصوصها مع الهند، إذ سعوا إلى الحياد حفاظاً على حرصهم على إقامة توازن مع كل من الهند وباكستان، ذلك أن تأييدهم لأحد الأطراف يعني معارضتهم للطرف الآخر، حيث لا يريد الطرف العربي أن يخسر أياً من الطرفين في إطار علاقاته الخارجية.
- اتجاه عديد من الدول الآسيوية خاصة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى مراجعة مواقفها الدولية ومنها موقفها من القضية الفلسطينية، حيث عملت على التخفيف من مواقفها الداعمة للموقف العربي، بمحاولة انتهاج موقفاً وسطاً لا يفقدها علاقاتها ومصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي الوقت ذاته لا يهدم علاقاتها بالطرف العربي وبالتالي يفقدها عديد من المزايا الاقتصادية معه وفي مقدمتها البترول والاستثمارات وهي مجالات تمثل عصب العلاقات الاقتصادية للطرف الآسيوي.
- نجاح إسرائيل في استثمار ما يحدث في الأرض المحتلة من مصادمات في تصوير الفلسطينين بأنهم إرهابيين، إذ حاولت إعطاء تعريف فضفاض للإرهاب يشمل أي عمل تخريبي أو قتل أو حتى المقاومة المشروعة، مع مهاجمتها الدول العربية لمساندتها للطرف الفلسطيني وخاصة مصر والسعودية.

وعليه، ووفقاً للأسباب السابقة فقد اتجهت اليابان وبعد أن كانت تساند الحق العربي في الصراع الإسرائيلي إلى التوازن بين الموقف العربي والإسرائيلي وذلك عقب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٢، حيث ساوت بين الإرهاب الإسرائيلي ضد الفسطينين، والعمليات الفدائية الفلسطينية ضد قوات الاحتلال.(٤٢)

أما الهند فقد تطور موقفها أيضاً من القضية الفلسطينية عقب إقامتها للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩٢ وتبادل المصالح الاقتصادية والتكنولوجية معها، حيث خفت نبرة اعتراضها على سياسات إسرائيل في الأرض المحتلة، كما أبدت عام ٢٠٠٠ اعتراضها على الفقرة السادسة من قرار الأمم المتحدة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح والتي تطالب إسرائيل بالانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي بصفتها الدولة

الوحيدة في المنطقة غير المنضمة للاتفاقية، حيث كانت تصوت الهند قبل ذلك على هذه الفقرة بالامتناع عن التصويت.(٤٣)

أما باكستان فعلى الرغم من تأييدها للموقف العربي من القضية الفلسطينية إلا إنها قامت أيضاً بمراجعة علاقاتها مع إسرائيل وفقاً لمصلحتها القومية في إطار الأحداث المتلاحقة في منطقتها الإقليمية، وفي العالم خاصة عقب ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث التقى وزير الخارجية الباكستاني بنظيره الإسرائيلي في سبتمبر ٢٠٠٥ وتم مناقشة عديد من القضايا الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي آثار حفيظة كل من الدول العربية والإسلامية التي اعتبرته تحولاً في الموقف الباكستاني المؤيد للمصالح العربية، وإن حرصت باكستان على تأكيد استمرارية دعمها للموقف العربي وخاصة خلال زيارة الرئيس الأسبق برويز مشرف إلى مصر في يناير ٢٠٠٧ والتأكيد على ضرورة وجود مبادرة سلام جديدة وجادة لحل القضية الفلسطينية، وبصفة عامة فأن الموقف الباكستاني لا يزال يكتنفه بعض الغموض في هذا الصدد.(٤٤)

أما كوريا الجنوبية فهي وأن تبنت موقفاً مؤيداً للمصالح العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أنها توازن مواقفها ما بين الطرفين العربي والإسرائيلي في إطار مصالحها القومية.(٤٥)

النمط الثالث: الدول التي تمتنع عن التصويت

وتعد أوزبكستان من الدول التي تمتنع دوماً عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح مشروعات القرارات العربية المتصلة بفلسطين.(٤٦)

القضية الثانية: حيازة وتطوير الأسلحة النووية

تعد قضية حيازة الأسلحة النووية من القضايا البارزة التي تحتل جزءاً مهماً من شواغل اهتمام معظم الدول حتى غير النووية منها لرغبة كل منها في النهوض بقوتها من خلال برنامج نووي يستطيع ردع المخاطر الإقليمية الوشيكة أو المحتملة.

وينطلق موقف الدول العربية والآسيوية تجاه هذه القضية من اعتبارين أساسيين:

الاعتبار الأول: رفض امتلاك أسلحة الدمار الشامل: إذ ترفض البرنامج النووي الباكستاني والهندي والكوري الشمالي وذلك من أجل حماية السلام العالمي، وأن تحفظ بعضها مثل الهند على البرنامج النووي الإسرائيلي، ذلك على اعتبار أن الهند تتسلح نوويا تحسباً لباكستان.

وكانت مصر قد اتجهت للتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٨١ في ظل توجهها لتحقيق السلام خاصة في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها تمثل إطارها الإقليمي، فقد سعى الرئيس الأسبق أنور السادات لذلك عندما قدم مبادرته مع إيران عام ١٩٧٤ والقاضية بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، كما اتجه الرئيس الأسبق حسني مبارك عام ١٩٩٠ للمطالبة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والالتزام بذلك من كافة الدول الأعضاء في النادي النووي أو الساعين للالتحاق به، كما تقدمت بعض الدول الآسيوية مثل اليابان عام ١٩٩٤ بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل التخلص من الأسلحة النووية، كما سجلت ماليزيا رفضها التام لأمتلاك الدول للسلاح النووي، واتجهت في هذا الصدد لمواجهة هذه الناحية من جوانب عدة أبرزها:

- دعوة الدول لإنهاء خلافاتها بالأساليب السلمية بدلاً من استخدام القنابل والصواريخ المدمرة التي لا يستطيع أحد . حتى أصحابها . السيطرة على آثارها التدميرية في حال اندلاعها.
- المطالبة بإعطاء الأمم المتحدة السلطة الشاملة لنزع السلاح النووي.
- تنسيق الجهود مع الدول الأعضاء في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية للتنديد بالظاهرة واتخاذ قرارات تدينها، ومن هذا المنطلق اتجهت ماليزيا من خلال مجموعة الـ ١٥، ومنظمة المؤتمر الإسلامي لمخاطبة الدول النووية من أجل تجميد ترسانتها النووية والبدء في تصفيتها من أجل سلام العالم، وهو هدف بقدر ما يعد مطلوباً بقدر ما يعتبر مثالياً.

وبصفة عامة فأن الجهود المصرية والعربية تتلاقى بدرجة كبيرة مع الجهود الآسيوية في الموقف من قضية نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، كما تسعى عديد من القوى العربية والآسيوية لدعم العمل الجماعي الدولي في هذا الصدد على مستوى الجهود الدبلوماسية، والمواقف الفعلية على أساس مرجعية مبادئ وقرارات الأمم المتحدة التي تعدها أساسية للحفاظ على السلام والأمن، وعليه تسهم عديد من هذه القوى العربية والآسيوية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عديد من المناطق المتوترة في العالم ومنها شبه القارة الكورية ، وجورجيا وغيرها.[٤٧]

موقف الدول العربية من قضية امتلاك الأسلحة النووية(قضية كشمير نموذجاً):

في إطار الصراع الهندي الباكستاني حول قضية كشمير وما يتردد حول التسلح النووي للطرفين، وأن أخذ الطرف العربي موقفاً رافضاً للتسلح النووي الباكستاني والهندي وإمكانية تأثيره على حسم النزاع حول كشمير، فقد انقسم موقف الطرف العربي ما بين ثلاثة مواقف أساسية:(٤٨)

الموقف الأول: موقف متعاطف مع باكستان ويتمثل في موقف السعودية ولحد ما اليمن ودول الخليج والأردن، حيث يطالبون بأجراء استفتاء حول القضية.

الموقف الثاني: موقف أكثر حياداً ويتمثل في موقف كل من مصر وسوريا والعراق، ويدعو لاحترام سيادة الدول وعدم الانحياز.

الموقف الثالث: موقف يجمع بين نوعين من المتناقضات ويتمثل في موقف منظمة المؤتمر الإسلامي الذي يقوم على تسوية المشكلة سلمياً وفقاً لقرارات الأمم المتحدة واتفاقية سملا.

وهو موقف متناقض لأن موقف الأمم المتحدة يقوم على الدعوة إلى الاستفتاء أي التدويل واتفاقية سملا ترى حل المشكلة ثنائيا بين الطرفين، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن الدواعي التي يتخذها أصحاب هذا الموقف.

الاعتبار الثاني: التعاون في مجال تطوير برامج نووية سلمية

اتجهت الدول العربية وعدد من الدول الآسيوية (مثل اليابان) لتطوير عديد من البرامج النووية السلمية لأسباب عدة تتراوح ما بين العمل البحثي في بحوث الأرض والفضاء والعلوم الطبية ومكافحة التصحر وتحلية الماء، فضلاً عن تغطية الاحتياجات المتزايدة من الكاقة الكهربائية.

وكانت جامعة الدول العربية قد أصدرت قراراً في القمة الثمانية عشر في يونيو ٢٠٠٦ والمنعقدة بالسودان . يقضي بتنمية الاستخدامات السلمية النووية. وهو ما أدى لوجود بوادر تعاون عربي - عربي ومحاولات لإيجاد تعاون عربي آسيوي في هذا الشأن وذلك في مجال تبادل الخبرات المتاحة(٤٩) وهي ناحية ينظر إليها الغرب بعين الارتياب خوفاً من تطورها وتحولها للناحية غير السلمية، ويذكر في هذا الصدد موقف الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني.

القضية الثالثة: الحرب على الإرهاب الدولي

جاءت الحملة الأمريكية على الإرهاب عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتصعد الاهتمام العالمي بقضية الإرهاب الدولي مرة أخرى.

وهي القضية التي اختلفت مواقف الدول حولها بحسب المعنى الذي يشير إليه المصطلح، حيث اتجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعطائه تعريفاً واسعاً على إنه "الأعمال والوسائل والممارسات غير المبررة التي تستشير رعب الجمهور أو مجموعة من الأشخاص لأسباب سياسية بصرف النظر عن بواعثه الخفية" وهو التعريف الذي حرصت الدول العربية والإسلامية على إعادة تحديده على اعتبار إنه "عنف مرتبط بأهداف سياسية ما عدا أهداف التحرر الوطني من الاستعمار وأعمال المقاومة الوطنية ضد الاحتلال والجرائم السياسية الخاصة بالأفكار والمعتقدات والآراء والتي تشكل منهجاً فكرياً معادياً لفكر وتوجهات نظم الحكم".

وفي إطار إدراك مصر والدول العربية لخطورة ظاهرة الإرهاب الدولي طالب الرئيس الأسبق حسني مبارك في يناير ١٩٨٦ أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة ستراسبورج بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لإعادة النظر في جميع الاتفاقيات الدولية المعينة بالإرهاب الدولي من أجل عقد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب باعتباره خطراً شاملاً يهدد الجميع، وهو الموقف الذي أيدته الدول العربية حتى أصبح يعبر عن مبادرة عربية ، حيث أقرت هذه الدول الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب في اجتماعات الدورة الخامسة عشر لمؤتمر وزراء الداخلية العرب في يناير ١٩٩٨.

وفي سياق الحملة الأمريكية ضد الإرهاب في عام ٢٠٠١ قامت مصر والدول العربية بعديد من الإصلاحات في مجال محاربة الإرهاب إلا إنها حرصت على توضيح أن الإرهاب لا دين له ولا وطن وهو عمل دخيل على المبادئ الإسلامية.[٥٠]

وبالنظر إلى موقف القوى الآسيوية من قضية الإرهاب الدولي فأن اختلف الأمر ما بين دولة آسيوية وأخرى في توصيف بعض الجماعات الإسلامية ما بين كونها جماعات ذات أهداف سياسية مشروعة أم ذات أهداف إرهابية مثل موقف اليابان إلا أن هناك اتفاقاً شبه كامل على معارضة الإرهاب في كافة أشكالة وتأييد القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي مع توصيف هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ على أنها لا علاقة لها بالحضارة الإسلامية . وقد تميز موقف عديد من الدول الآسيوية في مجال

تأييدها للموقف المصري والعربي من الإرهاب من هذه الدول كل من الصين وماليزيا وأندونيسيا وتلك في ناحيتين أساسيتين:(٥١)

الناحية الأولى: الرفض الكامل لربط الإرهاب بشعب أو دين معين أو ثقافة معينة، مع رفض وجود معايير مزدوجة في هذا الإطار.

الناحية الثانية: ضرورة أن تتعاون كافة الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي لمكافحة الإرهاب، مع تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف لقمع كل أشكال الإرهاب.

وعليه فقد تلاقت المطالبات العربية والآسيوية على ضرورة مكافحة الظاهرة وهي الناحية التي أكد عليها الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني المنعقد في يونيو ٢٠٠٦. وعامة فالطرفين يحرصان على مواجهة الظاهرة من خلال بعض من الاتفاقيات التي تسعى لمكافحة الإرهاب منها الاتفاقية المبرمة بين السعودية والصين والهند وباكستان وماليزيا.

يضاف إلى هذا بعض الجهود الخاصة التي تبذل في هذا الصدد منها عمل الدول العربية وباكستان على تصحيح الرؤى العالمية للإسلام وتنزيهه من كل الشوائب التي انتابته بفعل الأحداث الإرهابية التي اتخذت منه شعاراً لها، حيث سعى الطرفان إلى الانضمام للتحالف الدولي ضد الإرهاب وتنسيق الجهود والعمل المشترك لتضييق الخناق على الأشخاص والمنظمات الإرهابية في التنقل والدعم المالي وتجنيد المتطوعين من كلا الطرفين.

كذلك قامت باكستان بعقد تجمع في إسلام آباد في فبراير ٢٠٠٧ للعديد من الدول الإسلامية والذي ضم فضلاً عن باكستان مصر والسعودية والأردن إضافة إلى تركيا وماليزيا وأندونيسيا واستبعدت منه كل من إيران وسوريا وهو ما فسر في حينه على أنه تحالف سني موال لأمريكا ومناوئ للسياسة الإيرانية في المنطقة على الرغم من نفي السلطات الباكستانية لذلك وقد نوقش فيه العديد من القضايا الجوهرية مثل القضية الفلسطينية التي اعتبرها برويز مشرف أساس التطرف والإرهاب لذا يجب حلها لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط كذلك تمت دراسة الوضع المتردي في العراق، حيث تم التأكيد على حقه في تقرير مصيره وأيضاً النزاع حول البرنامج النووي الإيراني والدعوة إلى عدم اللجوء إلى القوة لحله لما يمثله ذلك من خطر على الدول العربية والإسلامية المجاورة.(٥٢)

القضية الرابعة: قضية مكافحة الفساد

في إطار رغبة الدول أعضاء المجتمع الدولي في مقاومة الفساد بكافة أشكاله جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها مصر عام ٢٠٠٥ من بين ١٤١ دولة إفريقية وآسيوية وغربية، حيث وضعت الاتفاقية أحكاماً عدة تلزم الدول بمواجهة الفساد لما يسببه من مشاكل ومخاطر على استقرار الدول وقيمها الأخلاقية ومؤسساتها الديمقراطية فضلاً عن آثاره السلبية على التنمية المستدامة وسيادة القانون، حيث أصبح الفساد ظاهرة عالمية الأمر الذي يستلزم التعاون الدولي لمكافحتها مع ما يرتبط بها من ظواهر مثل الجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية بما في ذلك غسيل الأموال والرشوة والاختلاس وإساءة استغلال الوظائف والمتاجرة بالنفوذ.

وقد وافقت مصر على بنود الاتفاقية وإن تحفظت على بعضها، وخاصة وإنها ترى أن الاتفاقية ملك للدول الموقعة عليها، وقد رأت أن يتم التطبيق (التدريجي) وليس (السريع) في مجال تطبيق الشفافية كآلية لمواجهة الفساد على أن يكون ذلك من خلال ثلاث مستويات:

في المستوى الأول: يقوم فريق مراجعة مكون من ممثلين عن دولتين بمراقبة الدولة من خلال التقارير التي تعدها حكومة تلك الدولة عن نفسها وتتم كتابة تقرير عن الثغرات في مكافحة الفساد، واشترطت الحكومة أن يكون سرياً.

ويقدم التقرير للأمين العام المسؤول عن تقارير المراجعة الذي من المفترض أن يقوم بتسهيل الحوار وتوفير الدعم لإنجاحه وإعداد تقارير إقليمية أو دولية بناء على تحليل نتائج تقارير كل دولة على حده وتقديم مقترحات حول الإجراءات الدولية والإقليمية التي يجب اتخاذها بشأن الوثيقة الرسمية.

وفي المستوى الثاني: يتم تقديم التقرير إلى مجموعات العمل الخاصة للمراجعة لتقوم بإعداد نتائج وتوصيات حول كيفية سد الثغرات الموجودة في نظام مكافحة الفساد وهذه التقارير تعتبر وثيقة رسمية.

أما المستوى الثالث فيتم خلال المؤتمرات الخاصة بالدول الموقعة على الاتفاقية ويتضمن مراجعة القرارات الخاصة بمكافحة الفساد والإجراءات اللازمة لمواجهة الثغرات التي تم تحديدها.

وفي المستوى الثالث: تتم المراجعهة من جانب الدولة، حيث تشكل مجموعة عمل من ممثلين عن كل الدول لإعداد تقارير إقليمية بناء على التقارير المقدمة من الدول.

وقد حظي المقترح المصري بدعم عدد من الدول الآسيوية وهي الصين وباكستان وإيران، ويبذل تحالف المجتمع المدني المصري الذي يطلق عليه (الائتلاف المدني لتعزيز النزاهة والشفافية) . والمكون من سبع منظمات مدنية . من أجل ما يعتبره انفاذ الاتفاقية بمناسبة انعقاد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠٩ على أساس تحفظه على المستويات الثلاث السابقة التي تضعها مصر لمواجهة الفساد على اعتبار أن مصر لم تضع آليات المراقبة المحايدة للفساد، حيث اكتفت بوجود هيئة الرقابة الإدارية وهي في اعتبارهم ليست جهة محايدة إذ تخضع للحكومة، وهي وجهة النظر التي يساندها عديد من القانونيين المصريين. (٥٣)

(٣)
أبعاد العلاقات الثقافية العربية تجاه آسيا في إطار سياسة التوجه شرقاً

البحث عن واقع العلاقات الثقافية المتبادلة بين الطرفين العربي والآسيوي يشير إلى عدد من المؤثرات الإيجابية التي من شأنها أن تسهم في مجال تطوير التعاون بينهم في المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية.

يشير واقع العلاقات المتبادلة بين الطرفين العربي والآسيوي إلى وجود قدر إيجابي من الرصيد الثقافي في الماضي والحاضر يتمثل في منحني متصاعد من العلاقات الثقافية التي تربطهما معاً والتي تزايدت خلال العقدين السابقين، حيث توجد مظاهر عدة توضح هذا التصاعد في العلاقات تتمثل في اتفاقيات ومراكز ثقافية ومراكز إعلامية وتبادل ثقافي ومنح دراسية ومؤتمرات علمية مشتركة وتبادل ثقافي ودورات تدريبية، ومحاضرات ومعارض وأسابيع ثقافية، وتعليم اللغات وغيرها من الفعاليات الثقافية.

وتعد كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وأندونيسيا والهند وباكستان فضلا عن دول آسيا الوسطى من أكثر الدول استجابه وتفاعلاً مع الدول العربية في المجال الثقافي كما في المجالين الاقتصادي والسياسي.

وفيما يلي تشير الدراسة للأبعاد العامة للعلاقات الثقافية التي تربط الدول العربية بعدد من القوى الآسيوية من خلال التركيز على الأنشطة الجماعية.

أولاً: العلاقات العربية اليابانية في المجال الثقافي

تعطي اليابان أهمية كبرى لعلاقاتها بمصر والدول العربية، وعلى الرغم من أن نظرتها لعلاقاتها الخارجية تستند على أساس اقتصادي في المقام الأول إلا أنها تنظر إلى علاقاتها السياسية والثقافية على إنها عناصر أساسية تصب في النهاية في مجال تحقيق مصالحها الاقتصادية.

تتمثل أحدث الأنشطة الجماعية بين الطرفين العربي والياباني في الحوار العربي الياباني، فقد تلاقت رغبة الدول العربية في دفع العلاقات بينهما مع اتجاه اليابان للبحث عن دور غير عسكري تلعبه في المجال الخارجي، حيث اعتبرت مبادرة الحوار الحضاري مع العالم الإسلامي من أدواتها الأساسية في هذا الصدد لتحقيق عدد مترابط من الأهداف منها تقوية علاقاتها بالدول العربية وإيجاد فرص عديدة للمساهمة في تحديث المجتمعات العربية والإسلامية، والمساهمة في تقريب الفارق بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية مع تحسين صورتها السياسية والثقافية لدي الدول العربية، وهي الأهداف التي تلاقت مع أهداف الجانب العربي الممثلة في:(٥٤)

١- تقديم صورة صحيحة عن الإسلام لدي المجتمع الياباني.
٢- السعي لتقريب المواقف السياسية بين الطرفين العربي والياباني.
٣- أن تحظى الثقافة العربية بقدر من الانتشار في اليابان وكذلك دول شرق آسيا، حيث أن لليابان تأثيراً قوياً فاعلا في منطقتها الإقليمية (كدولة قائد) تعد محاكاتها في كل جوانبها أحد معايير التقدم بأنواعه في دول شرق آسيا.
٤- الإفادة من التقدم العلمي الياباني، فضلاً عن الإلمام بجوانب الحضارة والثقافة اليابانية.

وقد شهدت العلاقات بين الجانبين العربي والياباني منذ عقدين دفعة هائلة تمثلت في مشاورات ولقاءات متبادلة بين الطرفين بلغت ذروتها عام ٢٠٠٠ حيث أثمرت عن عديد من الأنشطة تشير الدراسة إلى بعضها على سبيل المثال وليس الحصر منها إقامة شبكات بحثية تربط مثقفي اليابان بمثقفي العالم الإسلامي ومبادرة يابانية في قطر لإجراء حوار ثقافي مع دول الخليج العربي، كما انضمت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى هذه الفعاليات من خلال تنظيم مؤتمر أقيم في طوكيو عام ٢٠٠٠ تحت عنوان "الشرق الأقصى والعالم الإسلامي: العلاقات اليابانية الإسلامية في قرن" وقد نظم المؤتمر بالتعاون مع المركز الإسلامي في اليابان وشارك فيه ممثلون للمراكز الإسلامية في الصين ومعظم دول جنوب

شرقي آسيا فضلاً عن عدد من الأساتذة والدعاة المتخصصون في الحضارة الإسلامية وممثلون لمسلمي اليابان. وقد هدف المؤتمر إيضاح حقيقة الإسلام، وتدعيم العلاقات بين اليابان ودول منظمة المؤتمر الإسلامي.(٥٥)

وقد عقدت عدة دورات لحوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي بلغت جولات، حيث انعقد المنتدى السادس في عام ٢٠٠٨.(٥٦)

هذا وقد طالب رئيس جمعية مسلمي اليابان - أمين توكاماسو - إلى ضرورة إطلاق قناة فضائية إسلامية تسعى للتعريف بالإسلام الصحيح وتسليط الضوء على النماذج السيئة التي تنسب نفسها للإسلام، ذلك على هامش مشاركته في المؤتمر الإسلامي الدولي الذي نظمه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة في أكتوبر ٢٠٠٨.(٥٧)

بصدد اتجاه عديد من الدول العربية لتوطيد علاقاتها الثقافية باليابان تعد الإمارات من الدول التي تتجه لتوطيد علاقاتها الثقافية باليابان فتوجد بعثات تعليمية وتدريبية تمنحها وكالة جايكا (وكالة التعاون الدولي اليابانية) وذلك بناء على اتفاقية بين وزارة التعليم اليابانية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الإمارات.

وفي إطار الأنشطة الثقافية ذات الطابع الإسلامي التي تقوم بها السعودية في المجال الخارجي، فإنها تحرص على تدعيم علاقاتها الثقافية باليابان فتنظم عديد من البرامج الثقافية لتعريف الشعب الياباني بالثقافة والحضارة العربية الإسلامية من ذلك إنشاء المعهد العربي الإسلامي في طوكيو والتابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، حيث يسهم بعدد كبير من الفعاليات في مجال التعليم والتعريف بالعقيدة الإسلامية، وحل قضايا الأقليات المسلمة في اليابان. وهي الجهود التي حظت باهتمام الحكومة اليابانية، من ذلك إصدار لجنة الدراسات الإسلامية التي شكلتها وزارة الخارجية اليابانية لتوصيات بتحسين العلاقات الثقافية اليابانية مع الدول الإسلامية، وإنشاء موقع خاص بالإسلام على الشبكة الدولية للمعلومات.

وفي مجال العلاقة المتبادلة بين مصر واليابان فقد تم تدعيمها وخاصة خلال العقد السابق، حيث توجد مشاورات ثقافية بين الطرفين كل ثلاث سنوات يحرصا أن تتم في موعدها يتم من خلال البحث عن مزيد من دعم مجالات التعاون الثقافي بينهما، فقد افتتح عام ٢٠٠٠ قسم لدراسة اللغة اليابانية بجامعة عين شمس أسوه بالقسم الموجود في كلية الآداب جامعة القاهرة منذ عام ١٩٧٤.

ومن نقاط التعاون الإيجابي بين الطرفين برنامج للشراكة تم في أعقاب زيارة الرئيس الأسبق مبارك لليابان في عام ١٩٩٩. يقوم هذا البرنامج على التعاون في ثلاث مجالات أساسية هي: المجال الثقافي، والتعليمي، والتبادل الشبابي والأكاديمي.

وفي عام ٢٠٠٠ تم الاحتفال بعام مصر في اليابان حيث شمل عديد من الفعاليات منها معرض للآثار المصرية، كما أقيم في القاهرة في العام ذاته ما أطلق عليه أسبوع اليابان الثقافي في مصر في عام ٢٠٠١ أقيم مهرجان اليابان كحدث شامل يقدم تعريفاً بثقافة اليابان.(٥٨)

ثانياً: العلاقات العربية الصينية في المجال الثقافي

يُعد البعد الثقافي أحد أهم الأبعاد النشطة في علاقات الصين مع الدول العربية باعتبار أن هذا البعد يمثل نقطة محورية في تقريب الشعوب وهو من أكثر مجالات التعاون أثراً في العلاقات العربية الصينية. ومن أهم ملامح البعد الثقافي جمعية الصداقة العربية . الصينية التي تأسست في عام ٢٠٠٢ وجمعية الصداقة الصينية التي تأسست عام ٢٠٠٦ والتي استقبلت منذ إنشائها العديد من الوفود العربية وهي الزيارات المتبادلة والنشاطات التي قدمت إسهاماً إيجابياً في تعزيز التفاهم والصداقة بين الشعبين الصيني والعربي وأدت لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية. وفي عام ٢٠٠٣ تم افتتاح المركز الثقافي في الصين في القاهرة وهو رابع مركز ثقافي صيني في العالم ، كما أقيم أسبوع ثقافي مصري وأخر سوري في الصين عام ٢٠٠٤ ، وسيرت الخطوط الجوية القطرية والخطوط الجوية الإماراتية رحلات لكل من شنغهاي وبكين كما يعمل الطرفان على التعاون للدفاع عن قيم الحضارتين العربية والصينية ومقاومة ما يسمى بنظرية صدام الحضارات وتأكيد قيم التسامح والتعايش السلمي وتأكيداً على العلاقات الثقافية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية، عقدت الدورة الأولى لندوة العلاقات العربية . الصينية، في إطار تنفيذ برنامج منتدى التعاون العربي الصيني في ديسمبر ٢٠٠٥ في بكين باعتبارها المؤتمر الأول للمفكرين والباحثين والخبراء الصينيين والعرب بترتيب مشترك بين جامعة الدول العربية ووزراء الخارجية الصينية، وخلالها تم التأكيد على مبادئ أساسية بشأن تعميق التعاون بين الجانبين العربي والصيني في مجالات تعزيز قنوات الحوار الدولية والإقليمية، والسعي إلى خلق نموذج للاحترام والفهم والتسامح بين الحضارات المختلفة، من خلال دعم الركائز الأساسية التي أفرزت التقارب الثقافي والفكري الذي يتيح النظر للمستقبل في إطار من التعددية الفكرية والثقافية والعقائدية المبنية على مبادئ احترام الآخر والرغبة في التعايش

السلمي وتحقيق الأمن والاستقرار والتضامن السياسي الذي يستند إلى ثوابت ومبادئ مشتركة.(٥٩) وتم التأكيد من خلال الندوة على النواحي التالية:(٦٠)

١- التنوع الحضاري وتباين الأنظمة الاجتماعية والأنماط التنموية والمعيشية لمختلف المجتمعات.

٢- الالتزام بروح المساواة والاحترام المتبادل، وتقدير مساهمات مختلف الشعوب في تقدم وإثراء الحضارة الإنسانية.

٣- الالتزام بروح الانفتاح والتسامح والعمل على توسيع القواسم المشتركة، الحرص على استقلال الإرادة، واحترام الخصوصيات والتقاليد الوطنية الأصلية.

٤- دعم سبل التفاهم والتلاحم بين الحضارات المختلفة من أجل دعم التعاون المشترك.

واقترحت الندوة استمرار الحوار الحضاري في إطار المنتدى، وعقد ندوة للحوار سنويا أو مرة كل سنتين يحدد لها موضوع ملائم، وتعقد بالتناوب بين الطرفين، وتشجيع وضع مؤلف مشترك يعمل فيه باحثون عرب وصينيون وفق خطة لوضع عمل موسوعي شامل عن العلاقات العربية . الصينية عبر التاريخ، والسعي لوضع كتب ترصد العلاقات العربية . الصينية المعاصرة: إنجازاتها ونموها وتطويرها، في إطار منتدى التعاون العربي . الصيني، وحث القطاع الخاص لدي الطرفين على زيادة نشر وترجمة وتوزيع كتب عربية . صينية مشتركة، والسعي لإنشاء مؤسسة في هذا المجال، وتشجيع تقديم منح أو بعثات للمترجمين من الطرفين وحث الجهات المعنية على إعداد مترجمين متخصصين في مجالات الترجمة الأدبية والفكرية على الخصوص، وإيجاد الحوافز والجوائز للمبدعين منهم، وتشجيع القطاعات المدنية والأهلية على إقامة علاقات تعاون في مجال الإنتاج المشترك من سينما وتلفزيون .. الخ، وتشجيع عقد ورش عمل لإعلاميين عرب وصينيين في إطار المنتدى لتعزيز التعاون في المجال الإعلامي وتطويره، ومشاركة مثقفين ومختصين ومحللين سياسيين، في ندوات عبر الفضائيات العربية والصينية لتعزيز المعرفة المتبادلة، ودعوة صحف الطرفين لاستكتاب كتاب ونشر مقالات تتعلق بالقضايا والاهتمامات المشتركة، وتشجيع إقامة معرض متجول للآثار الصينية في الدول العربية، وآخر للآثار العربية في الصين، وتأسيس جمعية صداقة عربية . صينية، تحت إشراف الجامعة العربية، وفي المكان الذي تحدده حسب آلية عملها مع الدول العربية، وتنظيم أسابيع ثقافية ثنائية بالتناوب في إطار المنتدى شاملة للفنون وأشكال النشاطات الثقافية الأخرى.(٦١)

وقد عقدت الندوة الثانية للحوار بين الحضارتين العربية والصينية في إطار تنفيذ برنامج منتدى التعاون العربي الصيني للأعوام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨ بالمملكة العربية السعودية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. وقدمت خلال الجلسات أوراق عمل أعدها علماء ومفكرون من الجانبين وقد اتفق المشاركون فيها على أهمية تعميق التفاهم وتكليف المعرفة لتهيئة بيئة صالحة للحوار والتعاون، وفي هذا الصدد دعوا الجهات والمؤسسات المختصة لدي الجانبين إلى اتخاذ موقف إيجابي من الفعاليات والمشروعات التالية:[٦٢]

١- فتح مراكز ثقافية صينية في الدول العربية، ومراكز ثقافية عربية في الصين.

٢- تشجيع إيجاد آلية للتواصل بين اتحاد الكتاب الصينيين، واتحاد الكتاب العرب لتبادل الخبرات وتطوير وتفعيل المنظمات غير الحكومية وتنفيذ برامج ثقافية وفكرية مشتركة خاصة في مجال ترجمة الكتب الصينية إلى اللغة العربية، والكتب العربية إلى اللغة الصينية، لاسيما الكتب التي تهتم بالحضارة والتاريخ والثقافة والتراث، وإدراجها ضمن المناهج الدراسية في مراحل التعليم المناسبة لدي الطرفين.

٣- وضع برنامج لتكثيف التعاون في مجال تعليم اللغة الصينية واللغة العربية، وبحث فكرة تأسيس مكتبة عربية ـ صينية، وتأسيس موقعاً اليكترونياً لها تحت مسمى "المكتبة الإلكترونية العربية ـ الصينية".

٤- مماثلة المدارس والجامعات الصينية بالعربية لما له من أثر في تعزيز تبادل المعلومات والخبرات وسعة الإطلاع على الآخر وتطوير التعاون الأكاديمي، ووضع برامج لتبادل الزيارات بين الأساتذة والطلاب من الجانبين وإقامة حوار ثقافي فيما بينهم.

٥- إقامة مهرجان ثقافي عربي ـ صيني سنوي وبالتبادل في المدن المماثلة بين الصين والدول العربية، يمكن من خلاله تنظيم فعاليات ثقافية متنوعة مشتركة في عدد من المدن العربية والصينية مفاهيم الثقافتين العربية والصينية، وتحقيق التقارب بين أفراد المجتمعين العربي والصيني، والتعرف على العادات والتقاليد الاجتماعية والتراث الفلكلوري والفنون الشعبية والأفلام التلفزيونية والسينمائية.

٦- تشجيع الإعلاميين والصحفيين وأجهزة الإعلام الحكومية والخاصة العربية والصينية على القيام بإعداد برامج سياسية وثقافية واقتصادية ووثائقية استطلاعية عن الصين والدول العربية.

٧- تنظيم فعاليات ثقافية عربية في أكبر وأهم المدن الصينية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر عام ٢٠٠٨ تدرج من قبل الجهات المختصة في الصين ضمن برنامج الفعاليات الثقافية الهامة في فترة الاولمبياد بما يتيح تعريف المجتمع الصيني بأوجه الثقافة العربية.

٨- بحث إمكانية إنشاء مركز للدراسات الإستراتيجية العربية الصينية.

٩- بحث إمكانية إنشاء صندوق لدعم منتدى التعاون العربي الصيني.

١٠- تفعيل منح جائزة المنتدى التقديرية التي نص عليها برنامج عمل المنتدى لتكريم الشخصيات والجهات التي قدمت أعمالاً متميزة لمنتدى التعاون العربي الصيني وتعزيز العلاقات العربية الصينية.

ومن ناحية أخرى يقوم مؤتمر الصداقة الصينية العربية بلعب دور هام في إطار التعاون الثقافي . كما ذكر هذا الفصل وهو يعتبر آلية تبادل شعبي تجري في إطار منتدى التعاون الصيني العربي تحت رعاية جمعية الصداقة الصينية العربية وجامعة الدول العربية، وقد عقدت الدورة الأولى له بالعاصمة السودانية الخرطوم عام ٢٠٠٦ حيث صدر بيان الصداقة الصينية العربية وأنشئت بصورة رسمية آلية مؤتمر الصداقة الصينية العربية، ومن أهم نتائج هذا المؤتمر هو أن يكون يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦ يوم الصداقة العربية الصينية ويحتفل في كل الدول العربية عبر جمعيات الصداقة وكذلك الجامعة العربية وفي جمعية الصداقة الصينية العربية في الصين. وتم التأكيد على أن التواصل الثقافي هام ويلعب دور في تفعيل العلاقات وإيجاد التوازن في العلاقات وعقدت الدورة الثانية لمؤتمر جمعيات الصداقة الصينية العربية التي استغرقت يومين تحت شعار " بناء جسر الصداقة الشعبية ونشر روح السلام والتعاون " في دمشق في الفترة من ٢٨ . ٢٩/١٠/٢٠٠٨ ، وقد شارك في المؤتمر وفد جمعية الصداقة الصينية العربية برئاسة الجمعية وممثلو جمعيات الصداقة من ٢٠ دولة عربية، وكان هدف المؤتمر هو تعزيز الاتصالات بين الصين والمنظمات والشخصيات العربية لدعم توصل المشاركين إلى أرضية مشتركة وتحقيق نتائج ملموسة، وعقد خلال الدورة اجتماع للباحثين الصينيين والعرب واجتماع التفاوض التجاري بين رجال الأعمال من الجانبين.[٦٣]

ويعد للتعاون في مجال الإعلام ركن مهم من أركان البعد الثقافي وفي هذا الصدد عقدت الدورة الأولى لندوة التعاون الصيني العربي في مجال الإعلام ببكين خلال الفترة ما بين ٢٣ إلى ٢٦ من إبريل ٢٠٠٨ وذلك في إطار منتدى التعاون الصيني العربي،

واستضاف مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني هذه الدورة الأولى للندوة، وشارك فيها مسئولون من القطاعات الحكومية المسئولة عن الشؤون الإعلامية والمؤسسات الإعلامية ووسائل الإعلام الرئيس الأسبقية ومتخصصون وخبراء في مجال الإعلام من الصين والدول العربية بالإضافة إلى السفراء العرب وممثلي السفارات العربية ببكين وأقيمت تحت شعار "دفع التعاون الإعلامي من أجل تعزيز الصداقة الصينية العربية" وخلال هذه الندوة أجرى المشاركون مناقشات معمقة حول موضوعات عدة منها التعاون الإعلامي الصيني العربي في دعم أولمبياد بكين ٢٠٠٨ وأهمية زيادة دور وسائل الإعلام في تعزيز العلاقات الصينية العربية وتوصل المشاركون إلى اتفاقات في مجالات التعاون التفصيلية مثل تبادل المعلومات والأخبار وتبادل زيارات الوفود الإعلامية، وتدريب المتخصصين من وسائل الإعلام، وإنشاء آلية التشاور، وعقد اللقاءات المتخصصة حيث أشار نائب مدير مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني الدول النامية بتعزيز التبادل والتعاون في مجال الإعلام من أجل عدم احتكار وسائل إعلام الدول الغربية، حيث لا يمكن التعرف على أحوال الدول النامية من خلال تغطية وسائل الإعلام الغربية بعد أن أصبحت الانتقائية وازدواجية المعايير ظاهرة دائمة في تغطية وسائل الإعلام الغربية لأحوال الدول النامية.

ووقع مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني والأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال فترة انعقاد الندوة مذكرة تفاهم للتعاون والتبادل الوديين في مجال الإعلام بين الصين والدول الأعضاء بجامعة الدول العربية.

وتم الاتفاق على إن ندوة التعاون الصيني العربي في مجال الإعلام ستكون آلية تعقد كل سنتين، كما سيتم إنشاء آلية التواصل بين مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتقييم مدى التقدم في التعاون بين الجانبين.(٦٤)

وفي ندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية التي عقدت في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بالرياض تم دعوه الجهات والمؤسسات المختصة لدي الجانبيين إلى اتخاذ موقف إيجابي. ونوه المشاركون بما يقوم به الإعلام الصيني بالتعريف بالحضارة الصينية، والصين بشكل عام، وشجعوا فكرة إقامة الصين "قناة متخصصة" تبث باللغة العربية على غرار CCTV التي تبث باللغة الإنجليزية وتشجيع الجانب العربي لإقامة قناة مماثلة أو أكثر.

وهناك بروتوكولات تعاون بين وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) وعدد من وكالات الأنباء العربية، إلا أنه يذكر أن لوكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية السبق في بدء التنفيذ العملي لبرنامج التعاون مع وكالة الأنباء الصينية وتبادل التمثيل للوكالتين في كل من القاهرة وبكين، كما توجد برامج تعاون بين الصحف الصينية مثل (صحيفة الشعب الصينية . والصين اليوم ، ...) وبين الصحف العربية حيث أن وسائل الإعلام أدت إلى إضفاء جو من الود والصداقة في العلاقات العربية الصينية في ضوء الانطباع الإيجابي الذي تولد لدي المواطن العربي تجاه الصين من خلال طرح تجربتها الاقتصادية في التنمية وعرض مواقفها الإيجابية المساندة للقضايا العربية.(٦٥)

وعموماً يمكن القول بأن التعاون الثقافي بين الجانبين يتطور بشكل جيد، وتتمثل مهمة الحوار الحضاري والثقافي بين الجانبيين العربي والصيني . سواء من خلال ندوات الحوار الحضاري بين الجانبين أو التعاون في مجال الإعلام . في المساعدة على تبادل الآراء والنقاش حول القضايا ذات الأهمية المشتركة للجانبين، وكذلك إزالة أوجه الخلاف وسوء الفهم اللذين قد يعترضا هذه القضايا، لإبراز القيم الثقافية الخاصة للطرفين العربي والصيني.

ومن المهم في إطار تناول العلاقات الثقافية الجيدة التي تربط الصين بمصر والدول العربية الإشارة إلى وجود علاقات متميزة تربط الصين والسودان من نواحي عدة منها ما يطلق عليه الدبلوماسية الشعبية وهو ما يبدو في الناحيتين التاليتين:

- رابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية، والتي اختارت السودان في نوفمبر ٢٠٠٦ كأمين عام للرابطة والخرطوم مقراً لها.
- مجلس الصداقة الشعبية العالمية وهي آلية لتطوير علاقات السودان بشعوب العالم ومن بينها الصين، حيث تعمل على تحقيق هذا الهدف الرئيس الأسبقي من خلال مداخل مختلفة منها:
- خلق علاقات جيده مع السفارات الموجودة بالسودان من خلال كادر شعبي يسعى لتفعيل هذه العلاقة.
- برامج تسعى لإيجاد الرابطة العضوية بين الجاليات الموجودة في السودان وشعب السودان، مع العمل على نشر ثقافات الشعوب التي تنتمي لها هذه الجاليات.

ويحكم علاقات مجلس الصداقة الشعبية العالمية مع الصين على نحو خاص محورين:

المحور الأول: رابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية

المحور الثاني: جمعية الصداقة السودانية الصينية

وقد نشأت هذه الجمعية في ستينيات القرن الماضي، وتبلور عملها في أواخر الثمانينات، وهي تسعى على تنظيم عديد من الأنشطة الثقافية مثل الاحتفالات القومية في السودان والصين، وتنظيم ندوات ومحاضرات مشتركة بين الجانبين مع التعريف بالعادات والتقاليد والثقافات والأعراق عبر تفعيل العلاقات الاجتماعية بين الجانبين.(٦٦)

ثالثاً: العلاقات العربية الكورية في المجال الثقافي

في إطار الجهود المتبادلة التي يبذلها الطرفان العربي والكوري لتوطيد العلاقات الثقافية بينهما يمكن الإشارة لعديد من التطورات ذات الأهمية.

- جمعية اتحاد المسلمين الكوريين التي تسعى لنشر الإسلام واللغة العربية في كوريا، ويدرس بعض طلابها في عدد من المعاهد العلمية في مصر والسعودية وليبيا والمغرب وقطر وتونس.
- الرابطة الكورية للدراسات الإسلامية التي تكونت عام ١٩٨٩ ولها عديد من الإصدارات السنوية والندوات التي تعقد في مناسبات مختلفة.
- الجمعية الأكاديمية الكورية . التركية في سول ونشأت عام ١٩٩٦ من عدد من الباحثين الكوريين الذين يدرسون في تركيا.
- الرابطة الكورية لدراسات الشرق الأوسط، حيث تهتم بدراسة الشرق الأوسط منذ تأسيسها عام ١٩٧٩، إذ تعقد الندوات والحلقات البحثية، وتنشر في صحيفتها موضوعات عدة عن الشرق الأوسط.
- المعهد الكوري لأفريقيا والشرق الأوسط.
- يضاف إلى ما سبق عديد من الفعاليات الثقافية مثل التبادل التعليمي وعروض الأفلام والفرق الفنية، اتجاه مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة لتقديم عديد من الدراسات المعمقة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية للتعريف بكوريا، حيث تأتي في قائمة الدول الآسيوية بالنسبة لعدد المشاريع البحثية.(٦٧)

رابعاً: العلاقات العربية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى في المجال الثقافي

سعت مصر والدول العربية منذ استقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى إلى محاولة إرساء أسس تعاون في كافة المجالات كما سبقت الإشارة منها المجال الثقافي، حيث تحظى التفاعلات مع جمهوريات قازاقستان وأذربيجان وأوزبكستان بالنصيب الأكبر من التفاعلات.

ويقوم الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث في وزارة الخارجية المصري بدور كبير في تقديم المساعدات الفنية والخبرات وتدريب الكوادر لعديد من جمهوريات آسيا الوسطى.

وتقدم مصر منح دراسية سنويا للطلاب المسلمين بهذه الدول الراغبين في الدراسة بالأزهر، حيث تتراوح ما بين ٢٠ منحة دراسية لطلاب قيرغيزستان، و١٢٠ منحة دراسية لطلاب أوزبكستان. وتوجد معارض مشتركة، وتنظيم أسابيع للأفلام ، وتبادل وفود شبابية، وأكاديمية وتعليم اللغات بين الجانبين.[٦٨]

خاتمة

على ضوء المتغيرات المتعددة التي لحقت بالنظام الدولي والإقليمي خاصة خلال العقد الأخير من القرن العشرين مثل التعاون الدولي والإقليمي أحد الخيارات المهمة المعروضة على الدول في محاولتها للبحث عن روابط استراتيجية تمثل عامل قوة للدولة في الداخل والخارج، وفي هذا السياق كان على مصر والعالم العربي الذي تشغل دوله مساحة وموقعا استراتيجيا كبيراً على الخريطة الدولية إلا يتخلف عن الركب العالمي الهادف إلى التعاون فمن لا يتقدم يتأخر، فكان أن أتجه إلى إتباع سياسة التوجه شرقاً في محاولة لتفعيل التعاون مع الدول الآسيوية من خلال أطر ذات مستويات عدة ثنائية وجماعية مؤسسية وشعبية، ويبدو أن الدول الآسيوية قد اتجهت وهي تتعاون . بدرجات تختلف من دولة إلى أخرى . هي الأخرى لإتباع سياسة التوجه غرباً في إطار سياسة جادة ترتكز في المقام الأول على اعتبارات اقتصادية.

ويمكن في نهاية الدراسة تقييم هذا التعاون العربي الآسيوي في المجالين السياسي والثقافي من خلال الوقوف على إيجابيات هذا التعاون والذي مثل نجاحات مهمة يجب تفعيلها والحفاظ عليها، وكذلك توضيح سلبيات هذا التعاون والذي يمثل تحديات ملحة يجب رصدها ومواجهتها.

أولاً: إيجابيات سياسة التوجه شرقاً بين الطرفين العربي والآسيوي

تشير القراءة المتأملة لما تحقق من إيجابيات في إطار سياسة النظر شرقاً إلى عديد من نقاط النجاح التي أضحت أمراً واقعاً على الرغم من حداثة هذه السياسة، تتمثل أهم هذه النقاط في التنامي الملحوظ للعلاقات السياسية والثقافية وهو ما يبدو من خلال عمليتين أساسيتين هما:

❖ **التصحيح:**

١- تم تصحيح الخطاب الموجه إلى الدول الآسيوية فبعد أن كان يركز على العلاقات الجيدة التي طالما ربطت الطرفين في الماضي، أصبح هذا التركيز لا يشغل إلا حيزاً شديد الضآلة في العلاقات بين الطرفين التي أصبحت تعتمد بصورة أساسية على لغة المصالح المشتركة في كافة المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي.

٢- ظهر اتجاه عام أساسي في الدول العربية عمل على دراسة الدول الآسيوية من كافة النواحي من أجل الوقوف على عديد من العوامل منها خصائصها

القومية، ودروس تجربتها التنموية، والمجالات المتاحة أكثر من غيرها التي يمكن أن تطور الدول العربية علاقتها معها، بحيث تمثل دوائر أساسية للحركة.

٣- اتجه الطرف العربي لمحاولة الوصول لمنظور مشترك مع الطرف الآسيوي تجاه عديد من القضايا السياسية والثقافية، وخاصة ذات الاهتمام العالمي والإقليمي.

٤- اتجه الطرف العربي لعمل (تغذية عكسية) تمثلت في سرعة العمل من أجل تصحيح مشكلات العلاقة قبل تفاقمها من خلال آليات تسعى للتنسيق والمتابعة والتوجيه.

٥- اعتمد الطرف العربي على آليات أساسية تدعم علاقته بالطرف الآسيوي تمثلت في دبلوماسية القمة، ودبلوماسية المؤتمرات والدبلوماسية الشعبية، وهي آليات عادت بنتائج إيجابية على الطرفين، حيث أصبح يتم تبادل الآراء والثقافات من خلال هذه الآليات كما يتم تبادل السلع والمنتجات.

٦- اتجاه الطرف العربي إلى التغلب على مشكلة الوصول لبعض الدول الآسيوية بإنشاء خطوط طيران مباشرة من ذلك افتتاح خطي الطيران المباشر بين مصر والصين (القاهرة . شنغهاي) (القاهرة . بكين) و(القاهرة . قازاقستان)، كما فتح الطريق البحري المسمى (طريق الحرير الثاني) الذي ربط الصين بالجزيرة العربية، حيث يمتد من الصين ليخترق قارتي أوروبا وآسيا ليمتد لأكثر من سبعة الآف كيلو متر مربع، وهو ما يفتح آفاقاً واسعة في مجال تبادل السلع والمنتجات ويؤدي لنتائج إيجابية في المجالات السياسية والثقافية والسياحية.

❖ **التوسيع:**

- محاولة مد العلاقات العربية لعدد من الدول الآسيوية التي لم تشغل إلا حيزاً ضئيلاً من هذه العلاقات مثل قيرغيزستان، منغوليا، فيتنام، وميانمار، والفلبين، وتايلاند، سيريلانكا.
- التوسع في إنشاء عديد من الأطر التعاونية الرسمية وغير الرسمية منها منتديات الحوار، وجمعيات الصداقة، والمراكز البحثية.

- اتجاه الطرف العربي لتوسيع نطاق علاقته بالدول الآسيوية لتشمل محاولة الاستفادة من تجربة بعض الدول في المجال التعليمي والبيئي والتكنولوجي، وهي نواحي شديدة الأهمية للدول العربية، حيث تنوع من مجال الاستفادة من الخبرات الناجحة فلا تقتصر على الخبرة الغربية فقط.

ثانياً: سلبيات (تحديات) سياسة التوجه شرقاً بين الطرفين العربي والآسيوي

تشير مراجعة الأدبيات السياسية، والسلوكين القولي والفعلي للطرف العربي إلى وجود رغبة كبيرة في تفعيل العلاقات مع الطرف الآسيوي وهو الأمر الذي يواجه بعدد من التحديات منها:

١- اقتصار الدول العربية في علاقتها مع آسيا على دول جنوب شرق القارة، من خلال دول محددة أبرزها اليابان، والصين وكوريا الجنوبية تحظى بأكبر قدر من التفاعلات هذا مع التأخر في مجال الوصول إلى الدول الأخرى، فضلاً عن عدم الدراسة الجدية لاحتياجات بعض الدول من ذلك جمهوريات آسيا الوسطى، فعلى الرغم من اتفاق الدول العربية على دعم علاقتها بها، إلا أن مستوى العلاقة الثقافية مع هذه الدول لا يواكبه فهم فعلي لحاجاتها إذ يستخدم الطرف العربي العامل الديني كوسيلة أساسية للتقارب وفتح قنوات اتصال معها على اعتبار أنها تأخذ بالدين الإسلامي فعملت كل من مصر والسعودية . على سبيل المثال . على دعم هذه الدول بالدعاة والوعاظ، فضلاً عن تقديم عديد من المنح الدراسية لأبنائها للدراسة بالأزهر والجامعات الإسلامية السعودية هذا إلى جانب مساعدتها في بناء معاهد إسلامية ومكتبات ومساجد ومدارس تؤهل أبنائها في مجال فهم الدين الإسلامي على نحو واضح وصحيح. وعلى الرغم من احتياج الأفراد في هذه الجمهوريات لهذا الدعم الديني، إلا أنه لم يلاقى صدى إيجابي لدي النخب القائمة في هذه الدول التي ترفض ابتداءاً وصفها بالجمهوريات الإسلامية، حيث لا ترحب بالتيار الإسلامي داخلها إلا في حالة كونه مقتصرا على العبادات، وهي في حالة دائمة من الاشتباك مع التيارات والأحزاب الإسلامية ذات الاتجاه السياسي حيث تعتبرها من المصادر الأساسية لتهديد الأمن والاستقرار بهذه الدول خاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مما حدا بحكام هذه الجمهوريات إلى عدم الفاعلية مع المشروعات التنموية الدينية المقدمة إليها من عديد من الدول العربية ومنها مصر

والسعودية ويدل على ذلك تأخر إقامة الجامعة الإسلامية التي تدعمها مصر في الجمهورية القازاقية حيث تأخر افتتاحها ثماني سنوات منذ أن طرحت الفكرة عام ١٩٩٣ إلى أن تم افتتاحها الفعلي عام ٢٠٠١ وهو ما يدعو مصر والدول العربية لمحاولة تبني مقترب آخر في المجال الثقافي في إطار سياسة النظر شرقاً يكون ناجحاً في التعامل مع هذه الدول التي تمتلك ثروات طائلة من المواد الخام وخاصة البترول والغاز الطبيعي. وهي الناحية التي تحتاج لإعادة التفكير في آليات التعامل مع هذه الجمهوريات في ظل النجاح المستمر لإسرائيل في التواصل معها وعملها على إيجاد موطئ قدم ثابتة لها في اقتصاديات هذه الدول.

٢- عدم التنسيق العربي بصفة عامة، والخليجي بصفة خاصة في إطار التعامل مع الطرف الآسيوي، فأحيانا ما تأتي السياسات الخليجية متنافسة وليست متعاونة، وهو ما يستدعي هذا التنسيق خاصة أمام بروز الدور الإسرائيلي، ومحاولات الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير السلبي على الدور العربي بتوظيف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لخدمة مواقفها السياسية.

٣- أن يسعى القطاع المدني العربي لتفعيل علاقته بالقطاع المدني الآسيوي، حيث يحمل هذا دعماً هائلاً للدبلوماسية الشعبية وهو ما يساعد في مجال تحريك وإعادة الاهتمام بعدد من القضايا الأساسية الملحة مثل التنمية وحقوق الإنسان الأمر الذي يشكل أداه مهمة للتأثير على عمليات التغير الاجتماعي والسياسي في الدول ويحدث نقلة نوعية هائلة في فاعلية هذا القطاع المدني، حيث تفرض هذه السلبيات السابقة على الطرف العربي مهام عدة منها:

- السعي وفق إطار منهجي شامل وطويل المدى يبتعد عن الأهواء والتقلبات من أجل التنسيق والتشاور المستمر مع الطرف الآسيوي لتدارك مشكلات العلاقة، وإنشاء عديد ومزيد من الأطر المشتركة منها قواعد مشتركة للبيانات، ومنتديات الحوار، والشراكة متعددة الأبعاد.
- ضرورة التأكيد في المجال الثقافي على ثقافة الدور والواجب الحضاري ودعم ثقافة الإنجاز باعتبارهم متطلبات أساسية ولازمة لتفعيل كافة أدوات التعامل الثقافي، وهو ما يستدعي في المقام الأول تبادل الحوار

والمشاورات بين المتخصصين والأكاديميين لتقريب وجهات النظر وإحاطة كل طرف بثقافة الآخر.

وعليه، وفي الخاتمة فإنه يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة إنه لا جدال في أن الاتجاه شرقاً مسألة مصيرية مهمة لمصر والدول العربية، وإذا كان العرب قد سبق أن رددوا إنه لا شرقية ولا غربية حفاظاً على استقلالهم، فإن الوضع الراهن بكل تفاصيله وتشعباته أصبح يفرض علينا القول شرقية وغربية للحفاظ على الاستقلال ومن أجل مزيد من التقدم في كافة المجالات.

الهوامش

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، والعمل السياسي (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٣) ص ٣٠٤.

www . sis . gov . eg

وانظر إعلان الخرطوم في مارس ٢٠٠٦ الذي يتناول الموقف العربي إزاء القضايا المختلفة من خلال النص الكامل للإعلان الختامي الذي ألقاه عمرو موسى في القمة العربية الثامنة عشرة بالخرطوم في مارس ٢٠٠٦.

www . albawaba . com.

www ye l . org , www . alja zeera , aro – bic china . org . www . dpmio . com.

(٢) www . islam on line . net / servelet.

(٣) السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨) ص.٥٤

أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٦) ص ١٥٥

(٤) www . elaph . com / Elaphweb / Archieve

www . islam online .
The Arab orient center For Strategic civilization Studies, London .
(٥) www . Oshargalarabi . org , www . aljazeera . net

محمود الريماوي، "الدول الخليجية توطد علاقاتها بتركيا" مجلة اور، ١٩/١٠/٢٠٠٩.
www . mofa . gov .

(٦) www . mofa . gov .

(٧) انظر مقدمة كتاب : د . هدى ميتكيس ، السيد صدقي عابدين ، العلاقات العربية . الآسيوية (القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية،٢٠٠٥، ص د،هـ).

(٨) د . ماجدة علي صالح ، تجربة الآسيان في التعاون الإقليمي، سلسلة أوراق آسيوية (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٥) .

(٩) فاطمة أحمد الشاعر، أثر انتهاء الحرب الباردة على العلاقات الإماراتية الآسيوية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٢ . ١١٣ .

www . passia . org/ seminars .

(١٠) www . m fa . gov . eg . www . alja zeera . net

www . alarabiya . net

(١١) www . islammemo . cc

(١٢) الهيئة العامة للاستعلامات، معلومات أساسية ووثائق عن منظمة المؤتمر الإسلامي (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٤) ص ٧ . ٨ .

(١٣) د . محمد السيد سليم، "فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي"، السياسة الدولية عدد ١١١ يناير ١٩٩٣، ص ٢٥ . ٣٣ .

(١٤) www . rewayatz . com / v b

(١٥) www . Turkistan web . com.

(١٦) www . pald f . net/ forum / show.

(١٧) www . rewayat z . com / vb .

(١٨) الأهرام ٧ . ١١ . ٢٠٠٩ .

(١٩) en . wikipedia . org / wiki / noh aligned movement .

(٢٠) www . mofa . gov.

(٢١) www . el mouradia o/z/arabe .

(٢٢) www . alja zeera . net

(٢٣) www . adigo . org .

(٢٤) مرتضى أبو حسين، "بنود جديدة تستهدف واشنطن: دول عدم الإنحياز ترفض الهيمنة الأمريكية"

www . asyeh . com / asyeh

(٢٥) بسمه تعالى، "المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز"

www . mofa . gov

(٢٦) السيد يسين، "تحديات عدم الانحياز في عالم منحاز"

Forum . Egypt . com .

(٢٧) Summitof the non aligned movement , sharm EL sheikh 11 – 16 July 2009 . www . namegypt / en.

(٢٨) www . mofa . gov . eg .

(٢٩) الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٧٩ ، ٢٩ . ٤ . ٢٠٠٧

(٣٠) الأهرام ٩ . ١١ . ٢٠٠٧

www . mofa . gov.

(٣١) المرجع السابق.

www . arab . fcst . org .

(٣٢) www . awapp . org .

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) الأهرام ٧ . ١١ . ٢٠٠٩.

(٣٥) www . aapso . afro – asian. com

www . aapsorg . org / site / docs .

(٣٦) أحمد يوسف القرعي، " رؤية عربية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان " السياسة الدولية، العدد ١١١ يناير ١٩٩٣ ، ص ٧٦ . وانظر كذلك د . ماجدة علي صالح، " الرؤية الآسيوية لحقوق الإنسان " بحث مقدم لمؤتمر ستون عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نظمه برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ١٠ . ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨.

وانظر لمزيد من التفاصيل: نتائج اجتماع المؤتمر الخليجي الآسيوي لإعادة الروابط الخليجية المنعقد بالدوحة في ١٦ . ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩ في:

Extranet . icre . org / tracing Act .

(٣٧) www . Arabic . cri . en / 36.

(٣٨) انظر لتوضيح هذه المواقف: د . هدي ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق.

(٣٩) د. ماجدة علي صالح، "السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية " في د . جابر عوض (محرر) ، السياسة الخارجية الماليزية (القاهرة : برنامج الدراسات كلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧) ص ١٦٦ . ١٦٨ .

(٤٠) منصور أبو العزم، "الرؤى اليابانية للإرهاب" في د. محمد السيد سليم، حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٠٠٥) ص ١٤٢ . ١٤٣ .

www . aljazeera .

(٤١) جمال مظلوم، "العلاقات الباكستانية الإسرائيلية: الأبعاد العسكرية"، السياسة الدولية، عدد ١٦٢ أكتوبر ٢٠٠٥ ص ١٨٣.

(٤٢) انظر في توضيح أبعاد الموقف الكوري:

Byoung Joo Hah , “ Korean’s Middle East Policy continuity and change‘ In Joung yale Rew (ed) **Korea and Egypt : the change and contiuity in their policy and cooperation** (seoul : Koreah Instilute of the Middle East and Africa , 1995) p 90 – 100 .

(٤٣) www . albayan . co . ae / albayah 2001

(٤٤) انظر: د. هدى ميتكيس، السيد صدقي عبادين، مرجع سابق.

(٤٥) د. محمد نعمان جلال، "العلاقات العربية الهندية من التقارب للحياد"، المعرفة ١٧ . ٨ . ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م .

www . alja zeera.

(٤٦) انظر في هذه الناحية: محمد عزب العرب، "الموجة الحالية من البرامج النووية العربية: الأسباب، السياسات، التحديات"، "شئون عربية"، العدد ١٣٢ شتاء ٢٠٠٧، ص ٥٢ . ٥٤.

(٤٧) مختار شعيب، "القضايا الكونية في السياسة الخارجية المصرية الإرهاب نموذجاً، "السياسة الدولية"، العدد ١٣٩، يناير ٢٠٠٠، ص ١٢٧.

(٤٨) وحدة البحوث، "الاستراتيجية الخليجية لمكافحة الإرهاب"، شئون خليجية، العدد ٣٣ ربيع ٢٠٠٣، ص ١٢٨، د . ماجدة علي صالح، السياسة الخارجية الماليزية، مرجع سابق، ص ١٦٨ . ١٦٩.

(٤٩) حريز بكار، العلاقات العربية الباكستانية في ظل حكم برويز مشرف، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٩، ص١٢٧.

(٥٠) شبكة النبأ المعلوماتية:

www . Annaba . com

(٥١) المصري اليوم، العدد ١٩٧١، ٢٠٠٩/١١/٥.

(٥٢) انظر لمزيد من التفاصيل: د. محمد السيد سليم (محرر)، حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ٢٠٠٥) ص ٤٢.

(٥٣) د. محمد السيد سليم، "متطلبات نجاح حوار الحضارات: خبرة الحوار بين اليابان والعالم الإسلامي" في د. محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق.

(٥٤) www . love – m . com.

(٥٥) الشرق الأوسط ٢/١٠/٢٠٠٨ عدد ١٩٦٢.

(٥٦) العلاقات بين مصر واليابان.

www . mofa . gov . eg

(٥٧) تم الاعتماد في رصد العلاقات العربية الصينية في المجال الثقافي على الشيماء عبد السلام، العلاقات العربية . الصينية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٩ . ١٦٥.

(٥٨) انظر د. محمد نعمان جلال، المنتدى الصيني العربي في إطار الاستراتيجية الدولية، في الشيماء عبد السلام، المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٥٩) http // www . Baghdad – newspaper . com / ar / 60 / m 1/8/ ara . html.

(٦٠) http // www . Baghdad – newspaper . com / ar / 60 / m 1/8/ ara . html.

(٦١) http // Arabic . cri . cn 361 / 2008 / 10 / 29 / 181 s 105927 htm

(٦٢) http // Arabic . org . en / news / txt / 2008 – 10/30/ content – 16691057 – htm

(٦٣) http // arabic . cri . en / 81 / 2008 / 05 / 06 / 84 a 95592 . htm

(٦٤) www . arableague . chnina – org.

(٦٥) انظر لمزيد من التفاصيل: د. محمد السيد سليم، مدحت أيوب (محرران) كوريا والشرق الأوسط (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ١٩٩٩).

(٦٦) www . org . eg.

الفصل الخامس
موقع الشرق فى دائرة السياسة الخارجية المصرية

أ.د. محمد سالمان

مقدمة

يبدو أحياناً أن الثوابت التي تحكم قضية السياسة الخارجية المصرية أكثر من المتغيرات التي تحيط بها، فبفعل موقع مصر الجغرافي، وثقلها السكاني، وميراثها التاريخي، ووزنها الحضاري، ودورها السياسي، كانت "السياسة الخارجية" مكوناً أساسياً من مكونات السياسة العامة والشخصية العبقرية لمصر عبر تاريخها الطويل. إذ كانت مصر دائماً – بحكم الموقع– من أوائل الدول التي تتأثر بتطورات الأحداث في البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بها، وكانت مصر كذلك –بحكم الوزن والثقل السياسي والديمجرافي– من القوى الأساسية التي تمارس تأثيراً واسعاً في حركة الأهداف الإقليمية بل والعالمية.

لذا، كان هناك وعي دائم بأهمية وخطورة السياسة الخارجية المصرية في التأثير على عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الداخل، وأيضاً الحفاظ على المصالح الإستراتيجية العليا في الخارج، فلم يكن لدى مصر في معظم مراحل تطورها التاريخي خيار آخر غير اتباع سياسة خارجية نشيطة في اتجاهات متعددة، وسياسة خارجية عقلانية في نفس الوقت. فكما أن خبرة التاريخ قد فرضت على مصر ضرورة إتباع سياسة خارجية قوية، فإن نفس الخبرة قد أملت عليها ليس فقط ضرورة إجراء حسابات معقدة في إدارة تلك السياسة وإنما أيضاً ضرورة التحرك المرن في إطار دوائر الحركة المتاحة، بل واستحداث وإضافة دوائر حركة جديدة حسب مقتضيات التغير الذي قد تفرزه البيئتين الإقليمية والدولية لمصر، وبما يحفظ لمصر مكانتها المحورية والمركزية إقليمياً ودولياً.

في هذا السياق، تأتي السياسة الخارجية المصرية تجاه آسيا لتعبر عن حالة جدلية بين اعتبارات التهميش السياسي الرسمي – نسبياً– الذي كان سمة مميزة لتلك السياسة خلال العقود الستة المنصرمة، من منطلق الهوة الجغرافية بين مصر من ناحية وآسيا غير العربية من ناحية ثانية. ثم هناك المكون الثاني من مكونات الجدلية السياسية المصرية في توجهها الآسيوي، والذي يتمثل في حزمة الاعتبارات القومية العروبية، والاقتصادية، والسياسية – الجيوستراتيجية التي تقتضي تفعيلاً للبعد الآسيوي في السياسة المصرية، ولاسيما في ظل الصعود الآسيوي اقتصادياً وتكنولوجياً، ومن ثم سياسياً واستراتيجياً بالتبعية.

وبدا واضحاً أن ثمة اعتبارات مصلحية تقتضي إعادة تقييم وتقويم سياسة التوجه شرقاً لمصر، بحيث لا تقتصر فقط على مجرد إقامة علاقات معتدلة مع القوى الاقتصادية الكبرى، وإنما العمل على توجه السياسة الخارجية المصرية إلى فتح دائرة آسيوية ذات معالم مغايرة، مواكبةً للتغيرات العالمية الجديدة.

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل البعد الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية. ومن ثم، تتحدد المشكلة البحثية في بحث وتحليل البعد الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية، بعبارة أخرى، تدور المشكلة البحثية حول تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه آسيا.

وتثير تلك الإشكالية البحثية عدد من التساؤلات البحثية، من قبيل:

ما هي دوائر السياسة الخارجية المصرية؟.

هل تعد آسيا واحدة من دوائر السياسة الخارجية المصرية؟.

ما هي محددات التوجه المصري آسيوياً؟.

ما هي القضايا والموضوعات التي تطرحها أجندة السياسة الخارجية المصرية في البعد الآسيوي؟.

ما هي أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في المحيط الآسيوي؟.

هل ثمة اعتبارات مصلحية مستحدثة تقتضي فتح دائرة آسيوية لمصر ذات معالم مغايرة؟.

وبناء عليه، فإن وحدة التحليل (Unit of Analysis) لهذا الفصل تتحدد في "السياسة الخارجية المصرية" تجاه المشروع النووي الإيراني والتطورات لتى لحقت به بعد اتفاق لوزان بين طهران والغرب هذا العام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من تعدد وتنوع تعريفات مفهوم "السياسة الخارجية"، لدرجة قد توحي بعدم وجود اتفاق بين الأدبيات العلمية في أدب السياسة الخارجية حول تعريفها، إلا أن التعريف الذي يتبناه هذا الفصل هو الذي يعرف السياسة الخارجية (Foreign Policy) لأي وحدة دولية على أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[(١)]

ويعتمد الإطار المنهجي لهذا الفصل على إطار تحليل نسق السياسة الخارجية، باعتباره المدخل الأكثر ملاءمة لدراسة وتحليل السياسة الأوروبية تجاه المشروع النووي الإيراني، باعتباره المتغير الذي تسعى الورقة إلى بحثه وتفسيره.

ويمتاز هذا الاقتراب بديناميكيته، حيث إنه ينظر إلى "عملية السياسة الخارجية" باعتبارها منظومة. ومن ثم، تتفاعل عناصرها الموضوعية مع النفسية، وتلك النابعة من البيئة الداخلية مع نظيراتها النابعة من البيئة الخارجية، كل في إطار منظومي، وبحيث تتأثر السياسة الخارجية بأي تغير في العناصر المكونة لها. فضلاً عن أن هذا الاقتراب

ينظر إلى "السياسة الخارجية" باعتبارها عملية دائرية مستمرة، بمعنى أن "الصياغة النهائية" للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، ليست نهاية مطاف التحليل، وإنما يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً ردود الفعل التي يتخذها الآخرون تجاه تلك السياسة.

وعلاوة على ذلك، فإن اقتراب تحليل نسق السياسة الخارجية ينهض أساساً على استخدام المنهج العلمي المقارن أو ما يسمى في الأدب السياسي المعاصر "السياسة الخارجية المقارنة" (Comparative Foreign Policy).[٢]

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية. يتناول أولها أسس وثوابت السياسة الخارجية المصرية. ويعرض ثانيها لدوائر السياسة الخارجية المصرية بين التأصيل الفكري والطرح الرسمي. أما القسم الثالث فيتناول التوجه الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية.

(١)
أسس السياسة الخارجية المصرية

يمكن رصد أهم الأسس العامة التي تحكم السياسة الخارجية المصرية فيما يلي:

أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، فالهدف النهائي من ممارسة النشاط الخارجي هو خدمة أهداف وقضايا الداخل. أو بصيغة أخرى، فإن التحرك الخارجي يتم توظيفه لخدمة أهداف التنمية والتطوير والاستقرار وتأمين المصالح القومية الحيوية.[٣]

فهناك علاقة ثابتة بين المتغيرات العالمية والمصالح القومية الداخلية لأية دولة، إذ لا يمكن صياغة الأهداف الداخلية أو السير في طريق تحقيقها دون النظر بعين الاعتبار لما يدور حول الدولة في الإقليم والعالم، كما أن التحرك الخارجي يدعم ويخدم ويتكامل مع التحرك الداخلي، فجزء أساسي من مصالح الوطن يرتبط بالخارج، كما أن الفعالية في الداخل هي الطريق للفعالية في الخارج. وعلى ذلك فإن السياسة الخارجية المصرية هي امتداد للسياسة الداخلية لكن هذا الامتداد ليس آلياً، فهناك مصالح مصرية هامة تستلزم التحرك الخارجي بصرف النظر عن النتائج الداخلية المباشرة لذلك، وهو ما يقود إلى النقطة الثانية.[٤]

أن لمصر دور إقليمي لا يمكنها - بحكم ثقلها وموقعها وتاريخها - أن تتنازل عنه أو تتهاون بخصوصه، حتى لو كان يحملها بعض الأعباء وأن لها دوائر حركة يجب العمل دائماً على الحفاظ على توازنها، وإزالة التناقضات المستمرة فيما بينها، مع القيام بفتح دوائر جديدة إذا ما كانت هناك مبررات أو حاجة للقيام بذلك كما أن مصر هي المسؤولة بشكل

ما، بمشاركة الأطراف الأخرى، عن طرح أهم التحديات الدولية والإقليمية القائمة، أو التي يجب الاهتمام بها في دوائر تحركها، ومحاولة إيجاد صيغ وتصورات لكيفية التعامل معها، كالتحديات الخاصة بتزايد الاتجاه العالمي إلى إقامة تكتلات اقتصادية في ظل الدور المتصاعد للقوة الاقتصادية على المستوى الدولي، والتحديات الخاصة ببروز أهمية التكنولوجيا في التطورات العالمية وظهور سباق عالمي – احتل أحياناً مكان سباق التسلح – لامتلاك أسباب العلم والمعرفة وتسخيرها لخدمة اقتصاد ومجتمع الدولة، إضافة إلى ما يتصل بالتعامل مع المشكلات والنزعات الإقليمية والدولية.(٥)

أن هناك تحديات دائمة تقف في مواجهة مصر على المستوى الخارجي، فمصر دولة هامة ومؤثرة، ويمثل الالتزام بسياسة خارجية متزنة ومتعقلة بالنسبة لها أهم أسس مواجهة تلك التحديات وبالتالي فإن الواقعية تعتبر من أهم الأسس التي يجب أن تستند إليها السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة، وتعني النظرة الواقعية في التعامل مع العلاقات والممارسات والقضايا الدولية أن يتم التعامل مع هذه الأمور كما هي قائمة عليه. ولا تعني الواقعية على الإطلاق أن يتم التنازل عن المبادئ الثابتة، وإنما تعني من هذه الزاوية عدم التحليق في الهواء والمثاليات والأحكام النظرية التي تؤدي إلى ضياع المصالح والحقوق فمن السهل إعلان رفض الواقع وعدم التعامل معه، لكن ذلك لن يؤدي إلى تحقيق المصلحة أو استعادة الحق فالواقعية تعني التعامل مع الواقع كما هو عليه في سبيل استعادة الحق أو تحقيق المصلحة دون إخلال بالمبادئ والقيم وبالتأكيد فإن هذه المعادلة تتسم بالصعوبة الشديدة في أحيان كثيرة لكن في معظم الأحيان تكون النتيجة أفضل.(٦)

التطوير المستمر لأدوات تحقيق وأساليب تنفيذ السياسة الخارجية المصرية فالدبلوماسية هي خط الدفاع الأول عن المصالح الوطنية، أما الخط الثاني فهو القوات المسلحة للدولة، كما قال "تاليران" وزير خارجية فرنسا في عهد نابليون، وإذا كانت سلطات السياسة الخارجية قد اقتصرت في الماضي على أمور رمزية وبروتوكولية فإن طبيعتها قد تغيرت – في المرحلة الحالية – لترتبط بقضايا معقدة تتصل بحل النزاعات والخلافات بالوسائل السلمية والتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي بين الدول والمجتمعات، إضافة إلى التعبير عن مواقف الدولة في المحافل الدولية المختلفة، وأصبحت الدبلوماسية التي كانت تدار بواسطة المبعوث الدبلوماسي للدولة فقط تدار أيضاً لاعتبارات السرعة والحسم بواسطة الوزراء ورؤساء الحكومات، بل ورؤساء الدول، وهيئات مختلفة، بحيث أصبحت هناك أشكال مختلفة لممارسة الدبلوماسية مثل "دبلوماسية القمة" و"الدبلوماسية الشعبية"،

"دبلوماسية المؤتمرات" وغيرها وكلها متغيرات تستلزم التطوير المستمر لمؤسسات وأدوات وأساليب عمل السياسة الخارجية وهي أمور تبدو واضحة في مصر خلال الفترة الحالية.

أن السياسة الخارجية المصرية تستند في تحركاتها إلى مبادئ عامة واضحة تعبر عن مصالح مصر وميراثها الحضاري ودورها الإقليمي من ناحية وتعبر عن القيم الدولية والإقليمية السائدة من ناحية أخرى. وتهدف هذه المبادئ – بصفة عامة – إلى الحفاظ على الاستقرار في المنطقة على أساس توازن المصالح والحقوق بين كافة الدول، وليس توازن القوة، بما يتيح لكافة الأطراف في النهاية مناخاً يخدم عملية التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، فبصرف النظر عن ظروف وقضايا كل دائرة من دوائر التحرك المصري، وفي هذا السياق، تلتزم السياسة الخارجية بالمبادئ التالية:(٧)

- الالتزام بالشرعية الدولية على أساس احترام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقرارات الدولية على أن تطبق الشرعية الدولية بمعايير موحدة متكافئة بالنسبة لجميع الأطراف والقضايا وليس بتلك المعايير المزدوجة الانتقائية التي سادت – ولا تزال – في بعض الفترات.
- إقامة علاقات طيبة وتعاونية مع كافة الدول، فالتعاون – وليس الصراع – هو الأساس خاصة في منطقة تتسم أصلاً بوجود عوامل مختلفة لعدم الاستقرار مع ضرورة تأسيس أطر تعاونية فعالة تعتمد على الرضاء المتبادل وصيانة الحقوق والتوازن شبه الكامل.
- رفض فكرة المحاور والأحلاف الموجهة ضد دولة ما، أو ضد مجموعة من الدول مع العمل في إطار جماعي داخل المجموعات والتكتلات الإقليمية والدولية، القومية والجغرافية والعالمية، التي تعمل طبقاً لأسس تتضمن أمن وتنمية كافة أطرافها.
- عدم استخدام القوة العسكرية في إدارة العلاقات بين الدول، وضرورة حل المشكلات والنزاعات بالطرق السلمية، وبعيداً عن التهديدات والضغوط المسلحة فالقوة العسكرية لا تحل المشكلات وإنما تزيدها تعقيداً.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مع رفض تدخل أية دولة في شؤون مصر الخاصة أو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى فاحترام سيادة واستقلال أي دولة هو أساس الاستقرار الداخلي والإقليمي.

- في هذا الإطار تستند السياسة الخارجية المصرية على تلك الأسس في نشاطاتها داخل دوائر حركتها المختلفة، فالسياسة المصرية لا تؤمن بردود الأفعال أو التحركات غير المحسوبة، وإنما تعمل وفق تصورات ومبادئ محددة تضمن لها الاستمرارية والتأثير والاتساق، وقبل ذلك الفعالية، وهو ما يمكن رصده "عملياً" من خلال الإشارة إلى توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدوائر المختلفة.

(٢)
دوائر السياسة الخارجية المصرية بين التأصيل الفكري والطرح الرسمي

لا توجه الوحدة الدولية سياستها الخارجية بالتساوي إلي مختلف الوحدات الدولية، ولكنها تركز اهتمامها علي بعض الوحدات، وهي تلك التي ترغب في التأثير عليها بغرض الحصول علي منافع معينة. ويتم ذلك من خلال توزيع اهتمامات تلك السياسة بين مختلف الوحدات الدولية، فبينما توجه الدول الكبرى سياستها الخارجية إلي كل الوحدات الدولية، تقريباً – وإن كان هناك تفاوت في درجة اهتمامها بتلك الوحدات – فإن الدول الصغرى تركز سياستها الخارجية علي دول الإقليم الواقعة فيه وبعض القوي الكبرى. ولذا توصف السياسة الخارجية للقوي الكبرى بأنها سياسة عالمية، أي أنها تشمل العالم بأسره، والسياسة الخارجية الدول الصغرى بأنها سياسة إقليمية، أي أنها مركزة علي إقليم محدد. وفي هذا الصدد تتفاوت مجالات السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية. وهو ما يعرف "بتوزيع السياسة الخارجية" على مجالات ونطاقات الحركة الخارجية للوحدة الدولية.(٨)

وتتجه السياسة الخارجية للوحدة الدولية – عادة – نحو دوائر مختلفة للحركة داخل الإقليم الذي توجد في الوحدة الدولية، أو عبر الساحة العلمية، تبعاً لوزن وقدرات ومصالح كل دولة. وهناك دائماً خيارات وبدائل متعددة لتيسير السياسة الخارجية تتوقف علي طبيعة القضية التي يتم التعامل معها، وعلي ما تمتلكه الدولة من قدرات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية وبشرية في مرحلة ما.(٩)

وترتكز دوائر حركة وإطارات أنشطة السياسة الخارجية لأي وحدة دولية علي أسس يمليها عليها موقعها الجغرافي ودورها التاريخي، وانتماؤها الفكري والحضاري. فموقع الدولة الجغرافي، وتراثها ووزنها السياسي، قد يفرض عليها القيام إما بدور ريادي أو دور عادي وقد يجعلها. بمثابة عامل الوصل بين الأقاليم، كما قد يجعلها معزولة عن تلك الأقاليم، ومن ثم عن حركة الأحداث العالمية.

وإذا كانت دوائر وإطارات الانتماء والحركة الخارجية لأي وحدة دولية، تنبع من الثوابت الجغرافية والسياسية، ومن الحقائق التاريخية والفكرية – الحضارية، فإن استثمار تلك الثوابت والتعامل معها في رسم السياسة الخارجية للوحدة الدولية، لابد وأن يتصف بالديناميكية والمرونة، حتى تستطيع- من منطلق استنادها إلي تلك الثوابت - أن تتفاعل مع المتغيرات الدولية المتتالية. إن دوائر السياسة الخارجية لأي وحدة دولية إنما ترتكز إلي دعامات ثلاث، هي: الجغرافيا، والتاريخ، والحضارة / الفكر.(١٠)

وانطلاقاً من هذا التحديد النظري لمفهوم "دائرة الحركة في السياسة الخارجية"، فإنه يمكن تحديد دوائر السياسة الخارجية المصرية استناداً إلي أسس الجغرافيا والتاريخ والفكر الحضاري. فموقع مصر في قلب الوطن العربي وتراثها ووزنها السياسي، قد فرض عليها دورها الريادي، وجعلها بمثابة عامل الوصل بين شرق الوطن العربي وغربه في قارتي آسيا وأفريقيا. ودور مصر القيادي في الإطار الإسلامي أملاه – ومازال يمليه عليها – بالإضافة إلي موقعها المتوسط فيه، انتماؤها الأصيل إلي العالم الإسلامي، وتاريخها الخصب، وفكرها الثري في هذا المجال. وموقع مصر الجغرافي المتفرد في القارة الأفريقية قد أضاف إلي ريادتها وثقلها السياسي في هذا الإطار، ما يجعل دورها يتعدى مجرد الانتماء إلى أفريقيا، إلي أن تكون بمثابة النافذة – بمعناها المادي والمعنوي- التي تطل منها القارة على الشمال والشرق.(١١)

ويعرض الفصل في هذا الجزء لأهم التأصيلات الفكرية التي تناولت تحديد دوائر السياسة الخارجية المصرية. ثم تعرج لتناول الطروحات الرسمية التي استهدفت تحديد تلك الدوائر في السياسة الخارجية المصرية.

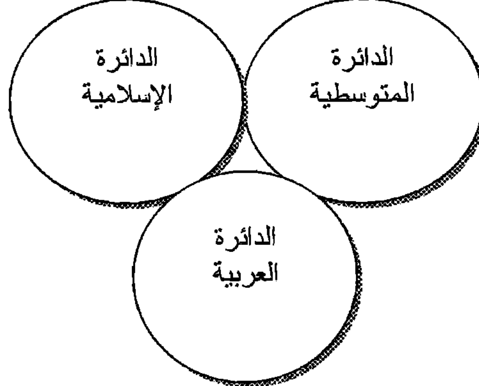
(أ) التأصيل الفكري لدوائر السياسة الخارجية المصرية:

قدم نفر من المفكرين المصريين – خلال حقب تاريخية مختلفة – اجتهادات فكرية بشأن رؤاهم حول ماهية دوائر السياسة الخارجية المصرية.

في هذا الصدد، يري العميد "طه حسين" أن مشخصات مصر الجغرافية، والدينية، واللغوية، تحدد لمصر دوائر انتماء ثلاث، تمثل في نفس الوقت دوائر السياسة الخارجية المصرية، وهي: الدائرة المتوسطية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية.(١٢) كما يتضح في الشكل رقم(١).

شكل رقم (١)

دوائر السياسة الخارجية المصرية كما يتصورها العميد طه حسين



فقد انشغل ذهن "العميد/ طه حسين" بإشكالية بحثية لطالما أرقته وهي تتعلق بماهية تحديد أصل الثقافة المصرية وإلى أي الدوائر ينتمي العقل المصري. فنجده يقول:

"ولكن المسألة الخطيرة حقاً، والتي لابد من نجليها لأنفسنا تجلية تزيل عنها كل شك وتعصمها من كل لبس وتبرئها من كل ريب هي أن نعرف: أمصر من الشرق أم من الغرب؟، وأنا لا أريد بالطبع الشرق الجغرافي والغرب الجغرافي، أنما أريد الشرق الثقافي والغرب الثقافي، فقد يظهر أن في الأرض نوعين من الثقافة يختلفان أشد الاختلاف ويتصل بينهما صراع بغيض، ولا يلقى كل منهما صاحبه إلا محارباً أو متهيئاً للحرب، أحد هذين النوعين هذا الذي نجده في أوروبا منذ العصور القديمة والآخر هذا الذي نجده في أقصى الشرق منذ العصور القديمة أيضاً".(١٣)

ويستطرد فيقول:

"وقد نستطيع أن نضع هذه المسألة وضعاً واضحاً قريباً يدنيها إلى الأذهان وييسرها على الألباب. فهل العقل المصري شرقي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء أم هل هو غربي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء؟، وبعبارة موجزة جلية، أيهما أيسر على العقل المصري: أن يفهم الرجل الصيني أو الياباني أو أن يفهم الرجل الفرنسي أو الإنجليزي؟".(١٤)

ولحل هذا اللغز، وما يرتبط به من إشكالية بحثية شغلت عقل وذهن "طه حسين"، فقد قدم رؤية ذهنية مركبة، وتصوراً فكرياً متعدد الجوانب والأبعاد والمستويات. وتقوم نظرية "طه حسين" على أركان ثقافية تاريخية اتصالية وهي كما يلي:

"إذا أردنا أن نلتمس المؤثر الأساسي في تكوين الحضارة المصرية، وفي تكوين العقل المصري، وإذا لم يكن بد من اعتبار البيئة في تقدير هذا المؤثر، فمن اللغو والسخف أن نفكر في الشرق الأقصى أو في الشرق البعيد، ومن الحق أن نفكر في البحر الأبيض المتوسط، وفي الظروف التي أحاطت به، والأمم التي عاشت فيه".[١٥]

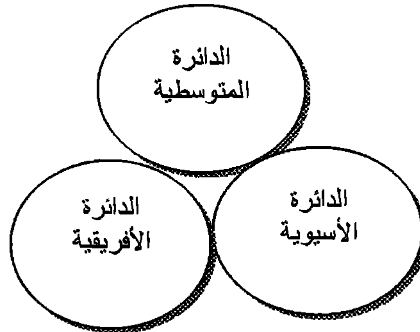
"فإذا لم يكن بد من أن نلتمس أسرة للعقل المصري نقره فيها فهي أسرة الشعوب التي عاشت حول بحر الروم، وقد كان العقل المصري أكبر العقول التي نشأت في هذه الرقعة من الأرض سناً وأبلغها أثراً ".[١٦] ويقول:

"فمن السخف الذي ليس بعده سخف اعتبار مصر جزء من الشرق، واعتبار العقلية المصرية عقلية شرقية كعقلية الهند والصين".[١٧]

أما المؤرخ "حسين مؤنس" فيرى أن أبعاد الشخصية المصرية تتحدد في ثلاثة مكونات رئيسة هي المتوسطية والآسيوية والأفريقية، ومن ثم فإنه يقرر ثلاث دوائر السياسة مصر الخارجية هي: الدائرة المتوسطية، والدائرة الآسيوية، والدائرة الأفريقية.[١٨] وذلك على النحو الذي يوضحه الشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢)

دوائر السياسة الخارجية المصرية كما يتصورها المؤرخ حسين مؤنس

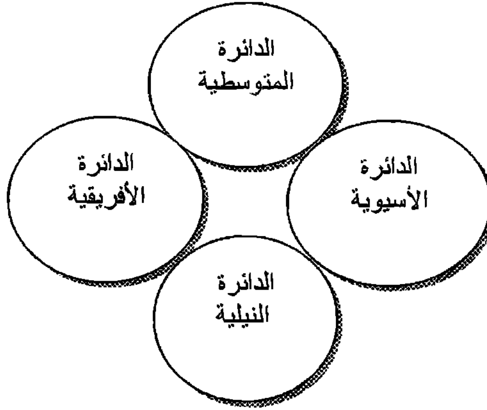


ولذلك، فهو يؤكد على أهمية تحقيق التوازن في السياسة الخارجية المصرية تجاه دوائرها الأساسية وهي: آسيا وأفريقيا والبحر المتوسط. ويخلص إلى أن مستقبل الكيان المصري من منظور الأمن القومي البحت إنما هو رهن باستعادة مصر لدورها القيادي في تلك المحيطات الثلاثة، فضلاً عن أن "رسالة مصر" في هذه الدوائر هي رسالة نور وسلام، والتي لا يكتمل وجود مصر إلا بأدائها.

في حين يتصور "جمال حمدان" أن لمصر أبعاداً أربعة يجب أن تتحرك في نطاقها السياسية الخارجية المصرية، فيما يسميه جمال حمدان "أبعادنا الأربعة" وهي: الدائرة النيلية، ودائرة البحر المتوسط، والدائرة الآسيوية، والدائرة الأفريقية. مشيراً إلى أن هذه الدوائر تمثل دوائر تحرك خارجي لمصر، وهي تختلف – من وجهة نظره – بلا شك عن دائرة الانتماء الأساسية لمصر، ويعني بها الدائرة العربية. وذلك على النحو الذي يوضحه الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣)

دوائر السياسة المصرية من منظور جمال حمدان



فمصر – كما يقول عنها جمال حمدان– "توشك أن تكون مركزاً مشتركاً لثلاث دوائر مختلفة، فهي قلب العالم العربي، وواسطة الإسلامي، وحجر الزاوية في العالم الإفريقي".[١٩]

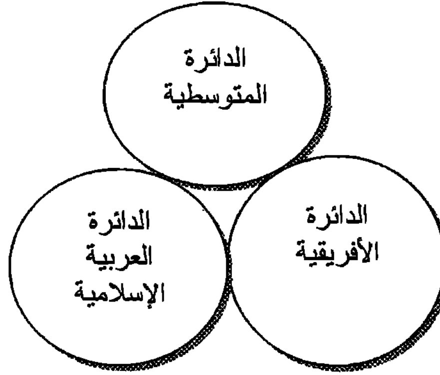
يؤكد "جمال حمدان" أن البعد الآسيوي هو أحد أبعادنا الأربعة، فيقول:

تتحد لمصر أبعاد أربعة في توجيهها: الآسيوي والأفريقي على مستوى القارات، والنيلي والمتوسطي على المستوى الإقليمي. غير أن من الواضح أن هذه الأبعاد تتداخل في بعضها البعض غالباً كما يفعل النيلي والأفريقي، هذا فضلاً عن أن الكل يتداخل في الإطار العربي الكبير. فلمصر أبعاد إقليمية أربعة يحسم تعدد أبعاد شخصيتها كأكمل ما يكون وتختزل توجيهها الجغرافي بدقة وحساسية وأن تداخلت بقدر أو آخر مثلما تداولت الأولوية فيما بينها على التعاقب تاريخياً، بعدان قاريان: الأفريقي والأسيوي، وبعدان إقليميان: النيلي والمتوسطي، الأبعاد الأولى تجعلها أفريقياسية، ولكن المتوسطي يجعلها أورافريقية أيضاً".[٢٠]

أما "سليمان حزين"، فهو يتصور أن السياسة الخارجية المصرية حري بها أن تتحرك في ثلاث دوائر أساسية تمليها عليها انتماءاتها الجغرافية والتاريخية والثقافية – الدينية، وهذه الدوائر هي: دائرة البحر المتوسط، والدائرة الأفريقية، والدائرة العربية – الإسلامية. وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (٤).

شكل رقم (٤)

دوائر السياسة الخارجية المصرية كما يتصورها سليمان حزين



وينطلق العالم والمفكر المصري "سليمان حزين" من افتراض أساسي مؤداه: تعقيد الصورة في ثقافة مصر العربية، ويتمثل ذلك في قوله بأنها:

"ثلاثية الجذور، فهناك أولاً البيئة المصرية الأفريقية والنيلية التي خرجت منها الثقافة المصرية مستندة إلى أصول البيئة في أرض الكنانة بوادي النيل الأسفل، وهناك ثانياً البيئة العربية في شبه جزيرة العرب – جنوبها ووسطها وشمالها – وهي التي خرجت منها الأصول الحامية ثم السامية ثم الإسلامية، ووصلت إلى مصر والتي اختلطت ببعض أصولها الأولى وتبنتها لتنشرها على العالم الإسلامي كله، وهناك ثالثاً بيئة البحر المتوسط واليونان وما وراء ذلك في غرب أوروبا، وهي التي أضافت إلى ملامح الحضارة والثقافة المصرية، ولكنها لم تطمس معالمها الأصيلة والعربية، وإنما أضافت إليها ما أثراها على مر الزمن وعلى طريق المستقبل إن شاء الله".[٢١]

(ب) الطرح الرسمي لدوائر السياسة الخارجية المصرية

١- دوائر السياسة الخارجية المصرية من منظور عبد الناصر

عبّرت القيادة السياسية الرسمية المصرية عن تصوّرها لدوائر السياسة الخارجية المصرية، ففي كتابة المعنون: "فلسفة الثورة" حدد "جمال عبد الناصر" دوائر السياسة الخارجية المصرية في ثلاث دوائر بالأساس، هي بالترتيب الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة الإسلامية، معلناً أن: "الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا، فلقد امتزجت معنا بالتاريخ، وامتزجت معنا أيضاً بالدين، ثم جعلها الجوار في إطار ربطته هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية".(٢٢)

وإجمالاً لما سبق، واستناداً إلى محددات الجغرافيا والتاريخ والحضارة الفكرية، يمكن القول بأن دوائر السياسة الخارجية المصرية وفق المنظور الناصري هي:(٢٣)

❖ **الدائرة العربية:**

وهى تمثل – فضلاً عن كونها دائرة حركة أساسية لسياسة مصر الخارجية فهي أيضاً – دائرة الانتماء الأساسية لمصر، لغوياً وحضارياً دينياً وتاريخياً ومصيرياً. سيما الدور المنوط بمصر أن تضطلع به في إطار هذه الدائرة باعتبارها تمثل – أي مصر – الدولة القائد في هذه الدائرة.

❖ **الدائرة الأفريقية:**

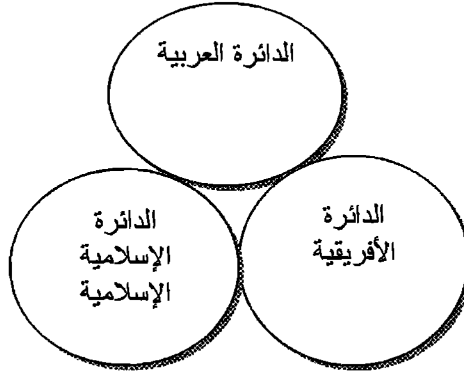
فلقد كانت مصر تشعر دائماً أنها دولة افريقية مثلما هي دولة عربية وإسلامية، بل إن الانتماء الأفريقي لمصر قد تقدم في بعض الأحوال على الانتماءات الأخرى.

❖ **الدائرة الإسلامية:**

فمصر هي قلب العالم الإسلامي، وحافظة القيم الإسلامية السمحة فيه. وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (٥).

شكل رقم (٥)

دوائر السياسة الخارجية المصرية كما يتصورها جمال عبد الناصر



وقد ظلت تلك الدوائر الثلاث تعبر الرؤية الرسمية المصرية لنطاقات التحرك الخارجي طيلة الحقبة الناصرية. ولم يصدر عن "السادات" – أو أي من مسؤوليه – ما يفيد تغير أو تبدل تلك الدوائر التي أوردها "عبد الناصر" في كتابه المذكور.

ولم يصرح " الرئيس الأسبق حسني مبارك" ما يؤكد أو ينفي تلك المنظومة لدوائر السياسة الخارجية المصرية واستمر ذلك الوضع حتى عام ١٩٩٥ م.

وفي عام ١٩٩٥ م، حدد "عمرو موسى" – وزير الخارجية المصري آنذاك– دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية في ثلاث دوائر تحديداً، وهى: الدائرة العربية، والدائرة الإقليمية التي تضم أطرافاً غير عربية، تتداخل مصالحها مع الدول العربية، الأمر الذي يتطلب التنسيق والتعاون فيما بينها، ثم الدائرة المتوسطية التي تضم دول حوض البحر المتوسط وتتسع لتشمل بقية دول أوروبا والدول المحيطة بدول المتوسط بحكم تشابك المصالح.(٢٤)

وقد جاء ذلك في حديثين متتاليين للسيد "عمرو موسى"، أولهما: منشور بصحيفة "الحياة" بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٥ م، وثانيهما، حديثه أمام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام المنشور في صحيفة "الأهرام" بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩٥. ويدور جوهر الحديثين حول دوائر تحرك واتجاه السياسة الخارجية في المرحلة الحالية. قال في صحيفة "الحياة":

"إن المنطلق الأساسي للسياسة المصرية هو عربي وإقليمي ومتوسطي. فنحن مجتمع عربي له معطيات وتاريخ ومصالح معنية يجب أن نركز عليها، وهذا لا يتعارض مع الشرق

أوسطية. الشرق أوسطية ما زالت عنواناً لمضمون أقل، والمتوسطية تطرح نفسها للمستقبل، ولا أرى تعارضاً بين المتوسطية والشرق أوسطية كما لا يوجد تعارض بين الشرق أوسطية والعربية. ويجب أن يحدث توافق عربي على مصالح معينة ومسار سياسي واقتصادي وأمني معين، يصب في الإطار الشرق أوسطي الذي يستغرق في الإطار المتوسطي ".(٢٥)

وقال في صحيفة "الأهرام":

"إن تحرك السياسة الخارجية المصرية وفق سياسة مركبة، يحمل قدراً من التعقيد، ويتحرك من منافذ متعددة في دوائر مختلفة لتحقيق المصالح الوطنية والقومية، أو لمنع الإضرار بتلك المصالح والتأثير عليها:

الدائرة الأولى: هي الدائرة العربية للحفاظ على الهوية العربية ومحاولة إصلاح العلاقات العربية وتدعيم منظمات العمل العربي المشترك، وإن المنطقة العربية في أمنها هي جزء من الأمن الدولي.

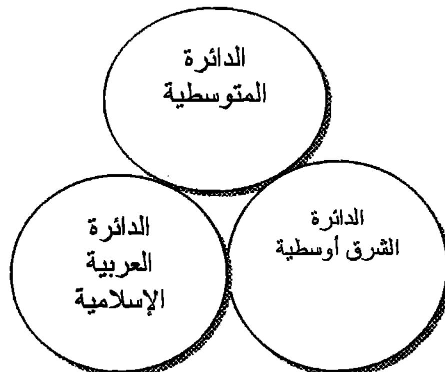
الدائرة الثانية: هي الدائرة الإقليمية لحل الصراع الإقليمي ي، وبدء صفحة جديدة في التعامل بين إسرائيل والدول المجاورة بعد تسوية المشكلات الخلافية، وليس بإعادة صياغة الوضع الإقليمي أو إحلال إطار محل إطار آخر، وما يقال عن الشرق أوسطية ما زال مجرد مقولات نظرية أو إعلامية.

الدائرة الثالثة: هي الدائرة المتوسطية التي تتجه إليها السياسة الخارجية المصرية بثبات وسوف تتصاعد أهميتها بشدة في السنوات القادمة، ويتوقع أن يتسع إطارها مع الموقف لتضم دولاً أخرى في المنطقة وفى أوروبا لا تطل على البحر المتوسط مباشرة".(٢٦)

ويمكن التعبير عن تصور الوزير "عمرو موسى" لدوائر السياسة الخارجية المصرية في الشكل رقم (٦).

شكل رقم (٦)

دوائر السياسة الخارجية المصرية كما يتصورها الوزير عمرو موسى



مما سبق، يتضح أن التأصيل والطرح الرسمي المصري لدوائر السياسة الخارجية المصرية قد جاء خلواً من أي إشارة إلى الدائرة الآسيوية، الأمر الذي يؤكد – بما لا يدع مجالاً للشك – أن النطاق الآسيوي قد يكون بعداً من أبعاد السياسة المصرية، أو توجهاً من توجهات تلك السياسة، بيد أنه لا يرقى على الإطلاق إلى مرتبة أن يكون "دائرة" من دوائر السياسة الخارجية المصرية.

(٣)
التوجه الآسيوى في السياسة الخارجية المصرية

يمكن تحليل أبعاد وعناصر التوجه الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية من خلال استعراض أهم محددات ذلك التوجه، وترسيم خريطة لأهم وأبرز القضايا والموضوعات المثارة في إطاره، ثم بيان أدوات تنفيذ السياسة المصرية من خلال ذلك التوجه

(أ) محددات التوجه الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية

❖ **المحدد الجغرافي:**

تعتبر مصر من البلاد القليلة في العالم التي تقع في قارتين، مثل روسيا التي تقع في أوروبا وآسيا وتركيا التي تقع أيضاً في أوروبا وآسيا، إذ إن شبه جزيرة سيناء تقع بالكامل في قارة آسيا، وتأسيساً على ذلك ترتبط الجغرافيا المصرية ارتباطاً عضوياً بجغرافية آسيا منذ قديم الزمان، وتمتد إلى اللحظة التاريخية الراهنة. ولأن الجغرافيا هي قدر الأمم، فقَدَر مصر أن تكون آسيا جوارها وقَدَر آسيا أن تكون مصر هي نقطة اتصالها مع أفريقيا وبوابتها إليها، ويخبرنا التاريخ في درس دائم أن الصعود الإقليمي لمصر ومنذ عصر الملك العظيم رمسيس الثاني مروراً بعصور الفاطميين والمماليك حتى "محمد علي" والزعيم "جمال عبد الناصر" في العصر الحديث، كان مرتبطاً بتمدد الدور المصري نحو الشرق، أي نحو آسيا.[٣٢]

❖ **المحدد الثقافي:**

إن الهوية العربية الإسلامية التي هي مكون أساس للهوية الوطنية المصرية هي هوية آسيوية في جانب كبير منها، وبالتالي فعلاقات مصر الآسيوية كانت ومازالت ويفترض أن تكون جزءاً ضرورياً ومكوناً مهماً من مكونات السياسة الخارجية لمصر.[٣٣]

في هذا السياق، تبرز على أجندة السياسة الخارجية المصرية مجموعة الدول ذات البعد القومي، وتمثلها الدول العربية الآسيوية، وهذه المجموعة تبدو حاضرة دائماً في السياسة الخارجية المصرية، وإن كانت تقع في نطاق الدائرة العربية، ولكنها مهمة بدرجة أكبر عندما تبدو في نطاقها الآسيوي لارتباطها المباشر بالعديد من القضايا والإشكاليات التي تؤثر بشكل أو بآخر في الأمن القومي المصري ثم الأمن القومي العربي.(٣٤)

❖ **المحدد السياسي- الجيوستراتيجي:**

تتنوع المصالح المصرية في آسيا فهناك بُعد المناورة الاستراتيجية وهو بُعد مهم، بسبب أن آسيا البازغة على مسرح السياسة الدولية هي ميدان رئيسي لتنويع البدائل السياسية في عصر القطبية الأحادية التي يشهدها العالم منذ انهيار دول الكتلة الشرقية. وإن كانت الصين واليابان على وجه الخصوص لم تصلا بعد إلى مرحلة القطب على الساحة العالمية، إلا أن تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية معهما هي استثمار حقيقي في المستقبل، وتدل المؤشرات الاستراتيجية إلى إمكان وصولهما إلى هذه المرحلة في غضون فترة تتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٥ سنة على الأكثر. ولا تفوت ملاحظة أن عامل تنوع البدائل السياسية والاستفادة منها وتوظيفها لمصلحة أهداف مصر العليا هي ركن أساس في السياسة الخارجية المصرية منذ العام ١٩٥٢ على الأقل، كما أن الدول الإقليمية في القارات المختلفة تسعى إلى تنويع بدائلها السياسية لتجنب الضغوط الدولية والوصول إلى أنسب الحلول لمصالحها الوطنية في المواقف والأزمات المختلفة.

يعد هدف تنمية السمعة الدولية أحد أهم الأهداف المصرية من العلاقات مع آسيا؛ حيث إن آسيا هي أكبر قارة من حيث عدد السكان والمساحة، وهي فضلاً عن ذلك تمتلك أكبر المجموعات التصويتية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ولذلك من هنا فإن تنمية السمعة الدولية لمصر في آسيا هي أحد المحاور لضمان الاحتفاظ بالمواقع المتميزة لمصر على المستويين الدولي والإقليمي وفي المنظمات الدولية المختلفة، وكانت الأصوات قد تعالت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومجموعة الدول الاشتراكية بتوسيع العضوية في مجلس الأمن، بحيث يضم دولا إقليمية لها وزنها مثل البرازيل من قارة أميركا اللاتينية ومصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا من قارة أفريقيا والهند واليابان من قارة آسيا وألمانيا كقوة عظمى من قارة أوروبا، كأعضاء دائمين في مجلس الأمن.(٣٥)

وفي هذا السياق، تبرز مجموعة الدول ذات التأثير السياسي المتبادل، وهذه المجموعة تاريخية أكثر من كونها معاصرة أو راهنة بحكم خفوت إيقاع الحراك السياسي بين

مصر وهذه الدول رغماً عن الزخم الذي كانت تحظي به في الماضي القريب، ذلك أنه عشية الحرب الباردة الدولية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور ما عرف بكومنولث الدول المستقلة وجمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية (أوزبكستان، وطاجاكستان، وقرغيزستان، وتركمنستان) بدت الخيارات الاستراتيجية أمام مصر محدودة للغاية، لاسيما أن الكومنولث يعاني مشكلات داخلية، فضلاً عن روسيا الغارقة في صراع ذاتي بين القديم والجديد وفق "النظرية الأوراسية" التي تلقى قوة دفع وإصرار من الشيوعيين السابقين والقوميين المتطرفين في هذا البلد.[٣٦]

كما يستدعي المحدد الجيوستراتيجي مجموعة الدول ذات البعد الاستراتيجي، وتمثلها إيران وتركيا والهند وباكستان. وإذا كان معلوماً حجم القوة الاقتصادية والقفزة النوعية الهائلة التي تحققت للهند، والتي كانت تشاطر مصر في حقب طويلة الطموحات الذاتية في مرحلة عدم الانحياز، فإنها تقدم نموذجاً يمكن دراسته والاستفادة منه في التجربة المصرية في ظل التوافق والمماثلة القائمة بين الجانبين،[٣٧] وإن كانت مصر قد شعرت بخيبة أمل كبيرة للتقارب المضطرد في علاقات هذا البلد مع إسرائيل والاتفاق بينهما على علاقات اقتصادية واستراتيجية كانت الهند تتحفظ كثيراً على الإقدام عليها، ولكن على ما يبدو أن نيودلهي قد قررت ممارسة السياسة الخارجية بأسلوب براجماتي صرف، وصارت تميز بين العرب وأهميتهم التاريخية والاقتصادية المحدودة، وبين تفعيل انطلاقاتها الدولية في ظل صراعها المزمن ضد باكستان، وتسابق الدولتين المحموم.

أما إيران وتركيا، فثمة ارتباط كبير وتشابه لجهة التحفظ التاريخي الذي دام عقوداً طويلة في علاقات مصر بهذين القطرين على خلفية حسابات استراتيجية بعضها موروث من أزمنة سحيقة. ومهما يكن من أمر، فإن مصر تدرك في الوقت الراهن أن إيران تتحدث عن تأسيس فضاء اقتصادي تعاوني عبر مشروع خراسان الكبرى تقوم هي فيه بدور القائد والمحور، وهو دور يجلب إلى الأذهان المشروع البديل للدور الإيراني في الخليج العربي الذي حجمته الولايات المتحدة بوجودها الأمني المكثف والمباشر، كما تلاحظ مصر رغبة تركيا في نقل الغاز والنفط التركماني والكازاخي والأذربيجاني عبر أراضيها، وبالتالي، فإن البعد الاقتصادي لهاتين الدولتين تميزه خاصية الحضور اللافت في جمهوريات آسيا الوسطي، وهي دوائر ربما تكون مقفلة أمام الاحتمالات المصرية، وربما تنجح الدبلوماسية المصرية في اختراق هذا النسيج المعقد، من خلال إقامة شبكة من العلاقات والتحالفات الإقليمية والإقليمية الفرعية في المحيط الآسيوي.[٣٨]

وهكذا تمثل قارة آسيا تجاذبا ملحا وضروريا لمصر، وأن هذا التمغنط فيه من الشر الصراع قدر ما فيه من الخير التعاون وأن سطوة أحد هذين الأمرين علي الآخر هو بحد ذاته معيار النجاح والإخفاق، آخذين في الاعتبار حرص القيادة علي التمسك بالسيادية في التعاطي حيال القضايا والإشكاليات والمتغيرات العاصفة القائمة والمحتملة.(٣٩)

❖ **المحدد الاقتصادي:**

يبرز هذا المحدد في حزمة المصالح المصرية الاقتصادية في آسيا، وعلى رأسها استخلاص الدروس من النماذج التنموية الآسيوية (النموذج الكوري الجنوبي،والنموذج الماليزي، وغيرهما)، فالدولة في النماذج التنموية الآسيوية أدت دوراً كبيراً في قيادة عمليات التنمية الاقتصادية، ودفعت القطاع الخاص إلى التنمية في المجالات ذات الأولوية في الصناعة أساساً ومعها قطاع الزراعة وقطاع الخدمات. والتجربة التاريخية لآسيا في النصف الثاني من القرن العشرين تقول إن التنمية الاقتصادية وفلسفتها قامت أولاً على تنمية الموارد الذاتية، وثانياً على التصنيع الموجه للتصدير، وهو ما يتناقض مع الوصفات الجاهزة التي ما انفك صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي يقدمانها إلى دول الجنوب.

وفضلاً عن النماذج التنموية الناجحة في القارة الآسيوية، تأتي التجارب الناجحة للتكتلات الإقليمية وعبر الإقليمية في آسيا، ومنها التكتلات الإقليمية لرابطة دول جنوبي شرقي آسيا (الآسيان)، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (السارك)، والتكتلات عبر الإقليمية مثل مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك)، ورابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي. ونجاح هذه التكتلات يعطي دروساً لمناطق جغرافية أخرى في العالم ومنها منطقتنا في كيفية علاج المشاكل التي تعوق العمل المشترك في التكتلات العربية والشرق أوسطية والأفريقية، نظراً لترابط السياسة والاقتصاد والاستراتيجيا.

وبالإضافة إلى ما سبق، تمثل الاستثمارات الآسيوية حجماً معتبراً من جملة الاستثمارات العالمية، ولذلك من الضروري أن تحاول مصر اجتذاب هذه الاستثمارات والإفادة من التقدم التكنولوجي الآسيوي، وتشير الأرقام إلى أن حجم الاستثمارات الآسيوية غير العربية في مصر لا تتجاوز سقف المليار دولار فقط، وهو حجم ضئيل للغاية من إجمالي الاستثمارات الآسيوية في العالم، كما أن نمط التبادل التجاري بين مصر وهاتين المجموعتين يتسم بدرجة عالية من الاختلال لمصلحة المجموعة الآسيوية، ويرجع ذلك إلى أن الدول الآسيوية تولي اهتماماً أساسياً لمصر كبلد مستقبل لصادراتها.(٤٠)

من ناحية أخري تتطلع مصر إلى إمكانية الاستفادة من نموذج التقانة القائم في صيغته التنافسية بين دول هذه المجموعة الآسيوية حيث الإنتاج الراقي النوعية والكفاءة في عصر المعلوماتية والبرمجيات والاتصالات السريعة، عصر هندسة الجينات والتقانة الوراثية.(٤١)

(ب) قضايا التوجه الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية

طُرحت العديد من القضايا في إطار التوجه الآسيوي في السياسة المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢. وشهدت بعض تلك القضايا مراوحة في التركيز والاهتمام، كما أن مستوى الاهتمام بها قد تفاوت من قضية لأخرى، بل وتغير مستوى الاهتمام حيال ذات القضية من فترة زمنية لأخرى.

فقد قادت مصر في الخمسينيات والستينيات حركة التحرر الوطني العربية وفي العالم الإسلامي الذي يضم دولاً آسيوية بحكم المكان، وحركة عدم الانحياز التي قامت ونشأت بتوافق وجهد مصري مع دول آسيوية مثل الهند وإندونيسيا.(٤٢)

ورغم ما بدا واضحاً من اختلاف بين عهدي "عبد الناصر" و"السادات" فيما يتعلق بالتوجهات الأيديولوجية وما يرتبه من شبكة التحالفات الإقليمية والدولية، فضلاً عن تغيير الوجهة من الاتحاد السوفييتي إلى الولايات المتحدة، بيد أن ذلك لم يكن على حساب أمرين:

الأول: السعي إلى تحرير الأرض المحتلة سواء بالحرب أو بالمفاوضات، ومن ثم، ظلت قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، والسعي إلى إقرار السلام واحدة من ثوابت القضايا المطروحة على أجندة السياسة الخارجية المصرية على الصعيد الآسيوي-العربي.

إن السلام في مفهوم السياسة الخارجية المصرية يجب أن يكون شاملاً وعادلاً يحفظ حقوق جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، ويحقق لهم جميعاً الأمن المتكافئ، وأن تكون هناك رغبة حقيقية في تحقيق السلام العادل والشامل. وقد أكد مبارك هذا المعنى "إننا نريد سلاماً عادلاً شاملاً يحقق الأمن المتكافئ المتوازن لكل الأطراف، وينهي صراعاً استنزف طاقات المنطقة لأكثر من نصف قرن، ويعطي لشعوب الشرق الأوسط فرص تنمية مواردها وتحسين حياة سكانها.(٤٣)

وترى الدبلوماسية المصرية أن السلام لن ينهض ولن تترسخ جذوره في غياب التزام بالاتفاقيات التي تم توقيعها على مشهد من العالم أجمع وفي تنفيذ جميع بنودها وأحكامها دون استثناء أو تردد.

ولذلك، فإن طريق السلام، ليس طريقاً سهلاً، بل هو معركة الأفضل عن معارض الحروب، وهي العمل من أجل صالح الجماهير، والإصرار على تغيير واقعها عبر جهود التنمية الشاملة المستمرة. وفي هذا الصدد، يقول مبارك:

"إذا كانت معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية قد قدمت نموذجاً صحيحاً قاعدته الأولى كل الأرض مقابل كل السلام، فإننا نؤمن اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن الإقرار بهذه القاعدة الصحيحة من جانب كل الأطراف يفتح الطريق الآن إلى تفهم مشترك لطبيعة إجراءات الأمن وترتيباته المتبادلة في منطقة الحدود".(٤٤)

الثاني: ممارسة دورٍ نشط فيما وراء الحدود عربياً وإقليمياً، وهو ما بدا واضحاً في الدور الذي لعبته مصر في الحرب العراقية–الإيرانية، وقيامها بتزويد العراق بالسلاح، فضلاً عن المعونة الفنية، بالرغم من القطيعة الدبلوماسية، وذلك انطلاقاً من القناعة المصرية بأن هزيمة العراق تعني تغييراً في ميزان القوى الإقليمية لصالح طرف غير عربي، وهو إيران، بما يؤثر سلباً على مكانة مصر القيادية إقليمياً.(٤٥)

وانطلاقاً من الثوابت الراسخة التي تحكم السياسة الخارجية المصرية، جاء التحرك المصري نحو قضية الغزو العراقي للكويت.

وهذا المفهوم لدور مصر العربي والدولي هو الذي دفع مصر إلى الوقوف مع التحالف الدولي ضد الغزو العراقي للكويت، تطبيقاً للسياسة المصرية ورؤيتها للأمن القومي، ويؤكد ذلك ما ذكره مبارك في حديثة لمجلة الدفاع:

"إن القوات المسلحة هي درع لحماية الوطن، وليس الوطن فقط وإنما الوطن العربي أيضاً عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، فمصر دولة لها وزنها في العالم. دولة عربية تدافع عن الحق العربي في أي مكان، بالتعاون مع جميع الإخوة العربي، ولسنا منفصلين عن أحد".(٤٦)

وفي هذا الإطار، جاء التصور المصري لترتيبات الأمن في منطقة الخليج العربي عشية تحرير الكويت، والذي تمثل في صيغة (٦+٢) الشهيرة".(٤٨)

وحينما وقع العدوان الأنجلو–أمريكي على العراق في مارس ٢٠٠٣، بادرت السياسة المصرية إلى رفضه والتنديد به، من منطلق أنه يجسد خرقاً لمبادئ الشرعية الدولية التي تحكم التحرك المصري خارجياً".(٤٩)

ومؤخراً، وتحديداً في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى ، بدا واضحاً أن بلورة السياسة الآسيوية لمصر باتت تعطي الأولوية للاعتبارات الاقتصادية، من منظور أن آسيا

-القارة والإقليم- تضم عدداً من أهم وأبرز القوى الكبرى المؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، يأتي في مقدمتها اليابان والصين والهند ودول النمور الآسيوية الأخرى".(٥٠)

وفي هذا الصدد، شهدت السياسة المصرية قدراً من التفعيل نحو تلك القوى، ولا سيما الصين والهند.

وبطبيعة الحال، يعكس هذا الاهتمام المكانة المتميزة التي أضحت القارة الآسيوية تشغلها، بحيث يكون القرن الحادي والعشرين بحق قرناً آسيوياً بالأساس.(٥١)

(ج) أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية على الصعيد الآسيوي:

تكاد لا تختلف أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في آسيا مقارنة بذات الأدوات المستخدمة حيال التوجهات الأخرى للسياسة المصرية الخارجية.

حيث يُناط بالدبلوماسية الرسمية في شكلها الكلاسيكي القيام بالدور الأكبر في تحقيق أهداف الدولة المصرية في المحيط الآسيوي. وفيما عدا إيران، تكاد علاقاتنا الدبلوماسية طيبة مع معظم الدول الآسيوية، بغية تأمين حزمة المصالح المصرية التي سبق مناقشتها عند تحليل محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه آسيا.

وبطبيعة الحال، لم تكن مهمة تحقيق أهداف وغايات السياسة المصرية في آسيا مقصورة على استخدام الأداة الدبلوماسية التقليدية، وإنما شهدت تنويعاً في استخدام صور أخرى للدبلوماسية غير الرسمية، مثل "دبلوماسية المؤتمرات"، و"الدبلوماسية الشعبية".

كما لم تكن الأداة العسكرية ببعيد عن السياسة الخارجية المصرية تجاه آسيا، حيث قامت مصر بتوظيف قواتها المسلحة غير مرة في القارة الآسيوية. بدا ذلك واضحاً في عدد من المواقف، أبرزها:

- إرسال قوات مسلحة نظامية لمحاربة إسرائيل ومساندة المقاومة الفلسطينية فور إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، والتي تُعرف بحرب ١٩٤٨.
- تدعيم الثورة اليمنية بالقوات المسلحة وبالسلاح المصري في عقد الستينيات.
- قيام مصر في أكتوبر ١٩٧٣ بشن حرب على إسرائيل - التي تقع في آسيا بالرغم من توكيدها على انتمائها إلى أوروبا- لاسترداد الأرض المصرية والعربية التي اغتصبتها إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧م.
- دعم العراق عسكرياً وتسليحياً في حربه ضد إيران ١٩٨٠-١٩٨٨م.

أرسلت مصر قوات مسلحة نظامية للمشاركة مع قوات التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت في يناير ١٩٩١م.

وقد اقتضت التطورات الحديثة في هيكل النظام الاقتصادي الدولي، وتزايد وتيرة العولمة الاقتصادية، واستمرار ظاهرة "الصعود الاقتصادي للقوى الآسيوية"، كل ذلك فرض تنويعاً في أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في آسيا، وتحديداً التوجه نحو الأخذ بـ "دبلوماسية التنمية".(٥٢)

خاتمة:

إن التحليل الموضوعي للسياسة الخارجية المصرية تجاه آسيا يكشف عن عدد من النتائج والملاحظات، يمكن إبرازها فيما يلي:

- أن التوجه أو البعد الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية ليس توجها ثابتاً ومستمراً، بل هو ضرب من الظرفيات الخاصة، التي تصحو حيناً وتخبو حيناً آخر، حسب مقتضيات المصلحة الوطنية المصرية التي تمليها اعتبارات اللحظة الزمنية. ومن ثم، فالاهتمام المصري بآسيا خلال الحقب الماضية لم يكن اهتماماً استراتيجياً ممنهج تحكمه خطة عمل ثابتة الأركان محددة المعالم، بقدر ما كان اهتماماً تكتيكياً – لحظياً يرتبط بقضية ما أو بظرف معين، ثم سرعان ما يتراجع الاهتمام مرة أخرى.
- على الرغم من هامشية الاهتمام الرسمي المصري بالبعد الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية، وعدم التصريح الرسمي بوضع آسيا على أجندة دوائر السياسة الخارجية المصرية، إلا أن التأصيلات والطروحات الفكرية المصرية التي قدمها رموز الفكر المصري في بدايات ومنتصف القرن العشرين جاءت مؤكدة على حضور الدائرة الآسيوية. ومن أبرز من طرح تلك المقولة المؤرخ "حسين مؤنس"، والجغرافي "جمال حمدان".
- إن المتأمل في خريطة القضايا والموضوعات التي يطرحها البعد الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية يبين تنوع تلك القضايا، بيد أن الغلبة في تلك القضايا –على تنوعها– يندرج في إطار آسيا العربية، منها ما يرتبط بالصراع العربي- الإسرائيلي، ومنها ما له صلة بأمن الخليج العربي، وغيرها من القضايا المثارة في إطار الدائرة العربية لمصر. مع اهتمام نسبي محدود لبعض القضايا الآسيوية المحضة (غير العربية)، ويأتي على رأسها محاولة الاستفادة من النماذج التنموية الناجحة في آسيا.
- شهدت السياسة الخارجية المصرية تنويعاً في أدوات تنفيذ وتحقيق مراميها في المحيط الآسيوي، ما بين استخدام الأداة الدبلوماسية الرسمية التقليدية، والأداة العسكرية، وأدوات الدبلوماسية غير الرسمية، ودبلوماسية التنمية.
- إن التغيرات والمستجدات الراهنة على الساحة الدولية –سياسياً واقتصادياً– أصبحت تفرض على مصر الدولة إعادة تقييم، ومن ثم، تقويم سياستها

الخارجية صوب آسيا، وضرورة إعادة النظر في أبجديات وتوجهات تلك السياسة بما يدعم من التوجه الشرقي-الآسيوي لمصر وهى السياسة التى تنتهجها مصر حاليا بعد تولى الرئيس السيسى السلطة في مصر يبدو أنه سيكون عصر القوى الآسيوية الصاعدة.

الهوامش

(١) د. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ١٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول إطار تحليل نسق السياسة الخارجية. انظر: د.ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥، ص ص ١٩٢-٢١٨.

د.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨، ص ص ل ن.

Margaret G. Hermann and Bengt Sundelius, (eds.), **Comparative Foreign Policy Analysis: Theories and Methods**, Upper Saddle River, N.J.Prentice Hall, 2007.

Wolfrain Hanrieder (ed.), **Comparative Foreign Policy**, New York, David Mckay, 1971.

Jame Xosenau (ed.), **Domestic Source of Foreign Policy**, Princeton, N.J. Princeton University Press, 1967.

—, **The Scientific Study of Foreign Policy**, New York, Free Press, 1971.

—, (ed.), **Comparing Foreign Policies: Theories, Findings**, Methods, Beverly Hills, California: Sage Publication, 1975.

Charles F. Hermann, Charles W. Kegley, and James N. Rosenau (eds.), **New Directions in the Study of Foreign Policy**, Boston, Allen & Unwin, 1987.

(٣) د. عثمان محمد عثمان، "بعض الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية"، في: د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠، ص ص ٢٠٧-٢٤٧.

(٤) د. حسن نافعة، "رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية في ضوء جدلية العلاقة بين الداخل والخارج"، في: د. مصطفي علوي (محرر)، **المدرسة المصرية في السياسة الخارجية**، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص ص ٣٩-٩٢.

(٥) د. عبد المنعم سعيد، "من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية: التغير في دور مصر الدولي والإقليمي"، في: د. عبد المنعم المشاط (محرر)، د.عبد المنعم المشاط (محرر)، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥٢. وانظر أيضاً: د. جمال زهران، "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" في: د . عبد المنعم المشاط (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١١٣-١١٤.

د . عبد المنعم المشاط، "القدرات المصرية المؤهلة للدور الإقليمي"، في: د . عبد المنعم المشاط (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٥ – ٦٦.

(٦) د. السيد عليوة، "مكانة القيم الماكيافيلية في صنع قرارات السياسة الخارجية المصرية في الوطن العربي"، في: د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٥-٦٩.

(٧) د. مفيد شهاب، "أسس وتوجهات السياسة الخارجية المصرية في **مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين**"، القاهرة ، دراسة غير منشورة، يونيو ١٩٩٤، ص٢.

(٨) د. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ٨٨.

(٩) د. مفيد شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص٢.

(١٠) السفير رؤوف غنيم، **"البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٩٢.

(١١) د. محمد سالمان طايع، **الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية**، تقديم/ السفير جمال الدين البيومي، القاهرة، مركز الدراسات الأوروبية، ٢٠٠٧، ص ٤٠.

(١٢) د. طه حسين، **مستقبل الثقافة في مصر ، القاهرة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص١٢.

(١٣) **المرجع السابق**، ص ١٣.

(١٤) **المرجع السابق**، ص ١٣.

وانظر أيضاً: د. محمد عمارة، **العروبة في العصر الحديث**، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧،

ص ٢٦٩.

(١٥) المرجع السابق، ص ١٧.

(١٦) المرجع السابق، ص ١٧.

(١٧) المرجع السابق، ص ٢٠.

(١٨) د. حسين مؤنس، مصر ورسالتها: دراسة في خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضاري ورسالتها في الوجود، القاهرة، مطابع دار الشعب، ١٩٧٦، ص ص ٥٣-٥٧ .

(١٩) د. جمال حمدان، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٣، ص١٣.

(٢٠) المرجع السابق، ج١، ص ٤٥.

(٢١) د. سليمان حزين، مستقبل الثقافة في مصر العربية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٤، ص ص ١٥-١٩.

(٢٢) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الجمهورية العربية المتحدة، الاتحاد القومي، غير معروف تاريخ النشر، ص ٧٤ وما بعدها.

وأنظر أيضاً:

د. عز الدين إسماعيل، "جمال عبد الناصر"، سلسلة أبطال العرب، عدد (٤)، بيروت، دار العودة، ١٩٧٤، ص ص ٦٤-٦٥.

(٢٣) د. مفيد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠-٢٠.

(٢٤) د. عبد الملك عودة، "دوائر السياسة الخارجية المصرية"، الأهرام، ١٩ ديسمبر ١٩٩٥.

وانظر أيضاً: د. عبد الملك عودة، "التنافس الدولي في أفريقيا ١٩٩٥"، كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد ١٠١، القاهرة، مطابع الأهرام، يونيو ١٩٩٦، ص ص ٥-٨.

(٢٥) جريدة الحياة، ١٣ ديسمبر ١٩٩٥.

(٢٦) جريدة الأهرام، ١٥ ديسمبر ١٩٩٥.

(٢٧) الحزب الوطني الديمقراطي، المؤتمر العام الثامن، محاضر اجتماعات جلسات المؤتمر، محاضر اجتماعات اللجان، محضر الاجتماع الأول – لجنة مصر والعالم ٢٠٠٢/٩/١٥.

(٢٨) الحزب الوطني الديمقراطي، أمانة التنظيم، المؤتمر السنوي الأول (الفكر الجديد وحقوق المواطن)، محاضر اجتماعات جلسات المؤتمر، القاهرة، ٢٦-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣، ص ص ٣٥٤-٣٦٠.

(٢٩) الحزب الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، أوراق السياسات، مصر والعالم، المؤتمر السنوي، سبتمبر ٢٠٠٣.

(٣٠) الحزب الوطني الديمقراطي، أمانة التنظيم، المؤتمر السنوي الثاني (الفكر الجديد.. وأولويات الإصلاح)، محاضر اجتماعات جلسات المؤتمر، ٢١-٢٠٠١/٩/٢٣ محضر اجتماع لجنة مصر والعالم، ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤، ص ص ١٠٣-١١٠.

(٣١) الحزب الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، أمانة السياسات، تقرير أمانة السياسات، المؤتمر السنوي الخامس (فكر جديد لمستقبل بلدنا)، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ص ٢٤٧-٢٥٤.

(٣٢) د. مصطفى اللباد، "العلاقات المصرية –الآسيوية: تحقيق المصالح في عالم متغير"، صحيفة الجريدة، العدد ٩٢، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧.

(٣٣) حسن أبو طالب، عروبة مصر بين التاريخ والسياسة، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والنشر، كتاب المحروسة رقم ١٤، ١٩٩٦، ص ص ٨٣-٨٩.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: د. أحمد الشربيني، "الجذور التاريخية للعلاقات العربية-الآسيوية"، في: د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، العلاقات العربية-الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥، ص ص ٣-١٧.

(٣٥) د. مصطفى اللباد، مرجع سبق ذكره.

(٣٦) د. فتحي العفيفي، "البعد الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية"، الأهرام، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٣.

(٣٧) د. محمد نعمان جلال، "العلاقات العربية-الهندية: من التقارب إلى الحياد"، في:

http://www.algazeera.net/in-depth/India/2002/8/8-16-1.htm

(٣٨) د. أحمد عبد الونيس، "مصر والتجمعات الإقليمية الآسيوية"، في: د. محمد السيد سليم ود. إبراهيم عرفات (محرران)، **العلاقات المصرية – الآسيوية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠، ص ص ٧٥-١١٠.

(٣٩) د. فتحي العفيفي، **مرجع سبق ذكره**.

(٤٠) د. مصطفى اللباد، **مرجع سبق ذكره**.

(٤١) د. فتحي العفيفي، **مرجع سبق ذكره**.

(٤٢) د. حسن أبو طالب، "السياسة الآسيوية لمصر"، في: د.مصطفى علوي (محرر)، **المدرسة المصرية في السياسة الخارجية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص ص ٧٦٥-٧٦٦.

(٤٣) كلمة مبارك في ذكرى نصر ٦ أكتوبر ١٩٩٤.

(٤٤) كلمة مبارك في ذكرى نصر أكتوبر، ٦ أكتوبر ١٩٩٤.

(٤٥) د. حسن أبو طالب، "السياسة الآسيوية لمصر"، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٦٧.

(٤٦) حديث مبارك لمجلة الدفاع، أكتوبر ١٩٩٦.

(٤٧) كلمة مبارك في ذكرى نصر أكتوبر، ٦ أكتوبر ١٩٩١.

(٤٨) د. مصطفى علوي، "حرب الخليج والسياسة المصرية"، في: د. مصطفى علوي (محرر)، **حرب الخليج والسياسة المصرية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢، ص ص ١٢-٤١.

وانظر أيضاً:

د. نازلي معوض أحمد، "التحرك المصري في أزمة الخليج الثانية: الثابت والمتغير في الدور العربي لمصر"، في: د. أحمد الرشيدي (محرر)، **الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١، ص ص ٣٨٥-٤١٩.

الجدير بالذكر أن السياسة المصرية تجاه منطقة الخليج العربي قد أخذت تشهد في الآونة الأخيرة تفعيلاً واضحاً، وآية ذلك ما أسفرت عنه الزيارة الأخيرة للرئيس مبارك إلى منطقة الخليج، والتي شهدت تدشيناً لسياسة مصرية جديدة تعلن "بأن أمن الخليج العربي جزء من الأمن القومي المصري"، فيما يعد سابقة في تاريخ العلاقات الجيوستراتيجية بين الطرفين. انظر: صحيفة الأهرام، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩.

(٤٩) د. أحمد يوسف أحمد، "المواقف العربية ودلالات الموقف المصري"، في: د. حسن نافعة ود. نادية محمود مصطفى (محرران)، **العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص ص ٣٥١-٣٦٠.

(٥٠) د. حسن أبو طالب، "السياسة الآسيوية لمصر"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧٦٨-٧٧٧.

(٥١) د. حسن أبو طالب، "السياسة الآسيوية لمصر"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧٦٨-٧٧٧.

(٥٢) يقصد بدبلوماسية التنمية توظيف التحرك الخارجي لخدمة أهداف التنمية والتطوير، والذي يقتضي التركيز في التحرك الخارجي على الجانب الاقتصادي إلى حد كبير، بالعمل على زيادة حجم المساعدات التي نحصل عليها من الدول الصديقة، وتكثيف عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجاري، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها من المجالات. للمزيد من التفصيل حول الاستخدام المصري لدبلوماسية التنمية في آسيا، انظر:

د. حسن أبو طالب، "السياسة الآسيوية لمصر"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧٧٠-٧٧٣.

الفصل السادس
البعد الاقتصادى فى السياسة المصرية للتوجه شرقاً

أ. مدحت أيوب

مقدمة

مثل الاتجاه شرقاً سياسة تقليدية مستمرة لمصر عبر عصور تاريخها المتعاقبة لم تقطعها إلا فترة الاحتلال ليعود هذا الإتجاه بقوة من جديد بعد نيل مصر استقلالها محققاً تواصلاً على وجه الخصوص في بعديه السياسي والثقافي، واكتسب قوة دفع كبيرة في الفترة الناصرية يشهد عليها ميلاد حركة عدم الانحياز والتضامن الإفريقي الآسيوي والعلاقات التي نمت بسرعة كبيرة خاصة مع الصين والهند واندونيسيا، ومع الصعود الاقتصادي الكبير الذي نقل بلدان آسيوية من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول الصناعية وجدت مصر أن تركيز توجهها الاقتصادي غرباً بينما يباعدها عن الاستفادة من المشاركة في الفرص التي يوفرها هذا الصعود، فإنه يجعل اقتصادها في حالة انكشاف قابلاً لأن يكون مصدراً للضغط عليها، ومن ثم فهي في حاجة إلى تنويع البدائل بما يتيح لها تحرراً من هذه الضغوط.

وبينما خدم موقع مصر الجغرافي كثيراً سياستها في التوجه شرقاً في هذا البعد الاقتصادي، ذلك أن الصعود الاقتصادي الآسيوي قام أساساً على التصنيع الموجه للتصدير وأن أسواق صادراته الأساسية هي أوروبا والأسواق الأمريكية، فقد وجدت مصر أن مستوى التنمية الذي حققه اقتصادها مازال محدوداً قياساً للالتزامات التي تفرضها فرص الاستفادة من الاتجاه شرقاً، ولهذا فبينما يخلق هذا الوضع محفزاً قوياً للإسراع بهذه التنمية ورفع معدلاتها، فإنه أيضاً يخلق قيداً خاصة على حدود توسع التجارة مع الدول الآسيوية.

وهذا الوضع أملى على سياسة التوجه شرقاً فى ظل قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسى العمل على الاستفادة من حاجة الدول الآسيوية المتجهة لتعظيم صادراتها إلى موقع قريب من أسواق التصدير كي تسوق لها موقع مصر وعلاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف مع هذه الأسواق، وسوف نجد أن اتفاقية المناطق المؤهلة التي أتاحت لمصر دخول سلعها المصنعة في هذه المناطق إلى السوق الأمريكي معفاة كانت حافزاً كبيراً أمام الشركات التركية لنقل نشاطها إلى مصر واستفادة أيضاً من انخفاض تكلفة الإنتاج بها مقارنة بتركيا، كما أن إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة شمال غرب السويس يتيح للصين منطقة قريبة من الأسواق الإفريقية التي أخذت الصين تتجه إليها بقوة في الفترة الأخيرة لتأمين احتياجاتها النفطية في المقام الأول بالإضافة الى الإنجاز الذى تحقق بالانتهاء من حفر قناة السويس الجديدة وما يمثله من مكاسب اقتصادية كبيرة على الاقتصاد المصرى وازدياد حركة

الملاحة والتجارة والدولية مما يسهم فى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع قوى كبرى فى سياسة التوجه شرقاً لمصر مثل الصين وروسيا .

وإذا كان البعد الاقتصادي لسياسة التوجه شرقاً يمكن تناوله من أكثر من زاوية، فقد وجدنا أنه من الأفضل أن نعرض أولاً للمصالح المصرية في التوجه شرقاً، ثم سلوك مصر في هذا البعد مع الدول الآسيوية المختلفة حسب مناطق هذه الدول لنختتم بعدها بكلمة عن محددات البعد الاقتصادي في التوجه شرقاً.

(١)
البعد الاقتصادى
للمصالح المصرية فى التوجه شرقاً

يتيح التوجه شرقاً للاقتصاد المصرى تنويع البدائل فى معاملاته الخارجية، وتعزيز موقفه التفاوضي في الحصول على احتياجاته الاستيرادية من مصادرها المختلفة بما يكفل أن يكون ذلك بأعلى جودة وأقل سعر، وفي بيع سلعه وخدماته إلى أكبر عدد من الأسواق وبأعلى عائد، بما ينعكس أثره على حالة ميزان المدفوعات، كما يتيح انخفاض الانكشاف الناجم عن تركيز هذه المعاملات على مصدر واحد (الاتحاد الأوروبى) أو مصدرين (الاتحاد الأوروبى إضافة إلى الولايات المتحدة) وفضلاً عن ذلك فإنه يتيح تعدد مصادر السياحة والتعاون المالي وفرص التصدير وتعزيز الروابط الثقافية والسياسية بروابط مصالح اقتصادية، وتشمل المصالح الاقتصادية في التوجه شرقاً إصلاح الخلل في الميزان التجاري بين مصر والدول الأسيوية، وتشجيع إقامة أو مشاركة المشروعات الاقتصادية المصرية الأسيوية المشتركة وتنشيط السياحة الأسيوية في مصر، والاستفادة من المنح والمعونات الآسيوية، واستفادة مصر من الخبرات الأسيوية في التنمية، وفي مقابل ذلك فان الدول الأسيوية تحصل على احتياجاتها من مصادر الطاقة والموارد الطبيعية وغيرها من المنتجات المصرية، إضافة إلى الاستفادة من موقع مصر كمركز لإعادة تصدير لأسواق ثالثة، ومن الجدير بالذكر أن أسيا قد أصبحت الشريك التجاري الثاني لمصر بعد الاتحاد الأوروبى، وفيما يلى تفصيلاً لبعض جوانب هذا البعد الاقتصادى:

❖ **حاجة مصر لتنويع مصادر الاستثمار**

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في ٢٠١٠ / ٢٠١١ بنحو ٥٠% عن مثيله العام السابق بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدل

البطالة من ٨.٨% في الربع الأخير لعام ٢٠١٠ إلى ٩.٤% في الربع الأول لعام ٢٠١١، وانخفضت فرص العمل التي تم توفيرها بين هاتين الفترتين من ١٨١ ألف فرصة عمل إلى ١٢٨ ألف فرصة عمل، علماً بأن الداخلين الجدد لسوق العمل يبلغ عددهم سنويا ٧٠٠ ألف فرد، مما يتطلب معدل نمو ٧% ومعدل استثمار ٢٨%.

وكان تدفق الاستثمار الأجنبية المباشرة إلى مصر ١٤ مليار دولار في ٢٠٠٩-٢٠١٠ و١١ مليار دولار في ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، يأتي ٣٣% من الاستثمارات إلى مصر من الاتحاد الأوروبي، و٢٩% من الولايات المتحدة ومعظم هذه الاستثمارات يقع في قطاعات الطاقة والتشييد والاتصالات والمصارف.

وتبدو حاجة مصر إلى الاستثمارات القادمة من آسيا من أنه رغم التدفقات الأمريكية والعربية، إلا أن متوسط معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي يقل عن ١٩%، وهو يقل كثيراً عن معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي ٧%، كما يذكر أن الصين قد أصبحت من كبار مصدري الاستثمار الأجنبي المباشر باستثمارات خارجية يبلغ رصيدها أكثر من ١٣٩ مليار دولار ولا يزيد نصيب مصر منها عن ٤٠٠ مليون دولار كما أن لديها أكبر احتياطي نقدي أجنبى يزيد عن ٢ تريليون دولار.[١]

❖ الاستفادة من الخبرة الأسيوية في النهوض الصناعى

في ضوء محدودية الموارد الزراعية المصرية، وموقع مصر الجغرافي، ومواردها الطبيعية والبشرية، تبدو الصناعة هي القاطرة المرشحة لقيادة التنمية في مصر، وقد كانت الصناعة محورية دائماً في مشروع بناء مصر الحديثة (محمد علي وثورة يوليو ٥٢)

وتحتاج مصر سواء في هذه المشروعات الجديدة، أو تحديث أو إعادة هيكلة الصناعات القائمة إلى الخبرة الأسيوية خاصة في صناعات السيارات والأجهزة الالكترونية والكهربائية أو المنسوجات والملابس الجاهزة وللدول الأسيوية مصلحة أكيدة في ذلك لقرب السوق المصري من الأسواق الأوروبية والعربية والإفريقية والتي تسعى دول أسيا الصناعية الدخول فيها وتعزيز مواقعها.

❖ تعظيم دور قناة السويس الجديدة في التجارة الدولية

يؤدي تعظيم دور قناة السويس الجديدة في التجارة الدولية إلى تزايد إيرادات عبور القناة إلى ١٠٠ مليار جنيه سنوياً،[٣] وذلك بتعاظم التجارة بين الشرق والغرب، وأمام الأرقام الكبيرة المتوقعة من إيرادات العبور، فإنه يثار بين الحين والأخر مشروعات منافسة للقناة

كمشروع قناة البحرين (الأحمر والميت) ويبلغ طوله ٣١٨ كم أي نحو ١٩٣% من طول القناة البالغ ١٦٥ كم، إضافة إلى منافسة طريق رأس الرجاء الصالح وقناة بنما ومشروع قناة ايلات حيفا، والطرق البرية كطريق اشدود ايلات، والعريش نوييع وخط الحرير البري والحديدي وخط سكة حديد سيبريا، وخط سكة حديد الإسكندرية السويس وخطوط أنابيب سوميد، وبترو لاين، وايلات اشدود، وكركوك دريتول، ومع تولد اقتناع أسيوي بأهمية موقع مصر الجغرافي في تعظيم التجارة الآسيوية مع الأسواق الغربية، فإنها تجد لها مصلحة أكيدة في التعاون في تطوير مشروعات التسهيلات على جانبي القناة بما يرفع من كفاءة النقل ويزيد حركة التدفق السلعي، علماً بأن حركة النقل الحالية للسلع العابرة للقناة تبلغ فقط ٧% من حجم التجارة البحرية العالمية نتيجة نقص هذه التسهيلات.

❖ **الاستفادة من الخبرة الأسيوية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

ومن المعلوم في الهند تملك في هذا المجال سبق كبير، واليوم في مصر يوجد نحو ١٧ شركة عالمية منها شركة سايتام الهندية وهذه الشركات تصدر خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى الخارج،[٤] وقد وفرت هذه الشركات أكثر من ١١ ألف فرصة عمل، وبلغت حصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من رأس المال المصدر الجديد ٢٨% والشركات المنشأة ٤.٥%، ويعد هذا القطاع أسرع القطاعات نمواً فى مصر، وسجل معدل نموه ٢٠% في ٢٠٠٨ و٧% في ٢٠٠٧، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٣.٩% في ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، ومن ثم فقد أخذ هذا القطاع يلعب دوراً متزايداً الأهمية في الاقتصاد المصري سواء بالنسبة للناتج المحلي أو فرص العمل أو الاستثمارات الأجنبية أو التجارة الخارجية أو الإيرادات العامة فضلاً عن التأثيرات الاقتصادية الغير مباشرة، وتسعى مصر لأن تكون مركز عالمي لتكنولوجيا الاتصالات في الشرق الأوسط وإفريقيا ومقصد تجاري هام لتصدير الخدمات التكنولوجية ومن ثم فهي تعمل على تطوير البنية التحتية لهذا القطاع وتمكين جميع شرائح المجتمع من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وثقل مهارات العاملين في الصناعة وجذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم نشاط البحوث والتطوير.

❖ **حاجة مصر إلى تعزيز تنافسيتها**

فقد تراجع مركز مصر التنافسي في ٢٠١٠ / ٢٠١١ إلى المركز ٨٨ عالمياً[٥] بعد ما كان ٧٧ بسبب تراجع ركائز استقرار الاقتصاد الكلى، وكفاءة أسواق السلع، والتعليم العالي والتدريب، والصحة والتعليم الابتدائى، وكان ترتيبها في كفاءة سوق العمل الأخير (١٣٤ دولة شملها التقرير) كما يعكس الترتيب المنخفض والمتراجع لهذه الركائز أوجه

قصور في مجال التنمية البشرية في مصر، يقابل هذا تحسن درجة ترتيب مصر في البنية التحتية وحجم السوق ودرجة تطور سوق المال ودرجة الاستعداد التكنولوجي (ترتيب مصر عالميا في الاستقرار الاقتصادي الكلي ١٢٥، وكفاءة السوق السلع ١٠٦، والتعليم العالي والتدريب ٩١ والصحة والتعليم الأساسي ٨١ وكفاءة سوق العمل ١٣٤، بينما ترتيبها في حجم السوق ٢٥ والاستعداد التكنولوجي ٨٤).

وهناك في مصر فرص واعدة للنمو في قطاع الزراعة الذي يستوعب ٢٧% من حجم قوة العمل ويسهم بـ ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمتلك نقاط قوة تتمثل في موقع مصر الجغرافي، وإنتاج المحاصيل طول العام ونمو قوى الإنتاج، وارتفاع جودة الأراضي وإنتاجيتها، وتوافر مصادر دائمة للمياه وجودتها، وانخفاض تكاليف العمل والاستخدام المحدود للمبيدات، ويشكل التعاون الأسيوي فرصاً كبيرة لتعزيز نقاط قوة الزراعة المصرية وتحقيق استفادة مشتركة من ناتج التطور في بحوث التكنولوجيا الحيوية خاصة في الصين والهند وماليزيا.

❖ **تعميق البعد الاقتصادي في علاقة الجنوب/ الجنوب**

حيث أضحت حركة عدم الانحياز التي تعد من أهم محاور التوجه شرقاً للسياسة الخارجية المصرية أكثر تركيزاً على البعد الاقتصادي التنموي في عالم أحادي القطبية تبدو التنمية فيه الطريق الوحيد لتجسير فجوة الدول المتقدمة/النامية، ومن ثم فإن مصر في استضافتها القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز في شرم الشيخ من ١٥-١٦ يوليو ٢٠٠٩ قد أكدت هذا التوجه الجديد، حيث تبدو هذه الحركة مطالبة بالتضامن لتوفير الاستثمارات طويلة الأجل بشروط ميسرة تساعد الدول النامية على توفير احتياجاتها ودعم ميزانياتها، ومن خلال توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات إلى جانب التضامن لتعزيز الموقف التفاوضي من أجل إنهاء جولة مفاوضات الدوحة التجارية بشكل متوازن، وبما يحقق أكبر قدر من المكاسب للدول النامية وبما يساعد على دفع عجلة التنمية، أيضاً فإنها مطالبة بالتخلي عن النظرة الضيقة للمصالح الفردية، حيث أنه لن يحث استقرار في المحيط الإقليمي لأي دولة دون تحقيق التنمية في دول الجوار، إضافة إلى رفض الشروط أو التخصيص المسبق لأوجه إنفاق المساعدات، وتوجيهها لبرامج دعم الموازنة في الدولة المتلقية، والتضامن من أجل التوصل لاتفاقية دولية جديدة في مجال البيئة بعد انتهاء بروتوكول كيوتو في ٢٠١٢ وبما يحافظ على حقوق الأجيال القادمة ويدعم فرص الدول النامية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مجال البيئة التي تعد أساس اقتصاد المستقبل،

ومن المعلوم أن نقص التمويل يعد من أكبر معوقات توسيع قاعدة التعاون بين دول الجنوب، وهذا التعاون كفيل بإعادة رسم خريطة التعاون الدولي مستقبلاً بما يجعل التدفقات تتجه أساساً جنوب/جنوب بدلاً جنوب/ شمال والعكس.

❖ **تحسين المركز النسبي لمصر في نشاط التعهيد لخدمات تكنولوجيا المعلومات**

وقد قطعت كثير من الدول الآسيوية شوطاً بعيداً في أنشطة التعهيد Outsourcing لرخص عمالتها وارتفاع إنتاجيتها، وقد سجلت مصر مركزاً متقدماً في عام ٢٠١٠ في هذا المجال حيث احتلت المركز السادس عالمياً وفق التقرير الصادر عن مؤسسة إيه في كيرني الاستثمارية العالمية تحت عنوان "تغير جغرافية خدمات التعهيد"،(٦) وأنه بحصول مصر على هذا المركز تكون تقدمت سبع مراكز عن ٢٠٠٩، وهذا التقرير يرتب الـ٥٠ دولة الأبرز في هذا النشاط، وعزاً تقدم مصر في هذه الخدمات وتمكنها من جذب شركات عالمية كبرى إلى توافر الكوادر البشرية الشابة وكفاءتها في قطاع تكنولوجيا المعلومات، مما دفع شركات أمريكية عملاقة مثل IBM وEDC إلى العمل في مصر استفادة من قدراتها المتنامية المتمثلة في التكلفة التنافسية للأجور وتوافر المهارات اللغوية والدعم الحكومي ومناخ الاستثمار الملائم، ومن الجدير بالذكر أن مصر باحتلالها هذا المركز الثالث تكون قد تفوقت على الفلبين والمكسيك وكل دول شرق أوروبا في المؤشر العالمي لأفضل الدول التي توفر خدمات التعهيد.

❖ **جذب السياحة الآسيوية إلى مصر**

تستهدف مصر أن يبلغ عدد السياح الوافدين إليها ١٤ مليون سائح عام ٢٠١٦ وتحقيق ١٤٠ مليون ليلة سياحية وتحقيق إيرادات من السياحة تبلغ ١٠.٥ مليار دولار وعدد الغرف الفندقية إلى ٢٤٠ ألف غرفة، وبالفعل فقد زار مصر في عام ٢٠١٠ نحو ١٢.٨ مليون سائح، إلا أن عدد السياح الذين زاروا تركيا هذا العام قد بلغ ٢٥ مليون سائح (كان عدد السياح إلى مصر ٦.١ مليون سائح في ٢٠٠٣) ويوفر قطاع السياحة في مصر العديد من فرص العمل، حيث يوجد به ٢.٦ مليون عامل، وينشط نحو ٧٠ صناعة مرتبطة به، وهو من القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة، وتمثل السياحة ١١.٣% من الناتج المحلي الإجمالي بينما تسهم في قوة العمل ل١٢.٦% من إجمالي قوة العمل، وكل مائة دولار تدخل مصر نصيب السياحة فيها ١٩.٣%، وقد أدخلت السياحة لمصر نحو ١١ مليار دولار عام ٢٠١٠ أي أنها جاوزت المستهدف في ٢٠١١، إلا أن نصيب السياحة المصرية من إجمالي السياحة العالمية يبلغ فقط ١.٢%، ومنذ منتصف السبعينيات والسياحة تعد من

أهم مصادر النقد الأجنبي لمصر، وفي الخمس سنوات الأخيرة كانت توفر في المتوسط ٢٢.١% من إجمال إيرادات النقد الأجنبي في مقابل ١١.٧% لقناة السويس و١٦.٥% لتحويلات العاملين في الخارج و٢٠.٩% للصادرات البترولية و٢١.٧% للصادرات الصناعية و٢.٣% للصادرات الزراعية.(٧)

كما ارتفعت إيرادات السياحة من ٧.٢ مليار دولار في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٨.٢ مليار دولار في ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٠.٨ مليار دولار في ٢٠١١/٢٠١٠، وغطت في ٢٠٠٨ نسبة ٤٦% من إجمالي العجز التجاري، وبالنسبة لمؤشر تنافسية السياحة والسفر الصادر عن الأونكتاد احتلت مصر المركز ٥٨ من بين ١٢٤ دولة شملها التقرير في ٢٠١٠ والمركز ٦٦ من بين ١٣٠ دولة شملها التقرير في ٢٠٠٩، واحتلت مصر مراكز متقدمة في مؤشرات أسعار الوقت (المركز الثالث) وأسعار الفنادق (المركز الخامس) وانخفاض رسم المطارات والضرائب على التذاكر (المركز ٣٣) والإنفاق الحكومي على السياحة (المركز ٢٠) والمشاركة في المعارض السياحية (المركز الأول)، ومن الجدير بالذكر أنه من بين ١٢.٨ مليون سائح استقبلتهم مصر في ٢٠١٠ كان نحو ٦٤% من أوروبا ٢٠% سياحة عربية،(٨) ويعني هذا أن نصيب السياحة الآسيوية مازال محدوداً وهناك فرصاً كبيرة لزيادته خاصة بعد فتح وزيادة عدد الخطوط والرحلات الجوية، ونجاح نشاط الترويج للسياحة في مصر في العواصم والمحافل السياحية الآسيوية، يذكر أن عدد السائحين اليابانيين الذين زاروا مصر في ٢٠٠٩ قد بلغ نحو ١٣٠ ألف سائح بزيادة ٤٧% عن ٢٠٠٨، كما ساهمت اليابان في مشروعات كثيرة تخدم حركة السياحة في مصر كدار الأوبرا المصرية ومشروع المتحف الكبير.

❖ أهمية الإتجاه شرقاً في حماية المنتج المصرى

من أهم ما يلاحظ على الأسواق المصرية هو طوفان السلع الصينية الذى يغمر هذه الأسواق، وتسبب رخص سعرها إلى ما دون التكلفة الإنتاجية لكثير من المنتجات المصرية إلى تضييق الفرص أمام المنتج المصري، ونظراً للتطور السريع في مكانة الصين بين شركاء مصر التجاريين، حيث تتجه الصين إلى أن تصبح الشريك التجاري الأول لمصر في غضون فترة وجيزة، فقد تم توقيع اتفاق بين الهيئة المصرية للرقابة على الصادرات والواردات والحكومة الصينية لمنع تصدير المنتجات الصينية غير المطابقة للمواصفات (بلغ حجم التجارة الصينية المصرية ٥ مليار دولار في ٢٠١٠)(٩) إلى جانب الحد من السلع

المهربة، وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في ٢٠١١، وقامت الحكومة الصينية بإنشاء جهاز الإدارة العامة للجودة والفحص والحجر في الصين، ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من المنتجات المصرية قد تضرر من غمر السوق المصرية بالسلع الصينية رخيصة الثمن ومن أهم هذه المنتجات الأقمشة والملابس الجاهزة والأحذية والمنتجات الجلدية والعدد والأدوات اليدوية.

❖ **الاستفادة من تغير مراكز القيادة في النظام الدولي**

يشير تقرير مركز الاستخبارات القومي الأمريكي لتوقع انتهاء النظام الدولي الذى ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية بحلول ٢٠٢٥، والتحول الجيوسياسي الجاري يتركز في الصين التي تريد أن تكون ضمن اللاعبين الكبار، وفي العشرين إلى الثلاثين عاماً المقبلة سيكون العصر هو عصر الولايات المتحدة والصين، وهو ما تستعد له الصين بالسعي لزيادة حصتها التصويتية في صندوق النقد الدولي بما يعكس نموها الدولي، وعليه قد ساهمت بـ ٤٠ مليار دولار في الحصة الإضافية للصندوق البالغة ٥٠٠ مليار دولار، يذكر أن احتياطي الصين من العملات الأجنبية قد ارتفع من ١٤٥ مليار دولار في ١٩٩٨ إلى أكثر من تريليوني دولار في٢٠١١.[١٠]

وقد حققت الدول الأسيوية كما هو معلوم صعوداً اقتصادياً لافتاً للنظر، وأبرز هذه الدول الصين الذي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٦.١ تريليون دولار أي نحو ١٠% من الناتج العالمي، وحققت اليابان ٤.٢ تريليون دولار وهي دولة صناعية كبرى وليست من قبيلة الدول الصاعدة في آسيا، كما بلغ ناتج الهند ٢.٧ تريليون دولار وكوريا الجنوبية ١.١ تريليون دولار، أي أن مجموع هؤلاء (ويبلغ نحو ١٤ تريليون دولار) أكبر من الولايات المتحدة (١٣.١ تريليون دولار) أضف إلى ذلك اندونيسيا ٠.٧ تريليون دولار وماليزيا ٠.٣ والفلبين مثلها، ليصل مجموع هؤلاء مع الدول السابق الإشارة إليها أكثر من ١٥ تريليون دولار أي أكثر من ٢٥% من الناتج العالمي البالغ ٦ تريليون دولار، وفي منطقة غرب آسيا تحقق إيران ما يقرب من ٧٠٠ مليار دولار وتركيا ما يزيد عن ٦٠٠ مليار دولار، إلى جانب ذلك تبرز قوى أسيوية صغيرة: هونج كونج الصين بناتج نحو ٢٧٠ مليار دولار وسنغافورة بناتج نحو ١٩٥ مليار دولار،[١١] هذه القوى الاقتصادية المتحركة على سلم الاقتصاد الدولي ما كان لمصر أن تتجاهلها أو تهمش التعامل معها وتستمر في التركيز على كلا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقد أسهم الاستمرار في السنوات الأخيرة على التوجه شرقاً إلى أن تصبح آسيا الشريك التجاري الثاني لمصر بعد الاتحاد الأوروبي.

(٢)
سلوك البعد الاقتصادى في توجه مصر شرقاً

إذا كانت التجارة تمثل أهم مسالك البعد الاقتصادى لإتجاه مصر شرقاً، وهي قد زادت بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة بين مصر ومعظم الدول الآسيوية ومثلت مسلكاً عاماً، فإن استقدام المعونة الفنية (اليابان-كوريا-الصين) والاستثمارات الأجنبية المباشرة (اليابان-كوريا-الصين-الهند) والسياحة (اليابان-كوريا-الصين) كانت أيضاً مسالك لهذا التوجه، وهو ما سنراه تفصيلاً في تناولنا لأهم محطات مصر في التوجه شرقاً وتشمل في منطقة آسيا الباسفيك اليابان والصين وكوريا، وفي منطقة جنوب شرقي آسيا ماليزيا واندونسيا والفلبين وتايلاند وسنغافورا، وفي منطقة جنوب آسيا الهند وباكستان، وفي منطقة غرب آسيا تركيا، وفي منطقة آسيا الوسطى كازاخستان، ولكن قبل ذلك نتناول مسلك التجارة بوجه عام بين مصر والبلدان الآسيوية.

فقد ارتفعت قيمة الصادرات المصرية للدول الآسيوية من ١.٣ مليار دولار في ٢٠٠٤ إلى ٥.٤ مليار دولار في ٢٠١٠ بزيادة ٣١٥%، كما ارتفعت قيمة الواردات من ٢.٤ مليار دولار في ٢٠٠٤ إلى ١٣.٢ مليار دولار في ٢٠١٣ بزيادة ٤٥٠%، وارتفع عجز ميزان التجارة مع آسيا من نحو مليار دولار في ٢٠١٠ إلى نحو ٧.٨ مليار دولار في ٢٠١٢ بزيادة أكثر من ٦٠٠%.

واحتلت الهند رأس قائمة الدول الآسيوية التي صدرت مصر إليها في ٢٠١٠ بنسبة ٣١% من إجمالي الصادرات المصرية إلى آسيا، وحافظت الهند على مكانتها كأهم مقصد تصديري لمصر في آسيا بين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وزادت صادرات مصر إليها من أكثر من ٣٨١ مليون دولار في ٢٠٠٤ إلى أكثر من ١.٦ مليار دولار في ٢٠١٠ بزيادة ٣٠٠%.

وجاءت اليابان في المركز الثاني في ٢٠١٠ بصادرات مصرية بلغت أكثر من ٨٧٦ مليون دولار وبنسبة ١٦% من الصادرات المصرية إلى آسيا وبزيادة أكثر من ٢٩٠% عن ٢٠٠٨، بينما جاءت تركيا في المركز الثالث وبنسبة ١٥% من الصادرات المصرية إلى آسيا وبزيادة ٢٣٠% عن ٢٠٠٧.

أما في الواردات فقد جاءت الصين على رأس القائمة بنسبة ٣٣.٣% من إجمالي الواردات المصرية من آسيا وبزيادة أكثر من ٦٣٠% عن مستواها في ٢٠٠٩، وجاءت اليابان في المرتبة الثانية بنسبة ١٤% وبزيادة ٥٠٠% عن ٢٠٠٩، وجاءت الهند في المرتبة الثالثة بنسبة تقارب النسبة اليابانية محققة زيادة ٩٠٠% عن مستواها في ٢٠٠٩.

وتحقق مصر عجزاً في ميزانها التجاري مع كل الدول الآسيوية تقريباً (انظر الجدول) ولكن الجزء الأكبر للعجز التجاري يقع مع الصين وبنسبة تقترب من ٥٠% من إجمالي العجز المحقق مع مجموع الدول الآسيوية تليها اليابان ثم اندونسيا ثم تايلاند ثم ماليزيا (جدول ١) تطور التبادل التجاري بين مصر ودول آسيا غير العربية من ٢٠٠٩- ٢٠١٠ (القيمة بالمليون دولار):

جدول رقم (١)

تطور التبادل التجاري بين مصر ودول آسيا غير العربية من ٢٠١٠- ٢٠١٢ (القيمة بالمليون دولار):

	الصادرات			الواردات			ميزان التجارة		
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الهند	٣٨١.٣	١٣٩٢	١٦٦٠	١٨٢	٣٥٥	١٧٦٦	١٩٩	١٠٣٧	١٠٧-
تركيا	٢٣٥	٣٦٢	٧٨٠	٢٤٦	٣٩٠	١١٧٦	١١-	٢٨-	٣٩٦-
كوريا ج	١٨٩	٢٢٨	٦٢٨	٢٣٠	٢٦٤	١٠٦٠	٤١-	٣٥-	٤٣٢-
الصين	١٢٢	١٠٨	٣٤٣	٦٦١	١١٩٦	٤٤٣٨	٥٣٩-	١٠٨٨-	٤٠٩٥-
اليابان	٥٨	٢٢٣	٨٧٦	٣٤٣	٥٤٧	١٨٤٤	٢٨٦-	٣٢٤-	٩٦٨-
تايوان	١٣	٤٦	٣٣٧	١٠٥	١٣٤	٣٥٩	٩٢-	٨٨-	٢٢-
إيران	١	٢	٦٣	١٠	٩	٣٣	٩-	٧-	٢٧
إندونيسيا	٢٠	٢٤	٧٤	١٦١	٣٤٠	٧٥٩	١٤١-	٣١٦-	٦٨٥-
إسرائيل	١١	٢٠	٥١	١٠	٥١	٦٤	-	٣١-	١٣-
فيتنام	١	١	٣	٨	١٠	٩٦	٨-	١٠-	٩٣-
باكستان	٦٩	٥٠	١١٤	١٠	١١	٧٧	٦٠	٣٩	٣٨
ماليزيا	١١	١٠	٣٧	٢٦١	٢٣٣	٥٦٢	٢٥١-	٢٢٤-	٥٢٥-
بنجلاديش	٥	٣	١٩	٢	٥	٧	٣	٢-	١٢
سيريلانكا	-	٣	٣٢	٨	٨	١٤	٨-	٥-	١٩
تايلاند	٥٤	٤	١٢	١٢٥	٢١٠	٦٣٢	٧٢-	٢٠٧-	٦١٩-
سنغافورا	١٣٦	٥٣	٢٨٥	٢٢	٩٦	٢١١	١١٤	٤٣-	٧٤
الفلبين	١٠	١	٢	٥	٣	٢٠	٥	٢-	١٧-
هونج كونج	١٩	٦	٨	٢٨	٤١	٦١	٨-	٣٥-	٥٣-
نيبال	١	-	١	-	-	٦	-	-	٥-
أفغانستان	٤	٥	٤	-	٢	١	٤	٣	٤
كوريا ش	-	-	١	١٩	٢	٣٣	١٩-	٢-	٣٣-
ماكاو	٣	-	٩٤	١	-	-	٣	-	٩٤

آخرون	٥	٦	-	-	-	-	٥	٦	-
الإجمالي	١٣٤٧	٢٥٤٧	٥٤٢٢	٢٤٣٨	٣٩٠٩	١٣٢١٩	-١٠٩١	-١٣٦٢	-٧٧٩٦

المصدر: وزارة التجارة والصناعة المصرية، إحصاءات التجارة مع الدول الآسيوية غير العربية.

أولاً: مجموعة آسيا الباسفيك:

وفيها نتناول اليابان والصين وكوريا الجنوبية حيث نجد جملة الخبرة الآسيوية في التنمية والصعود الاقتصادي التي بدأتها اليابان واستلهمتها كلاً من الصين وكوريا وهي ما تسعى كثير من دول العالم إلى الاستفادة منها في نهج التوجه شرقاً ومن بين هذه الدول مصر.

➢ **اليابان**

كانت محاكاة النموذج الياباني في الصعود الاقتصادي عنواناً لسياسة التوجه شرقاً لكثير من الدول الآسيوية التي استطاعت أن تنتقل عبر استلهام الخبرة اليابانية في التنمية والأخذ بأسباب هذه التنمية إلى مصاف الدول الصناعية في خلال عقود محدودة، وبرغم قدم العلاقات المصرية اليابانية إلا أن مصر لم تتمكن بعد من تحقيق الإنجاز التنموي الذي حققته هذه الدول، وتعتبر مصر بالنسبة لليابان أحد أهم محاور سياستها في الشرق الأوسط لدورها الكبير في تحقيق استقرار هذه المنطقة والذي يعد ضرورياً لليابان لتأمين حصولها على احتياجاتها من الطاقة، ولهذا فقد تطورت كثيراً العلاقات المصرية اليابانية على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية، حتى غدت مصر أكبر متلقي للمعونة الخارجية اليابانية في منطقة الشرق الأوسط وتاسع أكبر متلقي لهذه المعونة على مستوى العالم، وبينما كانت صادرات مصر إلى اليابان نحو ٥٨ مليون دولار في ٢٠٠٨ فإنها قد قفزت إلى أكثر من ٨٧٦ مليون دولار في ٢٠١٠ لتصبح اليابان ثاني أهم مقصد تصديري لمصر في آسيا بعد الهند، وبينما كانت واردات مصر من اليابان أكثر من ٣٤٣ مليون دولار في ٢٠٠٩ فإنها قد ارتفعت إلى ١.٨ مليار دولار في ٢٠١٠ لتصبح اليابان بذلك ثاني أكبر مورد آسيوي لمصر بعد الصين.(١٢)

وليس أدل على عمق العلاقات المصرية اليابانية من أن الرئيس الأسبق مبارك قد زار اليابان أربعة مرات، كما تعددت زيارات رؤساء الوزراء اليابانيين إلى مصر (جنشيرو كيزومي في مايو ٢٠٠٣ وشنزو أبي في مايو ٢٠٠٧، وشنزو ابى فى يونيو ٢٠١٤) وتبادل الزيارات على مختلف المستويات بين البلدين، وترجع العلاقات الحديثة بين مصر

واليابان إلى تاريخ حصول مصر على استقلالها في ١٩٢٢، وفي ١٩٦٩ عقد البلدين اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي، وفي ١٩٧٨ اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات، وفي ١٩٨٤ اتفاقية للتعاون الفني.[١٣]

وقد بلغ عدد السائحين من اليابان الذين زاروا مصر ١٣٠ ألف سائح في ٢٠٠٩، وتسعى مصر إلى زيادة هذا الرقم الذي كان قد شهد انتكاسة بعد حادثة الأقصر ١٩٩٧ وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣، ثم عاد إلى الارتفاع ليصل إلى ٧١ ألف سائح في ٢٠١٠ خاصة مع تشغيل شركة مصر للطيران لخمسة رحلات أسبوعية.

وبرغم أن الاستثمارات اليابانية المباشرة في مصر في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ هزيلة إذ بلغت فقط ٤.٤ مليون دولار، وبلغ إجمالي هذه الاستثمارات من ٢٠٠٢-٢٠٠٨ فقط ٤٢.١ مليون دولار، وجهود الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار، فإن هذه الاستثمارات لم تنمو كثيراً لسبب عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط (بلغ مجموع هذه الاستثمارات من ١٩٧٤-٢٠٠٨ نحو ١٠٨.٣ مليون دولار) وقد أخذت مصر في سياسة التوجه شرقاً تبذل جهوداً مكثفة لحفز المستثمر الياباني للقدوم إلى مصر سواء من خلال الزيارات المتبادلة أو من خلال مجلس الأعمال المصري الياباني الذي تأسس في ١٩٩٩ بمناسبة زيارة الرئيس الأسبق مبارك لليابان، وفضلاً عن الزيارات السابق الإشارة إليها فقد زار مصر أيضاً رئيس الجترو ورئيس الجايكا، وفي ٢٠٠٩ أعلنت شركة نيسان اليابانية عن خطتها لزيادة حجم أنشطتها في مصر واستثمارات تصل إلى ١٠٠ مليون دولار حتى ٢٠١٠، وقد بدأت هذه الشركة إنتاجها في مصر في ٢٠٠٥، كما أخذت الشركة المصرية للالكترونيات (العربي) تنتج بترخيص من شركة شارب أجهزة التكييف في مصنعها بمدينة مبارك الصناعية بقويسنا من ٢٠٠٤، ومنحت شركات شارب وباناسونيك وتوشيبا لمنتجين مصريين تراخيص إنتاج أجهزة الكترونية وكهربائية بما يسهم في ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي لمصر من هذه الأجهزة بدرجة كبيرة، وإضافة إلى استثمارات شركة سانيو مع شركات أخرى أجنبية، فإن شركة هيتاشي تسهم في هيتاشي مصر للتشغيل والصيانة، وتسهم شركة سوزوكي اليابانية بـ٢٠% من إجمالي رأس مال شركة سوزوكي مصر التي تأسست في ١٩٨٨ (إجمالي استثماراتها ١٠٠ مليون جنيه مصري) وكانت شركة نيسان موتورز قد قررت في يناير ٢٠٠٣ تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون دولار للاستثمار في مصر وإنشاء شركة نيسان موتورز مصر لتكون مملوكة بالكامل لنيسان العالمية،[١٤] وفي مارس ٢٠٠٤ وعد رئيس شركة نيسان

العالمية رئيس الوزراء المصري بضخ استثمارات يابانية تصل إلى ٣ مليار دولار خلال السنوات التالية لبدأ الإنتاج في مصر، وقد كان لنشاط شركات السيارات والالكترونيات والأجهزة الكهربائية في مصر دور كبير في زيادة واردات مستلزمات إنتاج هذه السلع من اليابان، وقد حصلت مؤخراً شركة ميتسوبيتشي اليابانية على عقد إنشاء وحدات جديدة في معمل مسطرد القريب من القاهرة بإنتاج أولي ١.٥ مليون طن ديزل يتوسع إلى ٢.٥ مليون طن، ويقوم المشروع بتحويل الوقود الثقيل إلى منتجات خفيفة بتكلفة ٢.٢٥ مليار دولار[١٥]

ومن أبرز الاستثمارات اليابانية في مصر:

- مشروع حديد وصلب الدخيلة.
- الشركة المصرية للبترول.
- مصنع جنرال موتورز.
- شركة أوركس مصر.
- مصر أتسوكا للأدوية.
- الشركة المصرية اليابانية لتصنيع عربات مترو الأنفاق.

ويعد توجه مصر لتبني اقتصاد السوق والتحول الديمقراطي بها ودورها في استقرار منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن قدم العلاقات المصرية اليابانية أهم عوامل أحتلال مصر المرتبة الأولى في المعونة اليابانية بين دول المنطقة، والتي تعطي أولويات تحقيق التنمية المستدامة، وتشمل تحسين مناخ الاستثمار والأعمال وتشجيع الصادرات وتطوير الصناعة وحماية البيئة، والحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية وتحسين الخدمات العامة، وتطوير الزراعة والتنمية الريفية، وتحسين الرفاهة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الإقليمي، وقد بلغ إجمالي حجم القروض اليابانية حتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٩ أكثر من ٥١٥ مليار ين، والمنح نحو ١٤٥ مليار ين، والمعونة الفنية أكثر من ٥٤ مليارين.[١٦]

ويعد مشروع الجامعة اليابانية المصرية للعلوم والتكنولوجيا الذي تولد عن الحوار العربي الياباني في ٢٠٠٣، فضلاً عن تدريس اللغة اليابانية في الجامعات المصرية (القاهرة وعين شمس) أحد العلامات الهامة في مسيرة العلاقات المصرية اليابانية وتدعم بقوة سياسة مصر في التوجه شرقاً، ويعزز ذلك اختيار عام ٢٠٠٨ ليكون العام المصري الياباني للعلوم والتكنولوجيا.

وطبقاً لنتائج الحوار المصري الياباني والدراسات والبحوث التنموية، فإن المعونات اليابانية تسهم في التنمية المصرية حسب الأولويات التالية:

- زيادة الإنتاج الزراعي.
- تطوير الموارد البشرية.
- تطوير البنية الأساسية الاقتصادية.
- تنظيم الأسرة والصحة والرعاية الصحية.
- تحسين مستويات المعيشة (مشروعات صرف صحي ومياه وصحة عامة).

وتقدم المعونات اليابانية لمصر من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا Jica والبنك الياباني للتعاون الدولي Jbic ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية Jetro، ويقف مشروع جسر مبارك للسلام الذي تكلف ١٠٠ مليون دولار منه ٦٠% منحة يابانية، ومستشفى أبو الريش للأطفال ودار الأوبرا المصرية، ومشروعات الصرف الصحي بالجيزة والأميرية، والمتحف المصري، ونفق الشهيد أحمد حمدي، ودراسة جدوى مشروع الطاقة الشمسية في توشكا، والتعاون لتطوير التجارة مع أطراف ثالثة، ومشروعات تحسين البيئة والمشروعات الأهلية التي تديرها منظمات غير حكومية وإفاد الخبراء والفنيين اليابانيين إلى مصر والتدريب الفني للمصريين والبعثات الدراسية إلى اليابان، يقف كل هذا علامات بارزة في المشروعات التي تمولها المعونة اليابانية وتدعم سياسة مصر في التوجه شرقاً.

- **الصين**

إذا كانت اليابان في التوجه المصرى شرقاً تمثل استلهام الخبرة التنموية ونموذج النمو والتكنولوجيا المتقدمة، فإن الصين تقدم السوق الأوسع وخبرة الإنتاجية العالية التي لعبت الدور الحاسم في الصعود الاقتصادي الصيني، وقد استفاد البعد الاقتصادي في التوجه شرقاً إلى الصين من رصيد العلاقات السياسية المتينة التي تعود إلى خمسينات القرن الماضي حيث بدأت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين في ٣٠ مايو ١٩٥٦ لتكون مصر من الدول الرائدة التي أسهمت في كسر طوق العزلة حول الصين وكأول دولة عربية وإفريقية تقوم علاقات دبلوماسية مع الصين، وعلى مدى العقود الماضية تعددت زيارات كبار رجال الدولة من كلا الجانبين للآخر، حتى أن الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك قد زار الصين ٩ مرات، وفي زيارته في إبريل ١٩٩٩ وقع مع الرئيس الصيني جيانج زيمن على إنشاء علاقة التعاون الاستراتيجي بين مصر والصين.

وتعد هذه العلاقة أحد مسارات ثلاثة في خط البعد الاقتصادي للتوجه المصري صوب الصين، والمسار الثاني وهو منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي انطلق في عام ٢٠٠٠ ويعقد اجتماعاته على ثلاث مستويات، مستوى القمة والمستوى الوزاري والمستوى

الفني، وكان انعقاد المؤتمر الوزاري الأول في بكين ٢٠٠٠، وينعقد هذا المؤتمر في شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٠٩ لتقييم إنجازاته بعد قمة ٢٠٠٦ التي حضرها الرئيس الأسبق مبارك في بكين، أما المسار الثالث فهو منتدى التعاون العربي الصيني الذي انطلق من ٣٠ يناير ٢٠٠٤.

وتحتل الصين المرتبة الأولى في التصدير إلى السوق المصري بين الدول الآسيوية، بصادرات بلغت ٤.٤ مليار دولار في ٢٠١٠ (كانت ٦٦١ مليون دولار في ٢٠٠٤) إلا أن الصادرات المصرية للصين مازالت لا تتلائم مع هذا الحجم الكبير من الاستيراد، إذ تبلغ صادرات مصر إلى الصين نحو ٣٤٣ مليون دولار في ٢٠١٠ وكانت ١٨٢ مليون دولار في ٢٠٠٨.[١٧]

ويمثل إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في شمال غرب السويس خطوة استراتيجية في تطوير علاقة التجارة بين الصين ومصر، ونفاذ منتجات البلدين إلى الأسواق الإفريقية والعربية والأوروبية، ومن المتوقع إنجاز هذا المشروع في ٢٠١٨، ويعكس هذا المشروع رغبة الصين في الاستثمار في إفريقيا والإسهام في تطويرها تنموياً، وهو مشروع مشترك يتولى تطوير وتشييد وإدارة وتسيير المنطقة، يسهم فيه من الجانب الصيني شركة يانجن للتعاون الدولي للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية لمنطقة السويس، ويهدف المشروع إلى جذب استثمارات صينية تبلغ ٢٩٣ مليون دولار من أكثر من ٥٠٠ شركة خلال عشر سنوات، وبعد إنجاز المرحلة الأولي في ٢٠١١ يخلق المشروع عشرة آلاف فرصة عمل، وتقام المنطقة على مساحة ٥ كم٢، ومن الجدير بالذكر أن الصين تقيم ستة مناطق مماثلة في إفريقيا في زامبيا ونيجيريا وأثيوبيا.[١٩]

ومن بين مشروعات الاستثمار الصيني في مصر تجميع السيارات بين شركة شيري الصينية وشركة مصرية، وقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية في مصر ٩٢٣ مليون جنيه مصري (٢٠٠٤) موزعة على ١٠٣ شركة رأسمالها ٣٣٨.١ مليون جنيه، أما الاستثمارات الصينية في المناطق الحرة المصرية فقد بلغت ٢٧.٣ مليون جنيه مصري موزعة على ١٠ شركات يزيد رأسمالها المصدر عن ١٨.٥ مليون جنيه مصري، وفي ٢٠٠٤ تم التوقيع على إنشاء مصنع أسمدة وعلف حيواني برأسمال ١١٣ مليون جنيه وينتج ٢٧٠٠٠ طن سنوياً، وفي ٢٠٠٥ بلغت الاستثمارات الصينية في صناعة النسيج المصرية ١٦ مليون دولار، وبلغت استثمارات الصين في مصر في نهاية ٢٠٠٩ نحو ٥٢.٣ مليون دولار.[٢٠]

وفي اتجاه جذب السياحة الصينية إلى مصر مع ارتفاع دخول الأفراد في الصين نتيجة الصعود الاقتصادي قام وزير السياحة المصري بزيادة ترويجية للصين في ٢٠٠٩، حيث كان عدد السياح الصينيين إلى مصر قد بلغ ٣٥ ألف سائح في ٢٠٠٨، وفي التسعة شهور الأولى من ٢٠٠٩ بلغ أكثر من ٣٤٠٠٠ سائح، يذكر أن الصين تخطط أن تكون المقصد السياحي الأول في العالم،(٢١) كما يذكر أن مصر قد زارها في ٢٠١٠ ٨.٥ مليون سائح حققوا إيرادات لمصر بلغت ٦.٨ مليار دولار، وتعد السياحة والاستثمارات أهم المجالات الواعدة لنمو العلاقات الصينية المصرية فضلاً عن التجارة التي اتسمت بطوفان السلع الصينية التي غمرت الأسواق المصرية، ويوطد هذه العلاقات مجموعة اتفاقات تجنب الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات واللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي، ومن الشركات الصينية التي أخذت تعمل في الصناعات الالكترونية المصرية:(٢٢)

- شركة جوانيج دونج وتسهم في شركة سانيو ايجبشن.
- شركة داونج للصناعات المعلوماتية وتسهم في مصر دايتن لتكنولوجيا الحسابات المتطورة.
- الشركة الصينية للكابلات وتسهم في الشركة المصرية الصينية لشبكات الجهد الفائق.
- شركة يوون شانج لاسطوانات الطباعة وتسهم في شركة مصر يوين- شانج لاسطوانات الطباعة.

وإذا كان يوجد في مصر نحو ٦٠٠ شركة صينية تنشط في مجالات مختلفة فإن أهمها شركة تيانجن للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية بإجمالي استثمار نحو ١٥ مليون جنيه مصري، والسويس للتعاون الدولي المحدودة ١٢.٥ مليون جنيه مصري، والوردة البيضة للتريكو المحدودة، وشركة جازيانج ساند، وتقوم الاستثمارات الصينية في مصر على مبدأ المنافع المتبادلة Win-Win، والاستفادة من موقع مصر الجغرافي كبوابة للعالم العربي وإفريقيا وقربها للأسواق الأوروبية.

➢ كوريا الجنوبية

وهي إحدى النمور الآسيوية الأربعة (كوريا- تايوان- هونج كونج-سنغافورا) التي استطاعت التحول من دولة نامية إلى دولة صناعية عبر مراكمة معدلات سنوية عالية للنمو الاقتصادي على مدى أربعة عقود مستلهمة في ذلك النموذج الياباني في التصنيع المتوجه للتصدير ودور الدولة في الاقتصاد، ورغم حداثة العلاقات الدبلوماسية المصرية الكورية، إذ

أن العلاقات على مستوى السفارة ترجع إلى ١٩٩٥ (في ١٩٤٨ اعترفت مصر باستقلال كوريا وفي ١٩٦١ اتفق البلدان على إقامة علاقات قنصلية وفي ١٩٦٢ افتتحت كوريا قنصليتها في القاهرة وفي ١٩٩١ افتتحت مصر قنصليتها في سيول) إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما قد تنامت بسرعة في سعي مصر للاستفادة من النموذج الكوري في التنمية، فقد زارها الرئيس الأسبق مبارك في إبريل ١٩٩٩، حيث نشأ بمناسبة هذه الزيارة مجلس الأعمال المصري الكوري، وبمناسبة مرور ١٠ سنوات على انطلاق العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفارة زار الرئيس الكوري السابق رومو هيون مصر لأول مرة يزور فيها رئيس كوري مصر، حيث تم التوقيع على ٨ مذكرات تفاهم وبروتوكولات في مجالات مختلفة، وتتطلع مصر إلى استثمارات كورية بها تصل إلى مليار دولار وإلى سياحة كورية لمصر تصل إلى مليون سائح (زار مصر ٤٥ ألف سائح كوري في ٢٠٠٨) وذلك طبقاً لما صرح به السفير المصري لدى سول في احتفالية الذكرى ٥٥ لثورة يوليو،[٢٣] وبالإضافة إلى مجلس الأعمال المصري الكوري كإطار مؤسسي، وهناك أيضاً لجنة التعاون في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي نشأت بمقتضى مذكرة التفاهم بين البلدين في ٢٠٠٩، والاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين تغطي مجالات الطيران المدني والطاقة والتعاون الصناعي والعلمي والتكنولوجي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد ارتفعت صادرات مصر لكوريا من ١٨٩ مليون دولار في ٢٠٠٩ إلى ٦٢٨ مليون دولار في ٢٠١٠، بينما وارداتها منها قد ارتفعت من ٢٣٠ مليون دولار في ٢٠٠٨ إلى أكثر من مليار دولار في ٢٠١٠،[٢٤] وقد بلغ حجم التجارة بين البلدين ١.٣ مليار دولار في ٢٠٠٩ بينما كان ١٢٠ مليون دولار فقط في ١٩٨٠، وبلغت الاستثمارات الكورية في مصر ١٧٨ مليون دولار بينما كانت ٢٠ مليون دولار فقط في بداية التسعينات، وتنشط الاستثمارات الكورية في مجالات البتروكيماويات والسيارات والالكترونيات والنسجيات، وتتألف الصادرات الكورية لمصر أساساً من سيارات والكترونيات وآلات، بينما الصادرات المصرية نفط وغاز وقطن وفوسفات ونحاس ورخام، ومن الرقم المذكور بعاليه ٨٥٣ مليون دولار صادرات كورية لمصر و ٤٥٠ مليون دولار صادرات مصرية لكوريا.[٢٥]

وفي حديث للتليفزيون الكوري ذكر رئيس الهيئة العامة للاستثمار المصري أن الاقتصاد المصري لم يتأثر كثيراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، وأن هناك العديد من الفرص الواعدة للاستثمارات الكورية في مصر، كما يمتلك الاقتصاد المصري قدرة استيعابية كبيرة لهذه الاستثمارات، وأن هناك ٤٢ شركة كورية تعمل حالياً في مصر، ويلعب الاستثمار دوراً

كبيراً في تنمية العلاقات بين البلدين، حيث تعد كوريا الاقتصاد الـ١٣ عالمياً وتسعى مصر للاستفادة من المكانة التي حققتها كوريا، وقد زادت التجارة بين البلدين بمعدل ٢٥% سنوياً من ٢٠٠٥-٢٠٠٨.

وللترويج لفرص الاستثمار في مصر عقد بسيول في ١٢ مايو ٢٠٠٨ ندوة برعاية السفارة المصرية والوكالة الكورية للترويج للتجارة والاستثمار كوترا، وذلك كبادرة أولى في ظل مذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية والكوترا شارك فيها مجلس الأعمال المصري الكورى والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية، وسعت الندوة إلى تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية الواعدة أمام الشركات الكورية في القطاعات المختلفة خاصة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والغاز والنفط والنسجيات والسياحة والسيارات والتشييد والنقل، ورصد تطور مناخ الاستثمار في مصر كنتيجة للسياسات الإصلاحية التي تنتهجها الحكومة المصرية، وقد أعطت زيارة الرئيس الكوري لمصر قوة دفع لمجتمع الأعمال الكوري للنشاط في مصر، وقد غدت السوق المصرية بالفعل جاذبة لشركات كورية مثل إل جي للتليفزيون وسامسونج للمحمول وهيونداي للسيارات، ويشكل السوق المصري بعدد سكانه الكبير (نحو ٨٠ مليون نسمة) وموقعها الجغرافي إمكانية كبيرة لنمو تجارة البلدين والاستثمارات الكورية في مصر. [٢٦]

وتنشط الشركات الكورية في تصنيع السيارات في مصر (يوجد نحو ٢٩ شركة تجميع سيارات بها ١١٨٠٠٠ عامل) وتبلغ نسبة المكون المحلي في هذه الصناعة بين ٤٠-٥٠%، وقد بلغ إنتاج شركة دايو إلى إجمالي الإنتاج المحلي في مصر ٣٢% في ٢٠٠٩ وهيونداي ٤% وكيا ٥% (ساهمت شركة دايو الكورية بنسبة ٦٠% من إجمالي رأسمال شركة دايو موتورز مصر) حيث بدأ إنتاج المصنع في مايو ١٩٩٨ بطاقة إنتاجية ١٢٥٠٠ سيارة سنوية، بينما في صناعة الالكترونيات نشطت شركة إل جي وهيونداي وكي آي جي فضلاً عن منح شركات سامسونج ودايو الكترونيك تراخيص إنتاج لمنتجين مصريين. [٢٧]

ثانياً: مجموعة جنوب شرقي آسيا

حيث نتناول من هذه المنطقة ماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين وسنغافورا، وهي دول تتسم اقتصاداتها بالحيوية، وبينما سنغافورا من دول النمور الآسيوية فإن ماليزيا واندونسيا وتايلاند يمثلون الموجة الثانية من الدول الآسيوية المتحولة من دول نامية إلى دول صناعية، بل إن ماليزيا تتحول إلى دولة متقدمة في ٢٠٢٠.

○ **ماليزيا**

تتسم العلاقات المصرية الماليزية بدرجة عالية من الحميمية يعكسها وجود ٧ آلاف طالب ماليزي يدرسون في جامعة الأزهر ومدارسه، ووجود مركز للدراسات الماليزية في جامعة القاهرة، وتعدد الاتفاقيات القائمة بين مصر وماليزيا وأهمها:[٢٨]

- اتفاقية تنمية التجارة المتبادلة ١٩٦٢.
- اتفاقية التعاون الثقافي والفني ١٩٧٧.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني ١٩٧٧.
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ١٩٧٧.
- اتفاقية النقل الجوي ١٩٧٧.
- مذكرة تفاهم للتعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار ١٩٧٧.
- بروتوكول التعاون العلمي والثقافي ١٩٨٤.
- اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي ١٩٩٨.
- مذكرة تفاهم حول التعاون في الشئون الدينية ١٩٩٨.
- اتفاقية تعاون بين جامعة الأزهر ووزارة التعليم الماليزية ٢٠٠٠.
- مذكرة تفاهم بين معهد الدراسات الدبلوماسية ونظيره الماليزي في ٢٠٠١.
- مذكرة تفاهم في المجال الإعلامي في ٢٠٠٢.

وتعود العلاقات المصرية الماليزية إلى عام ١٩٣٠ حين استضافت مصر رابطة المالاي في القاهرة، وافتتحت السفارة الماليزية في ١٩٦٠، وزار الرئيس الأسبق مبارك ماليزيا حين كان نائباً للرئيس في ١٩٧٩ ثم زارها ثانية في ١٩٩٧ بمناسبة حضوره قمة ال١٥ في كوالالمبور، وشهد العامين الأخيرين زيارات مكثفة من كلا الجانبين للآخر فضلاً عن حضور المؤتمرات التي يعقدها كلا الجانبين، وكانت ماليزيا قد تبنت بقوة عودة مصر إلى المؤتمر الإسلامي الأمر الذي عبر عنه رئيس الوزراء الماليزي في زيارته لمصر ١٩٨٢، وفضلاً عن المؤتمر الإسلامي فإن حركة عدم الانحياز تضم كلا الجانبين إضافة إلى مجموعة الـ١٥ ومجموعة الـ٧٧ ومجموعة الثمانية النامية.

وتبين حركة التجارة بين البلدين ضعف الصادرات المصرية إلى ماليزيا مقارنة بدول آسيوية أخرى، حيث كانت نحو ١٠.٥ مليون دولار فقط في ٢٠٠٧ ارتفعت إلى نحو ٣٧ مليون دولار في ٢٠٠٩، يقابل هذا ارتفاع قيمة الواردات المصرية من ماليزيا والتي بلغت ٢٦١ مليون دولار في ٢٠٠٧ ارتفعت إلى أكثر من ٥٦٢ مليون دولار في ٢٠٠٩،[٢٩]

وتبين المصادر الماليزية ارتفاع حجم التجارة بين البلدين من ٨٢٧ مليون رنجت في ٢٠٠١ إلى ٢٧٤٧ مليون رنجت في ٢٠٠٢ وهو يقل عن ١% من تجارة ماليزيا الخارجية، وأهم صادرات مصر لماليزيا هي قضبان الألومونيوم والبرتقال والأملاح المعدنية والأسمدة والقطن وغزله والسجاد ومنتجات نسجية بينما واردات مصر من ماليزيا أخشاب وزيت نخيل وكاكاو وإطارات سيارات وأجهزة كهربائية والكترونية ومنظفات صناعية، ويعزى أهم أسباب ارتفاع الصادرات الماليزية إلى مصر إلى جهود مكتب الوكالة الوطنية الماليزية لتنمية التجارة بالقاهرة.

ونظراً لضعف حركة التجارة والاستثمار بين البلدين فقد تأسس مجلس الأعمال المصري الماليزي في ٢٠٠٣، كما تم الاتفاق في ١١ أغسطس ٢٠٠٩ على إنشاء لجنة مشتركة للتجارة والاستثمار، وكان وزير الاستثمار المصري قد قام بزيارة لماليزيا في أغسطس ٢٠٠٨ للترويج لفرص الاستثمار في مصر خاصة في مجالات النفط والغاز وقطع غيار السيارات والمنتجات الخشبية والالكترونيات والنسيج والملابس الجاهزة والسيارات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفي أعقاب هذه الزيارة وفدت بعثة ماليزية إلى مصر لاستجلاء فرص الاستثمار بها من ١٦-١٩ نوفمبر ٢٠٠٨، حيث زارت المناطق الصناعية وميناء السخنة.[٣٠]

وتسعى مصر للاستفادة من الخبرة الماليزية في تنمية المناطق (مثل بتراجايا واسكندر) في تنفيذ مشروعها التنموي في سيناء، يذكر أن الشركات الماليزية العاملة في مصر تنشط في مجالات الغاز والنفط وتوزيع السيارات ومنتجات زيت النخيل وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة باستثمارات هزيلة بلغت ٥.٦ مليون دولار، وتسعى ماليزيا إلى الاستعانة بالعمالة المصرية الماهرة منخفضة التكلفة في مجالات الهندسة والإنشاء وتنفيذ مشروعات تنموية ضخمة في ماليزيا وآسيا كالطريق السريع سومطرا- بان البالغ طوله ٣٠٠٠ كم ومشروع بناء ١٧ مطار جديد، ومشروعات تبلغ قيمتها نحو ٤٠ مليار دولار طبقاً لما صرح به رئيس غرفة التجارة والصناعة الماليزي،[٣١] يذكر أنه في ٢٠٠٤ عقد اتفاق بين هيئة الخدمات الصحية الماليزية ووزارة الصحة المصرية لاستقبال أطباء مصريين في ماليزيا لغرض العمل.

وكانت زيارة الوفود المصرية والماليزية المتتابعة في العامين الأخيرين بغرض استجلاء فرص الاستثمار القائمة في مصر أيضاً تفعيلاً للاتفاقات والبروتوكولات التي سبق عقدها بين قطاع الأعمال المصري ومثيله الماليزي أثناء زيارة الرئيس الأسبق مبارك

لكوالالمبور في ١٩٩٧ والتي بلغت ٩ اتفاقات وبروتوكولات، وتشارك الهيئة المصرية للتنمية السياحية في جميع المعارض الدولية المعنية بالترويج للسياحة التي تنظمها ماليزيا سنوياً بغرض زيادة أعداد الماليزيين الذين يفيدون إلى مصر بغرض السياحة، وهم معنيون أساساً بالسياحة الدينية، وهناك فرصاً كبيرة لتنشيط السياحة الماليزية إلى مصر في ضوء وجود خطوط جوية مباشرة وقدوم أعداد كبيرة من الماليزيين للحج والعمرة يمكن أن يشمل برنامجهم زيارة المواقع الدينية في مصر.

○ **اندونيسيا**

اندونيسيا ككثير من الدول الآسيوية تفوق علاقات مصر السياسية والثقافية معها العلاقات الاقتصادية، وتعود العلاقات الرسمية بين حكومتي البلدين إلى زيادة الوفد الاندونيسي للقاهرة برئاسة وزير الخارجية في ١٩ ابريل ١٩٤٧ حين كانت اندونيسيا تسعى للحصول على تأييد مصر لاستقلالها، والحصول على مساعدة البلدان العربية وتقوية العلاقة بين البلدان حديثة العهد والاستقلال، ونزل هذا الوفد ضيفاً على جامعة الدول العربية، وفي ١٠ يونيو ١٩٤٧ وقع رئيس هذا الوفد مع رئيس وزراء مصر أنذاك فهمي النقراشي معاهدة الصداقة والتي بدأت بها العلاقات الدبلوماسية، وفي ١٩٤٨ أصبح المكتب التمثيلي لاندونيسيا بالقاهرة مخصصاً لمنطقة الشرق الأوسط كلها، ثم تحول إلى سفارة في ٢٥ فبراير ١٩٥٠.[٣٢]

وعلى مدى السنوات منذ هذا التاريخ تواترت زيارة مسئولي البلدين اللذان تبنى مواقف مشتركة ودعماً متبادل في المحافل الدولية، واستمرت مصر تدعم سيادة ووحدة أراضي اندونيسيا واستقرارها، وهو ما عبر عنه أيضاً الرئيس الأسبق مبارك في استقباله لرئيسة اندونيسيا ميجاواتي سوكارنو في سبتمبر ٢٠٠٢، ولتواصل تعزيز هذه العلاقات بين البلدين تم تشكيل لجنة مشتركة للتشاور، وهي التي عقدت أولى اجتماعاتها في بالي في يوليو ٢٠٠٤ وكان اجتماعها الثاني في مايو ٢٠٠٥ في القاهرة والثالث في اندونيسيا وهكذا فهي تجتمع سنوياً، وأيضاً فقد زار مصر الرئيس الاندونيسي السابق في ٢٠٠٤ مع وفد شعبي كبير لحضور جنازة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، كما حضر وزير الخارجية المصري الأسبق أحمد أبو الغيط القمة الإفريقية الآسيوية في ابريل ٢٠٠٥ في جاكرتا بمناسبة انطلاق حركة التضامن الآسيوية الإفريقية من باندونج ١٩٥٥، إضافة إلى حضور وزيرة التعاون الدولي قمة الثماني للدول النامية التي تضم مصر إلى جانب اندونيسيا

وماليزيا في بالي في مايو ٢٠٠٦، وكان الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك قد زار اندونيسيا في ١٩٨٣، هذا وتشترك مصر مع اندونيسيا في حركة عدم الانحياز ومجموعة الثماني للدول النامية ومجموعة ال١٥ ومجموعة ال٧٧ والمؤتمر الإسلامي.

وبينما تبدو صادرات مصر لاندونيسيا متواضعة حيث كانت ٢١ مليون دولار في ٢٠٠٦ ارتفعت إلى ٧٤ مليون دولار في ٢٠٠٩ فإن وارداتها من اندونيسيا كبيرة فقد كانت ١٦١ مليون دولار في ٢٠٠٤ ارتفعت إلى ٧٥٩ مليون دولار في ٢٠١٠، وكما هو واضح فإن الميزان التجاري يعمل لصالح اندونيسيا بعجز بلغ ٦٨٥ مليون دولار في ٢٠٠٩،[٣٣] وطبقاً للمصادر الاندونيسية فإن حجم التجارة بين البلدين بلغ ١.١ مليار دولار في ٢٠١٠ بفائض لاندونسيا بلغ ٩٠٠ مليون دولار،[٣٤] وتصدر مصر لأندونيسيا الفوسفات والقطن والفواكه والسجاد وتستورد منها زيت النخيل والمطاط والورق والإطارات، وكانت اندونيسيا تستحوذ على ٤٠% من سوق الإطارات المصري، وتعرضت الشركات الاندونيسية المصدرة بأنها تقوم بالإغراق مما عرضها إلى فرض رسوم مكافحة إغراق بلغت ٤٠% وبعد تحقيق استمر ١٨ شهراً أعلنت مصر إزالة هذه الرسوم.[٣٥]

وبينما تستثمر اندونيسيا في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مشروع مشترك لإنتاج الخيوط والأقمشة القطنية بطاقة ٣ مليون طن خيوط و١ مليون طن أقمشة وباستثمارات تصل إلى ٤٢ مليون دولار[٣٦] اتجهت شركة أوراسكوم المصرية للتشييد إلى إقامة مصنع أسمنت في جاوا بطاقة ٢.٥ مليون طن سنوياً واستثمارات تبلغ ١٥٠ مليون دولار.[٣٧]

وينظم العلاقات المصرية الاندونيسية عدداً من المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم أهمها:[٣٨]

- معاهدة الصداقة ١٩٤٧.
- تعاون ثقافي ١٩٥٥.
- نقل جوي ١٩٦٤.
- تسوية ديون ١٩٧٤.
- تعاون إعلامي ١٩٨٤.
- تشكيل لجنة مشتركة ١٩٨٥.
- تشجيع وحماية الاستثمار ١٩٩٤.
- تعاون سياحي ١٩٩٤.

- تعاون علمي وفني ١٩٩٦.
- تعاون تكنولوجي ١٩٩٦.
- تجنب ازدواج ضريبي ١٩٩٨.
- التعاون في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٢٠٠٠.
- تعاون في مجال تخطيط الأسرة ٢٠٠٠.
- تعاون في تبادل المعلومات ٢٠٠٠.

وفي مجال الاستثمار تم الاتفاق على إقامة مصنع تكرير زيت النخيل في بورسعيد في سبتمبر ٢٠٠٢ ولكنه لم يخرج إلى النور بسبب عقبة التمويل ولهذا قدم البنك الإسلامي للتنمية دعماً للمشروع لشراء الأرض التي يقام عليها بقيمة ٢.٥ مليون دولار،[٣٩] وتنظر اندونيسيا إلى المشاركة في شغل فرص الاستثمار الكبيرة في مصر في مجالات النفط والغاز والأدوية والمنسوجات والملابس الجاهزة والسياحة والالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات مع تمتع مصر بمزايا خاصة في السوق الأمريكي بمقتضى بروتوكول المناطق المؤهلة.

وتمنح جامعة الأزهر ١١٥ منحة سنوياً للطلاب من اندونيسيا، كما تمنح جامعة المنيا ١٠ منح سنوياً لطلاب اندونيسيا لدراسة اللغة العربية، هذا بالإضافة إلى المنح السنوية التي يوفرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ويبلغ عدد الطلاب الاندونيسيين الذين يدرسون بمصر في الوقت الحالي أكثر من ٤٠٠٠ طالب.[٤٠]

- **الفلبين**

تضع الفلبين أمالاً عريضة على دور مصر في تمكينها من الحصول على وضع المراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهذا هو الموضوع الذي هيمن على المحادثات الرئاسية المصرية الفلبينية التي عقدت بين الرئيس الأسبق مبارك ورئيسة الفلبين السابقة جلوريا أيورو بمناسبة زيارتها لمصر في مايو ٢٠٠٩، حيث يؤدي هذا إلى دعم السلام والاستقرار في منداناو حيث يخوض الجيش الفلبيني قتال منذ نحو ٣ عقود، ولا تعترف منظمة المؤتمر الإسلامي إلا بجبهة تحرير مورو كممثل شرعي وحيد ومتحدث باسم مسلمي جنوب الفلبين، وقد ضم الوفد المصاحب لرئيسة الفلبين وزراء الخارجية والتجارة في مسعى لتطوير علاقات البلدين في شتى المجالات خاصة الاقتصادية.

حيث توضح علاقات التجارة بين البلدين ضعف هذه العلاقات، فصادرات مصر للفلبين لم تصل إلى ٣ مليون دولار في ٢٠٠٩ (كانت ١٠ مليون دولار في ٢٠٠٤)

ووارداتها منها نحو ٢٠ مليون دولار في ٢٠٠٩ (كانت نحو ٥ مليون دولار في ٢٠٠٤)[٤١] يناقض هذا الوضع المتدني لأرقام التجارة وجود علاقات سياسية وثقافية قوية عبرت عنها ١٩ اتفاقية وبروتوكول مذكرة تفاهم تم عقدها بين البلدين منذ بدأ العلاقات البلوماسية بينهما في ١٩٥٥، وحتى عام ٢٠٠٦، وأهم هذه الاتفاقات:[٤٢]

- معاهدة الصداقة ١٩٥٥.
- تعاون فني ١٩٦٣.
- بروتوكول تعاون علمي وفني في مجال الزراعة ١٩٧٢.
- اتفاقية نقل جوي ١٩٧٠.
- تعاون إعلامي ١٩٧٥.
- مذكرة تفاهم لعقد مشاورات سياسية سنوية ٢٠٠٠.
- مذكرة تفاهم حول الحجر الصحي للمنتجات الزراعية ٢٠٠٣.
- حماية وتشجيع الاستثمار ٢٠٠٤.
- الاعتراف المتبادل في الشهادات التجارية ٢٠٠٤.

وقد ظلت السفارة الفلبينية في القاهرة منذ افتتاحها وحتى منتصف السبعينيات هي سفارة الفلبين الوحيدة في العالم العربي وافريقيا، وتحتل مصر مركز متأخر في شركاء الفلبين التجاريين (المركز ٦٢)، وتحسن إلى المركز ٥٢ في ٢٠٠٧، ولكنها تعد الشريك الثاني بين الدول الإفريقية (قبلها جنوب افريقيا) وقد نمى حجم التجارة بين الجانبين من ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بنسبة ٤٨.٧% ومعظم واردات مصر من الفلبين ملابس جاهزة وأقمشة ومعظم صادراتها إليها مواد بناء وفوسفات.

وفي عام ٢٠٠٧ وأثناء عقد جولة المشاورات السياسية بين الجانبين بالقاهرة (تعقد سنوياً بالتبادل بين عاصمتي البلدين) كانت مصر قد حققت معدل نمو ٧.٢% وتدفقت إليها استثمارات أكثر من ١٠ مليار دولار، كما كان وضع الاقتصاد الفلبيني قد تحسن مما شكل قوة دفع للجانبين لتطوير علاقاتهما الاقتصادية،[٤٣] خاصة مع وجود فرص واسعة للاستثمار والتوسع في التجارة في المنتجات البحرية كالتونة والجمبري والأعشاب الطبية والملابس الجاهزة للتصدير لطرف ثالث، وفضلاً عن الاتفاقات المشار إليها والتي تؤطر للعلاقات الفلبينية المصرية، فقط تعددت زيارات المسئولين من الفلبين إلى مصر وكان آخرها زيارة رئيسة الفلبين السابقة في ٢٠٠٩، وكان رئيس مجلس الشعب المصري قد زار الفلبين في ٢٠٠٥، كما زارت اميلدا ماركوس مصر في ١٩٧٥ و١٩٨١ والرئيس الفلبيني

الأسبق فردناندو ماركوس في ١٩٧٦، ويوجد نحو ٥٠٠ فلبيني يعملون في مصر ما بين عمال مصانع وخادمات منازل وممرضات يعاني معظمهم من مشكلة الأوراق الثبوتية ويأتي عن طريق بلد ثالثة وذلك إضافة إلى نحو ٥٠٠ طالب يدرسون بمنح في جامعة الأزهر ومدارسه.

○ **تايلاند**

تعود العلاقات السياسية بين مصر وتايلاند إلى ١٩٥٤، ورغم ضئالة الصادرات المصرية إلى تايلاند والتي لم تصل إلى ١٣ مليون دولار في ٢٠٠٩ فإن تايلاند تعد من أهم دول التصدير الآسيوية إلى مصر، إذ بلغت واردات مصر منها نحو ٦٣٢ مليون دولار في ٢٠٠٨، وحققت زيادة كبيرة على مر السنوات إذ ارتفعت من ١٢٣ مليون دولار في ٢٠٠٤ إلى ١٧٤ مليون دولار في ٢٠٠٨ ثم إلى ٢١٠ مليون دولار في ٢٠٠٦ و٢٢٢ مليون دولار في ٢٠١٠ قبل أن تقفز إلى الرقم السابق ذكره، وهو ما يعني أن حركة التجارة بني البلدين قد شهدت عجزاً في الميزان التجاري لصالح تايلاند.(٤٤)

وهناك حرص من جانب مصر على زيادة حجم التجارة والاستثمار مع تايلاند التي تسلمت من مصر رئاسة الحوار الآسيوي الشرق الأوسطي في ابريل ٢٠٠٨ (بدأ هذا الحوار بدعوة رئيس وزراء سنغافورا أثناء زيارته لمصر في ٢٠٠٧) ويظهر هذا الحرص في اللجنة المشتركة بين البلدين التي شهد اجتماعها الثاني في ٢٠٠٨ توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي، وفي زيارة الأميرة مها شكري ولية عهد تايلاند لمصر في مارس ٢٠٠٧ وزيارة شيخ الأزهر لتايلاند في يوليو ٢٠٠٧، يذكر أن جامعة الأزهر توفر ٦٠ منحة دراسية سنوياً لمسلمي تايلاند (١٠% من سكانها)، وقد وضعت هذه اللجنة هدفاً أن يصل حجم الاستثمار المتبادل بين البلدين إلى ٥٠٠ مليون دولار، وقد تجاوزت علاقات البلدين هذا الرقم حيث صرح سفير تايلاند في القاهرة في ٢١ يناير ٢٠٠٩ أن حجم التجارة والاستثمار بين البلدين قد بلغ ٨٥٠ مليون دولار في ٢٠٠٨ بينما لم يكن هذا الرقم يتجاوز ٢٥٠ مليون دولار من ثلث سنوات مضت.(٤٥)

وإضافة إلى التطور في التجارة ففي نوفمبر ٢٠٠٧ أعلنت أكبر شركات الطاقة التايلاندية Thai PTT أن شركاتها PTT الدولية المملوكة لها بالكامل قد وقعت عقد لشراء ٢٥% من أسهم شركة أنابيب الغاز المصرية بقيمة ٤٨٧ مليون دولار، حيث تعد مصر مصدر رئيسي للغاز الطبيعي المسال، وتتطلع تايلاند إلى مصادر خارجية جديدة للوفاء باحتياجاتها المحلية المتنامية للغاز.(٤٦)

وقد تعددت الاتفاقات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم التي تنظم علاقات البلدين الاقتصادية وأهمها:(٤٧)

- ١٩٨٤ اتفاقية التجارة.
- ١٩٨٥ بروتوكول التعاون التجاري بين اتحاد الغرف التجارية في البلدين.
- ١٩٩٢ اتفاقية إنشاء تعاون بين مجلس التجارة التايلاندي واتحاد رجال الأعمال المصري.
- ١٩٩٥ مذكرة تفاهم لتنشيط التبادل التجاري.
- ٢٠٠٢ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.
- ٢٠٠٦ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي.

○سنغافورا

وهي واحدة من أبرز النمور الآسيوية التي استطاعت رغم افتقارها للموارد الطبيعية وضيق مساحتها أن تحتل رأس قائمة أبرز التقارير الاقتصادية الدولية، لم لا وناتجها المحلي الإجمالي قد سجل في ٢٠١٠ نحو ٢٢٣ مليار دولار (بتعادل القوة الشرائية) محققاً معدل نمو ٧% معدل دخل للفرد ٤٨.٨ ألف دولار ونسبة استثمار إلى الناتج المحلي تصل إلى ٢٤.٤% ونمو إنتاج صناعي ٥.٦% وصادرات ٢٥٠مليار دولار.

وأمكن للسياسات الاقتصادية أن تجعل من هذه الدولة الصغيرة قوة اقتصادية في آسيا، وحققت موقعاً تنافسياً متميزاً في قطاعات التشييد والعقارات والسياحة منتهجة سياسة اقتصاد السوق الحر سريع النمو في بيئة تكاد تكون خالية من الفساد وقوى عاملة عالية التعليم والمهارة وإطار أعمال مؤسسي جيد وموالي للنشاط، وقادت الصادرات والمنتجات عالية التكنولوجيا مكون رئيسي فيها نمو هذا الاقتصاد (كأشباه الموصلات والالكترونيات الاستهلاكية) وكانت السياحة هي القطاع الذي تنوع إليه الاقتصاد السنغافوري إضافة إلى الأدوية والخدمات المالية والتعليم والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا الطبية، وهذا الصعود أضاف إلى سكان سنغافورا آلاف من أصحاب الملايين، وفي هذا المناخ شجعت الحكومة السنغافورية الادخار والاستثمار، ومعظم استثماراتها موظف في قطاعات التعليم والتكنولوجيا إضافة إلى الاستثمارات الخارجية من خلال صناديق الثروة السيادية وشركة الاستثمارات الحكومية وشركة تيماسك القابضة Temasek، ووظفت سنغافورا بامتياز موقعها الجغرافي وأصبحت من أكثر المواني انشغالاً في العالم، وقد مكنت قوة الاقتصاد سنغافورا من التعامل مع الصدمات الخارجية المتكررة منذ الأزمة الآسيوية إلى الآن.(٤٨)

إلى مثل هذه الخبرة التنموية الناجحة تتجه السياسة المصرية شرقاً مستفيدة من قوة علاقات البلدين التي تعود إلى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٦ تاريخ نشأة العلاقات الدبلوماسية، وكانت مصر أول دولة عربية تعترف باستقلال سنغافورا في ١٩٦٥، وسنغافورا إحدى الدول الآسيوية القليلة التي يحقق معها ميزان التجارة المصري فائضاً، فبينما ارتفعت صادرات مصر إلى سنغافورا من نحو ١٣٦ مليون دولار في ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٨٥ مليون دولار في ٢٠٠٨ فإن وارداتها منها كانت فقط نحو ٢٢ مليون دولار في ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ٢١١ مليون دولار في ٢٠١٠.(٤٩)

وبمناسبة زيارة رئيس الوزراء السنغافوري القاهرة ٢٠٠٤ قدمت سنغافورا مبادرة "حوار آسيا الشرق الأوسط" كمنتدى حوار يتم من خلاله تحقيق الفهم المتبادل الضروري لتنشيط العلاقات الاقتصادية، وتنظر مصر في سياستها شرقاً إلى تعميق علاقاتها السياسية مع دول آسيا إضافة إلى إزالة معوقات الاستثمار وجذب السياحة الآسيوية إلى مصر، وشهد عام ٢٠٠٦ التزاماً من كلا الجانبين المصري والسنغافوري وتحقيق مزيد من التعاون السياسي والاقتصادي، وقد عكس هذا تعدد زيارات المسئولين من كلا الجانبين للآخر، وكانت قمة هذه الزيارات رئيس الوزراء السنغافوري ناثان Nathan وبرفقته وفد كبير بدعوة من الرئيس الأسبق مبارك من ١٤-١٦ نوفمبر ٢٠٠٦، وبمناسبة مرور ٤٠ عاماً على بدأ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وكان من أهم نتائج هذه الزيارة توقيع إعلان النوايا حول عقد اتفاقية شاملة للتعاون الاقتصادي بما يتيح لرجال أعمال البلدين اكتشاف مزيد من فرص التجارة والاستثمار، ويحل هذا الاتفاق محل الاتجاه الذي كان قائماً في حوارات البلدين ٢٠٠٤ بشأن اتفاقية تجارة حرة،(٥٠) بعد ذلك تعددت زيارات مسئولي البلدين (وزير التنمية الإدارية المصري ٢٠٠٧- وزير النقل المصري في أكتوبر ٢٠٠٧- وزير الخارجية المصري مايو ٢٠٠٦- وزير المالية ووزير الاستثمار في ٢٠٠٦- وزير التجارة السنغافوري لمصر مارس ٢٠٠٦، زيارة شيخ الجامع الأزهر لسنغافورا في ٢٠٠٦- زيارة وزير الاستثمار المصري السابق لسنغافورا في أغسطس ٢٠٠٨) وفي ٢٠٠٦ أيضاً قام وفد من اتحاد الأعمال السنغافوري بزيارة مصر وضم هذا الوفد نحو ٢٠ شركة سنغافورية حيث التقى نظيره المصري وناقش معه فرص التجارة والاستثمار، وتبع هذا زيارة اتحاد الأعمال المصري وهيئة الاستثمار والمناطق الحرة وهيئة التصنيع وهيئة تنشيط السياحة المصرية للترويج لفرص الاستثمار في مصر.(٥١)

وفقاً للمصادر السنغافورية فإن حجم تجارة البلدين قد بلغ ٧٣١ مليون دولار في ٢٠٠٥ بزيادة مرتين ونصف عن مستواه في ١٩٩٧، وكانت شركة سنغافورية للاتصالات قد دخلت مع شركة قطرية في عطاء الخط الثالث للمحمول في مصر ولكنها قد أخفقت، ولكن هذا الدخول يعني اهتمام رجال الأعمال السنغافوريين لمصر، وتنشط شركات سنغافورية كنبتون وبورتك للملاحة والمواني في قطاع المواني في مصر.

وينظم العلاقات الاقتصادية بين البلدين عدد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم أهمها: [٥٢]

- ١٩٦٦ اتفاقية التجارة.
- ١٩٨٠ وجددت في ١٩٩١ اتفاقية الطيران المدني.
- ١٩٩٣ تعاون ثقافي.
- ١٩٩٦ تجنب الازدواج الضريبي.
- ١٩٩٧ حماية الاستثمارات.
- ١٩٩٧ تبادل المعلومات التجارية.
- ١٩٩٧ مذكرة تفاهم الاستثمار والتعاون الإقليمي والدولي في إدارة المواني.

ثالثاً: جنوب آسيا:

ومن جنوب آسيا نتناول الهند وباكستان حيث تتضاءل كثيراً علاقات مصر الاقتصادية لباقي دول هذا الإقليم.

❖ **الهند**

رابع شريك تجاري لمصر بعد الولايات المتحدة وايطاليا والسعودية وال١٢ في قائمة المستثمرين بإجمالي استثمارات ٧٥٠ مليون دولار في ٢٠٠٨ من المتوقع أن ترتفع إلى ٥مليار دولار في خلال ٣ سنوات،[٥٣] وقد نمت هذه العلاقات الاقتصادية على خلفية علاقات سياسية وثقافية قوية ترجع في القرن الماضي إلى اتصال سعد زغلول بغاندي ثم الازدهار الذي حدث لهذه العلاقات بعد ثورة يوليو ٥٢ على طريق مساندة الحركات الوطنية، وأسست مصر مع الهند واندونيسيا في باندونج حركة عدم الانحياز، ووقفت الهند جانب مصر بقوة في مواجهة العدوان الثلاثي عليها في ١٩٥٦، كما وقفت إلى جانبها أيضاً في مواجهة العدوان الإسرائيلي ١٩٦٧ والحق العربي في استعادة الأراضي المحتلة بمقتضى هذا العدوان، وفي ١٩٩٥ منحت الهند الرئيس الأسبق مبارك جائزة نهرو للتفاهم الدولي، وكان الرئيس الأسبق مبارك قد زار الهند في ١٩٨٢ و١٩٨٣ و٢٠٠٨، وفي

١٩٨٥ زار مصر رئيس الوزراء الهندي الراحل راجيف غاندي، كما زارها في ١٩٩٥ رئيس الوزراء الهندي ناراسيماراو، وفي ١٩٩٧ زارها رئيس الوزراء الهندي جوجرال، والتقى رئيس الوزراء الهندي ديف جودا الرئيس المصري في هراري ١٩٩٦ على هامش اجتماع قمة الـ١٥، وفي ١٩٩٧ على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في ديفوس ، بالإضافة الى الزيارة الأخيرة التى قام بها الرئيس عبد الفتاح السيسى الى نيو دلهى يوم ٢٨ اكتوبر ٢٠١٥ وحضورة قمة الهند أفريقيا.

وقد احتلت الهند رأس قائمة الدول الأسيوية كمقصد للصادرات المصرية في ٢٠٠٨، حيث بلغت هذه الصادرات إلى الهند نحو ١.٧ مليار دولار وكانت ١.٨ مليار دولار في ٢٠٠٧، بينما كانت ٣٨١.٤ مليون دولار في٢٠٠٤، يقابل هذا أن الواردات المصرية من الهند قد بلغت ١٧٦٦ مليون دولار في ٢٠٠٨ وكانت ٥٣٤ مليون دولار في ٢٠٠٧ و١٢٢ مليون دولار في ٢٠٠٤، ويتكون صادرات مصر للهند من القطن الخام والاسمدة والنفط ومنتجاته والكيماويات العضوية والغير عضوية والجلود، ويتوسع الصادرات المصرية في اتجاه الفوسفات الصخري والامونيا والالومنيوم، كما تتوسع مصر في علاقاتها التصديرية مع الهند في اتجاه الاستعانة من روابطها مع الكومسا، بينما واردات مصر من الهند تشمل غزول القطن والسمسم والبن والدخان والعدس والأدوية ومعدات النقل.

وتشجع مصر والهند روابط الأعمال بهما للدخول في مشروعات مشتركة توسع من نطاق التجارة بين البلدين في قطاعات الحديد والصلب وتكنولوجيا المعلومات والكيماويات وقطع غيار السيارات والمنسوجات والاسمدة ومحركات الديزل ومولدات الطاقة، كما تسعى مصر للاستفادة من التفوق الهندي في مجال التعهيد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعد عماد الصعود الاقتصادي الهندي.

وينظم صعود التجارة بين البلدين اتفاقية التجارة الثنائية الموقعة بينهما في مارس في ١٩٧٨ والقائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، واهم الاتفاقات الاقتصادية الأخرى هي:(٥٥)

- اتفاق النقل البحري ١٩٦٦.
- اتفاق النقل الجوي والطيران المدني ١٩٦٨.
- تجنب الازدواج الضريبي ١٩٦٩.
- اتفاقية التجارة ١٩٧٧ وكانت قبلها القائمة من ١٩٥٣.
- اتفاقية الشراكة المصرية الهندية ١٩٩٩.

- اتفاق التعاون الجمركي ١٩٩٧.
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة ١٩٩٧.
- حماية وتشجيع الاستثمار ١٩٩٧.
- مذكرة تفاهم بشأن دعم تطوير المشروعات الصغيرة ١٩٩٨.
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال البحث والإرشاد الزراعي ١٩٩٨.
- مذكرة تفاهم في مجال ترويج وتنمية الصادرات ١٩٩٨.
- اتفاقية بين الأكاديمية المصرية للبحث العلمي والتكنولوجيا والمجلس الهندي للبحوث والتنمية الصناعية ١٩٩٨.
- مذكرة تفاهم بين سوق الأوراق المالية في القاهرة والإسكندرية وسوق الأوراق المالية الهندي ٢٠٠١.
- مذكرة تفاهم بين اتحاد الصناعات الهندي والصندوق الاجتماعي المصري للتنمية ٢٠٠٢.
- مذكرة تفاهم بين هيئة المعارض المصرية ومنظمة ترويج التجارة الهندية ٢٠٠٣.

ويدعم التجارة بين البلدين المعارض التي تقام للمنتجات الهندية في القاهرة (١٩٩٨ و٢٠٠٩) كما أطلقت وزارة التجارة المصرية عام ٢٠٠٦ عاما للهند في مصر، إضافة إلى هذا فان اللجنة المشتركة تعقد اجتماعات منتظمة منذ الثمانينات، وفي اجتماع ٢٠٠٩ ركزت على تفعيل الشراكة بين البلدين من خلال مجالس الأعمال.

وفي ٢٠٠٣ عقدت شركة Reliance الهندية العملاقة عقدا مع هيئة البترول المصرية لاستيراد ٨ شحنات نفط، وفي أغسطس ٢٠٠٤ قامت شركة Gail الهندية بشراء ١٥% من أسهم الشركة المصرية للغاز الطبيعي التي تتولى تسويق وتوزيع الغاز داخل مصر.

وتنشط الاستثمارات الهندية في مصر في شركات عديدة، ومن المشروعات المشتركة:(٥٦)

- الإسكندرية لأسود الكربون.
- الإسكندرية للألياف.
- اوبروي للفنادق.
- المصرية الهندية للأسمدة.

- سكيب الكيماوية.
- اسيك بروياك مصر.
- مصنع كشك وخضير للورق.
- اوتوماتيك فالفز.

كما أن لشركات هندية عديدة فروعها في مصر مثل وبرو لتكنولوجيا المعلومات، وتراست كيميكال، ونايل تكس والاميرية للبلاستيك، ورانبكسي مصر المحدودة، والمصرية لتصنيع الكرتون، واندوميد للملابس وكيرلوس كار مصر وافيكو مصر،(٥٧) وتسعى كلا من شركة ريلاينس وEssar لبناء مجمعات بترو كيماويات وتكرير نفط، باستثمارات ١٠ مليار دولار للبتر وكيماويات و ٣.٥ مليار دولار لتكرير النفط.

وإضافة إلى الارتفاع الكبير في أرقام التجارة والاستثمار فقد بلغ عدد السياح الهنود في مصر ٨٢ ألف في ٢٠٠٧ بينما كان ٦١ ألف في ٢٠٠٦،(٥٨) ومن المتوقع ارتفاع هذه الأرقام مع تحسن الدخول وزيادة نشاط قطاع الأعمال وكثافة الزيارات المتبادلة بين البلدين على كافة المستويات السياسية والفنية وبين القطاعات الأهلية وبعضها.

❖ **باكستان**

باكستان من الدول الأسيوية القليلة التي تزيد صادرات مصر لها عن الواردات منها، ويتسم حجم التجارة بين البلدين بالضآلة، فقد بلغت صادرات مصر لباكستان نحو ٦٩ مليار دولار في ٢٠٠٨ ارتفعت إلى ١١٤ مليون دولار في ٢٠١٠، مقابل هذا أن واردات من باكستان كانت نحو ١٠ مليون دولار في ٢٠٠٨ ارتفعت إلى ٧٧ مليون دولار في ٢٠١٠، ومال الميزان التجاري لصالح مصر.(٥٩)

وكما هو حال كثيراً من الدول الأسيوية فإن العلاقات السياسية والثقافية تفوق العلاقات الاقتصادية، فالعلاقات السياسية بين البلدين ترجع إلى ١٩٤٧ حين اعترفت مصر باستقلال باكستان وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي، وفي ١٩٥١ عقد البلدين معاهدة الصداقة وأيدت باكستان ثورة يوليو ١٩٥٢، وقام جمال عبد الناصر بزيارة باكستان في ١٩٦٠، كما زار الرئيس الباكستاني أيوب خان مصر في مثل هذا العام، وتدخل جمال عبد الناصر في النزاع بين باكستان والهند ١٩٦٥ لتهدئة الأمور بينهما، ولم تعترف مصر بقيام بنجلاديش إلا بعد فترة من الوقت احتراما لمشاعر الشعب الباكستاني، وفي ١٩٧٤ شارك الرئيس السادات في مؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي عقد في لاهور ١٩٧٤، وقام الرئيس الأسبق مبارك بزيارة باكستان في ابريل في ١٩٨٣، ولعبت باكستان دوراً متميزاً في

فك تجميد عضوية مصر في المؤتمر الإسلامي أثناء انعقاد القمة الإسلامية في ١٩٨٤، وقام الرئيس الباكستاني ضياء الحق في نوفمبر ١٩٨٥.

وأمام ضعف العلاقات الاقتصادية بين البلدين وقع الجانبان اتفاقية تجارية في مايو ١٩٨٩ للاستفادة من الخبرة المصرية الزراعية، وبعد ذلك تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الزراعي في ٢٠٠١، وكان في ١٩٩٥ قد وقعا اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي واتفاقية ملاحية، وعلى هامش المنتدى الاقتصادي العالمي ديفوس في ٢٦ يناير ٢٠٠٧ اتفق رئيس الوزراء الباكستاني شوكت عزيز ونظيره المصري على بدء محادثات اتفاقية تجارة حرة للنهوض بمستوى العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.[٦٠]

وتتطلع باكستان إلى جذب استثمارات مصرية جديدة إليها بعد أن بلغت استثمارات اوراسكوم المصرية في قطاع الاتصالات بها نحو ٢ مليار دولار حسب ما صرح به الرئيس الباكستاني السابق براويز مشرف على هامش القمة المصرية الباكستانية بالقاهرة في ٢٥ يناير ٢٠٠٧ حيث تملك اوراسكوم ٩٠% من أسهم الشركة الباكستانية للهواتف المحمولة.[٦١]

وإضافة إلى الاتفاقات السابق الإشارة إليها، فقد انتهت جولة المباحثات الثانية للجنة الباكستانية المشتركة في ديسمبر ٢٠٠٦ بتوقيع مذكرات تفاهم للتعاون في المجال الأكاديمي وإنشاء مجلس أعمال مشترك وتعاون ثقافي في الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، كما اتفق على أن تعقد جولة المحادثات الثالثة بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٠٧، وكان الاتفاق على تشكيل هذه اللجنة كي تقوم بترقية العلاقات الاقتصادية بين البلدين في ٢٣ ابريل ١٩٨٩ بالقاهرة ، وعقدت اللجنة أولى جولاتها في ١٩٩٥ بالقاهرة ويلاحظ أن الجولة الثانية قد عقدت في ٢٠٠٦ أي بعد ١١ سنة من انعقاد الجولة الأولى برغم وجود كثير من فرص وإمكانات نمو العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، سواء في القطاع الزراعي أو خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو الخدمات المالية، وفي ضوء السياسات الإصلاحية التي انتهجها كلا البلدين والثمار التي ولدتها (كانت باكستان قد حققت معدل نمو ٦.٦% في ٢٠٠٦ ومتوسط ٧% في الأربع سنوات السابقة فضلا عما قامت به من تحسين في مناخ الاستثمار مما جعلها تجذب استثمارات ٣.٥ مليار دولار في ٢٠٠٦)،[٦٢] يقابل هذا وجود فرص كبير ة لاستثمار الجانب الباكستاني في قطاع النسيج في مصر الذي يتمتع بمزايا كبيرة في التصدير للسوق الأمريكي، وما يزيد من قوة دفع العلاقات الاقتصادية تبادل البعثات التجارية والمشاركة في المعارض والاتصال المباشر بين رجال الأعمال في البلدين،

ولهذا فان نجاح المباحثات حول اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين يلعب دوراً كبيراً في استنهاض العلاقات الاقتصادية ونشاط كلا الجانبين في فرص الاستثمار الواسعة فيهما خاصة في قطاع المنسوجات والاسمدة والسيارات ومواد البناء والمواد الغذائية.

رابعاً: منطقة غرب آسيا:

وهي تضم البلدان العربية وتركيا وإيران، ولكننا سنقصر تناولنا على تركيا فقط لضعف علاقة مصر بإيران اقتصاديا من جانب، ولأن البلدان العربية تمثل الأمة التي تنتمي إليها مصر ومن ثم تدخل في سياسة مصر العربية وليس في سياسة التوجه شرقاً.

- **آسيا الوسطى**

لضآلة العلاقات التجارية مع دول آسيا الوسطى فإنها لا تظهر في إحصاءات التجارة المصرية، برغم أن هذه المنطقة حافلة بالفرص التي يمكن أن ترقى بحجم العلاقات، ولكن لأنها دول حبيسة ولضعف معرفة رجال الأعمال المصريين بها لم يصل مستوى هذه العلاقات إلى نظيره الثقافي، وفي هذه المنطقة نقصر تناولنا على كازاخستان أكثر دول هذه المنطقة تعاملاً مع مصر.

- **كازاخستان**

وقد تطورت العلاقات مع كازاخستان خاصة بعد زيارة الرئيس الأسبق مبارك لها في ٧ و٨ نوفمبر ٢٠٠٦، وبعدها زار مصر الرئيس الكازاكي نازار باييف مصر، وتلا هذه الزيارات الرئاسية عديد من الزيارات الوزارية والفنية وتشكيل لجان مشتركة عقدت اجتماعاتها في فبراير ٢٠٠٧، بما ترتب عليه تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة في أعقاب توقيع مصر لصفقة استيراد قمح من كازاخستان، وبلغ عدد السياح من كازاخستان إلى مصر ١٥٠٠٠ في ٢٠٠٧،[٧٠] وقد بلغ حجم التجارة بين البلدين ١٩.٧ مليون دولار في ٢٠٠٦ ارتفع إلى ٦٧.٢ مليون دولار في ٢٠٠٧، وقد أقترح الرئيس الكازاكي نزار باييف إقامة معرض للمنتجات المصرية في بلاده كوسيلة للارتقاء بحجم التجارة بين البلدين وقام بتخصيص قطعة أرض لمصر لهذا الغرض في المنطقة الحرة في أستانا.

وكانت مصر قد أنشأت صندوق التعاون الفني لدول الكومنولث بوزارة الخارجية المصرية، وهو الذي لعب دوراً كبيراً في تدريب الكوادر الكازاكية في مجالات عديدة، وبلغ عدد المتدربين من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٨ نحو ١٤٠٠ متدرب، ولدعم العلاقات بين البلدين

أنشأت مصر مركزاً ثقافياً إضافة إلى جامعة نور مبارك للدراسات الإسلامية، حيث تقدم مصر مرتبات هيئة التدريس من خلال وزارات الأوقاف والخارجية والتعليم العالي والأزهر، وتقدم هذه الجامعة خدمات التعليم والتدريب، هذا إضافة إلى دعم الجامعات الكازاكية الأخرى بأعضاء هيئة التدريس ومنح دراسية لطلبة الدكتوراه والمنح الدراسية للطلاب الكازاك في جامعة الأزهر والجامعات المصرية.

وإضافة إلى أهمية منطقة آسيا الوسطى لمصر كمجال واعد للتجارة والاستثمار خاصة في المجال الزراعي فإن هذه المنطقة تقع على طريق الحرير الذي تصل روافده إلى مصر، ومن ثم فإن التبكير في تقوية العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول آسيا الوسطى وهو ما حاولته مصر حين اتفقت مع تركيا على إنشاء منطقة تخزين للسلع المصرية بها تخدم على علاقة مصر التجارية لهذه الدول من شأنه أن يضع مصر بقوة على خريطة العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه الدول، ويشكل فتح خطوط طيران مباشرة خطوة هامة على هذا الطريق إضافة إلى تفعيل مقترح نور نزار بابيف السابق الإشارة إليه.

خاتمة

مثّل مستوى التنمية الذي بلغته مصر أكبر محددات السياسة المصرية في التوجه شرقاً، فهذا المستوى المنخفض قياساً بما تحقق في كثير من الدول الآسيوية شكل قيداً على توسع تجارة مصر مع الدول الآسيوية والتي أسفرت معظمها عن حالة عجز في ميزان التجارة المصري لصالح هذه الدول، ويشكل هذا الوضع عنصراً ضاغطاً خاصة في سياق تنافس شديد على آسيا بين دول إقليم الشرق الأوسط.

إذا كان موقع مصر يقدم لها في هذا التوجه الشرقي ميزة تنافسية تنفرد بها يعززه وجود قناة السويس، فإن هذا الانفراد لن يستمر طويلاً في غياب تنمية منطقة قناة السويس خاصة شرق القناة، بما يتيح إمكانات لوجيستية وإمكانات نقل وخدمة هذا النقل والتجارة عبره ومن المعلوم أن هناك كثير من مشروعات الطرق المنافسة لقناة السويس.

يعد نقص معرفة قطاع الأعمال المصري بالفرص التي يتيحها التوجه شرقاً لمصر وكيفية التعامل مع هذه الفرص خاصة مع الثقافات الآسيوية المتعددة محدداً آخر شديد الأهمية، خاصة وأن هذا القطاع هو الذي يقوم بالنشاط الاقتصادي، وقد أدى هذا الوضع إلى استمرار أفضلية السوق الداخلي من ناحية وأفضلية الأسواق الغربية والأمريكية من ناحية أخرى، وإذا كان النشاط التجاري قد نشط أخيراً مع بلدان كالصين وكوريا الجنوبية والهند وتركيا، فقد كانت المبادرة في هذا النشاط لقطاع الأعمال في هذه الدول.

لعب تشكيل اللجان المشتركة من حيث عدم اشتمالها على قطاع الأعمال والقطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية) وتباعد فترات انعقادها إلى بطئ تفعيل الاتفاقيات التي وقعتها مصر مع كثير من البلدان الآسيوية، ومن المعلوم أن تراجع دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في العقود الأخيرة كان لحساب قطاع الأعمال والقطاع الثالث، وإذا كان تشكيل مجالس الأعمال خطوة على طريق تدارك هذا النقص، فإن هذه المجالس كثير ما أصابها ما أصاب اللجان من حيث تباعد فترات انعقادها وعدم وجود متابعة لتنفيذ ما يتم الاتفاق بشأنه.

إن المزايا التي تأخذها مصر من السوق الأمريكي (بمقتضى اتفاقية المناطق المؤهلة) والسوق الأوروبي (بمقتضى الاتفاقيات القائمة مع الاتحاد الأوروبي) لم تستطع مصر إلى الآن أن تأخذ ما يماثلها في معظم الأسواق الآسيوية، وإذا كانت مصر في سبيل تدارك أثر هذا المحدد تتجه إلى التوقيع على عدة اتفاقيات للتجارة الحرة (كما حدث مع تركيا) فإن الثقافة الآسيوية المتسمة بالشك والتردد مازالت تفرض التباطئ على عقد هذه

الاتفاقيات، وإن كانت آسيا قد أخذت تأتي في المرتبة الثانية كشريك تجاري لمصر، فإنه مع وجود هذه الاتفاقيات تتحرك بسرعة كي تكون الشريك الأول.

الهوامش

(١) الأهرام ٢٠٠٩/٨/١٥ – الأهرام الاقتصادي ٢٠٠٩/٤/٢٠.

(٢) الأهرام الاقتصادى، ٢٠٠٩/٨/١٠.

(٣) الأهرام الاقتصادى، ٢٧ يوليو ٢٠٠٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الأهرام الاقتصادى، ٧ يوليو ٢٠٠٩.

(٦) الأهرام الاقتصادى، ١ يوليو ٢٠٠٩.

(٧) الأهرام الاقتصادي ٧ يوليو ٢٠٠٩.

(٨) نفس المصدر.

(٩) الأهرام الاقتصادي ١٦ مارس ٢٠٠٩.

(١٠) الأهرام الاقتصادي ٢٧ ابريل ٢٠٠٩.

(١١) www.wikipedia.org

(١٢) وزارة التجارة والصناعة، التبادل التجاري بين مصر وآسيا من ٢٠٠١-٢٠٠٩.

(١٣) وزارة الخارجية اليابانية، العلاقات اليابانية المصرية، يوليو ٢٠٠٩.

(١٤) رضا هلال، دور الشركات متعددة الجنسية في التنمية، دراسة لدور الشركات الآسيوية في مصر، الكتاب الاقتصادي رقم ٢٤٠، ٢٠٠٧، صـ١٣٢.

(١٥) www.searchpetroluem.net

(١٦) وزارة الخارجية اليابانية، مصدر سابق.

(١٧) وزارة التجارة والصناعة المصرية، التجارة مع آسيا، فترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

(١٨) **www.chinadaily.com.cn**

(١٩) **Ibid**

(٢٠) **www.sina.com**

(٢١) **www.people.com.cn**

(٢٢) رضا هلال، **مرجع سبق ذكره**.

(٢٣) السفارة المصرية بسول يوليو ٢٠٠٧.

(٢٤) وزارة التجارة والصناعة المصرية، إحصاءات التجارة مع آسيا بدون الدول العربية ٢٠٠١-٢٠٠٩.

(٢٥) السفارة المصرية بسول، **مرجع سابق**.

(٢٦) Daily News Egypt May12 2006

(٢٧) رضا هلال، **مرجع سبق ذكره**.

(٢٨) مصلحة الاستعلامات المصرية، الموقع الالكتروني، العلاقات المصرية الماليزية.

(٢٩) وزارة التجارة والصناعة المصرية، **مرجع سبق ذكره**.

(٣٠) **www.egyptnews.com**

(٣١) السفارة الماليزية بالقاهرة، الموقع الالكتروني، العلاقات المصرية الماليزية.

(٣٢) الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية المصرية، العلاقات المصرية الاندونيسية.

(٣٣) وزارة التجارة والصناعة، **مرجع سبق ذكره**.

(٣٤) الموقع الالكتروني للسفارة الاندونيسية بالقاهرة، العلاقات المصرية الاندونيسية.

(٣٥) www.egyptnews.com

(٣٦) الأهرام ٢٩ مايو ٢٠٠٣.

(٣٧) www.hibeem.com

(٣٨) الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية المصرية، العلاقات المصرية الاندونيسية.

(٣٩) الموقع الالكتروني للسفارة الاندونيسية بالقاهرة، مرجع سبق ذكره.

(٤٠) Ibid

(٤١) وزارة التجارة والصناعة المصرية، مرجع سبق ذكره.

(٤٢) الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية المصرية، العلاقات المصرية الفلبينية.

(٤٣) Ibid

(٤٤) وزارة التجارة والصناعة المصرية، مرجع سبق ذكره.

(٤٥) Egypt Watch Pulletin, Feb.2009

(٤٦) رويتر ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧.

(٤٧) الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية المصرية، العلاقات المصرية التايلاندية.

(٤٨) www.economywatch.com

(٤٩) www.economywatch.com

(٥٠) الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية المصرية، العلاقات المصرية السنغافورية.

(٥١) Ibid

(٥٢) Ibid

(٥٣) www.wikipedia.org

(٥٤) www.sis.gov.eg

(٥٥) Ibid

(٥٦) الموقع الالكتروني للسفارة الهندية بالقاهرة، العلاقات المصرية الهندية.

(٥٧) www.searchpetroluem.net

(٥٨) Ibid

(٥٩) وزارة التجارة والصناعة المصرية، مرجع سبق ذكره.

(٦٠) www.bilateral.org

(٦١) الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية المصرية، العلاقات المصرية الباكستانية.

(٦٢) www.pakistantimes.com

(٦٣) الأهرام الاقتصادي ١٨ مايو ٢٠٠٩.

(٦٤) www.wikipedia.org

(٦٥) وزارة التجارة والصناعة المصرية، مرجع سبق ذكره.

(٦٦) www.arabicnews.com

(٦٧) www.emergingtextiles.com

(٦٨) www.ftnews.com

(٦٩) www.sis.com.eg

(٧٠) Ibid

الفصل السابع
السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين
أ.د. هدى ميتكيس

مقدمة

أضحت دراسة السياسة الخارجية تحظى باهتمام واسع النطاق من قبل الباحثين ليس فقط باعتبارها جوهر جميع التفاعلات الدولية وأساس تكوين السياسة الدولية والعلاقات الدولية، ولكن أيضاً باعتبار أن السياسة الخارجية لأية دولة هى امتداد طبيعى للسياسة الداخلية لها وإحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها على تنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، إذ تمثل السياسة الخارجية مجموع الخطط والاستراتيجيات وكافة الأعمال والسلوكيات الخاصة بعلاقات الدولة مع الدول الأخرى، كما تشمل كل الركائز والوسائل التى تتبناها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الوطنية المنشودة فى الساحة الدولية.

والواقع أن الأهداف التى تبغى الدول تحقيقها فى إطار سياستها الخارجية تختلف من دولة لأخرى تبعاً للنظام السياسى السائد والفلسفة التى يعتنقها وطبيعة القضايا التى عليه معالجتها وظروف البيئة الدولية وما تقدمه من فرص أو تفرضه من صعوبات.

فى إطار هذا السياق تتبدى أهمية الحديث عن سياسة مصر الخارجية تجاه الصين فى إطار ما يشهده النظام الدولى من تغيرات بنيوية واسعة النطاق عكست فى مجملها تنامي وصعود الدور الصينى الذى يسعى لأن يلعب دوراً محورياً فى العديد من القضايا المثارة وفى إطار هذا السياق يتبدى الدور الذى تلعبه الصين فى الشرق الأوسط وخاصة فى المنطقة العربية.

من هذا المنطلق كانت أهمية سبر أغوار واقع السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين التى باتت تشغل حيزاً متنامياً من شواغل المحللين السياسيين نظراً لظاهرة الصعود الصينى التى أصبحت ملمحاً من ملامح التطورات العالمية المعاصرة، حيث تجئ أهمية استجلاء السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين بالأساس من أن الصين باتت تعد بين مصاف الدول الكبرى فى عالمنا المعاصر ليس فقط نتيجة قدراتها العسكرية الهائلة التى جعلتها تشغل المكانة الثالثة من حيث القدرة النووية وإنما لشغلها نفس المكانة من حيث مستوى حجم الناتج القومى الاجمالى ناهيك عن القوة الديموجرافية التى تتمتع بها نظراً لعدد سكانها الذى بلغ مليارا و ٤٠٠ مليون نسمة.

وعلى هذا الأساس تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية يتناول أولها أبرز العوامل الحاكمة التى حكمت سياسة مصر الخارجية تجاه الصين وأهم الأهداف التى ابتغت مصر تحقيقها. ويعرض ثانيها لواقع السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين سواء فى الإطار الثنائى أو العربى أو الافريقى. أما القسم الثالث والأخير فيتناول الآفاق المستقبلية لسياسة مصر الخارجية تجاه الصين فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى فى ضوء توضيح أبرز المعوقات والعراقيل التى تعترض مسار السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين وأهم الفرص التى يمكن لمصر تحقيقها فى المستقبل.

(١)

السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين

العوامل الحاكمة والأهداف

يكاد يتفق عموم الباحثين فى حقل العلاقات الدولية أن السياسة الخارجية لأى دولة تجاه غيرها من الدول إنما تحكمها مجموعة من العوامل، كما أنها تبغى تحقيق مجموعة من الأهداف.

ففيما يتعلق بالعوامل أو المبادئ الحاكمة، هناك - على سبيل المثال - اعتبارات الجغرافيا وعلاقتها بالأمن الوطنى للدولة، والسكان وتركيبتهم الإثنية والدينية واللغوية والاعتبار المتعلق بالموارد ومدى توافرها، وهناك أيضاً الموروث التاريخى والحضارى والعامل الاقتصادى الذى تزايدت أهميته فى السياسة الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وأصبح عاملاً مركزياً، كما يؤكد جانب غير محدود من الباحثين على دور عامل القيادة كعامل ذى قيمة كبيرة فى هذا الشأن، وخاصة عندما يرتبط بعقيدة سياسية معينة، كما تشمل تلك العوامل النسق الاقليمى والدولى وما يقدمه كل منهما من فرص أو يفرضه من صعوبات.

وأما على مستوى الأهداف، فالملاحظ أنها تتمركز - فى مجملها - حول مبدأ المحافظة على بقاء الدولة واستمراريتها، وضمان أمن شعبها ورفاهيته، والحرص على تبؤ مكانة دولية معتبرة.[١]

وفى إطار هذا السياق لم تكن سياسة مصر الخارجية تجاه الصين استثناء عن هذه القاعدة فقد حكمت سياسة مصر الخارجية تجاه الصين مجموعة من العوامل التى كانت محصلة تركيبية من العناصر الجغرافية والتاريخية والثقافية والسياسية والمصالح المتبادلة بل ورصيد من العواطف أيضاً، كما تأثرت هذه العلاقات سلباً وايجاباً بالتطورات الاقليمية والعالمية ومصالحهما الداخلية والاقليمية والدولية والدور الذى يمارسه كل منهما على الساحة الدولية والضغوط التى يتعرض لها كلاً منهما من المجتمع الغربى.

وعلى مستوى الأهداف شغل كل من السلام والتنمية أحد أهم مواقع الصدارة فى أهداف واهتمامات السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة وتجاه الصين بصفة خاصة.

وبشئ أكثر تفصيلاً نعرض فيما يلى لأبرز العوامل التى حكمت السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين وأهم الأهداف التى ابتغت تحقيقها.

(أ) العوامل الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الصين

تمثل العوامل الحاكمة للسياسة الخارجية العناصر التى من شأنها تشكيل السلوك السياسى الخارجى للدولة أو المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية للدولة.

وبصفة عامة تتمثل العوامل الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الصين فى مجموعة من المتغيرات التى تعكس فى مجملها خصائص الواقع الداخلى وكل من النسقين الاقليمى والدولى على النحو التالى:

➢ **الاعتبارات الجغرافية**

تأتى الاعتبارات الجغرافية فى مقدمة العوامل التى تحكم السياسة الخارجية لأية دوله باعتبارها من أكثر مقومات الدولة ثباتاً. وبرغم أن المواصلات والحرب الحديثة خففتا بعض الشئ من أهمية الموقع الجغرافى، إلا أن العوامل الجغرافية لا تزال تحظى باهتمام كبير لدى دارس السياسة الخارجية، حيث تأتى الجغرافيا فى مقدمة العوامل المؤثرة والحاكمة للسياسة الخارجية.(٢)

وبالنظر إلى مصر نجد أن السياسة الخارجية المصرية قد اكتسبت أهمية خاصة من خلال موقعها الجغرافى الفريد الذى جعل منها عنصراً هاماً فى بؤرة التفاعلات الدولية،

بحيث كان البعد الخارجي يشكل دائماً بعداً رئيسياً لمشروعات نهضة مصر فى تاريخها الحديث.

وتتبدى الاعتبارات الجغرافية التي حكمت سياسة مصر الخارجية تجاه الصين فى الهوية الآسيوية لمصر، حيث ترتبط مصر ارتباطاً عضوياً بقارة آسيا باعتبار أن جزءاً من أراضيها يقع فى القارة الآسيوية، فبحكم موقعها الجغرافى تعتبر مصر الدولة الوحيدة التى تنتمى إلى افريقيا وآسيا فى آن واحد فحوالى ١٥% من مساحة مصر سيناء يقع فى قارة آسيا.

وقد أدى ذلك إلى امتداد الحضارة المصرية إلى آسيا بقدر لا يقل عن امتدادها فى افريقيا، فمصر آسيوية بحكم موقعها كمفترق طرق لثلاث قارات كبرى وروابط مصر التاريخية والثقافية والدينية بجزء كبير من الدول والشعوب الإسلامية فى آسيا تدفع السياسة المصرية لزيادة الاهتمام من أجل تعميق روابط التفاهم مع الصين ودول القارة الآسيوية بصفة عامة.(٣)

فموقع مصر على مفترق الطرق بين قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا جعلها معبراً ومحطة أساسية للتجارة بين آسيا وباقى بلدان العالم القديم سواء تلك التى كانت تنقل بحراً عبر المحيط الهندى فالخليج العربى والبحر الأحمر أو تلك التى كانت تنقل على ما كان يعرف بطريق الحرير البرى الذى كان يبدأ من الصين شرقاً وينتهى أحد روافده عند بيروت على الساحل الشرقى للبحر المتوسط مما أدى إلى وجود علاقات تجارية تاريخية بين العرب وآسيا.(٤)

وبالتالى فقد لعب الموقع الجغرافى دوراً أساسياً فى قيام علاقات تجارية عربية أسيوية ومصرية صينية تعود إلى القرن التاسع عشر قبل الميلاد.

ولعل هذا الموقع هو الذى جعل لمصر دور محورى فى سياق العلاقات العربية الآسيوية بصفة عامة والعلاقات العربية الصينية بصفة خاصة.

من ناحية أخرى تبدت محورية مصر الجغرافية للصادرات الصينية إذ يمكن أن تصبح مصر مركزاً لتصدير صناعات هذه الدولة إلى المناطق المجاورة وذلك بحكم الموقع الاستراتيجى الهام لمصر وكونها تقع فى قلب العالم العربى والشرق الأوسط هذا الى جانب أن موقعها يؤهلها لأن تكون معبراً صناعياً وتجارياً لتصدير السلع إلى اوروبا وافريقيا.(٥)

مجمل القول أن السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين جاءت انعكاساً للاهتمام المصرى بآسيا بفعل عوامل دائمة تتعلق بعضها بالهوية الآسيوية لمصر بسبب موقعها الجغرافى الفريد وانتماء جزء من أراضيها للقارة الآسيوية. وقد لعب هذا الموقع الجغرافى دوراً أساسياً فى خلق تواصل مصرى صينى يعود إلى ما قبل الميلاد.

➢ **الاعتبارات التاريخية والحضارية**

يعتبر الموروث التاريخى والحضارى من جملة العوامل التى تحكم السياسة الخارجية للدولة تجاه غيرها من الدول. وبوجه عام فإن سياسة مصر للتوجه شرقاً بصفة عامة وتجاه الصين بصفة خاصة قد اعتمدت بشكل كبير على رصيد تاريخى فى العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية مع الصين والدول الآسيوية الأخرى.

فهناك ثمة روابط تاريخية وحضارية واستراتيجية ربطت بين مصر والصين على مر التاريخ فالمنطقة العربية كانت تمثل الممر لحركة التجارة الآسيوية مع العالم الخارجى الأمر الذى أدى إلى ايجاد علاقة ارتباط استراتيجية بين الأمن الآسيوى والأمن والاستقرار فى المنطقة العربية، كما أن هناك شواهد آثارية وتاريخية تؤكد على وجود علاقات عربية آسيوية قبل ظهور الاسلام بزمن طويل.

فقد قامت علاقات سياسية بين العرب والأنظمة الآسيوية منذ القدم حتى أن المصادر التاريخية تؤكد على وجود علاقات دبلوماسية بين بلاد الرافدين وبلاد الشام والامبراطورية الصينية منذ القرن الثانى قبل الميلاد عصر الامبراطور "**ووتى**". وفقاً لما قدمه المستشرق الصينى "**جى ثيانج لين**" من أن العلاقات بين الصين والدول العربية ترجع إلى أكثر من ٢١٠٠ سنة فقد ارتبط الجانبان بعلاقات تجارية وثقافية وربط بينهما طريقى الحرير البرى والبحرى.[٦]

من ناحية أخرى فإن الصين تمثل بالنسبة لمصر ميداناً رحباً للتواصل الحضارى والثقافى لمواجهة طغيان الحضارة الغربية ولبناء نموذج لتواصل الحضارات العربية والاسلامية والحضارات البوذية والكونفوشية والشنتوية والهندوسية وغيرها. فالقاسم المشترك الذى يجمع بين الجانبين هو انضمامهما إلى نادى الحضارات الدولى تحت مسمى الثقافة الشرقية.

فبالتعريف الحضارى الشرق هو الدائرة الواسعة التى تضم ثلاث حضارات انسانية ظلت محتفظة باستمراريتها فى اطار مجتمعى وسياسى قومى حتى يومنا هذا منها الحضارة الصينية والفارسية والاسلامية والحضارة المصرية وهناك قيم حضارية مشتركة بين الحضارة الاسلامية والصينية خاصة فيما يتعلق باعلاء المجتمع على الفرد.(٧)

كما أن هناك ثمة تشابه بين خصائص وظروف الدولتين فعلاوة على كون كل دولة ذات حضارة وتراث ثقافى يضرب فى أعماق التاريخ وكان لكل منهما اسهامه المشهود فى إثراء المعارف الانسانية وتقدمها مرت الدولتان فى تاريخهما المعاصر بخبرات متشابهة فى سعيهما نحو الاستقلال وخوض تجارب لنباء نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية تتسق مع آمال شعوبهما وتطلعاتهما كما يضاف إلى ذلك الرصيد الدولى المتميز لكل من الدولتين اقليمياً ودولياً فى عالمنا المعاصر.

وبصفة عامة يمكن تلمس تشابهاً فريداً يكاد يصل إلى حد التطابق بين تاريخ البلدين منذ آلاف السنين فقد قامت الحضارة على ضفاف النيل وعلى جانبى النهر الأصفر منذ سبعة آلاف سنة واستمر التدفق الحضارى والاشعاع العلمى والثقافى للبلدين فى المناطق المجاورة طول تلك المدة كما تمكن كل من الشعبين من الحفاظ على سلامة اقليم دولته ووحدتها الوطنية على مر القرون وذلك سمة تميز بها البلدان عن سائر أقطار العالم ولا شك أنها تعكس درجة عالية من التقدم الحضارى والولاء الوطنى بل إن هناك ادلة علمية معتمدة تفيد أن المصريين القدماء قد شقوا طرقاً بحرية وبرية ربطت بين البلدين عبر سيناء وبابل وآسيا الوسطى كما أبحرت سفنهم عبر المحيطات لنقل السلع والمنتجات وإقامة الجسور بين الشعوب.(٨)

وشهد القرن العشرين تطورات بارزة على طريق التحرر الوطنى فى البلدين تكللت بقيام ثورة الصين الكبرى عام ١٩٤٩ وثورة يوليو المجيدة فى مصر عام ١٩٥٢ وبهذا اكتمل نضال الشعبين فى سبيل التحرر والخلاص من الاستعمار والاستغلال الأجنبى وتحقيق تحولات كبرى على الصعيدين السياسى والاجتماعى كانت لها أصداء واسعة فى شتى بلدان العالم.

وإجمالاً فقد أدى ارتباط مصر تاريخياً وحضارياً بالصين بعلاقات صداقة وتعاون سادها الاحترام والثقة والتأييد والاستمرارية إلى تسهيل توسيع نطاق هذه العلاقات فى

المرحلة الحالية لتشمل العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بما أفرز الكثير من التفاعلات التعاونية التى تمثل قاعدة صلبة لتنمية العلاقات المصرية الصينية المستقبلية بغير حدود فى مختلف المجالات.

➢ **العامل الاقتصادى**

مثل العامل الاقتصادى أحد أهم العوامل الحاكمة للسياسة الخارجية لأى دولة خاصة منذ أن تصاعدت أهمية العوامل الاقتصادية فى السياسة الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وكان ذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية الطاحنة التى شهدتها دول العالم بعد انتهاء الحرب، حيث اجتاحت الساحة الدولية أزمة اقتصادية عرفت بالكساد الاقتصادى العالمى الكبير فيما بين عامى ١٩٢٩، ١٩٣٣. كما صعد العامل الاقتصادى مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية ليلعب دوراً مركزياً فى السياسة الدولية حتى أنه يمكن القول أن مصير السياسة الدولية ارتبط بهذا العامل فكان أحد أسباب تفكك الاتحاد السوفيتى السابق على سبيل المثال.(٩)

وعموماً تأخذ السياسية الخارجية المصرية فى اعتبارها أهمية البعد الاقتصادى فى علاقاتها مع الدول الأخرى نظراً للدور المتنامى الذى أضحى يلعبه فى الحياة السياسية المعاصرة.

وعلى هذا النحو شغل العامل الاقتصادى أحد أهم العوامل الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية عموماً وتجاه الصين بصفة خاصة.

فقد شهدت سياسة مصر الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة فى أواخر الثمانينيات تحولاً جذرياً فى دوائر عمل تلك السياسة وقضاياها. ولعل من أهم ملامح هذا التحول هو الإرتقاء بالدائرة الآسيوية لتصبح من دوائر العمل المحورية فى تلك السياسة مع التركيز على البعد الاقتصادى فى تلك الدائرة. وقد كان هذا التحول نابعاً من ظاهرة الصعود الاقتصادى الآسيوى والذى تمثل مع بداية التسعينيات فى ظهور الدول الصناعية الجديدة فى آسيا أو النمور الآسيوية وبطبيعة الحال الصعود الاقتصادى الصينى. (١٠)

فقد فتح هذا الصعود آفاقاً جديدة أمام مصر للاستفادة من النماذج الآسيوية للتنمية وخبراتها التكنولوجية وقدراتها الاستثمارية وفرصها التصديرية. كما فتح أمامها آفاقاً لتنويع

البدائل فى ظل القطبية الأحادية. كذلك فقد ظهر فى المحيط الآسيوى الواسع عدداً من المؤسسات عبر الاقليمية مثل مجلس التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى وقد أنتجت تلك المؤسسات آفاقاً جديدة أمام السياسة الخارجية المصرية.

وبصفة عامة كانت التجارب التنموية الآسيوية عموماً والتجربة الصينية على وجه الخصوص موضع اهتمام العديد من دول العالم الثالث ومنها مصر التى عكفت مؤسساتها المختلفة على دراسة تلك التجارب واستخلاص ما يمكن تطبيقه فى مصر لا سيما وأن هذه الدول كانت فى مراحل متأخرة عن مصر عندما بدأت فى أوائل الستينيات.

كما تقدم النماذج الآسيوية وفى مقدمتها الصين نتائج مهمة فيما يتعلق بالعلاقة بين التنمية والديمقراطية، حيث توضح خبرة تلك الدول أن الديمقراطية لم تكن شرطاً للتنمية الاقتصادية وأن التحولات الديمقراطية قد تأتى فى مرحلة لاحقة عند الوصول إلى معدلات تنمية معينة وأن الشرط الجوهرى للتنمية هو الدور الفاعل والمنضبط للدولة.

من ناحية أخرى فإن الصين وباقى الدول الآسيوية تمثل نماذج مهمة للتكامل الاقليمى الناجح خاصة أن الدول الآسيوية بدأت عملية التكامل فى مستويات اقتصادية مشابهة لمراحل التطور الاقتصادى للدول العربية من أهمها الآسيان والأبك.(١١)

وفى إطار اهتمام السياسة الخارجية المصرية بالقضايا الاقتصادية مثل الترويج للصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية أحد أهم العوامل التى حكمت السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين. فقد أضحت التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي أحد الركائز الأساسية فى قضايا التعاون بين مصر والصين.

محصلة القول أن العامل الاقتصادى كان أحد أهم العوامل الحاكمة لسياسة مصر الخارجية تجاه الصين، حيث جاء توجه مصر نحو الصين انطلاقاً من المصالح الاقتصادية التى يمكن لمصر تحقيقها فى إطار الصعود الاقتصادى الصينى. وإذا كانت السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين والقارة الآسيوية عموما قد اتسمت بسيطرة المنظور الاستراتيجى الامنى أثناء الحرب البارده فانه مع نهاية تلك الحرب فتحت مصر دائرة اسيوية جديدة وقد اتسمت تلك الدائرة بسيطرة المنظور الاقتصادى فالمتأمل لمعظم القضايا السياسية الأمنية فى القارة الآسيوية يجد ان مصر تتبع ازاءها سياسة المراقبة عن بعد اللهم الا باستثناء القضايا العربية فى غربى اسيا مثل قضايا امن الخليج والشرق الأوسط.

➢ القيادة السياسية

تلعب القيادة دوراً محورياً فى عملية صياغة السياسة الخارجية، حيث تمثل عاملاً حاكماً في تحديد ملامحها وتصوراتها. ويمكن القول عموماً بأن محدد القيادة السياسية يرتبط بالأساس بمجموعة الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقيادة إضافة إلى إدراكها وتصوراتها. ومن هنا تتحدد الدوافع الذاتية بصفة عامة بالعوامل التي تدفع الفرد إلى سلوك مسلك معين كالرغبة في ممارسة السلطة والنزعة نحو السيطرة أو من منطلق الانتماء إلى قومية أو فكر أو عقيدة ما. أما الخصائص الشخصية فهى تلك الخصائص التي ترتبط بالتكوين المعرفي والسلوكي وتحدد ملامح شخصيته من حيث الميل إلى السيطرة أو العنف أو على العكس من ذلك المسالمة والتفاهم والانفتاح.

واستناداً إلى تحليلات السياسة الخارجية يتضح تأثير الشخصية التي تتسم بقدر من التسلطية على هذه السياسة، حيث عادة ما يكون لها دور أساسي في تحديد ملامحها وقسماتها. وبالمثل تلعب القيادة المنفتحة على الغير والراغبة في تحقيق ذاتها عبر مجموعة من الإنجازات التي ترتبط بشخصه.

هذا وتجدر الإشارة أنه حتى فى ظل التحولات الديمقراطية التي يشهدها العالم في ظل المستجدات الدولية والتي تقلص دور الدولة، إلا أن القيادة السياسية لازالت في كثير من البلدان تمثل محدداً محورياً في صياغة السياسات الاقتصادية والسياسية، وذلك نظراً لأن القيادة يقع عليها العبء الأساسى فى تحديد الأولويات والخيارات والتوقيت المناسب لمختلف السياسات.

وتنطبق هذه المقولة على مصر، حيث حرصت مختلف القيادات المصرية على شغل الدائرة الآسيوية لموقع اساسى فى السياسة الخارجية المصرية لتتواءم وتواكب كافة المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية[١٢] وان تباينت هذه المكانة حتى تبدت جلياً فى عهد الرئيس السيسى فى محاولة منه لإيجاد توازن فى علاقاته الخارجية بما يضمن المصلحة القومية .

وفى اطار هذا السياق واذا ماحاولنا تتبع التطور التاريخى لدور القيادة المصرية سوف نجد ان مع تولى الرئيس الأسبق مبارك مقاليد االسلطة دخلت سياسة مصر الخارجية

تجاه الصين مرحلة جديدة، حيث شهدت علاقات التعاون الودية القائمة بين البلدين تطوراً شاملاً وسلساً انطلاقاً من ان كل مصر والصين يرتبطان بعلاقات ودية متميزة ولهذا احتلت العلاقات مع الصين مكانة مهمة فى السياسة الخارجية المصرية فشهدت العلاقات تطوراً كبيراً وشاملاً وأصبحت نموذجاً لتعاون الجنوب – الجنوب. ولعل مما يدعم صدق هذه المقولة قيام الرئيس الأسبق مبارك فى الثانى من ابريل ١٩٨٣ بزيارة رسمية للصين وكانت هى الزيارة الثالثة له ليكون أول رئيس مصرى يزور الصين ثم توالت الزيارات بعد ذلك[١٣].

ويمكن القول أن هذا الاهتمام التى توليه القيادة السياسية المصرية تجاه الصين ينبع من ادراكها لوضعية الصين وتنامى قدرتها ونجاح تجربتها فى التنمية علاوة على وقوفها إلى جانب القضايا العربية فضلاً عن عدم وجود رواسب تاريخية سلبية فى العلاقات بين الجانبين أو خلفيات استعمارية مقارنة بعلاقاتها مع الدول الكبرى، حيث تختلف نظرة القيادة السياسية المصرية إلى الصعود الصينى عن القوى الأخرى ففى حين تنطلق هذه القوى من النظر بتوجس إلى النمو الصينى تنظر القيادة المصرية لهذا الصعود من منطلق أن الصين دولة صديقة وكلما ارتفعت الصين وحققت تقدماً كلما مثل ذلك دلالة على أن الشعوب النامية تستطيع أن تلحق بالركب وأن تكون فى الصفوف الأمامية.

وانطلاقاً من إدراك القيادة المصرية لضرورة الانطلاق بالعلاقات بينهما إلى آفاق جديدة فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية بل والداخلية جاءت الزيارة الهامة التى قام بها الرئيس الأسبق مبارك إلى الصين فى الفترة من ٥ إلى ٩ ابريل ١٩٩٩ والتى شهدت اعلان بيان إقامة علاقات تعاون استراتيجى بين البلدين وكانت هذه هى الزيارة السابعة التى يقوم بها الرئيس الأسبق مبارك للصين.

وقد أثبت هذا الفيض من الزيارات واللقاءات إضافة إلى زيادة حجم التبادل التجارى والاستثمارات المشتركة والتنسيق فى المحافل الدولية محورية دور القيادة السياسية المصرية فى تحديد ملامح وقسمات سياسة مصر الخارجية تجاه الصين وجعل العلاقات المصرية الصينية قادرة على مواكبة تطورات العصر ومواجهة تحدياته واغتنام الفرص الجديدة السانحة وهو ما تبدى جلياً بعد تولى الرئيس السيسى السلطة حيث بادر بزيارة الصين فى شهر ديسمبر عام ٢٠١٤ وقام بلقاء الرئيس الصينى تشى جين بينج لحفز هذه العلاقات

على كل من الصعيد الاقتصادى والسياسى والعسكرى حيث تم بالفعل التوقيع على عدد من الاتفاقيات فى مجال الطاقة والنقل والكهرباء وغيرها من المجالات .

- **النسق الاقليمي والدولى**

مثل كل من النسق الإقليمى والدولى عاملين حاكمين للسياسة الخارجية المصرية بصفة عامة، بحيث كان لكل من النظام الإقليمى والدولى أثرهما الواضح على صياغة هذه السياسة في ظل التفاعلات الدولية والاقليمية.

فى هذا الإطار مثل كل من النسقين محددين حاكمين للسياسة الخارجية تجاه الصين خاصة فى ظل المستجدات الدولية المعاصرة والتفاعلات الإقليمية فى المنطقة مع الأخذ فى الاعتبار وجود علاقة ارتباطية واضحة بين كل من النسقين، وهو ما انعكس فى صياغة السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين، حيث حرصت مصر على مواكبة هذه التطورات بما يحقق لها أكبر النفع.

ففيما يتعلق بالنسق الاقليمى يبرز جلياً تنامى وصعود الدور الصينى الذى يسعى لأن يلعب دوراً محورياً فى العديد من القضايا فى الشرق الأوسط وخاصة فى المنطقة العربية، إذ أن هناك توجه صينى ملموس نحو دور فعال فى قضايا العالم العربى والقارة الافريقية والحرص على المشاركة الفعالة فى المنتديين الصينى الافريقى والصينى العربى.

وقد توجهت أنظار المنطقة العربية إلى هذه القوة الصاعدة التى يمكن أن تمثل ثقلاً مضاداً للهيمنة الأمريكية فى نظام احادى القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى خاصة أن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة باتت تزخر بالعديد من القضايا المعقدة التى تسعى الصين لأن تكون طرفاً فاعلاً فيها خاصة وهو ما تبدى عبر تطور الموقف الصينى ازاء القضية الفلسطينية خلال العقود السابقة.(١٤)

ومن هذا المنطلق كانت حركة السياسة الخارجية المصرية فى توجهها الجديدة نحو الصين والقارة الآسيوية وبالتحديد صوب الصيغ والأشكال الاقليمية الجديدة فى القارة ترمى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة أساساً فى بناء علاقات تعاون مؤسسى أو بالأحرى تعاون منظم مع هذه الصيغ وتلك الأشكال ومحاولة ربطها بالمشروعات الاقليمية لمصر فى محيطها العربى التقليدى أو فى منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالنسق الدولى عكست المستجدات على الساحة الدولية الاهتمام المتنامى بالقارة الآسيوية، بحيث باتت هذه الأخيرة تشغل أحد أهم مواقع الصدارة بين الاهتمام وشواغل المحللين السياسيين، عبر ظاهرة ما يسمى بالصعود الآسيوى بصفة عامة والصعود الصينى بصفة خاصة إضافة إلى بروز مؤشرات الانتقال التدريجى لمركز القوة الاقتصادية العالمى إلى منطقة شرق آسيا التى عدت بمثابة قاطرة النمو الاقتصادى العالمى.

فمع أوائل التسعينيات بدأ يتضح أن العالم يتغير ليس فقط فى اتجاه تفكك الاتحاد السوفيتى ولكن أيضاً فى اتجاه الصعود الآسيوى والانتقال التدريجى لمركز القوة الاقتصادية العالمى نحو منطقة شرقى آسيا وبالذات منطقة التقاء شرق آسيا بالمحيط الهادى التى تقع بها الصين.

وبطبيعة الحال تبدى هذا الواقع بشكل جلى لدى مصر التى حرصت على صياغة سياسة خارجية تجاه الصين تمكنها من تحقيق كافة أوجه التعاون مع الصين خاصة وأن الصين مرشحة لأن تصبح من أقوى الفاعلين الدوليين المؤثرين فى القرن المقبل وهو ما يفرض عليها تلمس سبلاً جديدة ومبتكرة لتطوير علاقاتها بها.

فسرعان ما تفاعلت السياسة الخارجية المصرية مع تلك التحولات وذلك بفتح دائرة آسيوية جديدة ذات معالم متميزة ومختلفة عن السياسة التى اتبعت طوال سنوات الحرب الباردة التى كانت تركز بالأساس على دعم حركات التحرر الوطنى وتصفية الاستعمار وتعاملت بالأساس فى آسيا مع الدول الموالية لحركات التحرر الوطنى كالهند والصين وذلك كله بهدف حماية وتطوير المصالح المصرية بالأساس.(١٥)

مجمل القول أن هذه التغيرات على كل من الصعيد العالمى والإقليمى قد أسهمت فى صياغة مصر لسياسة خارجية داعمة للتعاون مع الصين خاصة بعد أن أضحت الصين فى القرن الواحد والعشرين موضوع يحظى باهتمام ومتابعة من جانب كافة دول العالم سواء على المستويات الحكومية والاعلامية والاكاديمية باعتبار أن ظاهرة الصعود الصينى تمثل نموذجاً فريداً فى القرن العشرين جديراً باقتفاء آثاره.

(ب) أهداف سياسة مصر الخارجية تجاه الصين

تسعى السياسة الخارجية المصرية بوجه عام لضمان انجاز هدفين مترابطين وهما: **حماية الأمن القومى المصرى والمصالح المصرية العليا، تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة بما يحقق الهدف الأول.** (١٦)

وتتمحور أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الآسيوية بصفة عامة حول:(١٧)

١- تدعيم السلام والأمن فى القارة الآسيوية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأمن والسلم الدوليين والدعوة لحل المشكلات الناشبة بالجوار.

٢- تعزيز التعاون مع الدول الآسيوية التى حققت تقدماً اقتصادياً بهدف جذب الاستثمارات ومساعدات التنمية والاستفادة من الخبرات المتوافرة لدى تلك الدول فى المجالات المختلفة.

٣- تأكيد المواقف المصرية من القضايا المختلفة وحشد تأييد للقضايا العربية كالقضية الفلسطينية واحتلال العراق.

٤- التشاور والتنسيق فيما يخص قضايا الأمن والسلم الدوليين والتجمعات الاقتصادية مثل إصلاح الأمم المتحدة وقضايا منظمة التجارة العالمية وغيرها.

٥- تعزيز الرصيد الثقافى لدى الشعوب الآسيوية والاسلامية.

فى إطار هذا السياق أصبحت علاقات مصر مع الصين وأهميتها وضرورة تنميتها تمثل إحدى ثوابت وأهداف السياسة الخارجية المصرية، حيث تسعى إلى تعزيز ودعم علاقات التعاون مع الصين بكافة صوره مع الأخذ فى الاعتبار علاقات الصداقة التى ربطت بين البلدين تاريخياً والدور المتنامى الذى تلعبه الصين سياسياً واقتصادياً على الساحة الدولية خاصة فى ظل تنامى قوة الصين وتأكيدها على أن المهام الرئيسية الثلاثة للشعب الصينى فى القرن الحادى والعشرين هى مواصلة تعزيز مسيرة التحديث وإنجاز قضية إعادة التوحيد والحفاظ على السلام العالمى وتعزيز التنمية المشتركة الأمر الذى يرشحها لآداء دور متميز فى التخفيف من هيمنة الولايات المتحدة والثقل العسكرى والاقتصادى أحادى الاتجاه.

وانطلاقاً من أن الصين فى ظل ما تشهده من طفرات اقتصادية كبيرة مرشحة للتعاظم فى المستقبل وتبؤ مكانة كبيرة فى المجتمع الدولى ولعب دور مؤثر فى القرارات الدولية تسعى السياسة الخارجية المصرية فى جعل الثقل الصينى المتنامى يسهم فى خدمة وتأييد قضايا المنطقة العربية والشرق الأوسط، فالصين عضو دائم فى مجلس الأمن وهى الدولة الوحيدة التى يثق فيها العرب ويعتقدون أنها أقرب إلى توجهاتهم فى عدد من قضاياهم.

كما تسعى السياسة الخارجية المصرية للمشاركة بفعالية مع الصين فى المنتديين الافريقى والصينى العربى باعتبار أن الدائرتين تقعان فى صميم اهتمامات مصر الخارجية وأمنها القومى.

ويمكن القول أن أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين تتمحور حول بعض النقاط على النحو التالى: (١٨)

- تدشين علاقات أكثر قوة ولنصف قرن جديد من الصداقة والتعاون بين البلدين
- مساندة الدور المصرى في رسم مستقبل الشرق الأوسط وسياسات النظام الدولي، لبناء نظام دولي يتمتع بالنزاهة والعدالة
- ترسخ توسيع فضاء العلاقات المصرية الصينية من الإطار الثنائى والإطار العربى إلى إطار أوسع هو الإطار الافريقى
- استمرار قيام علاقات صداقة وتعاون متينة ومستقرة وطويلة الأمد بين البلدين فى مواجهة القرن الحادى والعشرين وإضافة المزيد من المحتويات للعلاقات الصينية
- بناء علاقات أكثر قوة ومتانة واستكشاف مجالات وآفاق جديدة للتعاون المصرى الصينى تعتمد على العطاء المتبادل وتستند لفهم كل طرف للمصالح الوطنية للطرف الآخر ويتجاوب معها كما أن ذلك يتطلب تدعيم الركائز الأساسية للعلاقات المصرية الصينية الاقتصادية والتجارية والثقافية والعسكرية.
- دعم التواصل والتعاون الثلاثى بين مصر والصين وافريقيا والدفع بخبرات التنمية المتبادلة بين دول العالم النامى والتى تتشابه معظمها فى التحديات والعقبات التنموية هذا بالاضافة الى تعزيز الحوار المشترك بهدف مجابهة المسائل الاقليمية والدولية المختلفة وتحقيق التكامل الدولى المطلوب فى ظل النظام العالمى الراهن

- دعم الموقف العربي والفلسطيني بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق الفلسطينية والعربية وخاصة تلك المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف عدوانه على الشعب الفلسطيني.
- تطوير التعاون العربي-الصيني في مجالات الأمن بما يحقق التوازن مع التواجد الأمريكي ويحافظ على حماية مصادر الطاقة فيه لحماية الحضارة الإنسانية والتطور الصناعي الدولي، وبما يحقق النماء والاستقلال
- الصين دولة مصدرة لمعظم الاحتياجات السلعية للمنطقة العربية وهى منتجات تنافسية من حيث الاسعار والتكنولوجيا الصينية الرخيصة توفر لمصر بديلاً مقبولاً للتكنولوجيا الغربية المتقدمة كما انها فى بعض المجالات تحل مشكلات تقنية شبيهة لما تواجهة الدول العربية بالنظر الى تقارب مستوى التقدم ونمط المعيشه فى الجانبين
- تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق استقراراً سياسياً ويعالج نسبة كبيرة من مشاكل الفقر والبطالة
- الاستفادة من تطور القوة الاقتصادية الصينية ونفوذها السياسي في تحجيم اتجاهات الهيمنة في السياسة الأمريكية المعاصرة، خاصة في سياسات النظام الدولي تجاه الشرق الأوسط.
- المساعدة في تطوير الصناعة والتكنولوجيا بما يحقق اقتصاداً صناعياً متنامياً، ويطور استخدامات التكنولوجيا فيها، ويوطن الصناعات التكنولوجية.
- الاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية الصينية في تطوير القدرات العسكرية المصرية والعربية التقليدية منها وغير التقليدية لدعم اتجاه التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل وكذلك في مجال تكنولوجيا التصنيع العسكري.
- تطوير التعاون العربي-الصيني لبلورة موقف حضاري لسياسة حكيمة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب الدولي تستند إلى شرعية المقاومة ضد الاحتلال العسكري بكافة الوسائل، ومحاربة أعمال الإرهاب المنظم ضد الأبرياء والمدنيين دون تمييز مهما كان مصدرها، ووضع إستراتيجية مشتركة مع العرب لإقرار هذه التوجهات في الأمم المتحدة

وإجمالاً تهدف السياسة الخارجية المصرية الحالية تجاه الصين بالأساس إلى البناء خلال الفترة القادمة على الدفعة القوية التى شهدتها العلاقات الاقتصادية بين البلدين مؤخراً والاستفادة من تزايد حجم الاستثمارات الصينية فى الخارج وتشجيع المزيد من المشاركة الصينية فى مشروعات المناطق الاقتصادية كما تهدف الى تشجيع الصين على تنشيط دورها فى قضايا المنطقة وبما يعزز من المواقف والمصالح العربية التى طالما ساندتها الصين.

صفوة القول أن السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين حكمتها مجموعة من العوامل كما أنها ابتغت تحقيق مجموعة من الأهداف على نحو ما سلفت الإشارة إليه وهنا يثور التساؤل حول واقع السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين وإلى أى حد حكمت تلك العوامل السياسة المصرية؟ وإلى أى مدى تحققت الأهداف التى ابتغت مصر تحقيقها فى إطار سياستها الخارجية تجاه الصين؟ وهذا ما ينقلنا إلى الجزء الثانى من هذا الفصل.

(٢)
واقع السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين

يعبر واقع السياسة الخارجية لأية دولة عن التوجهات العامة التى تتبناها الدولة إزاء الدول الأخرى استناداً إلى مصالحها الوطنية العليا وأهدافها القومية المحددة والأدوار التى تتصورها لنفسها فى محيطه الاقليمى والدولى.

ويركز مفهوم السياسة الخارجية المصرية تجاه أى دولة على قاعدتين أساسيتين هما: الأمن القومي والمصلحة الوطنية اللذين تعتمد عليهما مقومات التنمية الشاملة، حيث يجرى توظيف الموارد المصرية – البشرية والطبيعية – لخدمة الأهداف العليا للوطن.

وبشكل عام تستند رؤية مصر فى سياستها الخارجية تجاه الصين إلى فهم طبيعة التوازنات الجديدة والمحددات المرتبطة بالتحالفات والمحاور في ضوء المستجدات الدولية، وأن السياسة الخارجية أصبحت أكثر تأثراً بالأوضاع الداخلية من أى وقت مضى.

وبالتالى فقد عكس واقع السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين حرص مصر على ضرورة استيعاب المتغيرات الدولية والمستجدات الاقليمية وأهمية العلاقات الثنائية وانعكاس ذلك كله على المصالح القومية العليا لمصر.

ويمكن توضيح واقع السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين فى ضوء عدد من النقاط على النحو التالى:

(أ) السياق التاريخى لسياسة مصر الخارجية تجاه الصين

جاءت اللحظة التاريخية التى دشنت للبداية الحقيقية للتواصل المباشر والتعرف عن قرب بين قادة مصر والصين عندما التقى الزعيمان المصرى "**جمال عبد الناصر**" والصينى "**شو ان لاى**" فى رانجون عاصمة بورما (ميانمار) على هامش اجتماعات قمة باندونج التى أرست أساساً لتعزيز العلاقات بين مصر وجمهورية الصين الشعبية.

وفى ٣٠ مايو عام ١٩٥٦ أصدرت مصر والصين بياناً مشتركاً حول إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين وقد أحدث هذا الإعلان هزة عالمية، حيث كان انعطافاً هاماً فى خريطة العلاقات الدولية بالنظر إلى مكانة مصر عربياً وافريقياً واسلامياً وفتح الباب أمام الصين لإقامة علاقات رسمية مع الدول العربية والأفريقية. [١٩]

والواقع أن قرار مصر بإنشاء العلاقات مع الصين كان قراراً جريئاً ومقداماً، حيث جاء على خلاف مراد الدول الغربية التى فرضت حصاراً على الصين الشعبية استمر لسنوات طويلة كما كانت مصر أول الدول العربية والأفريقية التى انشأت تلك العلاقات مع الصين مما شجع العديد من الدول العربية والأفريقية على إقامة العلاقات مع الصين بعد ذلك.

وخلال العهد الناصرى كانت السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين تقوم على أساس مبادئ مؤتمر باندونج ومن ثم كانت هذه السياسة قائمة على حقيقة التقاء مصر الثورة ١٩٥٢مع الصين الثورة ١٩٤٩ وكلاهما يعبر عن مبادئ أصيلة فى شؤونهما الداخلية وتأكيد المصلحة والمنفة المتبادلة. وكانت تلك المبادئ تعبر عن روح الانسانية الاصيلة وترفض دعاوى الهيمنة والسيطرة أو دعوات الصراع بين الحضارات أو أصحاب نظريات توازن القوى.(٢٠)

وبرغم أن السياسة الخارجية المصرية قد أعطت الاهتمام الأكبر للعلاقات مع الدول العربية ولم تكن الدائرة الآسيوية التى تقع الصين فى اطارها تشغل حيزاً كبيراً فى اهتمامات القيادة المصرية آنذاك إلا أنه يمكن القول أن سياسة مصر تجاه الصين قد نجحت فى جعل الصين تؤيد مصر فى كثير من قضاياها وقد تبدى ذلك بشكل جلى عندما وقعت أزمة السويس عام ١٩٥٦ وفرضت الدول الغربية مقاطعة اقتصادية على مصر وبخاصة على القطن المصرى، حيث قال رئيس مجلس الدولة الصينى الراحل "**وان لاى**" للرئيس "**جمال عبد الناصر**" *"أنه لو أطال كل صينى قميصه سنتيمتراً واحداً لاحتاجت الصين أضعاف انتاج مصر من القطن"* وبالفعل تم ذلك.(٢١)

ولعل ذلك هو ما جعل السياسة الخارجية المصرية آنذاك تصمد فى تأييدها للصين لاستئناف عضويتها فى الأمم المتحدة كما تمسكت مصر دائماً بمبدأ الصين الواحدة وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين.

وبصفة عامة يمكن القول أن الصين خلال تلك الفترة قد شعرت بالعرفان لمصر وقد تبدى ذلك من خلال شجبها لعدوان ٥٦ على مصر، حيث أصدرت الحكومة الصينية بياناً أدانت فيه هذا العدوان إدانة شديدة وأكدت على موقفها الثابت الداعم للنضال العادل الذى يخوضه الشعب المصرى من أجل حماية سيادة الدولة والاستقلال الوطنى كما آزرت مصر

فى قرارها بتأميم قناة السويس وقرارها الخاص ببناء السد العالى. وقد أدانت الصين عدوان ١٩٦٧ واعربت عن دعم نضال الدول العربية والشعب العربى ضد العدوان.

وبرغم ما شهدته حقبة الستينيات من بعض التوتر فى السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين بسبب الارتباط الشديد فى المصالح المصرية بالاتحاد السوفيتى، وبرغم أن عبد الناصر لم يقم على الاطلاق بزيارة الصين، إلا أن مصر كانت أول دولة افريقية تقوم أى قيادة صينية بزيارتها فى ديسمبر ١٩٦٣ وذلك فى إطار جولة شملت عشر دول افريقية قام بزيارتها رئيس وزراء الصين الراحل "**شوان لاى**" الذى قام بعد ذلك بزيارتين اخريين لمصر.

هذا وقد توالت الزيارات خلال عقد السبعينيات فى عهد السادات برغم أنه لم يقم أيضاً بأى زيارة للصين. والواقع أن تلك الفترة كانت مرحلة خاصة فى سياسة مصر الخارجية تجاه الصين، فقد كان جزء من الأراضى المصرية تحت الاحتلال الاسرائيلى وفى الصين كانت الثورة الثقافية التى بدأت عام ١٩٦٦ بكل الفوضى التى أحدثت فى كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وقد سحبت الصين فى هذه الفترة كل سفرائها فى المنطقة باستثناء سفيرها لدى مصر وكان ذلك إشارة بالغة الوضوح للمكانة التى تحتلها مصر فى السياسة الخارجية الصينية كما ان تأييد البلدين ودعمهما المطلق لحقوق ومواقف كل منهما لم ينقطع أو يتراجع.

وبتولى الرئيس الأسبق مبارك دخلت سياسة مصر الخارجية تجاه الصين مرحلة جديدة، حيث احتلت العلاقات مع الصين مكانة مهمة فى السياسة الخارجية المصرية فشهدت العلاقات تطوراً كبيراً وشاملاً وأصبحت نموذجاً لتعاون الجنوب – الجنوب.

هذا وقد شهدت حقبة الثمانينيات نشاطاً دبلوماسياً ملموساً بين مصر والصين، فقد قام الرئيس الأسبق مبارك فى الثانى من ابريل عام ١٩٨٣ بزيارة رسمية للصين وهى الزيارة الثالثة له ليكون أول رئيس مصرى يزور الصين.

كما قام الرئيس الصينى "**لى شيان نيان**" فى السابع عشر من مارس ١٩٨٦ بزيارة لمصر وخلال الزيارة وقع البلدان على البرنامج التنفيذى للتعاون الثقافى للفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ كما تبادل الجانبان مذكرات التشاور بين مسؤولى وزارتى خارجية البلدين واتفقا على زيادة تبادل الزيارات بين معاهد العلاقات الدولية لدى كل منهما.[٢٢]

وفى الثامن عشر من ديسمبر ١٩٨٩ قام الرئيس الصينى "**يانغ شانغ كونغ**" بزيارة رسمية إلى مصر أجرى خلالها مباحثات موسعة مع الرئيس الأسبق مبارك تركزت على العلاقات الثنائية وتطورات الاوضاع فى الشرق الأوسط والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك وأعرب الرئيسان عن ارتياحهما ورضاهما لتطور العلاقات الثنائية بينهما ودخولها مرحلة جديد.

ومن الجدير بالذكر أن فترة التسعينيات كانت من أكثر الفترات أهمية فى السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين الصينية فقد تكثفت التبادلات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية وزادت حركة السفر والسياحة بين البلدين وصولاً إلى إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية عام ١٩٩٩ وخلال الزيارة الهامة التى قام بها الرئيس الأسبق مبارك للصين والتى وضعت الأسس للعلاقات المصرية الصينية فى القرن الجديد.[٢٣]

وقد اتضح مدى الاهتمام الذى توليه السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين فى تزايد عدد الزيارات التى قام بها الرئيس الأسبق مبارك إلى الصين خلال تلك الفترة. فقد استهل الرئيس الأسبق مبارك عقد التسعينيات بالزيارة التى قام بها للصين فى الحادى عشر من مايو ١٩٩٠ وهى رابع زيارة له للصين. وفى الثانى عشر من اكتوبر ١٩٩٢ بدأ الرئيس الأسبق مبارك زيارته الخامسة للصين، حيث أجرى محادثات هامة مع الرئيس الصينى "**يانغ شانغ كون**". وفى الفترة من ٢١ إلى ٢٣ ابريل ١٩٩٤ قام الرئيس الأسبق مبارك بزيارة الصين التقى خلالها مع الرئيس الصينى "**جيانغ تسه مين**".

وبحلول القرن الحادى والعشرين دخلت السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين مرحلة جديدة تهدف إلى تعزيز التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين وقد تحقق ذلك بالفعل عام ١٩٩٩ عندما تم توقيع لاتفاق التعاون الاستراتيجى بين البلدين وهو ما اعتبره العديد من المحللين السياسيين علامة فارقة فى السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين التى اتخذت أبعاداً جديدة سياسية واقتصادية وبرلمانية وثقافية وسياحية وشعبية وحزبية. فقد بات التفاهم والتنسيق السياسى بينهما شاملاً وتجسد ذلك فى اللقاءات والزيارات المتعددة لكبار المسئولين إضافة إلى اللقاء السنوى الدورى لوزيرى خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفى المحافل الدولية الأخرى وخرجت العلاقات الاقتصادية عن إطارها التقليدى المتمثل فى تجارة الصادرات والواردات إلى الاستثمارات

المتبادلة والمشروعات المشتركة ومنها التعان فى المنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس وقامة شركات مصرية لفروع لها فى الصين ومنها شركة النساجون الشرقيون وإقامة شركات صينية فروع ومراكز لها فى مصر وتنوعت أشكال التبادل والتعاون الثقافى والتعليمى فلم يعد مقتصرا على تبادل الوفود الفنية والطلاب المبعوثين.(٢٤)

وفى إطار تنامى الاهتمام الذى توليه السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين فى القرن الجديد قام الرئيس الأسبق مبارك بزيارة إلى الصين من ٢٣-٢٦ يناير ٢٠٠٢ أجرى خلالها محادثات شاملة مع الرئيس الصينى **"جنج تسه مين"**، حيث أكد على أن تطور العلاقات المصرية الصينية بصورة جيدة وأن التعاون الاستراتيجى بين الجانبين قد بدأ فى مجالات عديدة منذ توقيع اتفاق علاقات التعاون الاستراتيجى. (٢٥)

وتجدر الإشارة إلى أن القرن الحادى والعشرون قد شهد عدداً من المتغيرات التى كان من شأنها توفير بيئة ومناخ أفضل لمزيد من تعزيز العلاقات المصرية الصينية فقد تعاظم دور المعلومات عبر الاتصالات الالكترونية ومن ثم أضحى هناك قنوات متعددة للتواصل بين الشعبين المصرى والصينى مباشرة ودون المرور بطرف ثالث. كما كان هناك توجه آخر يتمثل فى حركة السياحة والسفر المتزايدة وذلك بعد ادراج مصر على قائمة المقاصد السياحية للصينيين وتشغيل خطوط طيران مباشرة بين القاهرة وبكين. (٢٦)

ولقد شهد التشاور السياسى بين مصر والصين طفرة كبيرة خلال الفترة من منتصف ٢٠٠٤ وحتى منتصف ٢٠٠٥ فلقد سجل التشاور بين وزيرى الخارجية المصرى والصينى تبادل أكثر من ١٥ رسالة شفهية ومكتوبة تتعلق بالأوضاع فى السودان وخاصة فى دارفور، حيث تلاقت رؤى الدبلوماسيتين المصرية والصينية فى ضرورة تجنب ممارسة الضغط وفرض العقوبات على الخرطوم والأوضاع فى العراق، إذ أدانت مصر والصين التدخل العسكرى الأمريكى البريطانى فى العراق وطالبت بضرورة سحب قوات ما يسمى بالدول المتحالفة من هذا البلد والأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، حيث طالبت مصر والصين بضرورة تسوية القضية الفلسطينية من خلال المفاوضات وضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى الفلسطينية المحتلة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية. (٢٧)

وشهد عام ٢٠٠٦ نشاطاً مكثفاً للسياسة الخارجية تجاه الصين وهو ما تم تتويجه بالتوقيع على ١١ اتفاقية تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والتعليمية وغيرها وقام الرئيس الأسبق مبارك بحضور قمة بكين لمنتدى التعاون الصينى الافريقى وزيارة الصين للمرة التاسعة فى نوفمبر ٢٠٠٦ حيث جاءت هذه الزيارة فى ضوء الاحتفال بمرور ٥٠ عام على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كما جاءت أيضاً فى إطار توجه السياسة الخارجية المصرية بشأن تفعيل علاقات التعاون والصداقة بين مصر والصين فى جميع المجالات.(٢٨)

وعموماً فقد كان هناك ثمة تفاهم بين كل من مصر والصين لمواقف الآخر انعكست فى تأييد مصر دائماً أن هناك دولة واحدة للصين وتعارض استقلال تايوان وكان آخر هذه المواقف بيان وزارة الخارجية المصرية فى شهر مارس ٢٠٠٦ الذى أدان قيام السلطات التايوانية بوقف عمل مجلس التوحيد الوطنى ووقف تطبيق الخطوط المرشدة للتوحيد الوطنى كما أن الصين تؤيد الرؤية المصرية لاحلال السلام فى الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية ومبادرة الرئيس الأسبق مبارك لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.(٢٩)

من ناحية أخرى تعززت العلاقات المصرية الصينية أيضاً بفعل موقف مصر من المحاولات الغربية والأمريكية لتسييس قضايا حقوق الانسان فى إطار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان بطرحها العام بعد الآخر وضع حقوق الانسان فى الصين أمام اللجنة ورفض مصر سياسة المعايير المزدوجة التى اتسمت بها السياسات الغربية فى هذا الاطار.(٣٠)

وإجمالاً ومن خلال استقراء السياق التاريخى يمكن القول أن السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين على مدى أكثر من نصف قرن قد خطت خطوات عديدة فى اتجاه المزيد من تعميق التفاهم ومزيد من الارتباط عبر شبكة مكثفة المصالح فى كافة المجالات. كما اتسع نطاق العلاقات المصرية الصينية، بحيث لم تعد تقتصر على الإطار الثنائى بل اتسعت لتشمل فضاءات أوسع فى إطار منتدى التعاون العربى الصينى ومنتدى التعاون الصينى الأفريقى على نحو ما سوف نعرض له لاحقاً.

وهنا تجدر الإشارة إلى عدد من الآليات القائمة فى إطار العلاقات المصرية الصينية على النحو التالى:(٣١)

١- المشاورات السياسية بين الدولتين وهى على مستوى مساعدى وزير الخارجية ولقد عقدت مؤخراً دورتها الثالثة عام ٢٠٠٢ فى بكين ودورتها الرابعة عام ٢٠٠٤ فى القاهرة.

٢- آلية العمل المصرية الصينية المشتركة لتنسيق علاقات التعاون الاقتصادى والفنى وهى على مستوى وزيرة التعاون الدولى من جانب مصر ووزير التجارة من الجانب الصينيى ولقد عقدت أولى دوراتها عام ٢٠٠٤

٣- اللجنة المصرية الصينية المشتركة للتعاون العلمى والتكنولوجى وهى على مستوى نواب ووكلاء الوزارة ولقد انعقدت الدورة الرابعة لها عام ٢٠٠٣ فى بكين.

٤- اللجنة المصرية الصينية المشتركة للتعاون التجارى والفنى وهى على مستوى وزير التجارة الخارجية والصناعة من جانبنا ووزير التجارة من الجانب الصينيى ولقد عقدت دورتها الخامسة عام ٢٠٠١ فى بكين.

٥- مجموعة العمل الزراعية المشتركة وهى على مستوى نواب ووكلاء الوزارة.

٦- المؤتمر السنوى التعليمى المصرى الصينى وهو على مستوى وزراء التعليم ولقد عقدت الدورة السابعة للمؤتمر عام ٢٠٠٣ فى بكين.

٧- مجلس الأعمال المصرى الصينى المشترك والذى عقد جولته الأولى بشكل متزامن مع زيارة السيد الرئيس الاخيرة الى الصين فى عام ٢٠٠٢.

٨- ندوة العلاقات المصرية الصينية بين المعهد الدبلوماسى المصرى وجامعة الشئون الخارجية الصينية وهى على مستوى مساعدى وزير الخارجية ويشارك فيها مدير المعهد الدبلوماسى المصرى ورئيس الجامعة الصينية ولقد عقدت الندوة الثالثة عام ٢٠٠٤ فى بكين.

وعموماً تسعى السياسة الخارجية المصرية حالياً إلى مواصلة العلاقات مع الصين على نحو ايجابى والاستفادة مما تم تحقيقه فى تلك الفترة لبناء علاقات أكثر قوة ومتانة واستكشاف مجالات وآفاق جديدة للتعاون المصرى الصينى يعتمد على العطاء المتبادل

ويستند لفهم كل طرف للمصالح الوطنية للطرف الآخر ويتجاوب معها كما أن ذلك يتطلب تدعيم الركائز الأساسية للعلاقات المصرية الصينية الاقتصادية والتجارية والثقافية والعسكرية.

(ب) البعد العربى فى سياسة مصر الخارجية تجاه الصين

اتسع إطار السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين، بحيث شمل أبعاداً جديدة ومنها البعد العربى. وفى إطار الدور الرائد الذى تضطلع به مصر كقوة اقليمية فى الإطار العربى قامت مصر بدور محورى فى دفع العلاقات العربية الصينية على كافة المحاور، بحيث احتلت مصر قلب السياسة الصينية تجاه الدول العربية. فقد كانت مصر هى حجر الزاوية فى تطوير علاقات الصين مع الدول العربية، حيث كانت مصر أول دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين كما سلفت الإشارة مما دفع باقى الدول بعد ذلك لإقامة علاقات مع الصين. [٣٢]

هذا وقد نجحت السياسة الخارجية المصرية فى دفع مسيرة العلاقات العربية الصينية التى تميزت بالاحترام المتبادل والثقة المتبادلة على المستوى الحكومي، وبمشاعر الود والتكامل على المستوى الشعبي انطلاقاً من انتماء الصين والدول العربية إلى العالم النامى وتشابه – وأحياناً تطابق – مواقف كل منهما للقضايا الاقليمية والدولية الهامة كالالتزام بصيانة الاستقلال ووحدة الأراضى ورفض الغزو والتدخل الخارجى والدعوة إلى ديمقراطية العلاقات الدولية وتعدد الأطراف وتفعيل دور الأمم المتحدة وحل النزاعات الدولية بطرق سياسية ومعارضة سياسة القوة والارهاب وتدعيم القضايا العربية ومطالبة اسرائيل بإنهاء الاحتلال للأراضى العربية على أساس قرارات الأمم المتحدة وإعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى.

ولعل مما يذكر أن سياسة مصر الخارجية تجاه الصين قد نجحت ليس فقط فى جذب تأييد الصين للقضايا التى تخص مصر وحدها بل القضايا العربية أيضاً.

فقد أولت الصين القضية الفلسطينية اهتماماً ملحوظاً منذ البداية وقد اتخذت الصين خطوة جريئة فى اعترافها باستقلال منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها وحدة سياسية ومنحها حق التمثيل الدبلوماسى. وعموماً فإن سياسة الصين داعمة للفلسطينيين سياسياً وعسكرياً ومادياً.

من ناحية أخرى أدانت الصين العراق بسبب الغزو العراقى للكويت ١٩٩٠ وبعد تحرير الكويت كانت الصين تؤيد دوماً رفع العقوبات عن العراق وبعد اجتياح العراق فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣ أعلنت الصين تأييدها لمبدأ شعب العراق يحكم العراق وأكدت ضرورة احترام استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وافساح المجال كاملاً لدور الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمشكلة دارفور تلخص الموقف الصينى فى الدعوة للتوصل إلى صيغة توافقية لقرار مجلس الأمن ١٧٦٩ بشأن دارفور والذى أكد على التزام المجلس بسيادة واستقلال السودان وسلامة أراضيه.(٣٣)

وخلاصة القول أن سياسة مصر تجاه الصين قد نجحت فى كسب تأييد الصين للقضايا العربية بشكل عام والحفاظ على هذا التأييد حتى بعد إنشاء الصين لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل عام ١٩٩٢. وقد جاء تعيين الصين مبعوثاً خاصاً للسلام فى الشرق الأوسط ليعكس مدى تزايد اهتمام الصين بالمنطقة العربية وسعيها للعب دور يتناسب مع تنامى قدراتها.

وفى عام ٢٠٠٤ تم إنشاء منتدى التعاون العربى الصينى الذى يعتبر أداه من أدوات التعامل الدولى الجديد لتعزيز علاقات الصين مع العالم العربى كما يعد من ناحية أخرى آلية هامة لدفع التعاون بين الصين والدول العربية فى المجالات المختلفة.(٣٤)

وتجدر الإشارة أن مصر قد لعبت دوراً هاماً فى سبيل ظهور ذلك المنتدى إلى حيز الوجود. فقد ولدت فكرة إنشاء منتدى التعاون العربي – الصيني من خلال مجلس السفراء العرب إثر إقامة منتدى التعاون الصيني الافريقي عام ٢٠٠٠ فقد تم تداول هذا الموضوع باستفاضة وتعمق في مجلس السفراء العرب وتم الوصول إلى فكرة إنشاء منتدى ينظم ويؤطر العلاقات العربية الصينية على غرار المنتديات التي نشأتها الصين مع تجمعات اقليمية أخرى. وفى فترة التحضير والاعداد له وتجهيز الوثائق الخاصة به لعبت مصر دوراً هاماً ومميزاً، وتم تسخير كل الطاقات والخبرات التي تم اكتسابها من خلال العمل والمشاركة في منتدى التعاون الصيني الافريقي الذى سوف نشير إليه لاحقاً. وتم تناول هذه الفكرة مع وزارة الخارجية الصينية التي أعربت عن قبولها وتشجيعها لمثل هذا التوجه والإسراع بخروجه إلى حيز الوجود وتم إدراج فكرة المنتدى كبند دائم على جدول أعمال اجتماعات

مجلس السفراء العرب، كما تم تشكيل فريق عمل من بين أعضائه لوضع الأفكار والعناوين الرئيسية لهذا المنتدى.(٣٥)

وقد تبنى مجلس جامعة الدول العربية هذه الفكرة وأقر إنشاء المنتدى ليكون ساحة عربية . صينية لتنسيق المواقف وتبادل الرؤى بما يسهم فى مزيد من تنسيق السياسات العربية الصينية ويشكل إطاراً يحمى مصالح الجانبين فى كافة المجالات.

وتكليلاً للجهود التى بذلتها مصر من أجل إنشاء منتدى التعاون العربى الصينى جاءت الزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس الصينى "**هو جينتاو**" لمقر جامعة الدول العربية فى القاهرة ولقائه مع الأمين العام السابق للجامعة السيد "**عمرو موسى**" فى نهاية يناير عام ٢٠٠٤ وكانت هذه الزيارة صفحة مضيئة وعلامة بارزة فى تاريخ العلاقات العربية . الصينية، حيث أعلنا سوياً إقامة منتدى التعاون العربي الصيني رسمياً في الثلاثين من يناير ٢٠٠٤.

وقد اقترح الرئيس "هو جينتاو" إقامة شراكة جديدة تقوم على أربعة محاور رئيسية وهي: تقوية العلاقات السياسية على أساس الاحترام المتبادل، وتكثيف التبادل الاقتصادى والتجارى بهدف تحقيق التنمية المشتركة، توسيع وتعميق التواصل الثقافى بما يحقق الاستفادة المتبادلة، والتعاون والتنسيق فى المحافل الدولية.

وفي الرابع عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٤، وقع الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى ووزير خارجية جمهورية الصيني الشعبية السيد لي جاو شينغ اعلان منتدى التعاون العربى – الصينى وبرنامج عمله بحضور وزراء خارجية الدول العربية كعلامة لدخول مرحلة جديدة من مراحل التعاون العربى الصينى وتتويجاً للجهود التي بذلت لتفعيل وتعزيز علاقات الشراكة بين الطرفين في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة.

ويتضمن برنامج عمل المنتدى إنشاء آلية دائمة تعقد دورياً أو فى حال الضرورة على مستوى وزراء الخارجية العرب وأمين عام جامعة الدول ووزير خارجية الصين. ويشمل التعاون السياسى التنسيق بين الطرفين فى المحافل الدولية والاقليمية والسعى إلى تحقيق دمقراطية العلاقات الدولية والحفاظ على مصالح الدول النامية، والعمل معاً من أجل دفع مسيرة السلام العادل فى الشرق الأوسط حتى يستعيد الشعب الفلسطينى حقوقه المشروعة

وتأمين انسحاب اسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة، ومن جانب آخر تأييد ودعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة والتأكيد على خصوصية حقوق الانسان فى كل دولة.

وفى المجال الاقتصادى أكد البرنامج على المشاركة الفعالة فى نظام التجارة المتعددة الأطراف وتشجيع الاستثمار المتبادل وتعزيز التعاون فى مجال الطاقة وتشجيع كل طرف لمؤسساته للمشاركة فى مشروعات المقاولات والعمالة لدى الطرفين هذا اضافة للتعاون العلمى والتقنى والزراعى وفى مجال حماية البيئة.

كما أولى البرنامج أهمية خاصة للتعاون غير الحكومى من خلال التركيز على أهمية الاستفادة من المنظمات والهيئات غير الحكومية مثل الغرف التجارية وجمعيات الصداقة العربية الصينية وإقامة علاقات وتعاون بين المؤسسات الاكاديمية لدى الطرفين ودعم تشجيع مراكز البحوث والدراسات فى الصين والتعاون فى مجال الموارد البشرية.

وبصفة عامة تتمثل آليات منتدى التعاون العربى الصينى فيما يلى:(٣٦)

(١) **الاجتماع الوزارى:** آلية دائمة تقضي بعقد اجتماع دوري على مستوى وزراء الخارجية وأمين عام جامعة العربية مرة كل سنتين في الصين أو في مقر الجامعة العربية أو في إحدى الدول العربية بالتناوب كما أن له أن يجتمع في دورات غير عادية إذا اقتضت الضرورة ذلك. يبحث الاجتماع الوزاري سبل تعزيز التعاون بين الصين والدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية: تبادل الآراء حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وكذلك المسائل ذات الأهمية المطروحة في اجتماعات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، ومتابعة سير تنفيذ برنامج العمل للمنتدى ومناقشة الأمور الأخرى التي تهم الطرفين.

(٢) **تشكيل لجنة من كبار المسؤولين** تعقد اجتماعا دوريا سنويا يستضيفه الطرفان بالتناوب، أو كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك باتفاق الطرفين، للقيام بالإعداد للاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات عن هذه الاجتماعات.

(٣) نشأت تدريجيا الآليات الأخرى في إطار المنتدى إلى جانب الاجتماع الوزاري ولجنة كبار المسؤولين مثل مؤتمر رجال الأعمال وندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية ومؤتمر الصداقة الصينية العربية ومؤتمر التعاون الصيني

العربي في مجال الطاقة وندوة التعاون الإعلامي الصيني العربي وإقامة الفعاليات الثقافية المتبادلة. وغالبا ما تقام فعاليات الآليات المذكورة أعلاه مرة كل سنتين في الصين وإحدى الدول العربية بالتناوب.

(٤) **مجموعة الاتصال:** مهمتها القيام بالاتصال بين الطرفين ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تم التوصل إليها في اجتماعات وزراء الخارجية وكبار المسؤولين. سفارة الصين لدى جمهورية مصر العربية هي مجموعة الاتصال الصينية، ومجلس السفراء العرب وبعثة الجامعة العربية في بكين الجهة العربية للاتصال، ومكتب الأمانة العامة الصينية لمنتدى التعاون الصيني العربي في إدارة غربي آسيا وشمالي أفريقيا بوزارة الخارجية الصينية.

مجمل القول أن مصر قد لعبت دوراً هاماً فى تعزيز التعاون العربى الصينى، كما كان لها الدور الأكثر أهمية فى إنشاء منتدى التعاون العربى الصينى فكان أول اجتماع وزارى للمنتدى فى القاهرة فى مقر الجامعة العربية.

والواقع أن الشروع في تنفيذ برنامج عمل المنتدى دليل قاطع على أن العلاقات العربية – الصينية تسير بخطى واثقة نحو مستقبل مشرق نابع من حاجة كل طرف للآخر ومن الرغبة والمصلحة المشتركة للطرفين بما يمكن من تحقيق الازدهار والتقدم المشترك للجانبين.

ولا تزال مصر تبذل من الجهود ما من شأنه أن يسهم فى تعزيز العلاقات العربية الصينية وتطويرها بالشكل الذى يتلاءم مع سمات المجتمع الدولى فى مطلع الـ٢١ من منطلق القناعة بضرورة البناء على الرصيد الكبير لعلاقات التفاهم والتضامن بين الصين والدول العربية.

(ج) البعد الافريقى

انطلاقاً من ارتباط مصر الوثيق بالقارة الافريقية اضطلعت السياسة الخارجية المصرية بدور محورى فى دفع العلاقات الصينية الافريقية على كافة المحاور، حيث كانت مصر تحتل قلب السياسة الصينية تجاه افريقيا. فمن المعلوم أن مصر كانت هى أول دولة افريقية أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين كما كانت أول دولة افريقية أقامت الصين

معها علاقات تعاون استراتيجي وأول دولة افريقية زارها الرئيس الصينى الحالى السيد "**هو جين تاو**" عندما توجه إلى القاهرة فى شهر يناير عام ٢٠٠٤ على رأس وفد رفيع المستوى.

وبالتالى فقد كانت مصر هى البوابة التى دخلت منها الصين إلى القارة الافريقية وقد وعت الصين منذ البداية المكانة الكبيرة لمصر فى القارة السمراء لارتباط مصر بقضايا القارة الافريقية ومساندتها لحركات التحرر الافريقية ومساهماتها فى مشروعات التنمية الافريقية وقوات حفظ السلام فى القارة.[٣٧]

ولهذا دائماً ما تكون مصر هى المحطة الأولى لكل زعماء الصين فى طريقهم إلى افريقيا منذ الزيارة التاريخية التى قام بها رئيس وزراء الصين الراحل "**شو ان لاى**" فى عام ١٩٦٣ لمصر فى مستهل جولته الافريقية وحتى زيارة رئيس وزراء الصين الاسبق السيد "**ون جيا باو**" فى مستهل جولته الافريقية والتى شملت غانا والكونغو وانجولا وجنوب افريقيا وتنزانيا واوغندا.

وبصفة عامة شهدت العلاقات الصينية الافريقية طفرة فى الآونة الأخيرة وكانت مصر واحدة من أهم الدول الافريقية التى تشاورت معها الصين عام ٢٠٠٠ بشأن إنشاء منتدى للتعاون الصينى الافريقى كما لعبت دوراً فى إعداد الوثائق التأسيسية للمنتدى الذى شهد انعقاد مؤتمره الوزارى الأول فى بكين عام ٢٠٠٠ كما لعبت مصر دوراً هاماً فى تعزيز العلاقات الصينية الافريقية فى إطار المنتدى والاعداد للمؤتمر الوزارى الثانى عام ٢٠٠٣.[٣٨]

ولعل مما يذكر أن منتدى التعاون الافريقى الصينى قد انشئ فى عام ٢٠٠٠ وضم ٤٦ دولة افريقية من بين ٥٣ فى القارة والمنتدى عبارة عن آلية للحوار الجماعى ومنصة للتعاون المشترك أقامها الطرفان لمواجهة التحديات الجديدة وتسهيل التنمية المشتركة. وقد استضافت بكين المؤتمر الوزارى الأول عام ٢٠٠٢ واستضافت اديس ابابا المؤتمر الوزارى الثانى عام ٢٠٠٤. واستضافت بكين المؤتمر الوزارى الثالث عام ٢٠٠٦ واستضافت مصر المؤتمر الوزارى الرابع فى نوفمبر ٢٠٠٩.[٣٩]

هذا وقد ناقش المؤتمر الأول الذى استضافته الصين عدداً كبيراً من القضايا والملفات الهامة شملت الاستثمار والتجارة بين الصين وأفريقيا، تبادل تجارب الإصلاح

الاقتصادي بين الصين والدول الأفريقية، القضاء على الفقر والتنمية الزراعية المستدامة، والتعاون في التعليم والعلوم والتكنولوجيا والصحة وغيرها من المجالات، كما بحث هذا المؤتمر كيفية دفع إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد في القرن الحادي والعشرين وكيفية تحقيق مزيد من تعزيز التعاون الصيني الأفريقي في المجال الاقتصادي والتجاري.

كما عُقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي في آديس بابا خلال الفترة ما بين ١٥-١٦ ديسمبر ٢٠٠٣. وخلال هذا المؤتمر تم طرح أربعة اقتراحات حول تطوير علاقة التعاون الودي الصيني الأفريقي هي:الدعم المتبادل من خلال دفع مواصلة تطوير العلاقات الودية التقليدية؛ تعزيز التشاورعبر دفع ديمقراطية العلاقات الدولية؛ تنسيق المواقف لمواجهة تحديات العولمة معا؛ هيأ تعميق وتطوير التعاون وضعا جديدا لعلاقة الصداقة الصينية الأفريقية.

وقد عقد المؤتمر الثالث لهذا المنتدى فى بكين في الفترة ٣-٥ نوفمبر ٢٠٠٦، واتفق الجانبان خلاله على مواصلة تعزيز التعاون حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية والاقليمية الرئيسية وتبادل الخبرات فى الحكم لتحقيق التنمية المشتركة كما أعلن الجانبان عزمهما على تعزيز الآليات القائمة بين الصين وافريقيا مثل اللجان الثنائية ، وزارات الخارجية 'المشاورات السياسية ، لجان مختلطة في لجان التعاون الاقتصادى والتجارى ، ومشتركة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وتوسيع نطاق التعاون في الأمم المتحدة ، ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ، والعمل بنشاط على ايجاد سبل للتعاون مع أطراف أخرى على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

ومنذ أن تسلمت مصر رئاسة المنتدى عام ٢٠٠٦ حرصت على بذل كل جهد ممكن لدعم مسيرة المشاركة بين الجانبين انطلاقاً من إيمانها الراسخ بعمق وحيوية العلاقات الإفريقية الصينية وإدراكها الواعى للفرص الهائلة التى تتيحها تلك المشاركة لتعزيز مستويات التعاون بين الجانبين فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.(٤٠)

وقد استضافت مصر المؤتمر الرابع للمنتدى، حيث عقد فى مدينة شرم الشيخ فى الفترة من ٨-٩ نوفمبر ٢٠٠٩.

وبصفة عامة يمكن القول أن المؤتمرات الأربعة السابقة وما تمخض عنها من آليات للتعاون بين الجانبين قد عكست فى مجملها الدور المهم والنشط الذى قامت به مصر فى

اطار منتدى التعاون الصينى الافريقى الذى نجح فى رسم مسار للتعاون بين الصين والقارة الافريقية فى كافة المجالات خلال السنوات المقبلة.

فقد أصبح منتدى التعاون الصيني – الأفريقي آلية فعّالة للحوار الجماعي والتعاون المتعدد الأطراف بين الصين وأفريقيا، وشكّل إطاراً ومنبراً هاماً لشراكتهما الجديدة والمستقرّة والمتكافئة وذات المنفعة المتبادلة على المدى الطويل.(٤١)

وأولت السياسة الخارجية المصرية اهتماماً متزايداًًًً للدور الإيجابي الذي يلعبه منتدى التعاون الصيني – الأفريقي في تعزيز الحوار السياسي والتعاون الفعلي بين الصين وأفريقيا، خاصة بعد أن أضحى المنتدى منصة رئيسية للتعاون بين الصين والدول الافريقية فمنذ تدشينه عام ٢٠٠٠ وعلى مدار السنوات الماضية تبادل زعماء الطرفين اكثر من ١٨٠ زيارة منها ١٤٠ زيارة قام بها الزعماء الافارقة للصين وازداد حجم التبادل التجارى الافريقى الصينى من ١٠.٥ مليار دولار امريكى عام ٢٠٠٠ الى اكثر من ٤٠ مليار دولار امريكى فى نهاية عام ٢٠٠٥.(٤٢)

وإجمالاً فقد اهتمت مصر بالدور الذى يلعبه منتدى التعاون الافريقى الصينى من خلال تنفيذ بيان منتدى التعاون الافريقى الصينى ببكين وبرنامج عمل تعاون افريقيا والصين فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة عمل اديس ابابا للتعاون الافريقى ٢٠٠٤ ٢٠٠٦ واجراءات المتابعة لها وتواصل طرح اجراءات جديدة فى اطار المنتدى لتعزيز الثقة السياسية المتبادلة والتعاون الواقعى بصورة شاملة بهدف اكمال انظمة المنتدى باستمرار وايجاد افضل الطرق والوسائل لتعزيز التعاون بين المنتدى وخطة الشراكة الجديدة للتنمية فى افريقيا "تيباد.

ولما كانت الدبلوماسية الرسمية لم تعد هي التعبير الوحيد عن الاتصال بالعالم الخارجي بل أصبحت هناك أدوات أخرى لا تقل تأثيراً عن الجهاز الدبلوماسى فى مخاطبة غيرها من الدول ومنها الدبلوماسية البرلمانية والاتصالات الحزبية والعلاقات المرتبطة بالتنظيمات الشعبية الأخرى أو مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وتجمعات رجال الأعمال والشباب والمرأة وغيرها من قوى المجتمع المؤثرة، فقد استضافت مصر فى شهر اكتوبر ٢٠٠٩ "المنتدى الأول للتعاون بين المرأة الصينية والافريقية استكمالاً لمنظومة التعاون

والتواصل بين الصين وافريقيا ادراكاً للدور الحيوى الذى تضطلع به المرأة فى المجتمع على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولاثقافية. وجاء هذا المنتدى فى مناقشاته ونتائجه ليعكس وعي الجانبين بمكانة المرأة فى حياة شعب الصين وشعوب افريقيا وليؤكد التمسك بتعزيز اسهامها فى الحياة السياسية والحزبية والبرلمانية والاقتصادية والتوسع فى توليها للمناصب القيادية سواء فى الاجهزة الحكومية او مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى كما اكد هذا المنتدى الحرص على تدعيم دورها فى ترسيخ قيم وثقافة السلام فى المجتمع واسهامها فى تطورير المنظومة الاقتصادية والارتقاء بقدرات المرأة الافريقية والصينية.(٤٣)

صفوة القول أنه من خلال استعراض واقع السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين سواء فى إطارها الثنائى أو العربى أو الافريقى فإننا نلاحظ أن مصر قد اضطلعت بدور محورى فى دفع العلاقات الصينية العربية والصينية الافريقية على كافة المحاور. وهنا يثور التساؤل حول مستقبل سياسة مصر الخارجية تجاه الصين وما هى أبرز المعوقات التى تعترض طريقها وما هى أبرز الفرص المتاحة فى المستقبل وهذا ما ينقلنا إلى الجزء الثالث والأخير من هذه الدراسة.

(٣)

الآفاق المستقبلية لسياسة مصر الخارجية تجاه الصين

يحاول هذا الجزء من هذا الفصل سبر أغوار أبرز المشكلات والمعوقات التى تقف حجر عثرة فى مسار السياسة الخارجية المصرية لتطوير العلاقات المصرية الصينية وأهم الفرص المتاحة لتعزيز العلاقات سواء في الإطار الثنائى أو العربى أو الافريقى ومحاولة التوصل إلى صياغة أفضل منظور للتعامل مع الصين باعتبارها قطباً اقتصادياً عملاقاً وتعظيم الاستفادة من هذا التعامل فى تقوية العلاقات العربية الصينية والافريقية الصينية من خلال منتديى التعاون العربى الصينى والصينى الافريقى.

➢ **أولاً: المعوقات**

هناك ثمة مجموعة من المشكلات والعراقيل التى ربما تحول دون تطوير العلاقات المصرية الصينية بالمستوى الذى يأمله صانعوا السياسة الخارجية المصرية. على رأس هذه

المعوقات تأتى تلك الرؤية[٤٤] التى تطرحها القيادة السياسية الصينية فى كل مرحلة تاريخية لطبيعة الأوضاع والظروف الداخلية والخارجية التى تمر بها الصين. فقد اعتادت تلك القيادة بدءاً من ماوتسى تونج ومروراً بدنج شياونج وبجيانج زيمين على طرح رؤى متنوعة تعكس تصورها وتقييمها لمختلف المراحل التاريخية التى مرت بها الصين منذ انتصار ثورتها الشيوعية عام ١٩٤٩ ويمكن القول أن عناية الصين بمنطقة من العالم دون غيرها أو حرصها على علاقاتها بدولة ما على حساب أخرى رهين بالتقديرات والرؤى المرحلية التى يقدمها قادة الصين لبيئتهم الداخلية والدولية وبمدى اسهام هذه المنطقة أو تلك الدولة فى وضع التقديرات والرؤى الصينية موضع التنفيذ، إذ تقوم السياسة الخارجية الصينية على مبدأ تعظيم المنفعة وتجنب الأضرار. كما أن السمة الأساسية لسياسة الصين الخارجية أنها تطوع بشكل كامل لخدمة اغراض التنمية.

من ناحية أخرى تبرز أهم المعوقات أمام مصر فى اتسام السياسة الخارجية الصينية بالطابع البراجماتى الواقعى وهى صفة قديمة اتصف بها الصينيون وتعنى سرعة تكيفهم مع الأوضاع ولعل أبرز مثال على ذلك أنه بالرغم من حدة الخلاف الأيدولوجى بين كل من الصين والولايات المتحدة فى فترة سابقة إلا أن المصلحة الصينية دعت الى تقاربهما بعد بداية السبعينيات وهو ما أسفر عنه فيما بعد شغل الصين لموقعها فى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وقد انعكس هذا الطابع البراجماتى فى التقارب الصينى الاسرائيلى بداية التسعينيات والذى نتج عنه اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بعد أن كانت تدعو إلى اقتلاع اسرائيل نهائياً باعتبارها إحدى أدوات الامبريالية الدولية. وهنا يتبدى خطورة تطور العلاقات الصينية الاسرائيلية فى المستقبل على حساب العلاقات مع مصر أو الدول العربية خاصة فى ظل عدم وجود سياسة عربية شاملة أو موحدة تجاه الصين بسبب تنوع اتجاهات الدول العربية فى تعاملها مع الصين مما قد يمنع الصين من انتقاد اسرائيل أو التصويت ضدها فى الأمم المتحدة.[٤٥]

كما يخشى أن تتطور العلاقات الصينية الأمريكية بالشكل الذى يدفع الصين لتجنب أى صدام مع السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وبالتالى قد تفقد مصر والدول العربية تأييد ودعم الصين لكثير من القضايا العربية.

وهنا يتبدى ضرورة أن تعيد مصر النظر في أسلوب ومنهج تعاملها مع الصين بغية تطوير العلاقات العربية الصينية وتنسيق المواقف في المحافل الدولية. وأن يكون الحوار بين الجانبين منظماً ودورياً من أجل تنمية العلاقات ورفض أي تمييز قائم علي الدين أو اللون أو اللغة أو التوازن الجغرافي، وأن للحضارتين العربية الإسلامية والصينية الفضل في كثير أو قليل مما يشهده العالم اليوم من تطور في مجالات العلوم والفلسفة والتقنيات. وأن التعاون بين الجانبين سياسياً واقتصادياً وثقافياً يخدم البلدان النامية في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية كما يجنبها الكثير من المخاطر الناجمة عن الاعتماد علي تجمع دولي واحد.

ولعل من جملة المعوقات التى تعترض طريق تطوير العلاقات مع الصين أيضاً أن الصين هى الطرف الفائز بالفرص مقارنة بالجانب المصرى، حيث يتسم نمط التبادل التجارى المصرى الصينى بدرجة عالية من الاختلال لصالح الصين فضلاً عن ذلك يتسم ذلك النمط بأنه نمط يشبه نمط التبادل غير المتكافئ إذ أن معظم الصادرات المصرية إلى الصين مواد أولية كما أن معظم الواردات المصرية منها مواد مصنعة.(٤٦)

وبالتالى يجب دراسة آليات التعاون مع الجانب الصينى بدقة وما يقدمه الجانب الصينى ويجب التنسيق والتفكير فى كيفية مواصلة الحوار الاستراتيجى ليس على المستوى الحكومى فقط وإنما كذلك على مستوى رجال الأعمال والمراكز البحثية ورجال الفكر.

وعموماً يتضح من المعوقات السابقة مدى حاجة مصر الماسة إلى إعادة ترتيب سياستها الخارجية تجاه الصين على أسس جديدة بعيدة عن الأنماط التقليدية على أن يؤخذ فى الاعتبار ضرورة أن تكون العلاقات السياسية الوطيدة وعلاقات الصداقة التى تربط مصر بالصين نقطة انطلاق إلى آفاق جديدة وبخاصة فى المجال الاقتصادى وبالشكل الذى يعى جيداً أن لغة المصالح هى التى تسود وليس لغة الصداقة والود وحدها.

➢ **ثانياً: الفرص**

بشكل عام يمكن القول أن مستقبل سياسة مصر الخارجية تجاه الصين سوف يرتبط بدرجة كبيرة بمدى قدرتها على ربط مشروعها الاقليمى المتوسطى الأوروبى والمشروع الاقليمى فى اسيا كمشروع تجمع المحيط الهندى ونقصد بذلك أن تصبح مصر حلقة وصل بين المشروعات الآسيوية والمشروع الاقليمى المصرى.(٤٧)

وتتبدى أهمية التعاون بصفة خاصة مع الصين باعتبارها إحدى الدول القلائل التى ليس لها طموحات الهيمنة ولا الرغبة فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وبالتالى يمكن أن تكون شريكاً مناسباً لمصر فى القرن الجديد خاصة إذا ما أحسن الجانبان إدارة العلاقات بينهما بالشكل الذى يعظم مصالحهما المشتركة معا. وهذا يتطلب بالضرورة إعادة ترتيب أولويات العلاقات بينهما ووضع خطط وأساليب تنفيذ هذه الأولويات للوصول إلى الشراكة المنشودة كما يتطلب إعادة النظر فى أساليب المشاورات السياسية بين الجانبين وإعادة النظر فى عمليات التعاون الاقتصادى والتجارى وفتح مجالات جديدة للتعاون وتوسيع مستوى التعاون العلمى والتكنولوجى بين الجانبين.[٤٨]

يمكن القول أن أهم الفرص المطروحة أمام سياسة مصر الخارجية تجاه الصين هو بحث امكانية مساعدة الصين لانضمام مصر إلى التجمعات الآسيوية، حيث تأتى مسألة انضمام مصر ولو بصفة مراقب إلى بعض التجمعات الآسيوية الهامة ومن ذلك على سبيل المثال الاعلان عن نية مصر الاشتراك بصفة مراقب فى منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والباسفيك "ابيك" وهو أحد التجمعات الاقتصادية الأربعة الكبرى كما طلبت مصر الانضمام الى تجمع دول المحيط الهندى الذى يضم دولا افريقية مثل جنوب افريقيا الى جانب دول عربية مثل سلطنة عمان.

وتشير بعض التكهنات السياسية أن انضمام مصر إلى هذه التجمعات ولو بصفة مراقب يمكن أن يعود على مصر بايجابيات كثيرة منها أن تحظى مصر بشكل من أشكال المعاملة التفضيلية فى المجال الاقتصادى وأن تزداد قدرتها على جذب الاستثمارات الآسيوية علاوة على الحصول على بعض المزايا والتسهيلات التى يمكن أن تسهل دخول البضائع المصرية إلى الأسواق الآسيوية.

ومن جهة أخرى فإن عضوية مصر فى هذه التجمعات يمكن أن تعطى لمصر فرصة أكبر لمتابعة التطورات والتوجهات الآسيوية عن قرب وبشكل دقيق يمكن أن يدفع فى اتجاه تعميق المعرفة المصرية بمتطلبات وحاجات تنمية التعاون مع الدول الاسيوية بشكل عام.[٤٩]

تؤكد المعطيات القائمة والتوقعات المرتقبة كافة أن التعاون العربى الصينى مقبل على مرحلة لافتة من النمو والاتساع وهو الأمر الذى دعا المسئولين الصينيين فى مناسبات متعددة الى القول انه اذا اتحد شرق اسيا الذى تقع فيه الصين مع غرب آسيا وشمال افريقيا الذى تقع فيه البلاد العربية فان ذلك سوف يؤدى الى التاثير على مسيرة الاحداث الدولية وسوف يساهم فى تحقيق الدعوة الى تعددية الاقطاب.(٥٠)

كما تبرز ضرورة سعى السياسة الخارجية المصرية لتعزيز التعاون مع الصين فى المجال العسكرى بالشكل الذى يعود بالنفع على الطرفين وبالشكل الذى يكفل لمصر فرصة تنويع الشركاء الاستراتيجيين. كما يجب تعزيز العلاقات الثقافية باعتبارها أحد السبل الهامة لفهم العقلية الصينية وضرورة البحث عن صيغة ملائمة لتوسيع نطاق التفاعلات الثقافية المصرية الصينية بما يحقق الاتزان فى هذه العلاقات ويبتعد فيها عن أى مصادر للتوتر ناتجة عن الخصوصية الثقافية للصين.

وعلى نفس الصعيد تتبدى أيضاً أهمية توسيع مجالات التعاون الاكاديمى والتعليمى بين الجانبين وتدريب الكوادر وذلك لتحقيق التقارب الفكرى الذى يساهم بدوره فى الارتقاء بمستوى العلاقات بين الجانبين. بمعنى آخر خلق ثقافة التعامل مع الصين وهذا يأتى فيه الدور الأكبر للمثقفين والمفكرين وليس من الحكومة. مع استغلال الخلفية التاريخية المتمثلة فى التواصل الحضارى بين الصين ومصر ووجود مواقع باللغة العربية لكل من وكالة الانباء الصينية شينخوا وصحيفة الشعب اليومية وهى الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعى ومركز المعلومات الصينى شبكة الصين واذاعة الصين الدولية ومجلة الصين اليوم وهو الأمر الذى يتيح فرصة طيبة للقارئ المصرى للاطلاع على تطور الأوضاع فى الصين بصورة أكثر عمقاً. خاصة فى ظل صعوبة اللغة الصينية مما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية وبالعكس.(٥١)

ويمكن القول أن مستقبل السياسة المصرية تجاه الصين سيعتمد – بشكل كبير – على مدى القدرة على فهم الصين خاصة فى إطار خصوصيتها الثقافة التى تتميز كغيرها من الثقافات الآسيوية بخصائص معينة تختلف عن الثقافة الغربية.

وهنا تظهر أهمية تعزيز التعاون الثقافى والعلمى وتعلم اللغة الصينية لتعميق الفهم المشترك ولمساعدتنا علي أن نفكر بطريقة جديدة وموضوعية وعلمية لخدمة وتطوير الأهداف المشتركة.

وبشكل عام تتبدى مجموعة من الوسائل التى يمكن توسيع التبادل الثقافى بين مصر والصين كما يلى:[٥٢]

- تبادل المعلومات والوثائق والأفكار بين المؤسسات والأفراد المثقفين في الطرفين
- تطوير التبادل الثقافي وتعلم اللغات لدى الطرفين
- عقد الندوات المؤتمرات المشتركة بين المؤسسات المتشابهة
- إيجاد قاعدة بيانية واسعة للباحثين والخبراء وبناء مجموعات العمل من المفكرين والباحثين والخبراء في مختلف المجالات

وفى نفس الإطار تتبدى ضرورة الاستفادة من الكفاءات والخبرات وتخصيص كوادر للشؤون الصينية تتعرف على حضارة الصين وثقافتها ولغتها، ومن خلال الخبرة والمعرفة السياسية العميقة تجيد التعامل معها. ولعل الاستفادة بالكوادر المتخصصة هو أحد العوامل الهامة في تقدم الصين وإجادة فنون التعامل مع مختلف الدول، حيث تخصص الصين كوادر للشؤون العربية وأخرى للشؤون اليابانية أو الأمريكية أو البريطانية أو الأسبانية أو الروسية وهكذا كوادر متعددة ومتنوعة. وهذا يظهر لنا أهمية بناء الكوادر الدبلوماسية المصرية وحسن اختيارهم في المواقع المناسبة وخاصة فى اطار تعاملنا مع الصين.[٥٣]

وفى هذا الإطار فقد عكست زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسى للصين أهمية تنمية العلاقات المصرية الصينية بحيث أصبحت الدائرة الآسيوية تشغل حالياً أهم مواقع الصدارة فى السياسة الخارجية المصرية,وأضحت من بين أهم شواغل المحللين السياسيين.

ولعل مما تجدر الإشارة اليه ان هذة العلاقات تعكس فى مجملها حرص مصر حالياً على تحقيق نوع من التوازن الفاعل بين دوائر سياستها الخارجية فى إطار مابات يعرف بسياسة التوجه شرقاً وذلك فى محاولة لتجاوز محاذير الاستناد الى محور واحد متمثلاً فى الغرب بما يمكن ان يشكل عائقاً للتنمية المنشودة فى هذه المرحلة الفارقة.

وفى إطار هذا السياق تتبدى جلياً أهمية الحديث عن هذه السياسة لما يمكن أن تتحققه من مصلحة متبادلة بين الطرفين خاصة وان الصعود الصينى بات يمثل أحد أهم التغيرات البنيوية فى النظام الدولى التى تعكس تنامياً للدور الصينى على كل من الصعيد الإقليمى و الدولى.

ومن هذا المنطلق تأتى الزيارة الأخيرة للرئيس عبد الفتاح السيسى الى الصين فى فترة حرجة تتكشف من خلالها الجهود لدعم الاقتصاد المصرى وجذب الاستثمارات كما تجئ أهمية استجلاء السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين بالأساس من أن الصين باتت تعد بين مصاف الدول الكبرى فى عالمنا المعاصر ليس فقط نتيجة قدراتها العسكرية الهائلة التى جعلتها تشغل المكانة الثالثة من حيث القدرة النووية وإنما لشغلها نفس المكانة من حيث مستوى حجم الناتج القومى الاجمالى ناهيك عن القوة الديموجرافية التى تتمتع بها نظراً لعدد سكانها الذى بلغ مليارا و ٤٠٠ مليون نسمة.

وختاماً يحدونا الأمل أن تسعى السياسة الخارجية المصرية حالياً فى ظل قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسى إلى مواصلة العلاقات مع الصين على نحو ايجابى والاستفادة مما تم تحقيقه فى الفترات السابقة لبناء علاقات أكثر قوة ومتانة واستكشاف مجالات وآفاق جديدة للتعاون المصرى الصينى يعتمد على العطاء المتبادل ويستند لفهم كل طرف للمصالح الوطنية للطرف الآخر ويتجاوب معها كما أن ذلك يتطلب تدعيم الركائز الأساسية للعلاقات المصرية الصينية الاقتصادية والتجارية والثقافية والعسكرية.

الهوامش

(١)	د. هدى ميتكيس، "انجازات الصعود الصينى" فى: د. هدى ميتكيس و خديجة عرفة (محررتان)، الصعود الصينى، (جامعة القاهرة، مركز الدرسات الآسيوية)، ٢٠٠٦،صـ١٤٤-١٤٨
(٢)	Fan Gang, "China: La Double voic vers L'economic de marche" Politique Etrangere No. 2, 1992, p. 337.
(٣)	http://weekly-China-forum.org/ccf93/ccf9322-1.html
(٤)	لمزيد من التفاصيل عن المؤشرات الاقتصادية للقوة الصينية انظر: - البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٣، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣. - ابراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، صـ٢٧. صـ٣٠ وصـ٥٤: صـ٥٦.
(٥)	دانييل بورشتاين، ارنيه دى كيزا، التنين الأكبر: الصين فى القرن الحادى والعشرين، ترجمة شوقى جلال، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد ٢٧١، يوليو ٢٠٠١، صـ١١١.
(٦)	George Gillboy and Eric Heginbotham, "China's Coming Tranformation", Foreign Affairs, July – August 2001, Vol. 80, No. 4.
(٧)	لمزيد من التفاصيل انظر: محمد نعمان جلال، الثورة الثقافية البروليتارية والتغير السياسى فى الصين (رسالة ماجيستير – غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٤) صـ٤٠٢-٤٠٦
(٨)	لمزيد من التفاصيل انظر: مدحت أيوب، " الصين ومنظمة التجارة العالمية" فى" د. هدى ميتكيس وخديجة عرفة (محررتان)، الصعود الصينى، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، ٢٠٠٦.
(٩)	Report on China's Economic and Social Development Plan -- china.org.cn www.10thnpc.org.cn/english/government/203428.htm
(١٠)	http://arabsino.cafa.org.cn/news/2007/01/29/04462836671744.html
(١١)	www.en.wikipedia.org/wiki/Category:Sport_in_China -

(١٢)	www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-02/07/content_573758.htm
(١٣)	- ـــ الصين :حقائق وأرقام ٢٠٠٤ ، (بكين: دار النجم الجديدة) ط١ ،٢٠٠٤.
(١٤)	ـــ الصين ٢٠٠٢، (بكين :دار النجم الجديد، ط١، ٢٠٠٢).
(١٥)	السيد أمين شلبي (محرر) ، الصين في القرن الواحد والعشرين ،(القاهرة : المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية ، ديسمبر ٢٠٠٥) .
(١٦)	- السيد ولد أباه ، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية،(لبنان: الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٤).
(١٧)	الهيئة العامة للاستعلامات، كتاب وثائقي: العلاقات المصرية الصينية في خمسين عاما ١٩٥٦-٢٠٠٦ ،(القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٦).
(١٨)	دانييل بورشتاين،ارنيه دي كيزا، التنين الاكبر :الصين في القرن الحادي والعشرين،شوقي جلال(مترجم)، سلسلة عالم المعرفة،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)،العدد ٢٧١،يوليو ٢٠٠١.
(١٩)	سيف الدين عبد الفتاح ، السيد صدقي عابدين (محرران) ، الأفكار السياسية الآسيوية في القرن العشرين ، (جامعة القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ،٢٠٠١)
(٢٠)	- د.علا أبوزيد ، الحركات الإسلامية في آسيا،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨).
(٢١)	د.علي الدين هلال، د.بهجت قرني(محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية ،(جامعة القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤) .
(٢٢)	ليوسية تشنج،لي شي دونج(محرران)،الصين والولايات المتحدة الأمريكية:خصمان أم شريكان،عبد العزيز حمدي(مترجم)، (القاهرة : المجلس الأعلي للثقافة، العدد ٤٧٨، ٢٠٠٣).
(٢٣)	محمد السيد سليم،، تحليل السياسة الخارجية،(جامعة القاهرة :مركز البحوث و الدراسات السياسية ، ١٩٨٩) .

(٢٤)	مصطفي كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة (محرران)، العرب والنظام العالمي الجديد ،(القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٨).
(٢٥)	د.نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق ، (الإمارات : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،٢٠٠٣).
(٢٦)	هدي ميتكس ،السيد صدقي عابدين (محرران)، العلاقات العربية- الآسيوية ، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥) .
(٢٧)	هدي ميتكيس ،خديجه عرفه محمد (محررتان) ، الصعود الصيني ، (القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦).
(٢٨)	ياسر علي هاشم ، مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد ، (القاهرة : دار المعارف،٢٠٠٤) .
(٢٩)	دانييل بورشتاين،ارنيه دي كيزا، التنين الاكبر :الصين في القرن الحادي والعشرين،شوقي جلال(مترجم)، سلسلة عالم المعرفة،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)،العدد ٢٧١،يوليو ٢٠٠١، ص ١١١
(٣٠)	دانييل بورشتاين،ارنيه دي كيزا، التنين الاكبر :الصين في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص٥٥
(٣١)	سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي" ، التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)،٢٠٠٧، ص ٦٤ .
(٣٢)	لي يي ينتج،" ٣٠ عاماً من الإصلاح والانفتاح الصيني"،دراسة غير منشورة باللغة الإنجليزية والعربية،٢٠٠٨، ص ص ٣- ٤ . لي يي ينتج، نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس

	السياسي الاستشاري،والعميد الشرفي لكلية إدارة الأعمال بجامعة بكين والأستاذ بالجامعة.	
(٣٣)	Wang Mengkui & other , China's Economy, ,Liu Bingwen (translator),china Basics Series, China intercontinental press,2006,p 12.	
(٣٤)	أحمد السيد النجار ،" الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة" ، **كراسات استراتيجية** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،العدد ١٧٩، سبتمبر ٢٠٠٧)، ص٥.	
(٣٥)	M. Taylor Fravel, "China's Search for Military Power", **The Washington Quarterly**, Summer 2008	
(٣٦)	ليوسية تشنج،لي شي دونج(محرران)،**الصين والولايات المتحدة الأمريكية:خصمان أم شريكان**،عبد العزيز حمدي(مترجم)،(القاهرة : المجلس الأعلي للثقافة، العدد ٤٧٨، ٢٠٠٣).،ص ٦٠-٦٣.	
(٣٧)	أحمد دياب،" العلاقات الصينية – الأمريكية بين التعاون والصراع"، **السياسة الدولية** العدد١٧٣ يوليو ٢٠٠٨،المجلد ٤٣، ص ص ١٢٢-١٢٣	
(٣٨)	د. السيد أمين شلبي، "هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة"، **السياسة الدولية** ، العدد ١٦٥ يوليو ٢٠٠٦، ص ٢٩ .	
(٣٩)	ارش مهرمنش مردم، الفرص والتحديات في علاقات إيران والصين، **مختارات ايرانية** ، العدد٨٨، نوفمبر ٢٠٠٨ ، ص ٩٣	
(٤٠)	أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة،كراسات استراتيجية، **مرجع سابق**، ص ٤٠ .	
(٤١)	Ted C. Liu, **China's Economic Engagement in the Middle East and North Africa**, January 2014, p2, retrieved from http://fride.org/descarga/PB_173_China_economic_engagement_in_MENA.pdf	
(٤٢)	Ibid, p2.	

	Why China is creating a new "World Bank" for Asia, 11/11/2014, retrieved fromhttp://www.economist.com/blogs/economist-explains/2014/11/economist-explains-6	(٤٣)
	Michelle FlorCruz and Jacey Fortin, **The Takeover: Stable China Looks To Volatile Middle East For Investment Opportunities As West Backs Away**, 11/5/2013, retrieved from http://www.ibtimes.com/takeover-stable-china-looks-volatile-middle-east-investment-opportunities-west-backs-away-1249621	(٤٤)
	Yun Sun, **China's AIIB challenges** 11/3/2015, retrieved from http://csis.org/publication/pacnet-16-chinas-aiib-challenges	(٤٥)
	Gabriel Domínguez, Ju Juan, **Soft power - China's expanding role in the Middle East**, 4/2/2015, retrieved from http://www.dw.de/soft-power-chinas-expanding-role-in-the-middle-east/a-18233271	(٤٦)
	Ibid, p2.	(٤٧)
	and Jacey Fortin, , **Op.Cit.**Michelle FlorCruz	(٤٨)
	Shannon Tiezzi, **China Seeks Expanded Role in Middle East,** 4/6/2014, retrieved from http://thediplomat.com/2014/06/china-seeks-expanded-role-in-middle-east/	(٤٩)
	Ilan Goldenberg, Ely Ratner, **China's Middle East Tightrope**, 20/4/2015, retrieved from https://foreignpolicy.com/2015/04/20/china-middle-east-saudi-arabia-iran-oil-nuclear-deal/	(٥٠)
	Gabriel Domínguez, Ju Juan, **Op.Cit.**	(٥١)
	David Schenker, **China-Middle East Relations: A Change in Policy**?,18/3/2013, retrieved from http://carnegieendowment.org/2013/03/18/china-middle-east-relations-change-in-policy/g0uq	(٥٢)

(٥٣)	Ilan Goldenberg, Ely Ratner, **Op.Cit.**	

الفصل الثامن
العلاقات المصرية الروسية وتطوراتها المعاصرة
أ.د. نورهان الشيخ

مقدمة

لا شك أن زيارات مختلف القيادات المصرية المتعاقبة لروسيا مثلت العامل الأساسى فى تطوير التعاون بين البلدين وتحقيق قفزات ملموسة فى مختلف المجالات. فقد كان للزيارة التى قام بها الرئيس الأسبق مبارك لموسكو فى سبتمبر ١٩٩٧، والتى كانت الأولى فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، دور كبير فى إذابة الفتور النسبى الذى ساد العلاقات بين البلدين فى فترة ما بعد الانهيار، إلا أن عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى الذى كانت تعانى منه روسيا آنذاك حال دون وضع الأطر اللازمة لتطوير التعاون بين البلدين، وهو ما حققته قمة عام ٢٠٠١ بين الرئيس الأسبق مبارك وبوتين، والتى جاءت فى سياق سياسى واقتصادى مختلف حيث شهدت روسيا درجات متزايدة من الاستقرار السياسى والانتعاش الاقتصادى الملحوظ منذ تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة مطلع عام ٢٠٠٠. فقد تم خلال الزيارة توقيع إعلان موسكو للصداقة والتعاون بين البلدين، وتوقيع البرنامج طويل الأجل للتعاون متعدد المجالات، إلى جانب العديد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم.

وقد شكلت زيارتى الرئيس عبد الفتاح السيسى الأولى إلى روسيا يومى ١٢ و ١٣ فبراير ٢٠١٤ عندما كان وزيراً للدفاع والثانية فى ١٢ أغسطس بعد توليه الرئاسة من نفس العام وزيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الأخير يوم ١٠ فبراير ٢٠١٥ نقطة تحول فارقة فى مسيرة العلاقات المصرية الروسية ، خاصة ان الموقف الروسى الحاسم والداعم لثورة الثلاثين من يونيو ولإرادة الشعب المصرى، مثل المحفز الرئيسى الذى تعالت معه الأصوات الداعية لإعادة تفعيل العلاقان بين البلدين على أسس أكثر رسوخاً، فى ظل وجود مساحات من التفاهمات المشتركة حول طبيعة التهديدات الإقليمية والدولية وآليات مواجهتها.

وقد عكست زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين لمصر فى أبريل ٢٠١٥، والتى كانت الأولى لرئيس روسى منذ عشرة أعوام تقدير القيادة الروسية لمصر ومكانتها فى العالم العربى، والرغبة الصادقة فى دفع التعاون بين البلدين قدماً فى شتى المجالات. كما كانت علامة فارقة ليس فقط فى العلاقات المصرية الروسية ولكن فى السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبداية جادة لعودة الدور الروسى فى المنطقة من منطلقات جديدة. وعكست مدى دفئ العلاقات المصرية الروسية والتطور الذى شهدته والآفاق والامكانات المتاحة لشراكة مستقبلية بين البلدين تضيف الكثير للقدرات المصرية فى مختلف المجالات، على النحو الذى يجعل منها ضرورة تنموية لمصر وذلك بالنظر لحيوية القطاعات التى تتضمنها. وهو ما أكدته أيضاً زيارة الرئيس الروسى السابق ديمترى

ميديفيديف فى يونيو ٢٠٠٩ والتى نقلت العلاقات المصرية الروسية إلى مستوى استراتيجى غير مسبوق حيث تم توقيع إتفاقية للشراكة الإستراتجية بين البلدين، وتكثيف الاتصالات المنتظمة في المجال السياسي.

إلا أنه لا يجب توقع شراكة مع روسيا أو دوراً كالدور الذى كان يلعبه الاتحاد السوفيتى ليس فقط لاختلاف المقومات والامكانات الروسية الحالية عن تلك التى كانت متاحة للاتحاد السوفيتى، ولكن، وهو الأهم، اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسى دولياً واقليمياً، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وإنطلاقها من منظور تعاونى وليس تنافسى مع الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لرؤية القيادة فى فترة الاتحاد السوفيتى والتى كان يهيمن عليها الاعتبارات الأيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة. ويبدو هذا طبيعياً فى ضوء زوال التناقض الأيديولوجى بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتى وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى "الشراكة الاستراتيجية". فلم يعد هناك شرق أو غرب ولكن هناك ثمانية كبار بينهم روسيا والولايات المتحدة.

فى هذا الإطار، فإن روسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو منافسة الولايات المتحدة والتأثير سلباً على علاقاتها بمصر، وإنما إلى شراكة استراتيجية مع مصر بالمعنى الاقتصادى والتقنى ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيقى لمصر.

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى ستة أقسام رئيسية تمثل المقومات التى تحكم العلاقات المصرية الروسية ونموها المضطرد فى المستقبل، إذ يتناول القسم الأول الخبرة التاريخية الايجابية للتعاون. ويعرض القسم الثانى للتقارب الدينى والثقافى والحضارى. ويبين القسم الثالث كيف كانت استعادة روسيا لمكانتها كأحدى الدول الكبرى أحد المقومات المحورية للعلاقات المصرية الروسية. ويعرض القسم الرابع التعاون التقنى والاقتصادى فى إطار دور تنموى حقيقى لروسيا كأحد المقومات الهامة للعلاقات المصرية الروسية. فى حين يوضح القسم الخامس التفاهم السياسى والاستراتيجى بين البلدين. أما القسم السادس والأخير فيتناول الرؤية المستقبلية لمسار العلاقات بين البلدين فى فترة الرئيس عبد الفتاح السيسى.

(١)
الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون

تعود العلاقات المصرية الروسية بجذورها إلى القرن السادس عشر، عندما عبر أول رحالة روسى صحراء سيناء عام ١٥٦١. كما كانت روسيا من أقدم القوى الكبرى التى ارتبطت بعلاقات رسمية مع مصر، حيث عينت روسيا قنصلاً لها فى الاسكندرية عام ١٧٤٨. ولقد اتسمت هذه العلاقات منذ بدايتها بالود والتعاون وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. وكان لروسيا مواقف لا تنسى بالنسبة لمصر.

ففي مارس ١٩١٩ بعث لينين قائد الثورة البلشفية فى روسيا برسالة إلى الزعيم المصرى سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩، عبر فيها عن دعمه للثورة المصرية وعرض مساعدته للشعب المصري في مقاومته للسيطرة الاستعمارية. وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦، أعلن الرئيس خروشوف أنه إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفيتي لن يمنع المتطوعين السوفيت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال، وهدد بقصف عواصم الدول المعتدية بالسلاح النووي إن لم يتوقف العدوان وهو الموقف الذي أسهم في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر. وفى وقت الحصار الأمريكي الغربي على مصر الناصرية، وازدياد الضغوط الاقتصادية عليها، واقتراب فراغ مخازن الغلال في مصر، أمر الرئيس خروشوف البواخر المحملة بالقمح المستورد لصالح الاتحاد السوفييتي من أن تحول مسارها، وتحط بحمولتها في الموانئ المصرية.

كما كان للاتحاد السوفيتى دوراً تنموياً فاعلاً فى مصر خلال حقبة الخمسينيات والستينيات، تضمن تشييد ٩٧ مشروعاً تنموياً وصناعياً فى مصر، تمثل حتى الآن دعامة الاقتصاد المصرى، ومن أبرزها السد العالى، ومجمع الحديد والصلب، ومجمع الألومنيوم، وأنفاق مجمع أسوان للفحم، وترسانة الإسكندرية، والعديد من مشروعات الرى،....

كذلك، كانت روسيا المصدر الرئيسى لتسليح الجيش المصرى وتطويره وتحديث منظومته الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ إعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسى لكبار العسكريين المصريين والذى تميز بالكفاءة والجدية[1].

(٢)
التقارب الدينى والثقافى والحضارى

هناك تقارب دينى وثقافى وحضارى واضح بين مصر وروسيا فقد خضعت روسيا لحكم التتار المسلمين فى القرن الرابع عشر خلال حكم الأمير تيمور، ومنذ ذاك الحين انتشر الاسلام فى ربوع روسيا ليصل عدد المسلمين فى روسيا إلى ٢٠ مليون مسلم أى حوالى ١٤% من إجمالى عدد سكان روسيا الاتحادية، ينخرطون فى نحو ٣٥٠٠ منظمة دينية إسلامية تعمل في روسيا، وفقا لتقديرات رئيس مجلس المفتين في روسيا الشيخ راوي عين الدين في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧ خلال خطبة عيد الأضحى[٢].

كما أن هناك جامعة إسلامية روسية في قازان عاصمة جمهورية تتارستان الروسية تم تأسيسها عام ١٩٩٨. ويمارس مسلمى روسيا كل الشعائر الدينية بحرية تامة داخل روسيا، كما أزداد عدد الحجاج الروس على نحو ملحوظ حيث توجه ٢٣.٥ ألف مسلم من روسيا إلى المملكة العربية السعودية لتأدية فريضة الحج عام ٢٠٠٨[٣].

وقد كانت روسيا حريصة على إبراز هذا التقارب الدينى والحضارى والتأكيد عليه من خلال طلب عضوية منظمة المؤتمر الاسلامى فى أكتوبر ٢٠٠٣، وقد حصلت روسيا بالفعل على صفة مراقب فى المنظمة، كما مُنحت روسيا فى عام ٢٠٠٧ صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الإيسيسكو"، وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية "روسيا - العالم الإسلامي"، عقدت اجتماعها الرابع في جدة في أكتوبر ٢٠٠٨[٤].

من ناحية أخرى، فإن غالبية السكان فى روسيا يعتنقون الأرثوذكسية، وهو نفس المذهب الذى يعتنقه الأخوة المسيحيين فى مصر. وأكد الرئيس ميدفيديف أثناء زيارته لدير المار جرجس في القاهرة خلال زيارته لمصر أن "وحدة الكنائس الأرثوذكسية والشعوب الأرثوذكسية تشكل شرطاً هاماً لتطور بلداننا سلمياً". كما اعترف بطريرك الكنيسة الروسية الراحل الكسي الثاني للسلطة الفلسطينية بدورها في حماية الأماكن المسيحية المقدسة التابعة للكنيسة الروسية في الاراضي المحتلة، تأكيداً لروح الود والثقة المتبادلة بين روسيا والعالم الاسلامى عامة[٥].

على صعيد أخر قامت روسيا فى عام ٢٠٠٧ ببث المحطة الفضائية الإخبارية الروسية باللغة العربية "روسيا اليوم". لإتاحة فرصة التواصل المباشر بين روسيا والعالم العربى عامة، والتعريف بالثقافة والمجتمع الروسى، ونقل صورة صحيحة للأحداث الجارية

ليس فقط فى روسيا ودول الكومنولث ولكن على الصعيد الدولى أيضاً. وجدير بالذكر أن القيادة الروسية اختارت يوم ميلاد السيد الرئيس حسنى مبارك لبدء البث وكان أول من أحيط علماً بذلك من القيادة الروسية مباشرة[٦].

كما تم افتتاح الجامعة الروسية فى مصر والتى سيكون لها أكبر الأثر فى إحداث التقارب الثقافى والحضارى بين الشعبين لاسيما فى أوساط الشباب الذين سيتلقون تعليمهم فيها[٧].

هذا التقارب مثل عاملاً أساسياً فى عشق الروس لمصر، فروسيا تأتى فى مقدمة الدول المصدرة للسياحة لمصر ويبلغ عدد السياح الروس القادمين لمصر ٢ مليون سائح سنوياً وفق تقديرات عام ٢٠٠٨، مقارنة بحوالى ٣٥٠ ألف سائحاً روسى خلال عام ٢٠٠٣[٨].

(٣)
استعادة روسيا لمكانتها كأحدى الدول الكبرى

دعم الاستقرار السياسى والاقتصادى المتزايد فى روسيا منذ عام ٢٠٠٠ من ثقة مصر وغيرها من دول العالم فى روسيا كفاعل دولى هام وشريك يعول عليه سياسياً واقتصادياً، وهو الأمر الذى تأكد فى أعقاب أزمة أوسيتيا الجنوبية[٩].

فرغم أن المواجهة الروسية الجورجية التى اندلعت إثر القصف الذى قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية فى ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨، تبدو أزمة إقليمية ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية، إلا إنها تعتبر نقطة تحول مفصلية وكاشفة فى النظام الدولى وعلاقات القوى فيه، ولها دلالاتها السياسية لاسيما فيما يتعلق بهيكل النظام الدولى[١٠].

فعقب حقبتى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين واللتان شهدتا انهيار سريع فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينات من القرن الماضى، أوضحت الأزمة أن روسيا استعادة مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها فى هذا الخصوص، الأمر الذى اكسبها احترام الدول الأخرى وأعاد الثقة فى روسيا كشريك فاعل وهام[١١].

فرغم تصاعد حدة السلوك اللفظى من جانب الولايات المتحدة، وتهديدها ووعيدها بمعاقبة روسيا وعزلها عن العالم، فإن شيئاً من هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه التهديدات فى

إثناء روسيا عن موقفها. وإزاء التهديد الأمريكى بضم جورجيا إلى حلف الأطلنطى مستقبلاً، وما صاحبه من مناورات أمريكية أوكرانية فى البحر الأسود، والمضى قدماً فى مشروع الدرع المضاد للصواريخ مع بولندا والتشيك الذى تعتبره روسيا موجهاً إليها وتهديداً مباشراً لأمنها القومى، وكذلك السلوك اللفظى المتغطرس للرئيس الأمريكى السابق جورج بوش ووزيرة خارجيته تجاه روسيا والذى لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا بل ومن العالم أجمع؛ ثبتت روسيا على موقفها بل وصعدت من ردود أفعالها هى الأخرى وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووى ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطى، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا فى خطوة كانت بعيدة تماماً عن كافة التقديرات والتوقعات.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية فى التأكيد على كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، وهى محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الى علاقة أكثر تكافئاً بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد القوى ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى. ساعد على ذلك التحسن الملحوظ فى أداء الاقتصاد الروسى منذ عام ٢٠٠٠، والذى وصل إلى حد الطفرة، حيث حقق الاقتصاد الروسى معدل نمو بلغ حوالى ٧% سنوياً منذ عام ٢٠٠٣، وفائضاً فى الميزان التجارى على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال الفترة من يناير - مايو ٢٠٠٨ فقط إلى ٨٤ر١ مليار دولار، وفائضاً فى الميزانية الفيدرالية بلغ ٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧[١٢]. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطى عالمى من الذهب والعملات الصعبة (٥٩٧ر٣ مليار دولار فى أغسطس ٢٠٠٨)[١٣]. كذلك، استعادة المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ واستعادة مكانتها كثانى أكبر مُصدر للسلاح فى العالم. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانية فى يونيو ٢٠٠٢[١٤]، واستضافتها ورئاستها لقمة المجموعة عام ٢٠٠٦ دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها فى مصاف القوى الكبرى. الأمر الذى دفع دول عدة ومنها مصر إلى المضى قدماً فى تطوير علاقاتها مع موسكو فى مختلف المجالات[١٥].

(٤)
التعاون التقنى والاقتصادى فى إطار دور تنموى حقيقى لروسيا

❖ التعاون فى مجال الطاقة

هناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار فى قطاع النفط فى مصر من خلال المشاركة فى عمليات البحث والتنقيب وتطوير الانتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة فى مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك فى مجال الصناعات البتروكيماوية حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم. وتعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال الطاقة. وهناك العديد من المشروعات التى بدأت بالفعل بين روسيا ومصر، والتى تعتبر نواة لتطوير التعاون فى هذا المجال[١٦].

وقدر انتاج شركة "لوك أويل" الروسية فى مصر عام ٢٠٠٤ بنحو ١٢ ألف برميل يومياً. وقد وقعت الشركة اتفاقيتين جديدتين فى عام ٢٠٠٣، الأولى للبحث فى منطقة شمال شرق جيسوم والثانية فى منطقة غرب جيسوم فى مساحة ١٧٦ كم٢، وبتكلفة حوالى ٢٦ مليون دولار. وفى عام ٢٠٠٤ انتقل التعاون فى هذا المجال إلى التعاون الاستراتيجى الكامل فى صناعة البترول والغاز حيث تم الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة مع شركة لوك أويل باستثمارات روسية لإسالة وتصدير الغاز الطبيعى المصرى والتوسع فى أنشطة البحث عن البترول وانتاجه بخليج السويس. هذا إلى جانب تنمية أعمالها فى منطقة امتيازها فى غرب عش الملاحة والصحراء الغربية، ليمثل انتاجها ١٠% من الانتاج المصرى من البترول[١٧].

كذلك انضمت مصر إلى منتدى الدول المصدرة للغاز، الذى أنشئ بمبادرة من روسيا بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذى يسهم فى بلورة سوق عالمي للغاز ويسهم فى تحقيق الاستقرار العالمى فى هذا الخصوص، حيث يستأثر اعضاء المنظمة الأثنى عشر بأكثر من ٥٠% من الانتاج العالمى للغاز، و٨٠% من إجمالى الاحتياطى العالمى المؤكد له. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها فى ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨[١٨].

❖ التعاون فى مجال الطاقة النووية

لاشك أن المستقبل هو للطاقة النظيفة الآمنة والمستدامة، وهنا تبرز أهمية الطاقة النووية ومحطات الطاقة الكهروذرية، وأهمية التعاون المصرى الروسى لدعم قدرات مصر فى هذا الصدد. وهو التعاون الذى بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات مصر، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقنى فى هذا المجال، حيث يعتبر معهد الطاقة الروسى أكبر المعاهد المتخصصة فى مجال الطاقة فى العالم، وقام بإعداد وتدريب ١٥٠ ألف خبير فى مجال الطاقة. كما كان الخبراء الروس أول من ساهم في إنشاء مفاعل "أنشاص" المصري للبحوث النووية خلال الحقبة الناصرية. وتتميز روسيا فى هذا المجال أيضاً بالاشراك المحلى والسماح للخبراء المصريين بالمشاركة فى التنفيذ والتشغيل، كما تتميز بالثقة وغياب الشروط السياسية[١٩].

وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وروسيا بشأن التعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتبادل الخبراء وتدريب الفنيين فى إبريل ٢٠٠١. وذلك فى مجال الاستفادة من النظائر والسلكروم وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة، والاستفادة من الاملاح الناتجة من التحلية. كما تم الاتفاق على قيام روسيا بتقديم الدعم اللازم لتشغيل المعجل الاليكترونى الذى اشترته مصر من روسيا والذى يقوم بانتاج نظائر مشعة تستخدم فى تشخيص الكثير من العلاجات لأمراض المخ والقلب والمناطق الحساسة[٢٠].

كما تم فى مارس ٢٠٠٨ توقيع اتفاقية لمدة عشر سنوات تمدد تلقائيا خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية لانتاج الطاقةالكهربائية، وتتيح التعاون بين البلدين فى مجالات البحث وتحقيق الوقاية الإشعاعية وحماية البيئة، وتتمكن إحدى الشركات الروسية المعنية، "اتوم ستروي اكسبورت"، بمقتضاها من المشاركة في المناقصة المصرية لبناء أول محطة كهرذرية مصرية[٢١].

❖ التعاون فى مجال الفضاء

وقعت مصر وروسيا خلال زيارة الرئيس ميديفيديف فى يونيو ٢٠٠٩ وثيقتين للتعاون في مجال الفضاء، الأولى بشأن منظومة الإرشاد وتحديد الموقع عبر الأقمار الصناعية "جلوناس"، والثانية تتعلق باستخدام نتائج النشاط الفضائي[٢٢].

❖ تنمية البنية الصناعية المصرية

لروسيا دور متزايد وملحوظ فى تنمية البنية الصناعية فى مصر، وذلك من خلال تحديث البنية الصناعية التى شُيدت فى فترة الاتحاد السوفيتى ومنها تحديث مولدات كهرباء

السد العالى فى مصر لزيادة عمرها الافتراضى ٤٠ عاماً أخرى، وتحديث الفرن العالى وإعادة تأهيل أحدى الغلايات بشركة حلوان للحديد والصلب، وإعادة بناء ترسانة السفن بالاسكندرية، ويتضمن هذا بناء سفن، وإصلاح سفن، والتعاون الفنى، والتدريب، وغيرها من المشروعات[٢٣].

هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة، من أهمها الاستثمار المصرى الروسى المشترك فى مصنع للطائرات من طراز "توبوليف ٢٠٤" يقام فى مدينة أوليانوف بروسيا. وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك مع روسيا عام ٢٠٠٢[٢٤]، وقد ساهمت شركة "سيروكو" المصرية بمبلغ ٢٨٠ مليون دولار فى انشاء المصنع الذى كان من المقرر أن يبدأ إنتاجه عام ٢٠٠٤[٢٥]. وإقامة مصنع للألومنيوم باستخدام المواد الأولية الموجودة فى الجزء الشمالى الغربى فى صحراء مصر الغربية بالإضافة إلى الأسمنت ومنتجات الصودا. وإنشاء مصنع لانتاج حمض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية باستخدام إمكانيات مجمع فوسفات أبو طرطور. وإقامة وحدة لصهر سبائك المنجنيز الحديدى الناعم بطاقة يومية قدرها ١٠ أطنان بمصنع شركة سيناء للمنجنيز.

أيضاً الانتاج المشترك للعديد من المنتجات الروسية فى مصر لاسيما السيارات والشاحنات والجرارات وأبرزها سيارات "فاز" و"جازيل" و"اوكا" وشاحنات "كاماز" ومنتجات مصنع ليبيتسك من الجرارات ومنتجات مصنع إيربيت من الدراجات النارية. والتعاون فى مجال صناعات الفلزات والغازات والتعدين والمحركات والصناعات الكيماوية وأجهزة الرى والمحولات[٢٦].

كذلك الانتاج المشترك للدواء، فخلال زيارة الرئيس الأسبق مبارك لروسيا فى مايو ٢٠٠٤ تم توقيع اتفاق بشأن الانتاج المشترك للدواء فى روسيا وتوزيع الدواء المصرى فى روسيا والدول المجاورة والتصدير للدول العربية والأفريقية، ومنها خط لانتاج دواء الانسولين بالتعاون بين شركة سيديكو المصرية وشركة بيوتكنولوجيا الروسية. كما تم توقيع اتفاقية لنقل التكنولوجيا الحيوية المتقدمة إلى مصر وإنشاء مصنع فى مصر للمستحضرات البيوتكنولوجية باستخدام التقنية الروسية[٢٧].

كما وقعت مصر وروسيا فى أبريل ٢٠٠٧ اتفاق إنشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات والطائرات والحاسبات الالكترونية، وإنتاج معدات للمحطات الكهربائية والصناعة النفطية، وأجهزة الحاسوب، ووحدات لتحلية مياه

البحر، ومعدات طبية، وبعض السلع الهندسية الأخري بمدينة برج العرب الصناعية المصرية علي مساحة مليون متر مربع وباستثمارات تصل الي ٢ مليار دولار[٢٨].

❖ **التعاون فى المجال الزراعى**

من الأهمية بمكان الاستفادة من التقنيات الروسية فى نظم الرى بالتنقيط وبالرش واستصلاح الأراضى الصحراوية وإعادة استخدام ماء الصرف، وزراعة النباتات المثبتة للكثبان الرملية والتى تزرع ببعض الجمهوريات الجنوبية لروسيا، وذلك من خلال اتفاقية تعاون بين المركز القومى للبحوث بمصر والمعهد الروسى للأبحاث العلمية لنظم الرى تم توقيعها فى مايو ٢٠٠٤. فالمستقبل الحقيقى لمصر هو فى تطوير القطاع الزراعى على النحو الذى يمكنها من إشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وتمتلك روسيا خبرة واسعة فى هذا المجال خاصة إنتاج القمح[٢٩].

❖ **تنامى التبادل التجارى**

تمثل مصر سوقاً هامة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة مثل الالآت والمعدات والأجهزة والشاحنات والسيارات والأخشاب والورق والحديد والصلب ومنتجاته، إلى جانب القمح، حيث تعتبر روسيا من أكبر منتجى القمح فى العالم[٣٠]، وقد وقعت مصر اتفاقاً معها عام ٢٠٠٣ لاستيراد القمح مقابل تصدير سلع مصرية، وذلك فى إطار التوجه المصرى نحو تنويع مصادر استيراد القمح وتقليل الاعتماد على واردات القمح الأمريكى. وتعتبر مصر من أكبر مستوردى القمح في العالم، إذ تستورد سنوياً ٧.٣ . ٨.٢ مليون طن. وتشتري الدولة جزءاً كبيراً من القمح لتوفير الخبز للسكان بأسعار مخفضة مدعومة[٣١]. وتستورد مصر ٥٠% من احتياجاتها من القمح من روسيا، وبلغت قيمة القمح المستورد من روسيا في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٧٠٠ مليون دولار[٣٢]. وإثر التحفظ على كمية من القمح الواردة من روسيا غير مطابقة للشروط والمواصفات الخاصة بالاستهلاك الأدمى فى مايو ٢٠٠٩[٣٣]، وثبوت مسئولية الشركة المصرية التى قامت باستيراد القمح كعلف للحيوانات ثم حاولت استخدامه للاستهلاك البشرى، قام البلدان خلال زيارة الرئيس ميديفيدف لمصر بتوقيع عقد طويل الأمد بشأن توريد القمح، والاتفاق على آلية فحص النوعية لضمان المطابقة للمواصفات.

كما تعتبر روسيا سوقاً هامة بالنسبة للسلع الاستهلاكية المصرية لاسيما الموالح، والملابس الجاهزة، القطن، الأحذية والمنتجات الجلدية، الأدوية، الرخام والسراميك، الأرز،

الأثاث. إلا أن المنتجات المصرية تواجه منافسة شديدة فى السوق الروسية من جانب الدول الأخرى لاسيما الصين وتركيا وكوريا التى تقدم منتجات عالية الجودة وبأسعار منافسة أيضاً، وذلك فى ضوء إنفتاح السوق الروسى على العالم[٣٤].

وقد بلغ إجمالى التبادل التجارى بين مصر وروسيا مليارين و٦٨ مليون دولار عام ٢٠٠٨، مقارنة بحوالى ٨٧٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ مثلت الصادرات الروسية حوالى ٩٥% منها (٨٢٧,٨ مليون دولار)[٣٥].

وقد شاركت مصر فى المعرض العربي الأول "Arabia Expo " الذي أقيم في مركز المعارض الروسي "كروكوس أكسبو" خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨ بهدف تشجيع حركة التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية، حيث تضمنت أقسام المعرض مختلف المجالات الاقتصادية مثل النفط والغاز، والاتصالات، والآلات والمعدات، والسلع المصنعة، والبناء والتشييد والعقارات، والسياحة، والطب والصيدلة... [٣٦]

(٥)
التفاهم السياسى والاستراتيجى بين البلدين

هناك تفاهم استراتيجى واضح بين مصر وروسيا حول القضايا التى تهم الطرفين، ويتضح ذلك مما يلى:

➢ **موقف روسيا من القضايا العربية**

هناك تأييد واضح من جانب روسيا للقضايا العربية، وهو ما تؤكده تصريحات المسئولين والسلوك التصويتى لها داخل الأمم المتحدة. فموقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربى. وعليه، تعقد آمال الدول العربية فى مزيد من العدالة والتوازن فى مواقف المجتمع الدولى تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية.

فروسيا هى "الراعى الثانى" لعملية السلام التى بدأت فى مدريد عام ١٩٩١، كما إنها عضو "الرباعية" الدولية المسئولة عن عملية السلام. وتعتبر روسيا وسيط نزيه، يسعى للتسوية السلمية مراعياً مصالح كافة الأطراف، كما إنها الطرف الدولى الوحيد الذى يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية بما فى ذلك حركة حماس التى تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى منظمة إرهابية. كما تتبنى روسيا رؤية تقوم على ضرورة اعتماد مبدأ التسوية الشاملة على كافة المسارات بما فيها المسار السوري والمسار اللبناني. ويظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية سواء فى العلاقة

مع اسرائيل أو فى موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة وتأييدها لوحدة الصف الفلسطينى.

ويوضح تطور السياسة الروسية ومواقفها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى على مدى الخمسة عقود الماضية أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينيات فى اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً. وعلى النحو الذى أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما / أو) غير مطروحة فى علاقة روسيا مع أطراف الصراع، فهى ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها فى ذات الوقت تؤيد الحق العربى وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مضطرد فى مختلف المجالات لأنها لا تجد تناقض أو تعارض بين الأمرين لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

فروسيا تؤكد دوماً على تأييدها للحق الفلسطينى وضرورة التزام اسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الارض مقابل السلام. وأن قرارات مجلس الأمن الدولى ٢٤٢، ٣٣٨ تعد هى الأساس لاحلال السلام فى المنطقة، كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة، وترفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. كذلك أيدت روسيا عدد من القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (١٠/١٣) فى أكتوبر ٢٠٠٣، الذى يدين تصرفات اسرائيل فى الأراضى المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصرى، والذى اعتبرته روسيا عملاً غير شرعى. كما تؤكد روسيا على ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التى تستهدف إقامة دولة فلسطينية. بل إنها نجحت فى إستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ بناء على اقتراح منها والذى يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين فى أبريل ٢٠٠٥ لتؤكد هذا التوجه فى السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين فى رام الله كانت اعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه" مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها. من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً فى السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل فى الاتجاه من الدعم الدبلوماسى فقط على النحو السابق الاشارة إليه، إلى الدعم المادى

والفنى الذى وعد به الرئيس بوتين والذى تضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحتين و٥٠ مدرعة انطلاقاً من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة فى يده"، على حد تعبير الرئيس بوتين. وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها فى موسكو[٣٧]. كما أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في المؤتمر الدولي للدول المانحة الذى عقد في باريس فى ديسمبر ٢٠٠٧ أن روسيا ستخصص ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨ كمساعدة مالية للسلطة الفلسطينية[٣٨].

وإزاء الأزمة التى اندلعت فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ نتيجة القصف الإسرائيلى لقطاع غزة طالبت روسيا إسرائيل بوقف القصف وإطلاق النار في القطاع فوراً، وقامت بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين والتى تضمنت مواد غذائية، وأدوية ولوازم طبية وخيم ومحطات توليد كهربائية. وأعلن سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أن بلاده لم توقف إتصالاتها مع حماس، بهدف حثها على التوصل إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. كما شاركت روسيا في مؤتمر المانحين لإعادة اعمار غزة والذي عُقد بالقاهرة في ٢ مارس ٢٠٠٩[٣٩].

كما أبرزت دعوة روسيا لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بموسكو، اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقى فى عملية التسوية السلمية. ويعتبر المؤتمر استمراراً لما بدأ في أنابوليس بالولايات المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٧، بهدف إخراج التسوية من مأزقها وبدء حوار بين كل الأطراف، وإطلاق مسيرة التسوية السلمية الشاملة التي لم يطلقها لقاء أنابوليس ولا حتى على المسار الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل[٤٠].

كذلك، رفضت روسيا دوماً استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الامريكية البريطانية على العراق فى يناير ويونيو ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٨ وفبراير ٢٠٠١. كما عارضت روسيا الخطط الامريكية بمواصلة العملية المناوئة للارهاب ونقلها إلى ما تسمية بالدول المارقة وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان. ورفض بوتين مفهوم "محور الشر" الذى طرحه الرئيس الامريكى جورج بوش فى وصفه للعراق وايران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا "تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن فى قرارها بشن حملة عسكرية ضد افغانستان إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فورى. ولكن يجب ألا يكون هناك أى استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية". وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط

العراق فى دعم منظمات ارهابية عالمية بما فى ذلك تنظيم القاعدة كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه اسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بانتاجها.

ولكن رغم نجاح روسيا بالتنسيق مع فرنسا فى الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكرى فى العراق، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك. وقد ظل الموقف الروسى الرافض للاحتلال الأمريكى للعراق واضحاً منذ بدء الاحتلال فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣، وكان التأكيد الروسى الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكى من الاراضى العراقية وحل القضية العراقية فى إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقى فى اختيار حكومته وإدارة شئون بلاده.

على صعيد أخر، تعتبر روسيا أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع "العالم العربى" ككيان أقليمى، وهى بذلك تختلف جوهرياً فى موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربى وتسعى إلى إذابته فى كيان أكبر "شرق أوسطى" أو "متوسطى" غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط فى تصريحات القادة الروس وإنما فى إجراءات وسياسات فعلية كان منها إنشاء مجلس الأعمال الروسى العربى عام ٢٠٠٣ بهدف توفير قنوات للتعاون بين رجال الأعمال الروس والعرب كما سبقت الإشارة[٤١].

وتعتبر زيارة الرئيس الروسى السابق فلاديمير بوتين لمقر جامعة الدول العربية أثناء زيارته للمنطقة فى أبريل ٢٠٠٥، وزيارة الرئيس الروسى ديمترى ميديفيدف للجامعة وخطابه بها فى يونيو ٢٠٠٩، دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا وقيادتها الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك خلافاً لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها فى ضرب الوحدة العربية[٤٢].

➢ **التنسيق المشترك فى مجال مكافحة الارهاب**

هناك اتساق فى الرؤى بين كل من مصر وروسيا للإرهاب وأسلوب مكافحته، وكذلك المنظمات التى تعتبر إرهابية وتلك التى تخرج عن هذا النطاق. وقد تم إنشاء لجنة مصرية روسية مشتركة معنية بمكافحة الإرهاب الدولي عقت اجتماعها الثالث عام ٢٠٠٨، حيث تم الاتفاق على توسيع نطاق التنسيق والتعاون بين البلدين ليشمل مكافحة الإرهاب الإلكتروني والجريمة الإلكترونية[٤٣].

تطابق المواقف خاصة بين مصر وروسيا من قضية الإصلاح فى الشرق الأوسط، وضرورة أن تنبع هذه الاصلاحات من دول المنطقة ذاتها وأن يتم تنفيذها بما يتفق مع ظروف كل دولة من دول المنطقة خاصة تركيبتها السكانية وخصوصيتها الدينية والعرقية والثقافية، وفى إطار عربى صرف[٤٤].

إعتدال موقف مصر من القضايا التى تهم روسيا، حيث تؤكد مصر أن أى قضايا خلافية بين دول رابطة الدول المستقلة هو شأن يخص الدول المعنية ويجب تسويته بالطرق السلمية، ومثال ذلك موقفها من النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول أقليم ناجورنو كاراباخ. كما تميز الموقف المصرى من قضية الشيشان، ذات الحساسية البالغة بالنسبة لروسيا بالحرص الشديد، وحرصت مصر على عدم إصدار تصريحات تتضمن أى إدانة للحملة العسكرية الروسية على الشيشان سواء الأولى (١٩٩٤ – ١٩٩٦)، أو الثانية التى بدأت فى سبتمبر ١٩٩٩. وأكدت مصر أن قضية الشيشان تعتبر شأنا داخلياً لروسيا لايجب التدخل فيه حفاظاً على العلاقات مع روسيا[٤٥].

➢ العضوية المشتركة فى المنظمات الإقليمية:

دعمت مصر طلب روسيا للانضمام إلى منظمة المؤتمر الاسلامى، وكذلك انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. من ناحية أخرى فإن مصر عضو فى منظمة الأمن والتعاون الآسيوى والمعروف بمؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة فى آسيا (سيكا) والتى أنشأت بناء على مبادرة تقدمت بها الحكومة القازاقية عام ١٩٩٢. وتضم فى عضويتها خمسة عشر دولة منها مصر وروسيا، وتهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية عامة لاسيما الإرهاب، وتجارة المخدرات والأسلحة[٤٦].

(٦)
رؤية مستقبلية للعلاقات بين البلدين

يعتبر التعاون العسكرى هو أضعف حلقات العلاقات المصرية الروسية، فهو حتى الآن لا يرقى للتطور الحادث فى المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية. ورغم النهضة التى تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حالياً ورغبة روسيا فى مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسى، وما يتيحه ذلك من فرص كبيرة فى هذا المجال، يظل التعاون العسكرى بين روسيا ومصر محدوداً للغاية[٤٧].

وقد أعادت مصر فتح مكتبها العسكرى فى موسكو عام ١٩٩٣، ومنذ ذلك الحين تبادل الجانبان عدداً من الزيارات منها تلك التى قام بها مدير جهاز المخابرات الحربية المصرية لموسكو فى مارس ١٩٩٦، وزيارة مساعد الرئيس الروسى للشئون العسكرية يرافقه المدير العام لشركة "روس فاروجينيه"، المسئولة عن صفقات السلاح فى روسيا، لمصر فى يناير ١٩٩٧.

وقد وصل حجم العقود العسكرية بين مصر وروسيا إلى حوالى ٤٥٠ مليون دولار تم سداد جزء من قيمتها نقداً والجزء الثانى فى مقابل توريد سلع مصرية للجانب الروسى. هذا إلى جانب عقد وقعته وزارة الدفاع المصرية مع أكبر منتج للسيارات "الاندروفر" فى روسيا لتوريد ألف سيارة لمصر بقيمة ٩ مليون دولار فى غضون عام ١٩٩٥. من ناحية أخرى، توجه وفد إلى روسيا مكون من حوالى ٣٠٠ ضابط مصرى للتدريب على المعدات فى إطار بعض العقود العسكرية الموقعة بين الجانبين[٤٨].

وفى عام ٢٠٠١ تم توقيع صفقة تقوم روسيا بمقتضاها بتزويد مصر بنظم دفاع جوى متطور من طراز "اس – ١٢٥"، وهى نظم حديثة قادرة على تدمير أهداف جوية معادية على ارتفاع ٦٥ ألف قدم، كما أنها مقاومة للتشويش الاليكترونى[٤٩].

كما أشارت صحيفة "فيدوموستي" الروسية إلى إن مصر تعاقدت في عام ٢٠٠٨ على شراء ١٤ مروحية روسية من طراز "مي-١٧" وأنها تتفاوض مع روسيا لشراء غواصتين[٥٠].

ولكن يظل التعاون فى المجال العسكرى أقل بكثير مما تتيحه الامكانيات المتاحة والاستعداد الذى تبديه روسيا، ومن الضرورى تطوير التعاون بين البلدين فى المجال

العسكرى، ويتضمن ذلك ليس فقط توفير قطع الغيار لبقايا الأسلحة الروسية فى مصر، ولكن عقد صفقات تمكن مصر من الحصول على منظومات من الأسلحة الدفاعية المتقدمة على النحو الذى يمكن مصر من تطوير وتنويع ترسانتها العسكرية، وكذلك تطوير التعاون فى مجال تدريب العسكريين المصريين خاصة مع كفاءة التدريب الروسى وتميزه بالجدية.

و فى هذا الإطار يتوقع البعض تجدد العلاقات المصرية -الروسية بعد زيارة الرئيس السيسى لموسكو حيث يشكل تطلع المصريين إلى علاقات قوية مع روسيا استدعاء لإرث تاريخي من العلاقات التي بلغت قمتها في عهد الزعيم الراحل جمال عبدالناصر وكان من مفرزاتها انجازات عملاقة كالسد العالي الذي تم انجازه بالتعاون مع خبراء روس ومشاريع أخرى كمصنع الحديد والصلب في حلوان ومجمع الألومنيوم بنجع حمادي ومد الخطوط الكهربائية أسوان - الإسكندرية إضافة إلى تعاون عسكري أبرزه حائط صواريخ الدفاع الجوي وصفقات السلاح الذي خاض به الجيش المصري حرب أكتوبر.

وقد أكتسبت زيارة بوتين الأخيرة للقاهرة يوم ١٠ فبراير ٢٠١٥ أهمية كبيرة وهى الثالثة لرئيس روسيا الاتحادية حيث قام الرئيس السابق ميديفيديف بزيارة مصر عام ٢٠٠٩، إلا فإنها تكتسب خصوصية واضحة بالنظر إلى السياق الدولى والإقليمي، والتطورات المتلاحقة والمتزايدة التعقيد والخطورة التى تشهدها مصر والمنطقة.

إن مصر هى الدولة التى نجت، بفضل ثورة ٣٠ يونيو، من براثن المخطط الأمريكى الإخوانى لتقويض الدول العربية الكبرى والمؤثرة فى المنطقة، وتوطين الارهابيين والمتطرفين من أوروبا وغيرها فى بلادنا، ولمحة على الخريطة العربية تبين حجم المأساة، حيث تغرق العراق وسوريا ومعها ليبيا واليمن فى الإضطرابات لتشكل جميعاً حزاما من عدم الاستقرار يهدد ليس فقط الدول العربية الأخري، ولكن الدول الكبرى المعنية بأمن واستقرار المنطقة وفى مقدمتها روسيا. ويترك هذا مصر باعتبارها الشريك الرئيسى لروسيا خاصة مع الفتور النسبى فى العلاقات الروسية الخليجية على خلفية تناقض مواقف الجانبين من سوريا. يعزز هذا تطابق رؤى البلدين، مصر وروسيا، حول خطورة تحدى الارهاب

وحتمية مواجهة التنظيمات المتطرفة واقتلاعها من المنطقة لاستعادة الأمن والاستقرار . ويوفر هذا التفاهم السياسى بين البلدين مظلة لاطلاق شراكة استراتيجية بينهما تسهم فى تحقيق التنمية التى يتطلع إليها الشعبان. فالتفاهمات السياسية رغم أهميتها تظل مجرد إطار يحكم التعاون فى المجالات الاقتصادية والتقنية إذا أردنا علاقات جادة ومتينة بين البلدين. وعلى مدى سنوات طويلة من حكم مبارك كان هناك تفاهم وتناغم فى الرؤى والمواقف السياسية بين مصر وروسيا، وتم توقيع عشرات الاتفاقات والبروتوكولات فى مختلف المجالات، ولكنها ظلت حبراً على ورق، ولم يكن هناك إرادة لدفع حقيقى للتعاون بين البلدين، ربما نتيجة سيطرة التوجه الغربى على الأجنحة المهيمنة فى النخبة المصرية بشقيها السياسى والاقتصادي، وإعلاء المصالح الشخصية على المصلحة العامة. وربما كان الميراث الساداتى الذى أدى إلى حائل نفسى ضد الروس، ورسخ الاعتقاد بأن تولى المناصب والمواقع المهمة فى مختلف المؤسسات حكراً على اتباع واشنطن ومن تلقوا التعليم والتدريب فيها ويخدمون مصالحها. وقد أوضحت ثورة ٣٠ يونيو مدى انفصال النخبة عن جموع المواطنين المصريين الذين حملوا صورة بوتين ووضعوها على محلاتهم وبيوتهم، تقديراً وامتناناً للموقف الروسى الداعم للشعب المصرى وثورته فى مواجهة الارهاب الإخوانى الذى تدعمه الولايات المتحدة، الأمر الذى يوفر فرصة حقيقية لنقل الشراكة المصرية الروسية من المأمول إلى الواقع رغم الصعوبات الاقتصادية التى تواجه البلدين. ومن بين المدى الواسع لمجالات التعاون المصرى الروسى والذى يمتد إلى قطاع الطاقة والفضاء والصناعات الثقيلة، وغيرها، يمكن تحديد ثلاثة محاور رئيسية تمثل أولويات مصرية فى المرحلة الحالية .

أولها، قطاع السياحة باعتباره القطاع القادر على ضخ السيولة وتجديد دماء الاقتصاد المصرى بالعملات الصعبة دون جهد نظراً لتوافر البنية الأساسية اللازمة له، كما أنه يستوعب أعدادا ضخمة من العمالة ويسهم بشكل سريع ومباشر فى امتصاص نسب يعتد بها من البطالة. ومن المعروف أن روسيا هى أكبر دولة مصدرة للسياحة إلى مصر، وأن الروس يعشقون مصر، ورغم الظروف التى مرت بمصر على مدى السنوات الأربع

الماضية لم ينقطع السياح الروس، بل أصر الكثيرون منهم على اتمام زيارتهم لمصر فى أوج أحداث يناير ٢٠١١ غير مبالين بما روجته الدعاية الغربية. ففكرة عدم الاستقرار لا تؤثر كثيراً على السياحة الروسية، خاصة انها تتركز عادة في الغردقة وشرم الشيخ بعيداً عن المناطق الملتهبة فى العمق المصري.

وهناك جهد مصرى ضرورى لتنشيط التعاون فى هذا المجال، فلا يصح أن تظل شركات السياحة المصرية معتمدة على نظيرتها التركية فى ابرام التعاقدات بشأن الأفواج السياحية الروسية القادمة لمصر، وخاصة أن تركيا منافس قوى جداً لمصر فى بورصة السياحة الروسية.

ويأتى التعدين كأحد المجالات الواعدة للتعاون بين البلدين، وتمتلك روسيا تكنولوجيا متقدمة فى مجال الكشف عن المعادن واستخراجها، ويمكن الوصول إلى صيغ مقبولة وعادلة فى التعاقدات مع روسيا فى هذا الخصوص، عوضاً عن الشروط المجحفة التى تفرضها الشركات الغربية والتى تعيد للأذهان زمن الاستعمار فى صورة عصرية. ومن المهم أيضاً العمل على زيادة الصادرات المصرية إلى السوق الروسية وانتهاز فرصة حظر روسيا استيراد عدد من المنتجات الزراعية الأوروبية وتقديم البدائل المصرية لها، خاصة وانها متوافرة لدى مصر. ولسفارتنا فى موسكو دور مهم فى إعداد قاعدة بيانات وافية ودقيقة عن رجال الأعمال والشركات الروسية العاملة فى المجالات التى يحتاجها رجال الأعمال والمصدرون المصريون والمهتمون، ومساعدتهم لاتمام تعاقداتهم فى روسيا.

فكل من مصر وروسيا أصبحا من اقتصادات السوق الحرة التى يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا ولكن يظل للدولة دور رئيسي فى "التشبيك" بين القطاع الخاص المصرى ونظيره الروسي، وتحتاج مصر إلى عقد لقاءات لرجال الأعمال والمستثمرين المصريين ونظرائهم الروس فى المجالات الداعمة للاقتصاد المصري، وليكن المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ بداية للقاء سنوى يحمل مسمى "منتدى شرم الشيخ الاستثمارى الدولي"، تتم خلاله دعوة الشركات والمستثمرين الروس، وغيرهم، للمشاركة والاطلاع على فرص الاستثمار فى مصر، ومن المهم أيضاً تفعيل مشاركة رجال الأعمال المصريين فى المنتديات التى تنظمها روسيا فى سوتشى وسانبطرسبرج وغيرها.

إن روسيا وشعبها قريبة منا ثقافيا وانسانيا، ويد روسيا وقائدها بوتين ممدودة لنا، وهناك الكثير مما يمكن أن تقدمه روسيا لمصر، وعلينا أن نفكر فى العلاقات مع روسيا بروح عصرية تتناسب ومستجدات السياسة الروسية، وإنه لا مجال لدول مانحة وأخرى مستقبلة، وإنما دول "عاملة" تتعاون وتتشارك معا لبناء مستقبل لأبنائها وحياة كريمة لشعوبها

لكن المرجو من تقوية العلاقات المصرية الروسية فى هذا الوقت يتخطى دغدغة العواطف أو مساومة الولايات المتحدة أو النكاية في سياسات عارضت ارادة المصريين التي تجسدت في الـ٣٠ من يونيو بل وقامت في أكتوبر الماضي باللعب بورقة المساعدات عبر تجميد جزء منها في محاولة للضغط على ارادة المصريين، ولكن يجب التأكيد على أن يكون المرجو من هذة الزيارة تقوية العلاقات المصرية الروسية وتنويع مصادر التسليح المصرية وعدم الارتباط بالولايات المتحدة كمصدر وحيد للسلاح اضافة إلى التعاون في مشاريع اقتصادية.

كما أن روسيا التى ساهمت فى بناء السد العالى مؤهلة وفقا للمراقبين أن تكون وسيطا أمينا فى حل مشكلة سد النهضة حيث ترى روسيا أن قضية المياه التى تمت مناقشتها باستفاضة بين البلدين قضية مصيرية فى مناطق عديدة من العالم، وانها يجب ان تحل وفقا للقانون الدولى والاتفاقيات المشتركة واحتياجات المواطنين فى الموارد المائية حيث أن السفير المصري في روسيا فجر مفاجئة من المتوقع أن يستفيد منها الجانب المصري في حل أزمة سد النهضة الأفريقي، حيث أكد أن علاقة قوية تجمع بين روسيا ودولة إثيوبيا، وأن الفترة القادمة قد تشهد تدخلا لحل أزمة سد النهضة، وقال في هذا الشأن "دع الأيام تكشف عن ما سوف يتم من أحداث".

خاتمة

إن روسيا يمكن أن تمثل شريكاً أساسياً فى تحقيق النهضة المصرية المرتقبة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة فى تقديم مساعدة حقيقية وفعالة، وعلينا تحديد ماذا نريد، وكيف يمكن إقامة علاقات التعاون معها على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين. فالقراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا فى الماضى وما يمكن أن تقدمه لمصر فى الحاضر والمستقبل تؤكد إن الشراكة معها ضرورة تنموية لمصر.

وعلينا فى هذا الاطار تفهم مصالح الجانب الروسى وأنه لم يعد بمقدور روسيا ولا ضمن توجهاتها تقديم مساعدات فنية أو ما شابه ذلك دون مقابل. الأمر الذى يصعب معه تحقيق تعاون على أسس راسخة قوية دون فائدة لطرفى التعاون. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال بما في ذلك المجال العسكرى.

كما تبرز أهمية دعم وتشجيع الاستثمار المصرى فى روسيا. فرغم الجهود الروسية المبذولة لاستعادة ثقة المستثمرين العرب بصفة عامة تظل تلك الاستثمارات أقل بكثير من المستوى الذى تريده وتسعى إليه روسيا نتيجة استمرار احجام المستثمرين ورجال الأعمال العرب عن الاستثمار فى روسيا رغم التحسن فى الاوضاع الاقتصادية فى روسيا والاستقرار السياسى الذى تشهده منذ وصول بوتين الى السلطة، والزيادة الكبيرة فى حجم الاستثمارات المتدفقة إليها، حيث تحتل روسيا المرتبة الخامسة بين الدول الأوربية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتى قدرت بـ ٥ر١٧٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة استمرار التخوف من المجازفة، وعدم الثقة فى السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها، والمعرفة بها.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم رأس المال المصرى الذي يعمل في روسيا محدود للغاية، وذلك في الوقت الذي ينشط فيه رأس المال الغربي والإسرائيلي بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق التي تقف أمامه. وعملياً لم يحاول رجال الأعمال المصريين ولا الملحقين التجاريين المتعاقبين فى موسكو تأسيس قاعدة معلوماتية لدراسة السوق الروسية للمساعدة في فهم احتياجات هذه السوق كما تفعل الشركات الغربية على سبيل المثال. ومن ثم يواجه رجال الأعمال المصريين الكثير من المصاعب في الدخول إلى السوق الروسية والاستفادة من إمكانياتها الاستيعابية الواسعة.

كذلك فإنه رغم الجهود لتفعيل العلاقات الثقافية تظل هذا العلاقات محدودة نسبياً خاصة على صعيد العلاقات الشعبية بين مؤسسات المجتمع المدنى. وتعتبر مشكلة اللغة أهم المعوقات التى تواجه تطور العلاقات الثقافية بين البلدين، فعدد من يجيدون اللغة الروسية فى مصر محدود للغاية، وهى ليست من اللغات الشائعة فى مصر، ولهذا انعكاساته فى العديد من المجالات. فمن ناحية يؤدى هذا إلى تعثر حركة الترجمة من الروسية إلى العربية وعدم القدرة على الاستعانة بالمصادر الروسية للمعلومات، بل إن الصحف والجرائد الرسمية الروسية غير متاحة بيسر فى مصر مقارنة بالجرائد والصحف الصادرة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. وكذلك الحال فى مجال الإعلام، حيث يخلو التليفزيون المصرى من أى عروض لأفلام أو برامج روسية، وربما يرجع ذلك فى جزء منه إلى عائق اللغة أيضاً. إلا أن أبرز المجالات المتأثرة بذلك هو مجال السياحة، حيث يعتبر عدم وجود عدد كاف من المرشدين الأكفاء باللغة الروسية من أهم معوقات تطوير التعاون السياحى بين مصر وروسيا رغم الآفاق الرحبة فى هذا المجال.

ويجب التأكيد فى هذا السياق على أن العلاقة مع روسيا لسيت خصماً مع علاقات مصر مع واشنطن أو الدول الغربية، لكنها تأتى فى إطار التنوع والتوازن المطلوب فى سياسة مصر الخارجية عقب الموجتين الثوريتين وتبنى سياسة التوجه شرقاً للسياسة الخارجية المصرية فى المرحلة القادمة . ولا شك أن العنصر الحاسم فى تحقيق هذا التوازن يرتبط فى الأساس بإعادة بناء القدرات المصرية الشاملة وفق منظور المصالح امصرية، واعتبارات الأمن القومى، أكثر من الارتهان بدور القوى الخارجية. وهو ماسيؤدى فى نهاية المطاف الى التركيز على البعد المصلحى فى علاقات مصر الخارجية، وهى الاستراتيجية الخارجية الأجدى فى عالم اليوم الذى أضحى لا يعترف الا بالمصالح كمحدد فى علاقات الدول.

وختاماً يمكن القول إن سياسة التوجه شرقاً للسياسة الخارجية المصرية والتقارب الملحوظ مع روسيا فى ظل قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسى ستوفر العديد من الخيارات الاستراتيجية أمام صانع القرار حيث ان كل خطوة للتحرر من الاحتكار الأمريكى للسلاح المصرى الذى

استمر نحو أربعين عاما هى خطوة تتيح هامشا للحركة السياسية. وفى بعض الظروف يعد حتى «الهامش» مكسبا تاريخيا.

الهوامش

[١] - انظر في هذا الشأن:

El-Hussini, Mohrez Mahmoud, **Soviet-Egyptian Relations (1945-1985)**, (London: Macmillan Press LTD, 1987).

[٢] – لمزيد من التفاصيل انظر:

Russia and the Moslem world, (Moscow: Russian Academy of Sciences Institute for Scientific Information in Social Sciences, Institute of Oriental Studies), 2005.

[٣] - وكالة نوفوستي، ١٦ أبريل ٢٠٠٨.

[٤] - غازيتا"، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨، وكالة نوفوستي.

[٥] - "كوميرسانت"، ١٨ فبراير و٢٩ أغسطس ٢٠٠٨، وكالة نوفوستي.

[6] - Richard F. Staar, **Russia and the Islamic Middle East**, Mediterranean Quarterly, 1997

[7] - Richard K. Herman, **Russian Policy in the Middle East; Strategic Change and Tactical Contradictions**, The Middle East Journal, vol, 48, no.3. Summer 1994

[٨] - **مرجع سابق**

[٩] - د. غينادى غوريانتشكين، **روسيا ومصر في ضوء الأرشيفات الروسية: أواسط القرن الـ١٩ – بداية القرن الـ٢٠**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ٢٠٠٢.

[١٠] - "كوميرسانت"، ١٨ فبراير و٢٩ أغسطس ٢٠٠٨، وكالة نوفوستي.

[11] - Richard K. Herman, **Russian Policy in the Middle East; Strategic Change and Tactical Contradictions**, op.cit

[١٢] - وكالة نوفوستى، ٢٤ مايو ٢٠٠٧.

[١٣] - "قريميا نوفوستيه"، ٦ أغسطس ٢٠٠٨، وكالة نوفوستي.

[١٤] - جريدة الأهرام، ٢٠٠٢/٦/٢٢

[١٥] - يفغينى بريماكوف، **الشرق الأوسط: المعلوم والمخفى**، (دمشق: دار اسكندرون)، ٢٠٠٦.

[16] - El-Hussini, Mohrez Mahmoud, **Soviet-Egyptian Relations (1945-1985)**,**op.cit.**

[17] - **Russia and the Moslem world**, Russian Academy of Sciences Institute for Scientific Information in Social Sciences. **op.cit**

[١٨] - "غازيتا"، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨، وكالة نوفوستي.

[19] - El-Hussini, Mohrez Mahmoud.op.cit

[٢٠] - جريدة الأهرام،٢٠٠١/٤/٢٨ و٢٠٠٤/٤/٢٩

[٢١] - "كوميرسانت" و"فيدوموستي"، ٢٥ و ١١ مارس ٢٠٠٨، وكالة نوفوستي.

[٢٢] - **مرجع سابق**

[23] - El-Hussini, Mohrez Mahmoud. Op.cit

[٢٤] - جريدة الأهرام ٢٠٠٢/١٢/١٥

[٢٥] - جريدة الأهرام ٢٠٠٤/٤/٢٩، ٢٠٠٤/١/٢٦

[٢٦] - جريدة الأهرام، ٢٠٠٤/٤/٢٨

[٢٧] - نفس المرجع

[٢٨] - مرجع سابق

[29] - **Russia and the Moslem world,**op.cit

[٣٠]- جريدة الأهرام، ٦/٥/٢٠٠٣،

[٣١]- مرجع سابق

[٣٢] مرجع سابق

[33] - op.cit

[34] - Ibid

[35] - Ibid

[٣٦]- مرجع سابق

[37] - op.cit

[٣٨]- مرجع سابق

[٣٩] - "غازيتا"، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨، وكالة نوفوستي.

[٤٠]- مرجع سابق

[٤١]- يفغينى بريماكوف، **الشرق الأوسط: المعلوم والمخفى**، مرجع سابق

[٤٢]- **مرجع سابق**

[٤٣]- "كوميرسانت" و"فيدوموستي"، ٢٥ و ١١ مارس ٢٠٠٨، وكالة نوفوستي.

[٤٤]- يفغينى بريماكوف، **مرجع سابق**

[45]- Richard F. Staar, **Russia and the Islamic Middle East**.op.cit

[46] - Richard K. Herman, **Russian Policy in the Middle East; Strategic Change and Tactical Contradictions**.op.cit

[٤٧]- د. غينادى غورياتشكين، **روسيا ومصر فى ضوء الأرشيفات الروسية: أواسط القرن الـ١٩ – بداية القرن الـ٢٠، مرجع سابق**

[٤٨]- **نفس المرجع**

[٤٩]- جريدة الأهرام، ٢٠٠١/٦/٩، ٢٠٠١/١١/٢٥.

[٥٠]- مرجع سابق

الفصل التاسع

تفعيل العلاقات المصرية اليابانية: الفرص والمعوقات

د. نيللى كمال الأمير

مقدمة

تعد العلاقات المصرية اليابانية نموذجاً لعلاقات ثنائية تفوق أوجه الاختلاف بينهما أوجه التشابه فى الظروف والتاريخ إلا أنها - أى تلك العلاقات - فى الوقت ذاته تقدم نموذجاً للتوافق فى وجهات النظر وتحقيق المصالح المتبادلة والتى لم يعترضها مشاكل - كبيرة - على الرغم من قدمها النسبى، وهو ما يسهل الطريق أمام استغلال ذلك التوافق فى تطوير تلك العلاقات، بما يعظم مصالح الدول الداخلة فيها.

فى هذا الإطار، يأتى ذلك الفصل بهدف استعراض أهم ملامح العلاقات المصرية اليابانية، ومجالات التعاون المختلفة بين البلدين، سعياً لتقييم تطور العلاقات الثنائية، والوقوف على الفرص المتاحة للطرفين لتفعيلها.

بمعنى آخر، سيحاول هذا الفصل الإجابة على التساؤل البحثى التالى: كيف يمكن تقييم العلاقات المصرية اليابانية بصورتها الحالية؟ وما هى الفرص التى يمكن من خلال استغلالها دفع وتيرة تلك العلاقات فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى؟

واستدعت الإجابة على هذا التساؤل تقسيم هذا الفصل إلى الخمسة محاور التالية:

- لمحة عن تطور تلك العلاقات.
- أهم مجالات التعاون المشترك.
- الأطر المؤسسية التعاون بين مصر واليابان: الثنائية والإقليمية والدولية.
- فرص تطوير العلاقات الثنائية: التعاون فى مجال البيئة نموذجا.
- التحديات أمام تطوير العلاقات الثنائية المصرية اليابانية.

(١)
لمحة عن تطور العلاقات المصرية اليابانية

تعود بدايات العلاقات المصرية اليابانية بشكل رسمى إلى سنة ١٩٢٢، وذلك عندما اعترفت اليابان باستقلال مصر. وعلى الرغم من أن بداية العلاقات كانت سياسية، إلا أن الاعتراف السياسى أعقبه خطوة اقتصادية تمثلت فى فتح اليابان لقنصلية عامة فى الإسكندرية سنة ١٩٢٦. على أن فتح مفوضية فى مصر استغرق عشر سنوات بعد هذا التاريخ، حيث تم افتتاح المفوضية اليابانية فى مصر سنة ١٩٣٦. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إغلاق القنصلية العامة والمفوضية في أثناء الحرب العالمية الثانية وأعيد افتتاحهما فى ديسمبر ١٩٥٢.

ومما تجدر إليه الإشارة هنا أن الخطوات الثلاث السابقة التى فتحت الطريق أمام العلاقات المصرية اليابانية، جاءت بمبادرة يابانية، حيث لم تبدأ مصر بالوصول إلى اليابان وإنما حدث العكس. وهو مؤشر على التطلع اليابانى لفتح قنوات اتصال سياسية واقتصادية مع مصر، وأن ذلك الاتجاه قديم – نسبياً.

كما يشير ذلك، من ناحية أخرى إلى أن عمر العلاقات المشتركة الثنائية بين البلدين يقترب من القرن من الزمان وهى فترة زمنية طويلة مقارنة بعمر اليابان كدولة، تبنت تاريخيا سياسة العزلة عن العالم الخارجى. ويكفى أن نذكر فى هذا الإطار أن عمر العلاقات اليابانية الأمريكية –وهى الحليف الاستراتيجى الأول لليابان لما يزيد عن نصف قرن– عمر هذه العلاقات قرن ونصف قرن من الزمان فقط.[١]

أما التطورات الكبرى الأخرى على مستوى العلاقات الثنائية بين الدولتين فكانت سنة ١٩٥٣ وذلك عندما افتتحت مصر مكتب مفوضية لها فى طوكيو، وذلك بعد ما يقرب من عشرين عاما على الخطوة المماثلة التى اتخذتها اليابان مع مصر، حيث تلى تلك الخطوة مباشرة رفع درجة التمثيل الدبلوماسى بين البلدين إلى درجة السفارة، وذلك فى سنة ١٩٥٤.[٢]

أما سلسلة الاتفاقيات الثنائية بين مصر واليابان فقد بدأت منذ سنة ١٩٥٧، من خلال إبرام اتفاقية التعاون الثقافى ١٩٥٧. وأعقب تلك الاتفاقية اتفاقية التجارة والدفع التى جاءت سنة ١٩٥٨.

بينما استمرت العلاقات المصرية اليابانية تتسم بالثبات، فقد شهد عقد الثمانينيات من القرن العشرين قوة دفع لوتيرة تلك العلاقات. وتمثل ذلك تحديداً فى إنشاء لجنة للمشاورات

السياسية والمشاورات الاقتصادية، وهى لجنة تعقد بشكل سنوي منذ سنة ١٩٨٣. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه تم التوقيع عليها خلال الزيارة الرئاسية لليابان فى تلك السنة.

واتصالاً بذلك، وإذا ما نظرنا على تطور طبيعة تلك العلاقات الثنائية من خلال الزيارات الرسمية للمسئولين ورؤساء الدول والحكومات فى مصر واليابان، فنجد أنه خلال العشر سنوات السابقة (أى منذ سنة ١٩٩٩ وحتى سنة ٢٠٠٩) تم عقد زيارات على مستوى الرئاسى والوزراء بين البلدين، شملت زيارات الرئيس الأسبق مبارك سنوات١٩٨٣، وسنة ١٩٩٥، ثم سنة ١٩٩٩، وذلك بالإضافة إلى ١٤ زيارة رسمية أخرى قام بها وزراء مصريين لليابان. وفى المقابل نجد أن إجمالى عدد زيارات يابانيين وصل إلى ١٨ زيارة تنوعت ما بين زيارات لوزراء ورؤساء وزراء، وبعض أعضاء البرلمان اليابانى (الدايت) لمصر.[٣]

(٢)
أهم مجالات التعاون المشترك بين مصر واليابان

تعبر العلاقات الثنائية بين مصر واليابان عن علاقات بين دولة ذات دور إقليمى، وشبكة علاقات إقليمية ودولية ضخمة، ودولة كبرى اقتصادياً. ولذلك كان من الطبيعى أن تتنوع مجالات ومسارات العلاقات الثنائية بين البلدين لتشتمل على العلاقات السياسية والدبلوماسية، والعلاقت الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى التعاون فى مجالات التبادل الثقافى والعلمى، وكذلك التعاون فى مجال الشئون البيئية، والذى يعد من المجالات التى طرأت حديثا على أجندة العلاقات بين الدولتين إلا أنه يحمل فرصا لمصر لتعظيم مكاسبها مع الشريك اليابانى، من خلال تفعيل التعاون فى هذا المجال. (وسوف يتم التعرض له بشكل أكثر تفصيلا لاحقاً).

أما إذا ما نظرنا إلى حجم العلاقات الاقتصادية بين مصر واليابان، وخاصة فى مجال الاستثمارات. فسوف نجد أن الاستثمارات اليابانية فى مصر تتشعب إلى ٦ مجالات رئيسة، وهى: الصناعة، الزراعة، التمويل، الخدمات، الإنشاءات، السياحة.

وهنا لابد من التأكيد على أنه بالرغم من أن المجال الصناعى يأتى على قمة هذه الاستثمارات، إلا أنه هزيل كما بقية المجالات إذا ما قورن بحجم الاقتصاد اليابانى أو وضع الاقتصاد المصرى فى المنطقة، حيث لا يتعدى ٤٧٥ مليون جنيه، سنة ٢٠٠٨، يليه الاستثمار فى الخدمات ويصل إلى ١٤١ مليون جنيه، أما قطاع السياحة فلا يتعدى ٠.٦ مليون جنيه فقط.[٤]

بالإضافة إلى ذلك، يحقق ميزان التبادل التجارى بين البلدين عجزاً لصالح اليابان، وصل إلى ٤٢٢ مليون دولار سنة ٢٠٠٨.[٥]

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال أيضاً أن اليابان كثيراً ما تلجأ إلى التعاون مع مصر لتنفيذ برامج التعاون الثلاثى. وهى تلك البرامج التى تقوم اليابان – من خلال مساعدات التنمية الرسمية التى تقدمها أحياناً فى شكل مساعدات فنية- بتنفيذها مع بعض الدول النامية والعربية، تقوم اليابان بتنفيذها من خلال ما يسمى بـ"برامج التعاون الثلاثى". أى أن تكون مصر طرفاً فى تلك البرامج من خلال مشاركتها بالخبرات العلمية أو المساهمة فى تنظيم وتنفيذ بعض هذه البرامج التى تستفيد منها فعليا دولة ثالثة.

وتعد تلك البرامج الخاصة بالمساعدات الفنية اليابانية للدول الأخرى مؤشراً على الدور الذى توليه اليابان لمصر على المستوى الإقليمى.

(٣)
الأطر المؤسسية التعاون بين مصر واليابان: الثنائية والإقليمية والدولية

ينم تعدد الأطر المؤسسية بين البلاد الداخلة فى علاقات تعاونية على زيادة الصلات وتعقد شبكة العلاقات فيما بينهما (إيجابياً)، إلا أن ضعف التنظيم وافتقاد القدرة على الربط بين أطراف تلك الشبكة من العلاقات قد يتسبب فى إهدار تلك الميزة المتعلقة بزيادة الروابط المؤسسية بين البلدين.

وفيما يخص العلاقات المصرية اليابانية، نجد أنه وبالإضافة إلى الأطر المؤسسية الدولية التى تجمع مصر واليابان وبقية أطراف المجتمع الدولى وعلى رأسها الأمم المتحدة، هناك العديد من الأطر والترتيبات التى تضم الدولتين على المستوى الإقليمى والثنائى، ما يعطى الفرصة للدولتين التعبير عن مصالحهم المشتركة بشكل مباشر.

وفى هذا الإطار، ويمكن تناول هذه الأطر المؤسسية على النحو التالى:

أولاً: على المستوى الثنائى

سبقت الإشارة إلى أن اللجنة المشتركة بين اليابان ومصر للمشاورات السياسية، تعبر عن واحدة من قنوات الاتصال بين الطرفين. وهى لقاءات تعقد بصفة متبادلة في طوكيو والقاهرة منذ انعقاد الاجتماع الأول للجنة المشتركة في القاهرة في يونيو ١٩٨٣، وتهدف

إلى زيادة وتنويع التعاون بين مصر واليابان، مثل عملية السلام في الشرق الأوسط، والعراق، ونزع السلاح ومنع التسلح.

كما تهدف تلك اللجان واجتماعاتها إلى تفعيل بنود "إعلان المشاركة المصرية اليابانية"، وهو إعلان تم تبنيه على مستوى القمة، سنة ١٩٩٩، حيث غطت أهدافه التعاون بين البلدين على مستوى العلاقات الثنائية والإقليمية فى مجالات دعم وإرساء السلام، والاقتصاد والبيئة والتبادل الثقافى والتعليم. علاوة على تشجيع التعاون مع الدول الأخرى على مستوى الحكومات والقطاع الخاص.

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد، أنه ولتحقيق تلك فاعلية الآلية -إعلان المشاركة المصرية اليابانية- فقد أرست الحكومتين على المستوى الوزارى المنتدى المصرى اليابانى لمناقشة تلك القضايا السابق الإشارة إليها. علاوة على بعض المؤتمرات تفعيلاً لهذا الحوار.

وبالانتقال إلى الأطر المؤسسية الخاصة بدعم التعاون المصرى اليابانى على المستوى الاقتصادى، فتذكر مجالس الأعمال المصرية اليابانية، والذى تم إنشائه بين البلدين (مجلس الأعمال المصرى اليابانى ومجلس الأعمال اليابانى المصرى)، فى الثمانينات من القرن العشرين، ثم توقف عمله بعد عدة سنوات.

إلا أن الحكومتين اليابانية والمصرية اتخذتا قرار إعادة تفعيل تلك الآلية سعيا لتطوير العلاقات بين القطاع الخاص في كلا البلدين وتيسير المعاملات في هذا المجال، وذلك سنة ١٩٩٩، حيث بدأ فى عقد اجتماعاته الدورية منذ تلك السنة بالتناوب بين مصر واليابان.[٦]

ثانياً: على المستوى الأفريقى

لا تقتصر مستويات التعاون بين مصر واليابان على المستوى الثنائى، وإنما أيضاً تتعدد الأطر التعاونية بين البلدين على المستويات الإقليمية. وفى هذا الإطار، تأتى القمة اليابانية الأفريقية (تيكاد)، حيث عقدت قمة تيكاد الرابعة فى اليابان فى يوليو سنة ٢٠٠٨، وهو اجتماع بين اليابان والدول الأفريقية يعقد كل خمس سنوات. فقد سبق ذلك الاجتماع الرابع، الذى شاركت فيه ٥١ دولة أفريقية، أن عقدت أولى جولات تلك القمة فى سنة ١٩٩٣، ثم سنة ١٩٩٨، ثم سنة ٢٠٠٣. وتعد تلك القمة الإطار الأوسع والأشمل للتعاون اليابانى الأفريقى. وفيه تؤكد اليابان على وضعها لقضية "التنمية فى أفريقيا" على أجندتها السياسية والاقتصادية للتعاون الدولى. أما الالتزامات التى أعلنتها الحكومة اليابانية فى تلك القمة الأخيرة، فقد تمثلت فيما يلى:[٧]

دعم إنشاء البنية التحتية على المستوى الإقليمى فى أفريقيا، وذلك بما يشتمل على شق الطرق، ودعم شبكات توصيل مصادر الطاقة. وكذلك استخدام أداة مساعدات التنمية الرسمية اليابانية لتفعيل استثمارات القطاع الخاص اليابانى فى الدول الأفريقية. إضافة إلى زيادة المساعدات الرسمية لقطاع الزراعة وتنمية المناطق الريفية. ووضع المعايير اللازمة لمواجهة الأمراض والأوبئة التى يعانى منها الكثير من سكان القارة الأفريقية مثل الإيدز والملاريا، وكذلك تحسين مستوى صحة الأطفال وحديثى الولادة، ورفع المستوى المهنى للقائمين على قطاع الصحة. علاوة على دعم مجهودات إرساء السلام والقضاء على الصراعات القائمة فى الأقاليم الأفريقية.

ثالثاً: على المستوى العربى

يأتى المنتدى العربى اليابانى كأحد أطر التعاون بين البلدين على المستوى الإقليمى. حيث تم تأسيس هذا المنتدى كجزء من سياسة تقوية الحوار بين اليابان والدول العربية. ويتمثل أعضاء المنتدى من الجانب العربى فى عدد من القيادات العلمية والفكرية في مختلف المجالات من مصر والمملكة العربية السعودية واليابان. وقد عقدت الجلسة الأولى فى سبتمبر سنة ٢٠٠٣ بطوكيو، عقدت الجلسة الثانية فى مارس سنة ٢٠٠٤ بالأسكندرية.(٨)

رابعاً: على مستوى العالم الإسلامى

أظهرت الآليات والأطر السابق التعرض لها بين مصر ومحيطها الإقليمى واليابان أن الكثير منها يدور حول "استغلال أداة الحوار" بين الطرفين لمناقشة قضاية ما، أكثر منه حديث حول تنسيق فى السياسات. ويمتد هذا الوضع أيضاً إلى الإطار الذى تنتهجه اليابان فى تعاملها مع العالم الإسلامى بشكل كلى، والمقصود هنا "حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي"، حيث بدأت تلك الآلية كأحد الأعمدة التى تم اقتراحها من الجانب اليابانى من خلال الإعلان "نحو علاقات متعددة مع دول الخليج" الذي صدر في يناير ٢٠٠١، وحاول إرساء قنوات للحوار بين الباحثين والخبراء في اليابان والدول الإسلامية. وهنا فقد عقدت أولى ندوات هذا الحوار سنة ٢٠٠٢ فى البحرين، تلاها ثانى جولاته التى عقدت سنة ٢٠٠٣ فى اليابان وركزت على الربط بين قضايا السلام والتنمية البشرية.

(٤)
فرص تطوير العلاقات الثنائية:
التعاون فى مجال البيئة نموذجاً

تناول الجزء السابق من الفصل أوجه التعاون الثنائى بين مصر واليابان والأطر والترتيبات الإقليمية والثنائية لهذا التعاون. وصحيح أن التعاون فى المجال البيئى لم يكن الأهم وفقاً لهذا الاستعراض -خاصة بالنظر لحجم الاقتصاد اليابانى، الذى يحتم أن تكون الأولوية فى التعاون الاقتصادى- أو لوجهة نظر الحكومات التى أيضا غالباً ما تعلى من شأن المصلحة الاقتصادية على حساب حماية البيئة. إلا أن الدراسة تفترض أن التنسيق فى مجال التعاون البيئى بين مصر واليابان من أكثر المجالات المؤهلة لتعميق وتعظيم منافع هذا التعاون، وذلك استنادا على محورين أساسيين:

أولاً: السياسة اليابانية (الداعمة) للتعاون فى مجال حماية البيئة

ثانياً: حجم المخاطر البيئية التى تواجهها مصر، وما يفرضه ذلك من ضرورة سعى لحل تلك المشكلات. علاوة على أن التعاون فى مجال البيئة له صلات كبيرة بدعم الاقتصاد.

ويمكن التعرض لتلك المحاور بشئ من التفصيل على النحو التالى:

أولاً: السياسة اليابانية (الداعمة) للتعاون فى مجال حماية البيئة

بشكل عام، وبنظرة تاريخية تعود السياسة البيئية فى اليابان، للتصدى للمشكلات والكوارث البيئية إلى سنة ١٨٧٧، عندما وضعت مدينة أوزاكا معاييراً للتحكم فى تلوث المصانع. وفى سنة ١٨٩٥، تم اتخاذ إجراء أكثر تطوراً تمثل فى نقل مصنع تشكيل النحاس من منطقة ساحلية إلى منطقة معزولة على جزيرة لتفادى التلوث الناتج عن أنشطته وإبعاده عن الكتلة السكانية. أما حقبة ما بعد الحرب الثانية فكانت الأولوية للاقتصاد على البيئة. وحتى عندما وضع قانون البيئة، فاتسم بالعمومية وضعف قوته الإلزامية، والمقصود هنا ما قبل الثمانينات من القرن العشرين.[٩]

وخلال الخمسينيات والستينيات من ذلك القرن، زادت نسبة التحضر فى اليابان، فزاد التلوث خاصة تلوث الماء والهواء لدرجة يصعب تجاهلها، فبدأت تتحرك الحكومة اليابانية ولكن ببطء لمواجهة آثار ذلك التلوث. إلا أن المرحلة الفاصلة كانت عندما وقعت وفيات تأثراً بحجم التلوث وبدأ أسر الضحايا فى مقاضاة الحكومة بحثاً عن حقوقهم فى بيئة نظيفة.

وفى هذا الإطار، شهد عقد السبعينيات تحركاً - تشريعياً للمرة الأولى- فى تاريخ اليابان من الحكومة اليابانية لمواجهة هذا الوضع المتردى للبيئة، من خلال تشريع وتعديل ١٤ قانونا للرقابة على الصناعة ومواجهة التلوث. إلى الحد الذى جعل البرلمان اليابانى يلقب بـ"برلمان التلوث" سنة ١٩٧٠، نظرا للمحورية التى أضحت عليها قضية التلوث على جدول أعمال المجلس التشريعى. تلى ذلك سنة ١٩٧١ إنشاء وكالة البيئة.(١٠)

وعلى سبيل المثال، مما يذكر أنه ما بين سنة ١٩٦٨ و١٩٧٤ زادت نسبة استهلاك الوقود الحيوى فى اليابان بنسبة ١٠٣% بينما قل التلوث الناتج عن انبعاث ثانى أكسيد الكبريت بنسبة ٥٦%. وهنا فإن المعايير البيئية حققت تقدماً إيجابياً تفوق على بنود السياسة البيئية نفسها، وكان ذلك سنة ١٩٧٥، حتى أن نسبة التلوث فى اليابان كانت أقل منها فى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا، وعدد أخر من الدول الصناعية الكبرى.(١١)

وتعددت مبادرات القطاع الخاص فى مجال حماية البيئة، وأهمها قطاع السيارات الذى بدأ مع العقد السابع من القرن العشرين فى تصنيع محركات موفرة للطاقة، والتى لاقت رواجاً كبيراً فى الأسواق الأمريكية. وكان ذلك فى المقام الأول بدافع ترشيد استهلاك الطاقة وإن كان يؤدى إلى حماية البيئة والحد من التلوث.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه من بين القطاعات أيضاً - صاحبة المبادرة لحماية البيئة - قطاع الحديد، الذى ظل محور ارتكاز الصناعة اليابانية، حتى أن اليابان كانت تنتج ١٣% منه سنة ١٩٩٦ من إجمالى إنتاجها، وتستهلك تلك الصناعة ١١.٤% من الطاقة المستهلكة فى اليابان. وعلى الرغم من كون التقنية المستخدمة كانت الأكثر تقدماً فى العالم فى هذا المجال، كانت هناك محاولات لترشيد استهلاك الطاقة، نظراً لاعتماد هذه الصناعة على الفحم كمصدر للطاقة، ومن أهم المبادرات فى هذا المجال "مبادرة تدوير البلاستيك وتحويله لمصدر وقود".

ولم تقتصر السياسة البيئية فى التصدى لتداعيات وآثار الكوارث البيئة على المستوى المحلى اليابانى، وإنما نشطت السياسة الإقليمية اليابانية - نتيجة لمحورية القارة الآسيوية فى السياسة الخارجية - فى مجال دفع القضايا البيئية، وبشكل خاص فى تعاونها مع الصين ودول الآسيان، وكذلك دول شرق آسيا.

قبل الخوض فى تفاصيل طبيعة أو الملامح الرئيسة للسياسة اليابانية المختلفة بالأمن البيئى على المستوى الإقليمى تجدر الإشارة إلى عدة ملاحظات:

المعونة الرسمية للتنمية هى إحدى أهم أدوات السياسة اليابانية التى لا يمكن تنفيذ هذه السياسة بدونها وخاصة فيما يتعلق بتقوية التعاون الإقليمى. خاصة فى ظل ما نص عليه ميثاق مساعدات التنمية الرسمية اليابانية على أن آسيا بصفة عامة وإقليم جنوب شرق آسيا بصفة خاصة هو الإقليم الأهم صاحب الأولوية الأولى فيما يتعلق بتوجيه المعونات الرسمية اليابانية، وذلك نتيجة للروابط التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التى تربطه باليابان بالإضافة إلى دوره المؤثر فى نمو الاقتصاد العالمى وما تواجهه بعض هذه الدول من مشكلات تتعلق بالفقر والحاجة.

حيث تأتى الصين على قمة أولويات اليابان فى هذا المجال، إضافة لبعض الدول الآسيوية الأخرى مثل مثل إندونيسا، والهند. وفى عام ٢٠٠٧، وقعت اليابان والهند اتفاقاً لمساعدة الهند على النمو الاقتصادى على مواجهة أزمة الدفء العالمى خاصة بعد عام ٢٠١٢ حيث انتهاء بروتوكول كيوتو. ووفقاً لهذه الاتفاقية تقوم الهند بالاستثمار طويل الأمد فى قطاع الطاقة.[١٢]

ومما تجدر الإشارة إليه من العوامل المساهمة أيضاً فى محورية التعاون الاقتصادى فى السياسة اليابانية، ومنها تلك فى مجال البيئة، الدستور اليابانى، حيث يأخذ الدستور اليابانى الذى وضعه الاحتلال الأمريكى لليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحديداً فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦، الطابع السلمى ويؤكد عليه. وبنظرة عامة على ذلك الدستور يمكن القول أنه ينقسم إلى إحدى عشر فصلاً تأتى على النحو التالى: الفصل الأول: الإمبراطور، الفصل الثانى: رفض الحرب، الفصل الثالث، حقوق وواجبات الشعب، الفصل الرابع السلطة التشريعية، الفصل الخامس: مجلس الوزراء، الفصل السادس، السلطة القضائية، الفصل السابع: الشئون المالية، الفصل الثامن: الحكم المحلى، الفصل التاسع: التعديلات الدستورية، الفصل العاشر، القانون الدستورى، الفصل الحادى عشر: القانون الدستورى.[١٣]

بمعنى آخر، فإن غياب البعد العسكرى فى الدستور اليابانى، ومن ثم فى السياسة اليابانية يفتح مجالاً للاهتمام بالأبعاد الأخرى سواء كانت اقتصادية أو بيئية.

وذلك، مع عدم إغفال الاتجاهات اليابانية الداخلية، منذ سنة ٢٠٠٥، التى تنادى بتعديل هذا الدستور، حيث تم تشكيل لجان بحث ودارسة لهذا الغرض، شكلها كل من البرلمان اليابانى: مجلس المستشارين ومجلس النواب. فى الوقت نفسه فقد عكف الحزب

الليبرالى الديمقراطى على صياغة شكل الدستور اليابانى الجديد حيث بدأ فى ذلك منذ أوائل شهر إبريل سنة ٢٠٠٥.[١٤]

ومن أبرز الأمثلة أيضاً، المبادرة ثلاثية الأبعاد 3R التى اقترحها رئيس الوزراء اليابانى (آنذاك) كويزومى كوسيلة لمواجهة هذه الآثار التدميرية للكوارث البيئية، وذلك الاقتراح جاء من خلال أعمال قمة دول الثمانية التى انعقدت سنة ٢٠٠٤، للتأكيد على أهمية الالتفات إلى الآثار السلبية للمشاكل البيئية. ويدور مضمون هذه المبادرة فى التشجيع على استخدام أمثل للموارد والمعادن وخلق وعى بين دول العالم لأهمية إعادة تدوير المهملات. ومن هنا تأتى هذه السياسة التى أطلقت اختصاراً على تنفيذ ثلاث عمليات متتالية فى هذا الصدد وهى: تقليل، إعادة استخدام، تدوير. Reduce, Reuse, Recycle . وتتضمن هذه المبادرة زيادة المنافسة مع تقليص الآثار السلبية. وقد تم تبنى هذه المبادرة بالفعل من قبل قادة اجتماع دول الثمانية كما تم تبنى خطة العمل التى اقترحتها اليابان استناداً لتلك المبادرة. وقد تم أيضاً عقد مؤتمر على المستوى الوزارى لبحث سبل تنفيذ هذه المبادرة فى اليابان. حيث تم إعلان تدشين هذه المبادرة رسمياً فى إبريل سنة ٢٠٠٥.[١٥]

إذا ما عقدنا مقارنة بين استجابة الحكومة اليابانية لقانون المتعلقة بقضية التغيرات المناخية، وقوانين جديدة أخرى خلال التسعينيات من القرن العشرين، ومنها مشاركة قوات الدفاع الذاتى اليابانى فى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لوجدنا أن الأول كان أيسر إلى حد كبير إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود مشكلات اعترضت تبنى الحكومة اليابانية لسياسة تدعم مواجهة آثار التغيرات المناخية خاصة فى ظل الخلاف الموجود بين وزارة التجارة الخارجية والاقتصاد، ووكالة البيئية (تحولت إلى وزارة البيئة منذ سنة ٢٠٠١) على المستويات البيروقراطية. وقد انتهى هذا الصراع أو الخلاف إلى الاتفاق حول أهمية تبنى وجهة النظر السائدة عالميا، وإن ظل الخلاف حول كيفية تحويل هذا الاهتمام إلى سياسات.

وهنا تأتى ضرورة فهم الأسباب والدوافع وراء هذا التأييد السياسى لدعم البيئة وحمايتها فى تلك الحقبة، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب وعلى رأسها، أولاً: رغبة رئيس الوزارء فى أن يحسن من وضع حزبه ويجنى له مزيدا من الدعم السياسى من الناخبين، حيث يتوافق ذلك مع مطالب الرأى العام بضرورة مساهمة اليابان فى ذلك على المستوى العالمى على أساس الطبيعة العابرة للحدود لتلك المشكلات. كما أن القضية البيئية

العالمية كانت قد بدأت تجنى مزيداً من الاهتمام على مختلف المستويات العالمية والذى انعكس على المستوى الداخلى لليابان بما فى ذلك داخل بنود الميزانية العامة اليابانية.

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن قيام اليابان بدور "قيادى" على المستوى العالمى فى مجال البيئة يحقق لها مكاسب بلا مخاوف سياسية - على خلاف الاهتمامات العسكرية على سبيل المثال أو إرسال قوات حفظ للسلام -.

ومن الأسباب الأخرى التى أدت إلى تراجع ذلك الدور القيادى لليابان التكلفة الاقتصادية العالية التى تطلبها خفض حجم الغازات المنبعثة، ثانى أكسيد الكربون من الصناعات. كما اقترحتها الاتحاد الأوروبى والدول الجزيرية الصغيرة والمنظمات التى واجهتها وكالة البيئة من قبل وزارة التجارة الخارجية والصناعة.

وهناك أمثلة أخرى للمبادرات اليابانية والتى اتخذ نطاق تنفيذها بعدا إقليمياً وهى "المبادرة البحثية لدراسة لدفء العالمى"، وجاءت بهدف التماشى مع المادة الثانية للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية وهى تدور حول أن التعامل مع معدل انبعاثات الغازات السامة فى الجو عند المستوى الذى يحول دون وقوع مخاطر للنظام البيئى والمناخى. فى الوقت نفسه، تبنت الحكومة اليابانية خمسة مبادرات بحثية أخرى جاءت مهمتها للتعامل مع المشكلات البيئية. وقد غطت تلك المبادرات: الدفء العالمى ومعالجة المخلفات وتقنيات تدوير المخلفات، وإدارة الأزمات ودورة المياه وإعادة توازن البيئة المائية فى الأنهار.

علاوة على ذلك، قام مجلس الوزراء اليابانى فى اجتماعه شهر مارس سنة ٢٠٠١ بوضع خطة خمسية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) والتى وضعت استراتيجيات وأولويات زيادة الاهتمام البيئى، وهدفت إلى زيادة أولوية بحث البيئة كقضية قومية واجتماعية.

أما أهم المبادرات اليابانية فى هذا الإطار على الإطلاق - خاصة فيما يتعلق بالتعاون المصرى اليابانى - فتتمثل فى المبادرة اليابانية للتغيرات المناخية التى أعلنتها اليابان سنة ٢٠٠٦، وبدأت تنفيذها منذ سنة ٢٠٠٧. وهى عبارة عن اعتمادات مالية لتمويل مشروعات تهدف إلى التكيف مع آثار التغيرات المناخية فى الدول النامية، ويشارك فى تنفيذها بجانب الحكومة اليابانية القطاع الخاص ومؤسسات التمويل العامة والخاصة فى اليابان.

وفى هذا السياق جاءت زيارة رئيس الوزراء اليابانى شينزو ابى لمصر فى ١٦ يناير ٢٠١٥ لأول مرة بعد انتخابه رئيساً للوزراء لتؤكد على العلاقات الوثيقة بين اليابان ومصر على المستوى السياسى والاقتصادى والثقافى ، حيث تم عقد فعاليات الجلسة الافتتاحية للمؤتمر المشترك لمجلس الأعمال المصري الياباني، والذي يعقد بالقاهرة تحت عنوان (مصر واليابان معًا لمستقبل أكثر إشراقًا)، وذلك بمشاركة شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان، بالاضافة إلي مجموعة من الوزراء.

وتمحور جزء كبير من كلمة رئيس الوزراء الياباني، حول الحكمة العربية الشهيرة، "خير الأمور أوسطها"، التي اقتبسها شينزو آبي أكثر من مرة، مؤكدا أن كلا من مصر واليابان يولي أهمية للاعتدال، والوسطية.

وعبر آبي عن أن بلاده تشعر بالخطر من تنامي الأفكار الإرهابية، مشيرا في الوقت نفسه إلي أن استقرار منطقة الشرق الأوسط هو الأساس للتقدم والازدهار للعالم كله، واليابان ترفع راية دولية لتحقيق السلام في العالم، وتحرص علي استقرار الشرق الاوسط، ولديهم رغبة لبذل الجهود لتحقيق ذلك، فاستعادة الشرق الاوسط المستقر المبني علي فكرة "خير الامور أوسطها" هي الغاية التي تسعي إليها اليابان.

وذكر ابى، أن اليابان، مصممة على المساهمة الفاعلة في تحقيق استقرار للشرق الاوسط وسنبذل جهودا عنيفة لتحقيق ذلك، وستقدم اليابان كافة المساعدات لمصر ولمنطقة الشرق الاوسط بقيمة تصل الى ٢،٥ مليار دولار خلال السنوات المقبلة بقطاعات متعددة بخلاف المساعدات العسكرية.

وأضاف أن "اليابان ستتعاون مع مصر في انهاء أعمال المتحف المصري الياباني والجمعية اليابانية بالقاهرة، لكننا نؤكد على ضرورة أن تتجاوز مصر مرحلة الارهاب التي تعاني منها الآن".

ويرى ابى، الذي يزور مصر على رأس وفد تجاري كبير لمدة يومين، أن استقلال واستقرار مصر سيسهم في استقرار الشرق الاوسط بالكامل، موضحا ان اليابان ستساهم فى توسعة

مطار برج العرب، بالإضافة الى حزمة مساعدات مالية لمصر لتمويل عدة مشروعات خاصة بمجال الطاقة .

ومما استرعى الانتباه أن المبادرة اليابانية مثلت أحد أركان منظومة عامة لدى عديد من الدول الكبرى لتبنى مبادرات مشابهة لدعم التصدى لكارثة التغيرات بما يتماشى مع أسلوب المواجهة الذى وضعه بروتوكول كيوتو، حيث تم الإعلان عن ست مبادرات منذ سنة ٢٠٠٦. (إضافة إلى المبادرة اليابانية، هناك: صندوق التغيرات البيئية الذى أنشأته المملكة المتحدة، والمبادرة الدولية لشئون المناخ والغابات التى أعلنتها أستراليا، والاتحاد الدولى للتغيرات المناخية الذى دشنه الاتحاد الأوروبى، وصندوق الإنجازات الذى وضعته أسبانيا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إضافة إلى مبادرة حماية المناخ التى رسمتها ألمانيا).

ويوضح كل من الشكل رقم (١) والشكل رقم (٢) فى نهاية الفصل، آليات تنفيذ تلك المبادرة والأطراف الداخلة فى تنفيذها.

ثانياً: حجم المخاطر البيئية التى تواجهها مصر

وإذا ما تطرقنا لوضع الأمن البيئى فى مصر، تعانى مصر شأنها شأن العديد بل معظم دول العالم من بعض المشكلات البيئية التى تتفاوت درجة خطورة مدى تأثيرها فإنه على مستوى الكوارث البيئية، فتتمثل أهم مشكلات البيئة فى مصر، التلوث فى الريف المصرى من خلال استخدام الكيماويات والمبيدات غير المرشد فى الزراعة، ويرتبط بذلك تلوث الغذاء، ومعالجة مشكلة القمامة والمخلفات، والعشوائيات. ويرتبط بمواجهة تلك المشكلات دعم التربية البيئية، أى اتابع سياسة بيئية تعنى بحماية البيئية، ووضع تشريعات تحث على ضرورة الاهتمام بحماية البيئة. ومن هنا تصبح المناطق المهددة بشكل أكبر تعانى من تراجع فى الوعى مما يعرقل جهود التحرك.(١٦)

ووفقاً لتقرير شبكة الأنباء الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فإن منطقة الدلتا ستواجه أخطار وكوارث طبيعية بحلول سنة ٢٠٢٠ إذا لم يحدث إجراءات عاجلة وفاعلة لتحسين إدارة موارد المياه العذبة والتوصل لحلول لمواجهة ارتفاع منسوب مياه البحر، علاوة على خطر محدودية الموارد الطبيعية سنة ٢٠١٧، وهى تضم ٦٠% من سكان مصر، علاوة على أن ١٥% من أراضى الدلتا مهددة حالياً بارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه الجوفية.(١٧)

إن اختيار شينزو آبي، رئيس الوزراء الياباني، أن تكون العاصمة المصرية القاهرة أولي العواصم التي يزورها بعد اعادة انتخابه في الشهر الماضي، هو تأكيد على توافر الإرادة السياسية لدي البلدين لتعميق علاقات الصداقة والتعاون سياسياً واقتصادياً وتنموياً وسياحياً بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب.

ومما تجدرالإشارة إليه أن تلك الظروف الطبيعية والبيئية، ووضع مصر الاقتصادى، جميعها كانت عوامل جعلت مصر مؤهلة للاستفادة من مبادرة اليابان للتغيرات المناخية. وهو ما حدث بالفعل وفقاً لبرامج المنح الخاص بمشروعات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بموجب مذكرة شفهية فى ٢٠٠١/٦/٧، حيث يتمثل أقصى قيمة للدعم المتاح للمشروع الواحد فى إطار هذا البرنامج بحوالى ١٠ مليون دولار. ويمكن أن تستفيد مصر أيضاً من برنامج المنح اليابانية الجديد الخاص بقضايا البيئة وتغير المناخ وعلى رأسها المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المياه.

(٥)
التحديات أمام العلاقات المصرية اليابانية

يبدو من خلال استعراض مجالات وأطر التعاون المصرى اليابانى، ومقارنته بحجم الدولتين ودورهما الإقليمى، أن علاقاتهما الثنائية لا تعكس الحد الأقصى لما يمكن أن تكون عليه تلك العلاقات.

وفى هذا الإطار، يمكن تناول بعض المشكلات أوالتحديات التى تعترض العلاقات المصرية اليابانية والتى ربما يساهم حلها فى دفع وتفعيل وتيرى تلك العلاقات.

ويتمثل أول تلك التحديات فى طبيعة السياسة اليابانية بشكل عام فى أنها سياسة ذات توجه آسيوى مما يعنى أن الدول الآسيوية تأتى على قمة أولويات صناع السياسة اليابانية. إن طبيعة النظام الجغرافى فى اليابان كمجموعة جزر محاطة بدول صناعية يفرض عليها التزاماً إضافياً برسم سياسات بيئية جادة للحد من آثار الدمار البيئى خاصة وأن معظم المشكلات البيئية ذات طابع عابر للحدود.

ومما ينبئ بترسخ هذا الاتجاه التقليدى لليابان فى الفترة القادمة، السياسة التى أعلنتها الحكومة اليابانية الجديدة، بزعامة الحزب الديمقراطى، حيث أعلن هاتوياما إتباع سياسة

خارجية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة وأكثر قرباً من القوى الآسيوية، وبالذات الصين، من خلال مراجعة الاتفاقات الأمنية مع الولايات المتحدة بما فيها الاتفاقية الموقعة سنة ٢٠٠٦. وإعادة النظر فى المعاهدة الأمنية الأمريكية اليابانية. ومن ثم فإنه من المتوقع أن تزيد اليابان من ارتباطها برابطة دول جنوب شرقى آسيا (الآسيان) والصين فى إطار مشروع المشاركة الشرق آسيوية.(١٨)

ولكن مما يعيق تطوير تلك العلاقات الثنائية أيضاً ما لمصر من شبكة حلفاء استراتيجيين وتنوع علاقاتها التى ترتسم فى أكثر من دائرة، يمكن القول أن الدائرة اليابانية على أهميتها لا تأتى على قمة تلك الدوائر، وكذلك على الرغم من أن السياسة المصرية تقوم على تنوع المصالح واتساع دائرة العلاقات قدر الإمكان، يظل لها أولوياتها التقليدية والمتمثلة فى الدائرة العربية والأوروبية والأمريكية.

خاتمة

وبشكل عام يمكن القول أن العلاقات السياسية بين البلدين تأخذ اتجاه من "مصر لليابان"، نظراً لأن اليابان ترى فى مصر دولة ذات دور إقليمى تاريخياً، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الصراع العربى الاسرائيلى خاصة فى ظل وجود توافق مصرى - أمريكى فى التعامل مع ذلك الصراع ما يخلق توافقاً مصرياً يابانياً؛ نظراً لتطابق وجهات النظر اليابانية الأمريكية فى المجال السياسي والأمنى.

أما فى مجال التعاون الاقتصادى فهى أكثر تأخذ اتجاه من "اليابان إلى مصر" نظراً لاستقبال مصر المعونات والمساعدات الرسمية اليابانية للتنمية - وإن ارتقت إلى مستوى المشاركة - فى الآونة الأخيرة خاصة مع إتجاه اليابان تقليص المساعدات اليابانية ورفع يدها تدريجياً عن مساعدة الدول النامية واستبدال علاقة المانح والمتلقى بعلاقة الشريك التجارى. علاوة على ضآلة حجم ونوعية الصادرات المصرية إلى اليابان، مقارنة بحجم ونوعية الصادرات اليابانية إلى مصر.

فى المجال الثقافى والعلمى لا تزال الفجوة قائمة من عدة نواح أهمها حجم التبادل بين البلدين فى هذا المجال، وإن مثل مشروع تدشين الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا قوة دفع نوعية لتلك العلاقات.

وبعد التعرض لإمكانيات التعاون بين البلدين فى المجال البيئى، فقد اتضح وجود فرص لتطوير التعاون بين البلدين من خلال مجال التكنولوجيا الخضراء وإدارة الموارد الطبيعية، إذا استطاعت مصر توظيف "المبادرة اليابانية للتغيرات المناخية" لصالحها بشكل كبير، من خلال زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات فى مجال الطاقة النظيفة، والبحث فى مجالات مواجهة آثار التغيرات المناخية فى مصر.

بمعنى آخر، فإذا كانت زيادة حجم المصالح المشتركة بين الدول من أهم القوى الدافعة أو المبررة لدعم شبكة العلاقات بين الدول، فإن على مصر أن توطد من أواصر التعاون مع اليابان نظراً لما يمكن أن تجنيه من زيادة فاعلية علاقاتها مع اليابان التى تعد ثانى أكبر اقتصاد فى العالم، علاوة على ضرورة زيادة حركة التبادل العلمى والثقافى بين البلدين استفادة من الخبرات اليابانية فى المجالات العلمية والتقنية، وفى هذا الإطار، يمكن اعتبار تدشين الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا خطوة على هذا الطريق.

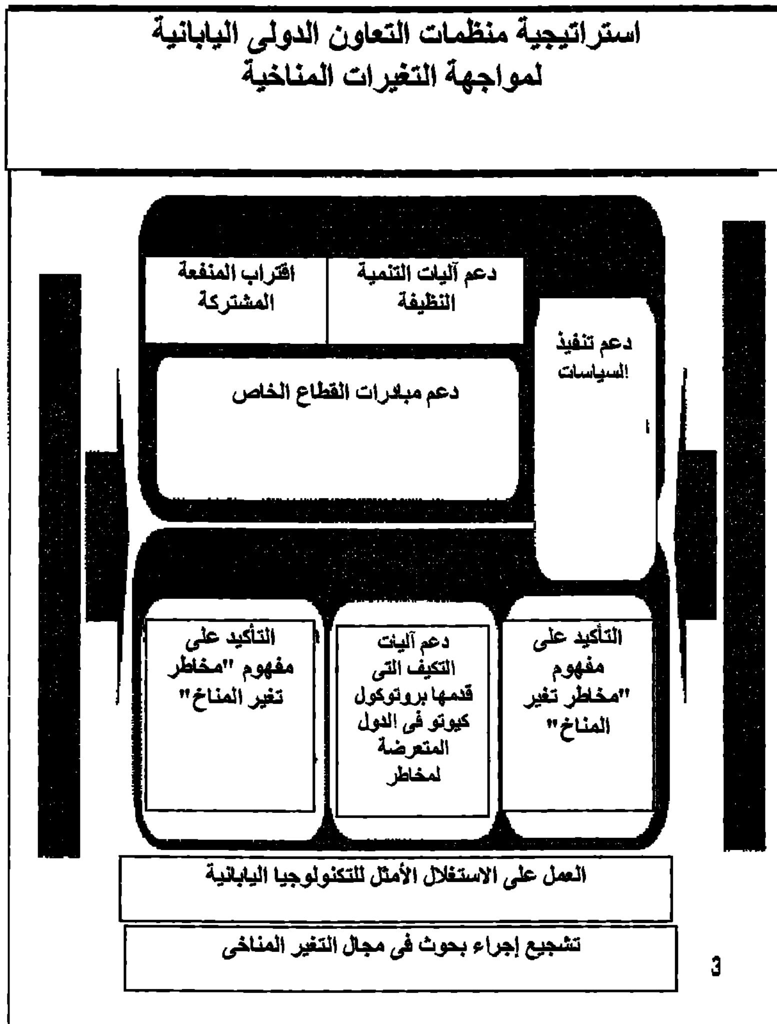
وختاماً، فإنه وعلى الرغم من أن العلاقات المصرية اليابانية تتسم بالثبات والجذور الممتدة مقارنة ببقية دول المحيط الإقليمى لكل منهما (العلاقات الآسيوية لمصر، والعلاقات

العربية لليابان)، إلا أننا نأمل ان تصل هذه العلاقات فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى إلى المستوى الذى تعكس فيه حجم وإمكانات البلدين. وربما ساهم فى ذلك أن هذه العلاقات الثنائية يتم دفعها دائماً من خلال مستوى القمة (المبادرات الرئاسية)، والجدير بالذكر فى هذا الخصوص ان الرئيس عبد الفتاح السيسى يعتزم زيارة اليابان فى الفترة المقبلة استجابة للدعوة التى وجهها اليه رئيس الوزراء اليابانى أثناء زيارته الأخيرة فى يناير الماضى وذلك بهدف دفع التعاون الثنائى فى كل المجالات.

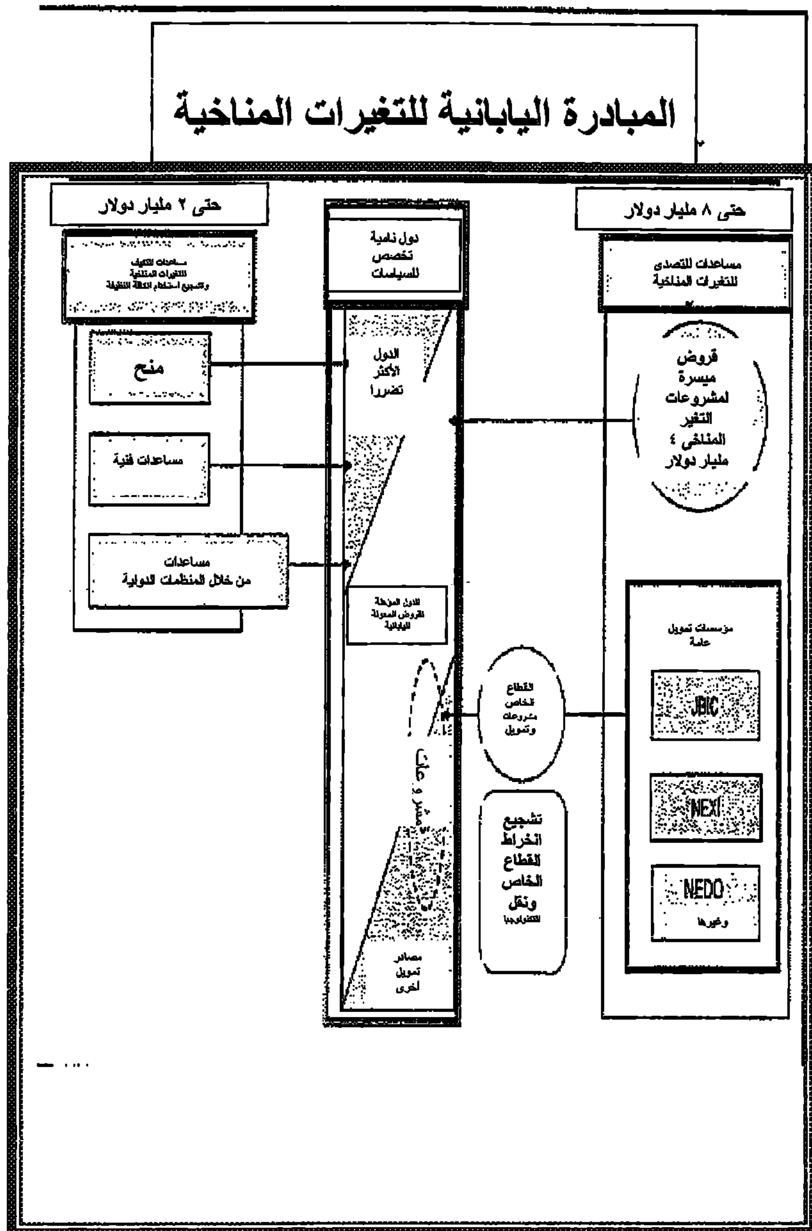
شكل رقم (١)

استراتيجية منظمات التعاون الدولى اليابانية

لمواجهة التغيرات المناخية[٢٠]



شكل رقم (٢)
المبادرة اليابانية للتغيرات المناخية[٢١]



الهوامش

(١) John Van Sant, Peter Mauch, Yoneyuki Sugita, **Historical Dictionary of United States-Japanese Relations**, (Lanham Scarecrow Press, 2007).

(٢) موقع السفارة اليابانية فى القاهرة على:

www.eg.emb-japan.go.jp

(٣) المرجع السابق.

(٤) نقطة التجارة الدولية، وزارة التجارة والصناعة، بيانات سنة ٢٠٠٨.

(٥) نقطة التجارة الدولية، وزارة التجارة والصناعة، بيانات سنة ٢٠٠٨.

(٦) موقع السفارة اليابانية فى القاهرة على:

www.eg.emb-japan.go.jp

(٧) لمزيد من التفاصيل حول القمة اليابانية الأفريقية تيكاد، انظر:

www.mofa.go.jp/region/africa/ticad/

(٨) لمزيد من التفاصيل حول القمة اليابانية الأفريقية تيكاد، انظر:

www.mofa.go.jp/region/africa/ticad/

(٩) Akio Morishima, 'Japanese Environmental Policy and Law", in, Ichiro Kato, Nobuo Kumamoto and William H. Matthews, eds., **Environmental Law and policy in the Pacific Basin Area**, (Tokyo: University of Tokyo Press, 1981), pp. 77-84.

(١٠) Koichiro Fukui, "Global Benefits from Private Sector Initiatives: Lessons on the Environment from Japan", in Wilfrido Cruz, Koichiro Fukui, Jermns Warford, eds., **Protecting the Global**

Environment Initiatives by Japanese Business, Washington, D.C., Tokyo: The World Bank, 2002, pp. 3-14.

(١١) The Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), **Environmental Policies in Japan**, OECD, 1977, pp. 24-36.

(١٢) Joshua Kurlantrick, "**Pax Asia – Pacific? East Asian Integration and its Implications for the US**", The Washington Quarterly, Summer 2007.

(١٣) **The Constitution of Japan**, (Tokyo: Eibun- Horeisha, 1995).

(١٤) Nishi Osamu, **"Bringing Article 9 into the Twenty First Century"**, Japan Echo, August 2005, pp. 32- 37.

(١٥) Nishi Osamu, **"Bringing Article 9 into the Twenty First Century"**, Japan Echo, August 2005, pp. 32- 37.

(١٦) فاروق محمد العادلى، "**الصياغة الاجتماعية للعلاقة الإنسان بالبيئة فى مصر**"، المجلة المصرية للعلم الاجتماعى، العدد ١، ٢٠٠٨، ص ص ٩٥-١٠١.

(١٧) المصرى اليوم، ٩-١٠-٢٠٠٩.

(١٨) محمد السيد سليم، **الثورة السلمية الصامتة فى اليابان**، جريدة العربى الناصرى، ٦-٩-٢٠٠٩.

(١٩) محمد السيد سليم، **الثورة السلمية الصامتة فى اليابان**، جريدة العربى الناصرى، ٦-٩-٢٠٠٩.

(٢٠) Hiroki Myazono, **Cool Earth Partnership: Potential Usage of Japan's New Initiative in Forestry Sector**, (Tokyo: Japan International Cooperation Agency, April 2009), p. 3.

(٢١) **Ibid**, p. 2.

الفصل العاشر
العلاقات المصرية الهندية: الفرص والتحديات
د. عبد الرحمن عبد العال

مقدمة

شهدت العلاقات المصرية الهندية نمواً وتطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، مع وضوح الاهتمام المتبادل من الجانبين بتدعيم العلاقات الثنائية من خلال تكثيف الزيارات الوزارية رفيعة المستوى، وفى إطار سياسة خارجية مصرية تتحرك بجدية تجاه تعزيز التعاون مع القوى الرئيسية فى القارة الآسيوية وعلى رأسها الهند والصين.

وتُمثل كل من مصر والهند قوة الدفع الرئيسية لحركة عدم الانحياز، كما أنهما يمثلان القاعدة الرئيسية لمجموعة الـ ١٥، وهى مجموعة الدول التى قررت توسيع قاعدة التعاون الاقتصادى والتكنولوجى فيما بينها.

وتتسم العلاقة بين البلدين بالخصوصية والتميز، والتي تعكس نفسها بوضوح فى عدد كبير من الاتفاقيات المشتركة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الجوانب السياسية والثقافية.

ومن هذا المنطلق فإن هذا الفصل لا يهدف إلى مجرد عرض مظاهر التحسن فى الجوانب المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية لعلاقات مصر بالهند، بقدر ما يعنى بدرجة أساسية بتحليل ما يتيحه كل جانب من جوانب هذه العلاقات من فرص لتعزيزها وما يتضمنه من تحديات سواء قائمة أو محتملة يمكن أن تحد من انطلاقها خاصة فى ظل إهتمام الرئيس عبد الفتاح السيسى بسياسة التوجه شرقاً وسعيه الى تنويع مسارات السياسة الخارجية المصرية .

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية يتناول أولها الفرص والتحديات فى الجانب السياسى للعلاقات المصرية – الهندية. ويعرض ثانيها للفرص والتحديات فى الجانب الأمنى للعلاقات المصرية – الهندية. أما القسم الثالث والأخير فيعرض للفرص والتحديات فى الجانب الاقتصادى للعلاقات المصرية – الهندية.

(١)
الجانب السياسى فى العلاقات المصرية – الهندية: الفرص والتحديات

ظل هذا الجانب لفترة طويلة هو المكون الأهم والمميز لعلاقات مصر والهند، وإن كان مستوى التنسيق السياسى بين الدولتين قد تباين مداه من فترة إلى أخرى. وكانت صور الدعم السياسى المتبادل من جانب كلا الدولتين للأخرى قد بدت بوادرها حتى قبيل حصولهما على الاستقلال إبان فترة الكفاح الوطنى ضد الاستعمار البريطانى، فكان أن تلاقت مبادئ وأهداف حزب الوفد المصرى بقيادة سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس مع مبادئ وأهداف حزب المؤتمر الهندى بقيادة غاندى ونهرو. ومما دعم من هذا التلاقى فى ذلك الوقت رفض حزب الوفد المصرى تقسيم شبه القارة الهندية على أساس دينى.[٦] ومع حصول الهند على استقلالها فى عام ١٩٤٧ وقيام ثورة يوليو فى مصر عام ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين أرسى قواعدها الزعيمين جمال عبد الناصر ونهرو، وهى المرحلة التى توصف من جانب الكثيرين بأنها العصر الذهبى لعلاقات البلدين. وقد تجلت مظاهر قوة هذه العلاقات إبان تلك الفترة فى قيادة الدولتين – بالإضافة إلى يوغسلافيا – لجهود إنشاء حركة عدم الانحياز، والتنسيق السياسى بينهما فى المحافل الدولية فى القضايا ذات الاهتمام المشترك.[٧] على أنه بانتهاء حقبة ناصر/نهرو، فقد تعرضت هذه العلاقات لعوامل الضعف بفعل تباين تحالفات السياسة الخارجية لكل من مصر والهند بدءا من عقد السبعينيات، وإن كانت السنوات الأخيرة من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين شهدت سعياً من جانب الدولتين من أجل إعطاء قوة دفع أكبر لمستوى التنسيق السياسى بينهما، وهو ما عبرت عنه زيارة الرئيس الأسبق مبارك للهند فى نوفمبر ٢٠٠٨ بعد مرور نحو ٢٥ عاماً من آخر زيارة له للهند فى عام ١٩٨٣ التى حضر فيها قمة دول عدم الانحياز.

وهنا يطرح السؤال نفسه: من أين نبعت هذه القوة التى تمتعت بها العلاقات السياسية المصرية – الهندية خلال حقبة ناصر/نهرو؟ ولماذا لم تحتفظ هذه العلاقات بقوتها فى المراحل التالية لتلك الحقبة؟

فى الواقع، إن الإجابة على هذه التساؤلات يمكن أن تساعدنا على استشراف آفاق وحدود العلاقات السياسية بين مصر والهند خلال الفترة القادمة. وفى هذا الخصوص لا يمكن أن نختزل قوة هذه العلاقات خلال الفترة الناصرية/النهروية – كما يذهب كثيرون – فى تلك العلاقة الحميمية الخاصة التى جمعت بين الزعيمين ناصر ونهرو.[٨] إذ كان نهرو

ينظر إلى عبد الناصر نظرة الأب للابن – كما تذكر السياسية الهندية نجمة هبة الله حفيدة السياسى الهندى الكبير أبو الكلام أزاد – كما كان عبد الناصر يرى فى نهرو معبرا عن أحلام شعوب البلدان النامية التى تعيش ذات ظروف ومشكلات الهند،[٩] وهو ما جسدته كلماته فى تأبينه لنهرو حين قال "لقد كان نهرو الشعلة التى تضئ الطريق ليس للهند فحسب، بل للقارة الآسيوية وللإنسانية جمعاء".[١٠] وإذا كان الباحث من جانبه يدرك أهمية الروابط الشخصية بين الزعماء – وبخاصة فى بلدان الجنوب – فى تعزيز العلاقات بين دولهم وإضفاء قدر كبير من الدفء عليها، إلا أن القراءة النقدية لتاريخ العلاقات المصرية – الهندية تكشف عن وجود عاملين مهمين ساهما – ولا يزالان – فى تحديد مستوى هذه العلاقات، يتعلق أحدهما بإدراك الهند لمكانتها الدولية وموقع مصر فى استراتيجيتها لتعزيز هذه المكانة، فى حين يتعلق العامل الآخر بدور الأطراف الثالثة كعامل وسيط يمكن أن يدفع أو يحد من هذه العلاقات، وذلك كما يلى:

أولاً: إدراك الهند لمكانتها الدولية وموقع مصر فى الاستراتيجية الهندية

منذ استقلالها فى عام ١٩٤٧ يسود الهند على المستويين الرسمى والشعبى شعور بامتلاكها لمقومات الوصول إلى مصاف القوى العظمى فى العالم. فقد كان نهرو ومعه عموم النخبة السياسية الهندية يتشاطرون الرؤية بأن بلادهم هى قوة عظمى محتملة، بل وتوقع لها نهرو بأن تكون بنهاية القرن العشرين هى القوة الرابعة فى العالم بعد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين. ومن هذا المنطلق اعتقد نهرو فى ما أسماه بالمسئولية العالمية للهند، مؤكداً أن الهند تدرك هذه المسئولية ولا يمكنها أن تتهرب منها حتى ولو أرادت ذلك، كما أن الدول الأخرى تدركها أيضاً، وإن كان نهرو قد تجنب فى هذا الشأن الحديث عن الهند كقائد لآسيا، ولكنه أوضح أن هذه المسئولية العالمية للهند وإن كانت لا تتصل بالضرورة بالقيادة فإنها قد تأخذ فى بعض الأحيان شكل المبادرة، وفى أحيان أخرى شكل المساعدة للآخرين على التعاون.[١١]

وبرغم ما اكتنف مسيرة الهند منذ الاستقلال من كبوات – وأشهرها حرب عام ١٩٦٢ مع الصين، والأزمة الاقتصادية فى عام ١٩٩١ – فإن الإدراك المرتفع من جانب كافة القيادات الهندية لمكانة بلادهم والحلم بأن تصبح قوة عظمى لم يتزحزح. وقد جاء التعبير الجلى عن هذه الحقيقة مع نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى ورفع شعار "الهند المشرقة أو الهند تتألق" – من جانب حزب بهاراتيا جاناتا فى انتخابات عام ٢٠٠٤ – وتصريح مانموهان سنغ فى عام ٢٠٠٤ عقب توليه منصبه برئاسة الحكومة بعد فوز ائتلاف حزب

المؤتمر فى تلك الانتخابات بأن "الجيل القادم من أبناء الهند يمكنه أن يتطلع إلى بلاده وقد أصبحت القوة الاقتصادية الثانية، بل الأولى فى العالم".[١٢]

وإذا كان هدف الوصول بالهند إلى مصاف القوى العظمى فى العالم هو الحلم الذى تصبو إليه نفوس وترنوا إليه قلوب قادة الهند منذ الاستقلال وحتى اليوم، فإن تأمين اعتراف القوى الإقليمية والخارجية بدورها الإقليمى المهيمن فى منطقة جنوب آسيا كان هو الحقيقة التى عمد هؤلاء القادة إلى تكريسها.[١٣] إذ تنظر الهند إلى هذه المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ خاصة بها وفناء خلفيا لها، وليس أدل على ذلك من أنه برغم الآثار السلبية لانتهاء الحرب الباردة عليها بفقدانها أهم حليف دولى لها موثوق به – وهو الاتحاد السوفيتى السابق – إلا أنها لم تنظر إلى انتهاء هذه الحرب باعتبارها تمثل تأثيراً على مكانتها الإقليمية بتلك المنطقة.[١٤] وتنطلق الهند فى هذا الشأن من مقولة مفادها أن إنكار القوى الإقليمية والدولية مثل ذلك الدور الإقليمى المهيمن لها بتلك المنطقة إنما يعنى أن ممارستها لأى دور آخر خارج المنطقة سوف لا يتمتع بأى مصداقية.[١٥] وعلى هذا حددت الهند مبادئها الحاكمة لسياستها الإقليمية بمنطقة جنوب آسيا فى ثلاثة مبادئ أساسية: يتعلق أولها بالتزامها بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة، فى حين يتعلق ثانيها بعدم قبولها أى تدخل من جانب أى قوة إقليمية خارج المنطقة فى بلدان المنطقة، أما ثالثها فيتعلق بأن تقوم بلدان المنطقة بنشدان المساعدة فى التعامل مع أزماتها الداخلية من جانب بلدان المنطقة ذاتها وليس من قبل أى قوى خارجية.[١٦]

وإذا كان هذا التصور لمكانة الهند الدولية والإقليمية محل إجماع بين القادة الهنود على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم السياسية، فإن سبل أو وسائل تنفيذ هذا التصور لم تكن محل اتفاق بينهم، حيث كان لنهرو رؤية مميزة عن القيادات التالية له فى هذا الشأن. ومن هذه الزاوية تحديداً – أى الاختلاف بين قادة الهند بشأن سبل تحقيق المكانة الدولية والإقليمية لها – يمكن فهم توجهات السياسة الخارجية للهند تجاه مصر والتغيير الذى طرأ على العلاقات بين البلدين، وذلك من خلال النقطتين التاليتين:

أ – موقع مصر فى الاستراتيجية الهندية إبان عهد نهرو

جاء تصور الهند فى هذا الشأن لطبيعة علاقاتها مع مصر إبان تلك الحقبة النهروية نابعا من تصورات نهرو لكيفية ممارستها لدورها الإقليمى والعالمى، إذ كان يرى إمكانية اضطلاع الهند بذلك الدور بفعالية برغم حقيقة ضعفها العسكرى، وهو ما ترجمه فى تبنى سياسات عدم الانحياز ونزع السلاح النووى ومناهضة الاستعمار.[١٧] وإذا كانت الهند فى

عهد نهرو قد ابتغت تحقيق أهداف عديدة داخلية وخارجية من جراء تبنيها لسياسة عدم الانحياز، إلا أن الهدف المحورى لها تمثل فى رفض الأحلاف العسكرية.(١٨) وقد كان فى مقدمة الأحلاف التى عارضها نهرو بشدة تلك التى انخرطت باكستان فى عضويتها مثل حلف بغداد وحلف السيتو، حيث رأى فيها تهديداً لأمن الهند ومحاولة من جانب باكستان لاحتوائها.(١٩) وفى هذا الخصوص هناك بعض الملاحظات التى لم تحظ باهتمام كبير من جانب الباحثين المهتمين بالعلاقات المصرية – الهندية، وهي:

– أن اللقاء الأول بين عبد الناصر ونهرو فى فبراير ١٩٥٥ لم يكن مصادفة أن يأتى بعد أن تأكدت الطبيعة العلمانية للدولة المصرية بقيادة عبد الناصر فى أعقاب الصدام بين عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين.

– أن التوجه الهندى نحو مصر والتنسيق معها فى عام ١٩٥٥ – بالإضافة إلى يوغسلافيا – لإنشاء حركة عدم الانحياز لم يكن غريبا أن يكون فى ذات العام الذى تأسس فيه حلف بغداد من قبل كل من باكستان، وإيران، وتركيا، والعراق.

– أن معاهدة الصداقة المصرية – الهندية لم يكن غريباً أيضاً أن تأتى فى أبريل عام ١٩٥٥، مع ملاحظة أن مصر لم تكن هى الدولة العربية الأولى التى سعت الهند إلى عقد معاهدة صداقة معها، بل سبقتها فى هذا الشأن كل من سوريا والعراق فى فبراير ونوفمبر ١٩٥٢ على التوالى.(٢٠) الأمر الذى يثير بدوره التساؤل إذا جاز لنا أن نربط الأحداث بعضها ببعض، هل التوجه الهندى نحو عقد معاهدة صداقة مع سوريا فى فبراير ١٩٥٢ جاء مصادفة بعد حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢، وهل توجهها لعقد معاهدة صداقة مع العراق فى نوفمبر ١٩٥٢ جاء مصادفة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. وهل الهند كانت تخشى من توجهات ثورة يوليو فى ضوء ما بدا ظاهراً من وجود تحالف بين مجلس قيادة الثورة وجماعة الإخوان المسلمين واستثناء مجلس قيادة الثورة هذه الجماعة من الحل والحظر الذى تعرضت له الأحزاب السياسية؟. وإذا كانت ثمة دلالة لذلك فإنها تدل على أن الهند خلال تلك الفترة كانت تبحث عن موضع قدم لها فى المنطقة العربية من خلال نظام يشاركها طبيعتها العلمانية ورؤيتها السياسية، من أجل تحييد جهود باكستان لجذب الدعم والمساندة العربية لها فى مواجهة الهند. ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يأتى عقد معاهدة الصداقة المصرية – الهندية فى أبريل ١٩٥٥ متزامنا مع بداية توثق العلاقات العراقية الباكستانية واتخاذ العراق لمواقف مساندة لباكستان بخصوص قضية كشمير فى مواجهة الهند.(٢١)

ومن هنا، وفى ضوء الطبيعة العلمانية لنظامها السياسى بقيادة عبد الناصر ومشاطرة هذا النظام الرؤية الهندية فى معارضة الأحلاف العسكرية بالمنطقة، فإن الهند وجدت فى مصر ضالتها المنشودة بالمنطقة، مما جعلها تمثل حجر الزاوية فى سياستها الخارجية بالمنطقة حتى وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠. ولذلك فإن نهرو لم يجاف الحقيقة عندما قال أن صداقته مع ناصر والقادة العرب التقدميين الآخرين هدفت إلى موازنة ومواجهة الكتلة الإسلامية المحافظة التى تمتد من باكستان إلى الأردن وتمثل تهديدا لأمن الهند وعلمانيتها.(٢٢)

وقد تأكدت هذه الأهمية لمصر فى الاستراتيجية الهندية مع استمرار الدعم العربى من جانب البلدان المحافظة بقيادة السعودية لباكستان، وخيبة الأمل التى منيت بها الهند من جراء استمرار الدعم العراقى لباكستان بخصوص كشمير حتى بعد قيام ثورة ١٩٥٨ وانهيار حلف بغداد. إذ كانت الهند تتوقع من النظام البعثى الجديد بالعراق أن يقوم بتغيير السياسة العراقية السابقة الداعمة لباكستان.(٢٣) الأمر الذى جعل مصر الناصرية تبدو من وجهة نظر الهند الخيار الأمثل لها فى المنطقة العربية. ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن مصر الناصرية قدمت الكثير للسياسة الخارجية الهندية بدرجة تفوق ما قدمته الأخيرة لمصر. فإذا ما استعرضنا المواقف التاريخية للدولتين إبان تلك الفترة نجد أن الهند لم تأخذ موقفاً مؤيداً لمصر فى أزمة السويس عام ١٩٥٦ إلا بعد وقوع العدوان الثلاثى عليها. فبالرغم من تأكيدها حق مصر فى القناة، إلا أن نهرو انتقد الطريقة التى استولت بها مصر على القناة، قائلاً "إنها لم تكن طريقتنا، ولكن هذا حق مصر". كما كانت الهند من بين الدول الداعمة لمراجعة معاهدة القسطنطينية المنظمة للملاحة فى قناة السويس وخلق جهاز استشارى على أساس التمثيل الجغرافى والمصالح لمساعدة مصر فى إدارة القناة، ولذلك يذهب بعض المحللين الهنود إلى أن عبد الناصر كان على حق عندما قال فى عام ١٩٥٨ أن الجميع عملوا من أجل تدويل قناة السويس ما عدا الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا، ولم يتغير الموقف الهندى نحو المساندة الصريحة لمصر إلا بعد وقوع العدوان الثلاثى عليها حيث نددت به.(٢٤) وعندما وقعت حرب يونيو ١٩٦٧ كانت الهند – آنذاك – عضواً بمجلس الأمن، ويكشف تحليل بعض الباحثين لبيانات وزير خارجيتها محمد كريم شاجلا ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة بارثاذراثى أمام مجلس الأمن والجمعية العامة عن خلوها من الإدانة الصريحة للعدوان الإسرائيلى على مصر، وتمحور موقفها حول المطالبة بوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها والعودة إلى حدود ما قبل ٥ يونيو

١٩٦٧، مع تسليم الدول العربية بالوجود الفعلى لإسرائيل وحقها فى العيش بسلام وبمنأى عن أى تهديد. وقد كان أقصى ما قامت به الهند خلال هذه الأزمة هو محاولة استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن موقفها المشار إليه آنفاً، دون التقدم بمبادرة للتسوية السلمية للأزمة على غرار ما قامت به يوغسلافيا.(٢٥) وفى السياق ذاته جاء موقف السيدة أنديرا غاندى التى اكتفت بلوم إسرائيل فقط على تصعيدها الوضع وتحويله إلى صراع مسلح دون إدانتها، قائلة فى هذا الشأن "إنها لا ترغب فى استخدام ألفاظ فظة".(٢٦)

وفى المقابل، فإن الهند نجحت فى توظيف الوضعية القيادية لمصر الناصرية فى العالمين العربى والإفريقى وجماهيرية عبد الناصر فى الشارع العربى فى تحقيق العديد من الأهداف لسياستها الخارجية، وأبرزها:

١- الدعم المصرى والعربى لها فى القضايا ذات الصلة بتكاملها الإقليمى، مثلما وضح فى قضية جزيرة جوا التى كانت خاضعة للاحتلال البرتغالى وقامت الهند بالسيطرة عليها فى ديسمبر ١٩٦١. إذ قامت مصر بإغلاق القناة فى وجه السفن الحربية البرتغالية. ويشير بعض الباحثين الهنود إلى أن مصر لو كانت سمحت لتلك السفن البرتغالية بالعبور لكان تحرير جزيرة جوا من جانب الهند قد اختلف.(٢٧)

٢- تطويق وتحجيم السياسة الباكستانية المناوئة للهند على المستويين الرسمى والشعبى العربى، وهو ما تأتى بفضل تبنى مصر لسياسة ذات شقين أفادت الهند كثيراً منها فى هذا المضمار. فمن ناحية أولى واجهت مصر الفكرة الإسلامية لباكستان وبعض الدول العربية المحافظة والمؤيدة لها مثل السعودية بفكرة القومية العربية. وفى هذا يذهب بعض الباحثين الهنود إلى أن معارضة مصر الناصرية الشديدة لأى تكتل إسلامى لأغراض سياسية كان من أهم المكاسب التى حققتها الهند من جراء توثيق علاقاتها بمصر. ويكفى أن نشير فى هذا الشأن إلى الخوف الشديد الذى شعرت به الهند فى أعقاب التصريح الصادر عن كل من الملك فيصل وشاه إيران فى طهران عام ١٩٦٥ بعقد مؤتمر للدول الإسلامية يقوم على المصالح المشتركة، إذ بادرت أنديرا غاندى بزيارة مصر فى يوليو ١٩٦٦ وناقشت هذه الفكرة مع عبد الناصر، وأعربت عن امتنانها للرئيس ناصر لرفضه قيام أى تكتل إسلامى ووصفه له بأنه نسخة جديدة من حلف بغداد.(٢٨) فضلاً عن ذلك فقد كان نمو الحركة القومية العربية المناهضة للاستعمار والأحلاف العسكرية بقيادة عبد الناصر هى السد المنيع الذى تحطمت على يديه محاولات إقامة الأحلاف العسكرية

بالمنطقة، وهى الحقيقة التى اعترف نهرو ذاته بها حيث أرجع انهيار حلف بغداد إلى نمو هذه الروح للقومية العربية بالمنطقة.(٢٩)

أما الشق الثانى للسياسة المصرية تجاه باكستان واستفادت منه الهند كثيراً، فتمثل فى التزام مصر الحياد فى الصراع الهندى – الباكستانى بخصوص كشمير. وكان هذا الموقف يمثل أقصى ما تطمح إليه الهند وهو تحييد الموقف العربى بشأن قضية كشمير. وكانت الهند قد أصرت لدى مصر حتى فى ظل حكومات ما قبل الثورة على التزام الحياد الكامل بشأن هذه القضية. وقد عبر عبد الناصر صراحة عن هذا الموقف خلال زيارته لباكستان فى عام ١٩٦٠ حينما صرح للصحافة الباكستانية بقوله "هل من الحكمة أن نقول لأحد الطرفين أننى أؤيدك، ومن ثم أضع نفسى فى صراع مع الطرف الآخر، وماذا تكون النتيجة هل ستحصلون على كشمير؟ وعندما طرحت هذه القضية فى مجلس الأمن عام ١٩٦٢ رفضت مصر أى اقتراح بمشروع قرار يعترض عليه أى من الطرفين الهندى والباكستانى، وهو ما يعد مساندة للهند ضد باكستان، حيث مثل هذا الموقف المصرى – بحسب وصف الصحافة الباكستانية – عائقاً أمام تبنى مجلس الأمن لقرار بناء بشأن قضية كشمير".(٣٠) وعندما اندلعت حرب ١٩٦٥ بين الهند وباكستان أغلقت مصر القناة فى وجه السفن التركية التى كانت تحمل إمدادات أسلحة إلى باكستان.(٣١) كما كانت جهود عبد الناصر – وكما جاء فى بيان وزير الخارجية الهندى أمام البرلمان – هى التى دفعت مؤتمر القمة العربية بالدار البيضاء إلى تبنى موقف حيادى بشأن تلك الحرب، حيث تبنى المؤتمر موقفاً متوازناً يدعو فيه الهند وباكستان إلى تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية وفقاً لمبادئ وقرارات الأمم المتحدة.(٣٢)

٣- أن جماهيرية عبد الناصر الكاسحة فى الشارع العربى وصداقته بنهرو يرجع إليها الفضل الأكبر فى تسويق الهند على المستوى الشعبى العربى بوصفها دولة محبة للسلام وغير منحازة ومناهضة للاستعمار. الأمر الذى يعتبر خدمة كبيرة للسياسة الخارجية الهندية ما كان يمكن أن تحصل عليها من دولة أخرى خلافاً لمصر فى تلك الفترة. ولا تزال الصورة الذهنية عن الصداقة بين عبد الناصر ونهرو هى الحاكمة حتى اليوم لرجل الشارع المصرى والعربى فى موقفه من الهند. وبمعنى آخر فإن لمصر الفضل الأكبر فى فتح أبواب العالم العربى أمام الدبلوماسية الهندية، وهذه حقيقة للأسف يتم تغافلها سواء عن عمد أو بدون عمد.

٤- وأخيراً فإن مصر بدورها القيادى فى دعم حركات التحرر الوطنى فى إفريقيا وغيرها من بلدان العالم الثالث قد أضفت ثقلاً كبيراً لحركة عدم الانحياز. وبمعنى آخر فإن الهند إذا كانت قد سعت من تبنيها لسياسة عدم الانحياز إلى تعظيم نفوذها على الساحة الدولية، فإن وجود مصر إلى جوارها فى حركة عدم الانحياز قد مثل قيمة مضافة كبيرة لدور الهند العالمى من خلال تلك الحركة، وهذه حقيقة يجهلها أيضاً للأسف كثير من الباحثين.

ب – موقع مصر فى الإستراتيجية الهندية فى ما بعد المرحلة النهروية

بوفاة عبد الناصر دخلت العلاقات المصرية – الهندية مرحلة جديدة أقل ما توصف بأنها عادية وتفتقر إلى الحميمية. وقد جاء هذا التغيير فى طبيعة تلك العلاقات نابعا من التحول الذى طرأ على رؤية القيادات التالية لنهرو – وبخاصة بدءا من أنديرا غاندى وحتى مانموهان سنغ رئيس الوزراء الحالى – لكيفية ممارسة الهند لدورها العالمى الإقليمى وتصورها للدور الذى يمكن أن تقوم به مصر فى إطار إستراتيجيتها للقيام بذلك الدور. فخلافا لنهرو الذى جعل من سياسات عدم الانحياز ونزع السلاح الدعائم الأساسية له فى ممارسة الدور العالمى والإقليمى للهند، فإن القيادات الهندية التالية لنهرو ارتأت أنه من الأفضل أن يتأسس بناء المكانة الإقليمية والدولية للهند من خلال توثيق عرى التحالف الدولى مع الدول الكبرى فى النظام الدولى، وتأكيد وضعيتها بوصفها قوة إقليمية قوية، وامتلاك الرادع النووى.

وقد جاء هذا التحول عن الرؤية النهروية من جانب تلك القيادات بفعل العديد من الاعتبارات، وأبرزها:

١- الجدل الداخلى الكبير الذى شهدته الهند فى أعقاب هزيمتها أمام الصين فى عام ١٩٦٢، ثم بدرجة أكبر بعد انتهاء الحرب الباردة فى عام ١٩٩١، بشأن جدوى السياسات النهروية لعدم الانحياز ونزع السلاح النووى فى تأمين الأمن القومى والدور الإقليمى للهند.[٣٣] زد على ذلك ما طرأ من ضعف كبير أصاب دور حركة عدم الانحياز على الصعيد الدولى، سواء بسبب وفاة مؤسسيها الواحد تلو الآخر – نهرو، ثم عبد الناصر، ثم تيتو – أو بفعل تفاقم الخلافات بين دول العالم الثالث ذاتها داخل الحركة وبروز معسكر الدول الراديكالية داخل الحركة بقيادة كوبا والجزائر وليبيا وغيرها، أو بفعل سياسات الوفاق والانفراج بين القوتين العظميين خلال عقد السبعينات والنصف الثانى من الثمانينات حتى انهيار الاتحاد السوفيتى فى ٢١ ديسمبر ١٩٩١.[٣٤] وبرغم تمسك الهند

بخيار الإبقاء على حركة عدم الانحياز وحرصها على وجود قدر أدنى لديها من الرؤية لعدم الانحياز يعبر عنها، وهو ما تمثل فى معارضتها بشدة محاولات كوبا خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات لإعلان الاتحاد السوفيتى كحليف طبيعى للحركة،[٣٥] وكذلك رفضها لمقترحات مصر بتطوير الحركة فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة خلال قمة الحركة عام ١٩٩١ بدمج الحركة فى مجموعة الـ ٧٧ كمنبر واحد يعبر عن صوت الجنوب إذ أصرت على بقائها كما هى كمنتدى سياسى لدول الجنوب،[٣٦] وذلك بالرغم من أن هذه الرؤية المصرية كانت تعبر عن قطاع مهم داخل الهند أيضاً يطالب إما بإلغاء الحركة أو حصرها فى إطار منتدى اقتصادى.[٣٧] إلا أن الهند بفعل ذلك الجدل الداخلى بها لسياسات عدم الانحياز قد اندفعت بدرجة أكبر فأكبر نحو الانشغال بقضايا الأمن والدور الإقليمى لها فى منطقة جنوب آسيا والعزوف عن ممارسة دور عالمى لها من خلال تلك الحركة، وبخاصة من جانب القيادات غير المنتمية لعائلة غاندى وكانت تفتقر إلى الطموح الشخصى لكل من نهرو وأنديرا، وراجيف غاندى الذين كانوا ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم قادة لهم وضع دولى وحضور قيادى.[٣٨]

٢- الانتصار الكبير للهند فى حرب عام ١٩٧١ ضد باكستان ونجاحها عبر تدخلها في إقليم باكستان الشرقية فى تفتيت التكامل الإقليمى لدولة باكستان من خلال انفصال هذا الإقليم عنها تحت اسم دولة بنجلاديش. وقد كان لهذا الانتصار دلالته السياسية المهمة بالنسبة للهند. فمن ناحية أولى ظهرت الهند بمظهر القوة الإقليمية المهيمنة فى جنوب آسيا.[٣٩] ومن ناحية ثانية أثبتت هذه الحرب وقبلها حرب ١٩٦٥ المخاوف المبالغ فيها من جانب نهرو وقادة الهند بشأن مخاطر التكتل الإسلامى ضدها، إذ لم تتلق باكستان خلال هاتين الحربين سوى دعماً معنوياً عربياً وإسلامياً، الأمر الذى دفع بالهند إلى التحرر من هاجس الفكرة الإسلامية الذى ظل مسيطراً عليها منذ الاستقلال وحاكماً لسياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط. وبمعنى آخر فإن تزايد قدرة الهند فى ذاتها وفشل باكستان فى بلقنة الهند وتدويل أزمة كشمير بفعل هزيمتها المنكرة فى عام ١٩٧١ تسبب فى الحد بدرجة كبيرة من أهمية باكستان كعامل ثالث فى علاقاتها العربية الإسلامية.[٤٠] وقد جاء التدخل الهندى فى سرى لانكا عام ١٩٨٧ – برغم فشله – مؤشراً مهماً على طموحها لممارسة دورها الإقليمى فى تلك المنطقة.[٤١]

٣- الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها الهند فى عام ١٩٩١، والتى دفعتها إلى إعادة تكييف سياستها الخارجية لتعلى من شأن القضايا الاقتصادية للخروج من تلك الأزمة.

ومن هنا، وفى إطار هذا التحول عن الرؤية النهروية من جانب القيادات الهندية التالية لنهرو بشأن تصورها لكيفية ممارستها لدورها الإقليمي والعالمى فقد تحددت طبيعة العلاقات بين مصر والهند فى المرحلة ما بعد النهروية. إذ أنه فى الوقت الذى اتجهت فيه الهند إلى توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى من خلال معاهدة الصداقة والسلام فى عام ١٩٧١، فقد اتجهت مصر فى أعقاب حرب أكتوبر إلى توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة. وقد انعكس هذا التباين فى التحالفات الدولية لكلا الدولتين بالسلب سواء على التعاون بينهما، حيث رفضت الهند فى عام ١٩٧٦ – تحت ضغط الاتحاد السوفيتى – تزويدها بقطع غيار الطائرات الميج ٢١ السوفيتية بسبب قطعه إمداداته العسكرية لها،[٤٢] أو على صعيد التنسيق بين البلدين فى القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل الغزو السوفيتى لأفغانستان فى عام ١٩٧٩ حيث أدانته مصر، بينما دعمته الهند.[٤٣] كما أنه فى الوقت الذى تحولت فيه الهند عن سياسات نهرو بنزع الأسلحة النووية عبر رفضها التوقيع على معاهدتى عدم انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٦٨، والحظر الشامل للتجارب النووية فى عام ١٩٩٦، فضلاً عن قيامها بالتفجير النووى السلمى الأول لها فى عام ١٩٧٤، ثم تفجيراتها النووية العسكرية فى عام ١٩٩٨ وامتلاكها للسلاح النووى،[٤٤] فإن مصر التزمت خيار النزع الكامل للأسلحة النووية.[٤٥]

وقبل هذا وذاك، فإن تراجع المكانة الإقليمية لمصر فى أعقاب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ قد ألقى بظلاله السلبية لتصور الهند لموقع مصر فى إستراتيجيتها الجديدة فى الشرق الأوسط. وكان هذا التراجع فى الدور الإقليمى لمصر بدا واضحا حتى من جانب الرئيس عبد الناصر نفسه الذى لم يتحدث طيلة تلك الفترة وحتى وفاته عام ١٩٧٠ – وفقاً لتحليل بعض الباحثين لخطاباته – عن دور لمصر كقائد إقليمى أو محرر إقليمى.[٤٦] وهو الأمر الذى اتضح بدرجة أكبر فى عهدى السادات ومبارك مع عزوفهما عن ممارسة ذات الدور القيادى الذى كان يمارسه عبد الناصر سواء فى إطار حركة عدم الانحياز أو فى الإطار العربى. هذا التغير فى وضعية مصر الإقليمية فى العالم العربى وسعى الدول العربية التى تزعمت ما سمى بجبهة الصمود والتحدى – مثل العراق، والجزائر، وسوريا، وغيرها من الدول الخليجية الداعمة لها – فى أعقاب توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ محاولات تطويقها عربياً ودولياً، جعل الهند تلتزم جانب هذه البلدان حفاظاً على مصالحها داخل المنطقة العربية حيث كان يعمل آنذاك نحو ٣ مليون عامل هندى بمنطقة الخليج.[٤٧] وقد تجلى ذلك فى تصويتها خلال قمة هافانا بكوبا لدول عدم

الانحياز فى عام ١٩٧٩ لصالح القرار الخاص بإدانة توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل.(٤٨)

وإذا كانت ثمة دلالة لذلك فإنها تعكس ما طرأ من تحول فى الرؤية الهندية لموقع مصر فى استراتيجيتها الخارجية من دولة قائد فى المنطقة العربية مثلت حجر الزاوية لها خلال الفترة الناصرية إلى مجرد فاعل من فاعلين إقليميين آخرين بالمنطقة منذ أوائل السبعينيات. ولعل الإحباط الذى شعرت به مصر إزاء المسلك الهندى تجاهها خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات هو الذى يفسر لنا إلى حد كبير الفتور الذى تعاملت به مصر إزاء محاولات الهند لتعزيز العلاقات معها خلال عقد التسعينات والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين.(٤٩) وليس أدل على ذلك من أن زيارة الرئيس الأسبق مبارك للهند فى عام ٢٠٠٨ لم تأت إلا بعد نحو ٢٥ عاماً من آخر زيارة له إليها فى عام ١٩٨٣ والتى حضر خلالها قمة عدم الانحياز، فضلاً عن ضعف زيارات المسئولين المصريين للهند مقارنة بالمسئولين الهنود لمصر خلال العقدين الماضيين منذ أوائل التسعينيات. الأمر الذى يثير التساؤل بشأن آفاق التعاون السياسى بين مصر والهند فى ضوء الدروس المستفادة من الخبرة التاريخية لتلك العلاقات خلال العقود الستة الماضية، وهذا ما سنتناوله النقطتين التاليتين من النقاط المتعلقة بالجانب السياسى فى تلك العلاقات.

ثانياً: قضية الأطراف الثالثة فى العلاقات المصرية – الهندية

تمثلت هذه الأطراف الثالثة فى ضوء الخبرة التاريخية لتلك العلاقات خلال العقود الستة الماضية فى كل من باكستان، وإسرائيل، والصين، والعلاقات المصرية – العربية، والتحالفات الدولية الخارجية لمصر والهند، وطبيعة إدراك الدولتين للمكانة الإقليمية والدولية لبعضهما البعض. وهنا يثور التساؤل: هل مازالت هذه الأطراف الثالثة تمارس تأثيرها فى العلاقات السياسية المصرية – الهندية؟ فى الواقع، يمكن تبيان ذلك من خلال المناقشة التالية لكل عامل من هذه العوامل، وذلك على النحو التالى:

أ- باكستان كعامل ثالث فى العلاقات المصرية – الهندية

سبقت الإشارة فى معرض التحليل لهذه العلاقات بالدراسة إلى أن مخاوف الهند فى أعقاب حادثة تقسيم شبه القارة الهندية من محاولات باكستان خلق تكتل عربى إسلامى ضدها كانت هى العامل الأكثر أهمية فى دفعها إبان زعامة نهرو لتوثيق علاقاتها بمصر الناصرية. ومع تحرر الهند من هذه المخاوف فى أعقاب انتصارها الساحق على باكستان فى حرب ١٩٧١ وانحصار الدعم العربى والإسلامى لباكستان فى الدعم المعنوى دون

العسكرى، فضلا عن فشل استراتيجية باكستان فى بلقنة الهند وتدويل كشمير،(٥٠) فإن الهند لم تعد تنظر إلى باكستان كعامل ثالث فى توجهاتها الخارجية تجاه مصر بصفة خاصة والبلدان العربية على وجه العموم، بمعنى أنها لم تعد تكيف مستوى علاقاتها بمصر بمستوى علاقات الأخيرة بباكستان.(٥١) الأمر الذى يعنى تمتع الهند بقدر كبير من المساحة الموضوعية فى إدارة علاقاتها مع مصر وفقاً لحسابات المصلحة الوطنية.

ب- الصين كعامل ثالث فى العلاقات المصرية – الهندية

مثلما كانت مصر الناصرية هى بوابة الهند للعالم العربى، فقد كانت أيضاً وبدرجة أكثر أهمية بوابة الصين للعالم العربى. إذ كانت مصر أول دولة عربية وإفريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية وتقيم معها علاقات دبلوماسية فى عام ١٩٥٦، وهى الخطوة التى مهدت لدخول بقية الدول العربية فى علاقات دبلوماسية مع الصين.(٥٢) وقد مثلت الحرب الصينية – الهندية فى عام ١٩٦٢ أول اختبار لمدى تأثير علاقات مصر بالصين على علاقاتها بالهند، أى تحول الصين كعامل ثالث فى العلاقات المصرية – الهندية. إذ التزمت مصر الحياد فى تلك الحرب، وكتب عبد الناصر فى هذا الشأن إلى نهرو أنه لن يكون فى وسعه مهاجمة الصين الشيوعية حتى يستطيع الاتصال بالطرفين.(٥٣) ويذكر بعض الباحثين الهنود أن الهند قد شعرت بخيبة الأمل إزاء عدم التأييد الإيجابى من جانب مصر لهم فى تلك الحرب مع الصين، خاصة مع حذو كثير من الدول العربية حذو موقف مصر تجاه تلك الحرب متأثرة بموقف عبد الناصر منها.(٥٤) ومع أن الهند قد تفهمت هذا الموقف المصرى حيث لم تشهد علاقات الدولتين آنذاك تصعيداً يذكر، بما يوحى أن الصين لا تمثل عاملاً ثالثاً فى علاقتهما بعضهما بعضاً. لكن التساؤل يثور: هل كان الموقف الهندى ينم عن ذكاء سياسى بعدم تضخيمه للورقة الصينية فى علاقاتها بمصر والدول العربية، من أجل قطع الطريق عليها لتوظيفه ضدها فى العلاقات بين الجانبين؟ وإذا كانت خبرة العلاقات المصرية – الهندية طيلة العقود الستة الماضية تشير إلى انتفاء اضطلاع الصين كعامل ثالث فى هذه العلاقات، فهل معنى ذلك أن الصين لا تمثل فعلاً عاملاً ثالثاً فى علاقات مصر بالهند؟ فى الواقع إذا كان من الممكن التنبؤ بأن الصين سوف تظل كذلك بلا تأثير فى توجهات السياسة الخارجية لمصر والهند إزاء بعضهما بعضا، وذلك فى ضوء ما يذهب إليه العديد من الباحثين وتؤكده شواهد التعاون الاقتصادى بين الهند والصين، من أن كلا البلدين لا تنظر إلى الأخرى باعتبارها تهديداً عاجلاً لها فى المدى القصير، وإنما تهديد آجل على المدى الطويل. إذ تنظر الصين إلى الطموحات السياسية والعسكرية

والاقتصادية للهند بأنها قد تتطور فى يوم ما إلى التصادم بينهما، خاصة بعد امتلاكها للأسلحة النووية وتصريح وزير دفاعها جورج فرناندز عشية تفجيراتها النووية بأنها جاءت لمواجهة التهديد الصينى لأمن الهند، وحقيقة كون الهند هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تتقاسم معها المساحة الكبيرة وعدد السكان الضخم والقدرات الاقتصادية. وبالمثل ترى الهند أن ما تتمتع به الصين من قدرات عسكرية واقتصادية يمكنها من تهديد المصالح الحيوية لها، مثلما حدث فى حرب ١٩٦٢ بين البلدين ودعم الصين للبرنامج النووى الباكستانى.(٥٥) الأمر الذى يثير بدوره تساؤلاً لدينا ومفاده: ألا يمكن أن تمثل الصين ورقة ضغط وقت اللزوم لدى الدبلوماسية المصرية والعربية فى إدارة علاقاتها مع الهند فى حالة إذا ما أقدمت الهند على إبرام تحالف استراتيجى مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة مستقبلا؟

ج- إسرائيل كعامل ثالث فى العلاقات المصرية - الهندية

منذ البدايات الأولى لتطور الصراع العربى الإسرائيلى داخل الأراضى العربية بفلسطين فى أعقاب صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، كانت الحركة الوطنية الهندية بزعامة غاندى ونهرو مدركة لأهمية هذه القضية فى علاقاتها مع العالم العربى بصفة عامة. وعندما أعلن عن قيام إسرائيل فى مايو ١٩٤٨ ترددت الهند بقيادة نهرو فى الاعتراف بها بناء على طلب مصر فى ذلك الوقت حتى ١٧ سبتمبر عام ١٩٥٠ حينما قررت الهند الاعتراف بإسرائيل. ويذهب البعض إلى أن هذا الإجراء من جانب الهند قد جاء ردا على التحسن المطرد فى علاقات باكستان خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٥٠ مع مصر والبلدان العربية الأخرى. وجاء فى البيان الصادر عن وزارة الخارجية الهندية فى هذا الشأن أن عدم الاعتراف بإسرائيل لا يتمشى فحسب مع العلاقات بشكل عام، وإنما يحد من الدور الذى يمكن أن تلعبه الهند كوسيط بين إسرائيل والدول الأخرى.(٥٦) ومع أن العلاقات بين الهند وإسرائيل اقتصرت على مجرد فتح قنصلية لإسرائيل فى بومباى، إلا أن الهند وظفت بذكاء إسرائيل كورقة ضغط لديها فى مواجهة المساندة العربية لباكستان.(٥٧) إذ استغلت القيادات الهندية المتعاقبة منذ الاستقلال المطالب التى كانت تثار من حين إلى آخر داخل البرلمان الهندى من جانب بعض أحزاب المعارضة الداعمة لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل - ومنها حزب جانا سانغ الذى يعتبر حزب بهاراتيا جاناتا امتداداً له - فى التأكيد على تمسكها بدعم القضية الفلسطينية وعدم إقامة علاقات مع إسرائيل.(٥٨) وقد استمر هذا الموقف حتى عام ١٩٩٢ حينما أقدمت حكومة حزب المؤتمر بقيادة ناراسيما راو على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل

والتصويت داخل الأمم المتحدة لصالح قرار إلغاء مساواة الصهيونية بالعنصرية الذى كان قد سبق لها وأن وافقت عليه بالجمعية العامة عام ١٩٧٥. وقد جاء هذا القرار للهند فى إطار محاولاتها لتوثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة والبلدان الغربية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومنذ ذلك التاريخ – عام ١٩٩٢ – توثقت العلاقات بين الهند وإسرائيل على نحو كبير، حيث وصلت معدلات التبادل التجارى بينهما فى عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١.٧ مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٢. ولعل أفضل وصف للتطور الذى وصلت إليه هذه العلاقات هو ما أوردته صحيفة "انديان اكسبريس" فى معرض تعقيبها على زيارة شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق للهند فى سبتمبر ٢٠٠٣، حيث قالت "إن هذه الزيارة تشهد نهاية عصر كانت فيه نيودلهى تساند فلسطين معنويا، وكذلك على نهاية آخر فلول الحرب الباردة، وتفتح الطريق أمام عهد من البراجماتية البحتة".[٥٩] وعلى الرغم من أن مصر لم يصدر عنها – فى حدود علم الباحث – بيان رسمى ينتقد هذه الخطوة الهندية بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وتوثق العلاقات بينهما، إلا أنه وبلا شك فقد ألقت هذه الخطوة بظلالها السلبية على علاقات مصر بالهند وساهمت فى عزوف مصر عن الاستجابة لمحاولات الهند لتعزيز العلاقات معها خلال العقدين الماضيين. ولا ينبع قلق مصر فى هذا الشأن من هذه الخطوة الهندية فى حد ذاتها، أى إقامة علاقات دبلوماسية لها مع إسرائيل، وإنما من التعاون المطرد بين البلدين فى المجالات العسكرية والأمنية، وهو الأمر الذى سوف تتعرض له الدراسة فى وقت لاحق فى الجانب الأمنى فى العلاقات المصرية الهندية.

د- التحالفات الدولية لمصر والهند كعامل ثالث فى العلاقات بينهما

إبان مصر الناصرية كانت مصر ترتبط – وكما هو معلوم – بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى، كما كانت الهند ترتبط بعلاقات طيبة أيضاً معه ازدادت توثقاً بصفة خاصة مع تولى أنديرا غاندى السلطة فى عام ١٩٦٦. ولذلك لم يظهر أى أثر لعلاقات مصر والهند بالقوتين العظميين على العلاقات الثنائية بينهما إبان الحقبة النهروية/الناصرية. ولكن مع اختلاف التحالفات الدولية للدولتين – بدءاً من عقد السبعينات – مع قيام الهند بعقد معاهدة السلام والصداقة مع الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٧١ واتجاه مصر نحو توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة، فقد انعكس ذلك بالسلب على العلاقات المصرية – الهندية. وقد رأينا كيف رفضت الهند طلباً لمصر بتزويدها بقطع غيار طائرات الميج السوفيتية تحت ضغط الاتحاد السوفيتى عليها، مما أثار استياء مصر منها. ولذلك،

فإنه بتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، فقد زال العامل الدولي كعامل ثالث في العلاقات المصرية - الهندية. إذ تسعى الدولتان منذ انتهاء الحرب الباردة إلى توثيق علاقاتهما بالولايات المتحدة، وبخاصة من جانب الهند التي كان ينظر إليها داخل دوائر عديدة في صنع القرار الأمريكية بأنها حليف سابق لموسكو، بينما كانت مصر تتمتع بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة وصلت ذروتها إبان حرب الخليج الثانية. ومن غير المتصور - على الأقل في المستقبل المنظور - أن تدخل الولايات المتحدة كعامل ثالث في العلاقات المصرية - الهندية ما لم يقترن ذلك بتدهور حاد في العلاقات المصرية - الأمريكية على خلفية الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وتصاعد حاد في العلاقات الهندية - الأمريكية من قبيل إنشاء تحالف استراتيجي بينهما يضم بالإضافة إليهما إسرائيل.[٦٠]

هـ- العلاقات المصرية - العربية كعامل ثالث في العلاقات المصرية الهندية

جاء توجه الهند نحو توثيق علاقاتها بمصر الناصرية - وكما سبقت الإشارة - في إطار إدارتها لعلاقاتها مع العالم العربي كجزء من استراتيجيتها لممارسة دورها الإقليمي والعالمي. وفي هذا الخصوص انبنت استراتيجيتها لإدارة علاقاتها مع العالم العربي على السعي نحو توثيق علاقاتها مع أنظمة الحكم التقدمية العلمانية على حساب تلك التي تتسم بالمحافظة. فكان التلاقي بين الهند ومصر إبان الحقبة الناصرية، والتقارب الهندي مع كل من العراق، والجزائر، وسوريا، وليبيا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. وكما هو معلوم، فإنه بانتهاء الحرب الباردة واشتعال حرب الخليج الثانية في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وما ترتب على ذلك من تراجع حاد في مكانة العراق بفعل هزيمته الساحقة من جانب قوات التحالف الدولي، ودخول الجزائر في حرب أهلية مع الجماعات الإسلامية، فقد مالت الكفة داخل النظام العربي لصالح تيار الاعتدال - الذي يضم مصر وبلدان الخليج والأردن والمغرب وتونس - على حساب التيار الراديكالي الذي سعى المنضوون تحت لوائه - مثل ليبيا والجزائر - إلى إعادة التكيف مع مستجدات الوضع العربي والعالمي. وعلى ذلك لم يعد التصنيف التقليدي لأنظمة الحكم العربية منذ أوائل التسعينيات إلى محافظة وراديكالية قائما من الناحية الفعلية.[٦١] ولعل هذا يفسر محاولات الهند منذ أوائل التسعينيات لتعزيز علاقاتها مرة أخرى بمصر بعد الضعف الذي أصاب مكانة البلدان التقدمية الراديكالية التي ارتبطت معها بعلاقات وثيقة على حساب مصر خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، ناهيك عن الفتور الذي أصاب علاقاتها بدول الخليج بسبب موقفها من الغزو العراقي للكويت، حيث لم تندد به.[٦٢] ومن هنا عادت الهند إلى مصر مرة أخرى منذ أوائل

التسعينيات تنشد الاستفادة من موقعها القيادى فى المنطقة العربية. ولكن فات الهند أن ممارسة مصر لدورها الإقليمى فى النظام العربى فى ظل مبارك قد اختلفت بشكل جذرى فى مضمونها عن تلك التى كانت تمارسه بها فى ظل مصر الناصرية، حيث ارتكز بدرجة أكبر على صور الوساطة والإقناع وليس الضغط. الأمر الذى جعل السياسة العربية لمصر مبارك تحظى بقبول عام فى الإطار العربى.[٦٣] وبمعنى آخر فإن تمتع مصر بشبكة طيبة من العلاقات مع كافة البلدان العربية لأول مرة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ أدى إلى اختفاء هذا العامل المتمثل فى التنافس داخل النظام العربى كعامل ثالث فى العلاقات المصرية الهندية، وهو ما يعنى تمتع مصر بدرجة أكبر من الموضوعية فى إدارة علاقاتها مع الهند، بما يخدم بشكل أفضل المصالح المصرية والعربية. ولا يستبعد الباحث من جانبه أن يكون قرار الهند بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل فى عام ١٩٩٢ قد جاء فى جزء منه كرد فعل على فقدانها مواقعها المتميزة فى النظام العربى بفعل تراجع مكانة القوى الراديكالية فى ذلك النظام. وفى السياق ذاته أيضاً يمكن تفسير معارضة الهند لانضمام مصر إلى تجمع دول المحيط الهندى الذى أنشئ فى عام ١٩٩٧ ووافقت فقط على قبولها كمراقب فى عام ١٩٩٩،[٦٤] وذلك كرد فعل لعدم الاستجابة المصرية المناسبة لمحاولاتها تعزيز العلاقات معها. ويرى بعض الكتاب الهنود أن الهند قد أدركت حقيقة التغير الذى أصاب بنية النظام العربى فى أعقاب حرب الخليج الثانية، فانتفى لديها العامل الأيديولوجى فى توجيه سياستها الخارجية تجاه البلدان العربية، فأصبحت تتوجه بعلاقاتها مع هذه الدول بغض النظر عن الطبيعة العلمانية أو المحافظة لتلك الدول.[٦٥]

و- قضية إدراك الهند ومصر للمكانة الإقليمية والدولية لبعضهما البعض كمعامل ثالث فى علاقاتهما الثنائية. كما سبقت الإشارة فإن هناك إدراكاً مرتفعاً من جانب قادة الهند منذ الاستقلال لمكانتها الإقليمية والدولية، حيث يحلمون بأن تصل بلادهم إلى مصاف القوى العظمى فى العالم خلال هذا القرن العشرين. وقد جاء نجاح برنامج الهند للإصلاح الاقتصادى ليمنحهم ثقة كبيرة فى هذا الميدان، إذ زاد معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٧% فى المتوسط بعد أن كان ٣% فقط فيما عرف بمعدل النمو الهندوسى قبل البدء فى تطبيق هذا البرنامج عام ١٩٩١، كما زادت مساهمة الهند فى التجارة العالمية إلى ١% بعد أن كانت فى حدود ٠.٥% فقط وغير ذلك من المؤشرات الدالة على تزايد قوة ونمو الاقتصاد الهندى مثل تنامى قيمة الصادرات والاحتياطيات من النقد الأجنبى والاستثمارات الأجنبية بها. ومع أن باحثى العلاقات الدولية يختلفون فيما بينهم

بشأن وضعية الهند فى هيكل النظام الدولى، حيث يذهب فريق منهم – مثل كيلد بريستوتيز رئيس معهد الاستراتيجيات الاقتصادية فى واشنطن، وكل من ياشنج هونج وتارين خانا أستاذى العلوم السياسية بمعهد ماساشوستش للتكنولوجيا وهارفارد لإدارة الأعمال – إلى مشاطرة القيادة الهندية رؤيتها بأن هذا القرن الحادى والعشرين سوف يكون قرن العملاق الهندى، وأن الهند وليست الصين هى التى سوف تتصدر قمة هيكل النظام الدولى خلال العقود القادمة.[٦٦] أما الفريق الآخر ومن أنصاره صمويل هنتنجتون وهنرى كيسنجر فيذهبون إلى وضع الهند إما فى ذيل قائمة الدول المرشحة للانتقال لمصاف القوى العظمى أو فى مقدمة الدول الأقل قوة فى هيكل هذا النظام.[٦٧] وإذا كانت ثمة دلالة لذلك فإنها تنم عن أن الهند لديها من المقومات ما يجعل حلمها بأن تكون قوة عظمى يتحول إلى حقيقة. وعلى الجانب الآخر يكشف تحليل بعض الباحثين لتصورات الرؤساء عبد الناصر، والسادات، ومبارك لدور مصر عن وجود إدراك مرتفع من جانبهم جميعا لأهمية الدور المصرى فى النظام الدولى وعلى المستوى الإقليمى.[٦٨] ويثير هذا الإدراك المرتفع من جانب القيادتين المصرية والهندية للمكانة الإقليمية والدولية لدولتيهما بدوره سؤالاً مهماً بشأن تصور كل منهما لدور الأخرى، وما إذا كان منطق التعامل فى علاقتهما الثنائية هو منطق الندية أم منطق التابع والمتبوع؟. لقد سبقت الإشارة فى معرض تحليل توجه السياسة الخارجية الهندية نحو مصر ورؤيتها لموقع مصر فى إستراتيجيتها لممارسة دورها الإقليمى والعالمى إلى أن مصر الناصرية قد شغلت حجر الزاوية فى السياسة الشرق أوسطية للهند، وأن منطق التقدير المتبادل من جانب الدولتين للأخرى إبان فترة ناصر/نهرو كان هو المنطق السائد، وهو ما يعنى اعتراف كل منهما بالمكانة الإقليمية والدولية للأخرى. وبمعنى آخر – ومن وجهة نظر الباحث – فقد وجد قدر كبير من الندية خلال تلك المرحلة فى التعامل الثنائى بين مصر والهند، الأمر الذى انعكس بالإيجاب على انطلاقة هذه العلاقات حتى وصفت تلك المرحلة بأنها العصر الذهبى للعلاقات المصرية الهندية.

إلا أن هذا الاعتقاد النهروى لمكانة مصر الإقليمية والدولية تم التحول عنه فى ظل القيادات التالية لنهرو، حيث تعاملت مع مصر كمجرد فاعل إقليمى من بين فاعلين إقليميين آخرين فى قراءة غير واعية من جانب هذه القيادات الهندية للدور الإقليمى التاريخى لمصر فى المنطقة العربية حتى فى أشد المراحل ضعفاً للمنطقة. لذلك اختارت الهند خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات استبدال مصر بقوى أخرى تسعى إلى مزاحمة الدور الإقليمى لمصر مثل العراق، وسوريا، والجزائر بصفة أساسية، وكان اشتراك الهند مع

هذه الدول الثلاث خلال قمة هافانا لعدم الانحياز بكوبا عام ١٩٧٩ فى التصويت لصالح القرار الخاص بإدانة توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل مؤشراً على هذا التحول الخاطئ فى الرؤية الهندية لمكانة مصر الإقليمية والدولية. وهو الأمر الذى أدركته القيادة المصرية فى حينه سواء الرئيس السادات أو الرئيس الأسبق مبارك من بعده، فجاءت الاستجابة المصرية بدورها عاكسة لاستيائها من ذلك المسلك الهندى، من خلال عدم مجاراتها لمحاولات الهند الساعية لاستعادة العلاقات معها إلى سابق عهدها بدءاً من أوائل التسعينيات، لتؤكد للهند رسالة مهمة أنها ليست مجرد بديل إقليمى لها تنشده عند الحاجة، ولعل هذا ربما ما قصده الرئيس الأسبق مبارك في كلمته بمناسبة تسلمه لجائزة جواهر لال نهرو للسلام والتفاهم الدولى – خلال زيارته للهند فى نوفمبر ٢٠٠٨ – عندما أشار إلى تطلع مصر إلى البدء فى مرحلة جديدة لشراكة إستراتيجية فعالة مع الهند، أى علاقات تستند إلى قواعد راسخة وليست عارضة تخضع للتقلبات. وفى هذا الخصوص تدل التصريحات المتبادلة من جانب كل من الرئيس الأسبق مبارك ورئيس الوزراء الهندى مانوهان سنغ عن عودة الإدراك المرتفع من جانب كلا الدولتين للمكانة الإقليمية والدولية للأخرى.

ففى معرض إجابته عن سؤال لصحيفة ذى تايمز أوف أنديا بخصوص مساندة مصر لدور هندى أكبر فى آسيا، قال الرئيس الأسبق مبارك "إن الأمن فى آسيا تصنعه الأدوار الجماعية للاعبين الرئيسيين فى الإقليم كما فى أى إقليم آخر، وحينما يتعلق الأمر بالأمن الأسيوى فإن الهند هى بالتأكيد تعد دولة مهمة ورائدة فى هذه المعادلة".[٦٩] وتعكس هذه الإجابة من جانب الرئيس الأسبق مبارك قراءة واعية وصحيحة لخصوصية القارة الآسيوية التى تتسم وتوزع مراكز القوة داخلها. وعلى الجانب الآخر وصف السيد مانموهان سنغ رئيس الوزراء الهندى السابق فى حديثه لصحيفة الأهرام القاهرية مصر بأنها من أكثر الدول تأثيراً فى منطقة الشرق الأوسط واستمرار استقرارها من الأصول المهمة للنظام العالمى.[٧٠] وإذا كان هذا التقدير المرتفع من جانب مصر والهند إزاء المكانة الإقليمية والدولية لكل منهما للأخرى يمثل أرضية يمكن أن تنطلق منها العلاقات بينهما إلى آفاق كبيرة، وهو ما أشار إليه الرئيس الأسبق مبارك خلال تلك الزيارة التاريخية له للهند من أنه يتوقع مستقبلاً ممتازاً لعلاقات الدولتين خلال السنوات المقبلة،[٧١] وأن البلدين يملكان كل ما يتطلب إعطاء دفعة جديدة للشراكة الإستراتيجية بينهما.[٧٢] على أن التساؤل الذى ينبغى أن نثيره بصراحة كباحثين مصريين هل انضمام مصر إلى منتدى الهند وأفريقيا الذى عقد أول

لقاءاته فى نيودلهى عام ٢٠٠٨ يعكس إدراكاً مصرياً صحيحاً لمكانة الهند المتوقعة كقوة صاعدة فى النظام الدولى، وتسليماً من جانب مصر بأنه ينبغى التعامل مع الهند كدولة كبرى بالفعل فى إطار العلاقات الثنائية بينهما بعيداً عن حساسيات منطق الندية الذى كان سائداً قبل ذلك، وهل كان ينبغى على مصر الانضمام لهذا المنتدى دون الحصول على مزايا من الهند، من قبيل تأمين موافقتها على انضمام مصر لتجمع دول المحيط الهندى، استناداً إلى أن إقدام الهند على إنشاء هذا المنتدى قد جاء فى أعقاب قيام الصين بإنشاء منتدى الصين – أفريقيا، وأن مشاركة مصر فى هذا المنتدى إنما يعنى من جملة أمور قيمة مضافة لهذا المنتدى الذى تهدف الهند من خلاله إلى إعادة رسم دورها الإقليمى والعالمى، وهو المنتدى الذى يمكن القول بأنه يعادل فى أهميته للهند فى الوقت الحاضر ذات الأهمية التى مثلتها حركة عدم الانحياز للهند خلال عقود الخمسينات والستينات والسبعينات.

وعلى هذا نخلص من تحليل دور الأطراف الثالثة فى العلاقات المصرية – الهندية إلى أنه وباستثناء إسرائيل التى تظل – كطرف ثالث – لها تأثيرها السلبى على الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات، فإن دور الأطراف الثالثة الأخرى – سواء تمثلت فى الصين، باكستان، العلاقات المصرية – العربية، التحالفات الدولية لمصر والهند، إدراك مصر والهند للمكانة الإقليمية والدولية لبعضهما البعض – قد تقلص تأثيرها بدرجة كبيرة خلال المرحلة الحالية من العلاقات بين الدولتين، وهو ما يعنى أن الأرضية أضحت ممهدة لإدارة العلاقات بينهما على أساس من الموضوعية والعقلانية التى يمكن للدولتين من خلالها مناقشة القضايا محل الاتفاق والاختلاف فى إطار من الاحترام المتبادل لمصالحهما الاستراتيجية. وهذا ما ينقلنا إلى النقطة التالية والأخيرة من النقاط المتعلقة بالجانب السياسى فى العلاقات المصرية – الهندية وهى الآفاق المستقبلية للتعاون السياسى بين البلدين.

ثالثا: الآفاق المستقبلية للتعاون السياسى بين مصر والهند

تمثل آلية الحوار الاستراتيجى على مستوى وزيرى خارجية مصر والهند التى تم الاتفاق على إنشائها خلال زيارة الرئيس الأسبق مبارك للهند فى نوفمبر ٢٠٠٨ خطوة جيدة فى هذا الشأن على صعيد دعم التشاور السياسى المنتظم بين البلدين حول القضايا الثنائية والإقليمية.[٧٣] ولسفير الهند الحالى بالقاهرة أر. سواميناثان تصور مهم للغاية بشأن مستقبل التعاون السياسى بين مصر والهند – ورد فى معرض محاضرته التى ألقاها أمام المجلس المصرى للشئون الخارجية فى مارس ٢٠٠٨ – حيث أكد أن هذا التعاون سوف يصبح فى

المستقبل متعلقا بقضايا بعينها تماما كما هو الوضع بين دول الغرب.[٧٤] ولا شك أن هذا التصور المهم لسفير الهند إذا ما تحقق فى إطار آلية الحوار الاستراتيجى مستقبلا بين الدولتين، فإنه سوف يعد دليلاً على النضج الكبير الذى وصلت إليه العلاقات بينهما، خاصة وأن الأرضية ممهدة لذلك فى ضوء ما سبق أن أشرنا إليه من تحرر هذه العلاقات من تأثيرات كثير من الأطراف الثالثة عليها.

وفى هذا الخصوص يكشف تحليل تصريحات كلا من الرئيس الأسبق مبارك خلال زيارته للهند، والسيد مانموهان سنغ رئيس الوزراء الهندى السابق عن وجود قدر كبير من التباين فى أولويات القضايا التى ترغب كل من الدولتين فى تحقيق التنسيق السياسى بشأنها. ففى الوقت الذى حصر فيه الرئيس الأسبق مبارك هذه القضايا فى القضايا الاقتصادية وقضايا الأمن الإقليمى والعالمى، فقد حصرها السيد مانموهان سنغ فى قضايا أمن الطاقة، والأمن الغذائى، وتغير المناخ، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وخلق نظام دولى يتسم بالمزيد من العدل والمساواة.[٧٥] ومن نافلة القول التأكيد على حقيقة أن هذا الاختلاف بين الدولتين حول أولويات القضايا هو أمر طبيعى لأنه يتعلق بالأولويات الوطنية لكل منهما. فالقضايا التى طرحها رئيس الوزراء الهندى تعبر عن الشواغل الملحة للهند فى المرحلة الحالية الناجمة عن نموها الاقتصادى المتصاعد وتزايد استهلاكها من الطاقة، وضخامة عدد السكان لديها، فضلاً عن تنامى الاتجاهات الأصولية المتطرفة بها. فى حين أن ما طرحه الرئيس الأسبق مبارك يعبر أيضاً عن الأولويات الوطنية لمصر والتى تأتى فى مقدمتها قضايا الانتشار النووى فى منطقة الشرق الأوسط، والتواجد العسكرى الأجنبى بالمنطقة.

ولكن إذا ما استثنينا فى هذا الشأن القضايا التى هى محل خلاف بين مصر والهند وأبرزها قضايا الانتشار النووى وما يتصل بها من قضية التسلح النووى الإسرائيلى، فإن هناك العديد من القضايا التى قد تمثل أرضية للحوار لتقارب مواقف البلدين بشأنها، ومنها على سبيل المثال:

أ- قضايا حقوق الإنسان، إذ تتماثل المواقف المصرية والهندية فى هذا الشأن إلى حد كبير فى رفض التوظيف السياسى الدولى لهذه الحقوق بغرض التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وذلك من خلال التدخلات الدولية لأغراض إنسانية.[٧٦]

ب- قضية تفعيل حركة عدم الانحياز، خاصة وأن مصر تتولى حالياً رئاسة الحركة لمدة ثلاث سنوات قادمة بدءا من القمة الخامسة عشرة التى عُقدت فى يوليو ٢٠٠٩ بشرم

الشيخ. وتعتبر هذه فرصة جيدة لتحقيق قدر أكبر من التقارب بين الدولتين بخصوص تطوير الحركة باعتبارهما من المؤسسين لها.

ج- قضايا التطرف والإرهاب، وهى القضايا التى تتلاقى فيها مواقف مصر والهند بدرجة كبيرة، إذ لم تفتأ مصر تندد بالحوادث الإرهابية التى تعرضت لها الهند، ومنها أحداث بومباى فى أواخر نوفمبر ٢٠٠٨، والتى أكد فيها الرئيس الأسبق مبارك وقوفه مع الهند.(٧٧)

د- قضايا تحرير التجارة فى إطار منظمة التجارة العالمية.

أهم الزيارات المتبادلة فى الفترة الاخيرة:

- التقى المهندس إبراهيم محلب، رئيس الوزراء، مع نافديب سوري، سفير الهند بالقاهرة، يوم ٣١ يوليو ٢٠١٤ لبحث مستقبل العلاقات بين البلدين بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في مصر، وتطلع الدولتين لمزيد من التعاون الاقتصادي.

وناقش اللقاء زيادة مجالات التعاون الصناعي وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتحديات التي تواجه البلدين، والآليات اللازمة لفتح آفاق جديدة للمزيد من التنمية الاقتصادية.

كما ناقش الاجتماع بحث الاستفادة من الخبرة الهندسة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتدريب المهني.

- بعث رئيس الهند براناب موخيرجي ورئيس الوزراء ناريندرا مودي برسالتي تهنئة إلى الرئيس المصري المنتخب عبد الفتاح السيسي لنجاحه في الانتخابات ، وذلك فى ٤ يونيو ٢٠١٤ .

وفي رسالته، صرح الرئيس الهندي "بأنه كان يتابع عن كثب التطورات في مصر وكان يتمنى دائما كل خير لبلدكم العظيم وشعبها الصديق".

كما تقدم رئيس الوزراء الهندي الذي تم انتخابه مؤخراً ناريندرا مودي بتحياته إلى الرئيس المنتخب مصرحاً بأنه "على ثقة من أنه تحت قيادتكم الحكيمة ستشهد مصر عصراً جديداً من الاستقرار والرخاء"، معرباً عن تطلعه إلى العمل عن كثب مع سيادتكم لدعم وزيادة العلاقات الثنائية في السنوات القادمة لتلبية طموحات شعبينا".

- زيارة وزير الخارجية نبيل فهمي السابق للهند فى ٢٠١٣/١٢/٥، التقى وزير الخارجية خلال الزيارة كلا من "حميد أنصارى" نائب رئيس الهند وسلمان خورشيد وزير خارجيتها. عرض فهمي تطورات الأوضاع في مصر "والتي تعكس تغيرًا مجتمعيًا شاملاً وليس مجرد تغير حكومات"، مؤكدا إصرار المصريين على "رسم مستقبلهم بأيديهم". واستعرض ما تم إنجازه من خريطة المستقبل خاصة انتهاء لجنة الخمسين من إعداد مشروع الدستور وتسليمه للرئيس تمهيدا لإجراء استفتاء عام بشأنه. وأوضح المتحدث أن نائب الرئيس الهندي أعرب عن تقديره لتقدم الأوضاع في مصر ودعمهم لإرادة الشعب المصري، مؤكدا أهمية مكانة مصر الإقليمية والدولية وأن ما يحدث بها يؤثر على محيطها الإقليمي، مشيرا إلى العلاقات التاريخية التي تجمع بين البلدين. كما تناول اللقاء أيضا سبل تطوير العلاقات الثنائية في المجالات كافة فضلا عن عدد من القضايا الإقليمية والدولية وفي مقدمتها قضايا الأمن الإقليمي. تناولت المباحثات بين فهمي ونظيره الهندي سلمان خورشيد العلاقات الثنائية وعددا من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. كما تناولا الوزيران سبل تعميق وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية.

ونوه فهمي إلى أهمية تأسيس حوار استراتيجي مع الهند يشمل مختلف الموضوعات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بصورة دورية تهدف إلى تنسيق المواقف بين البلدين في المحافل الدولية الأمر الذي لقي ترحيبا من الجانب الهندي حيث من المقرر أن تستقبل القاهرة وفدا من الخارجية الهندية لبدء وضع التصور السياسي للحوار بين البلدين. وتناولا الوزيران أيضا سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين حيث أكد فهمي أهمية ضخ مزيد من الاستثمارات الهندية في مصر استفادة من الفرص القائمة.وطبقا للمتحدث ، فإن الوزير الهندي أعرب عن اهتمام الشركات والمستثمرين الهنود ببحث فرص

الاستثمارات والتبادل التجاري مع مصر ، مشيرا إلى أن إجمالي قيمة التبادل التجاري بين البلدين بلغ ٥ مليارات دولار. كما استعرض فهمي الرؤية المصرية في عدد من الملفات الإقليمية المهمة وقضايا الأمن الإقليمي حيث تم تناول الأزمة السورية واتفقا على أهمية انعقاد مؤتمر جنيف ٢ وتنفيذ ما تم التوصل إليه في جنيف ١، وأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع هناك. كما بحثا الوزيران تطورات القضية الفلسطينية حيث اتفقا على ضرورة احترام قرارات الشرعية الدولية. وتناولا تطورات الأوضاع في ليبيا والاتفاق الأخير بين الدول الكبرى ٥+١ وإيران حول برنامجها النووي، فضلا عن ملف إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن. كما بحثا الوزيران أيضا قضية الانتشار النووي وأهمية إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي فى الشرق الأوسط وكذلك دعم الدخول في حوار إقليمي بين الدول العربية والدول المجاورة أو الدول التي قد تكون لها اتصالات بالمنطقة والعمل في هذا السياق على تكثيف الاتصالات العربية الهندية حفاظا على العلاقات التاريخية.

وقد أكد وزير الخارجية نبيل فهمى السابق خلال القائه محاضرة بعنوان "التطورات في مصر والمنطقة" في معهد دراسات وتحليلات الدفاع بنيودلهي (إدسا) فى ٦ / ١٢ / ٢٠١٣ أن ما يحدث في مصر هو عملية تغيير مجتمعي بهدف البحث عن الهوية المصرية للقرن ٢١ وليس مجرد تغيير حكومات مع التأكيد أن المصريين لديهم تصميم على صياغة مستقبلهم بأيديهم. وأرجع السبب وراء هذا التغيير المجتمعي الذى يشمل دولا اخرى فى الشرق الاوسط إلي وجود شريحة كبيرة من الشباب واتساع حرية تداول المعلومات وسوء الادارة وهو ما دفع هؤلاء الشباب إلي طلب إصلاحات دستورية بضرورة منح المزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهو ما يتطلب وقتاk للوصول إلي حالة الاستقرار بعد تحقيق الأهداف المطلوبة. وأوضح أن التحدي الحالي أمام الحكومة المصرية هو المضي قدماk في بناء المؤسسات الدستورية وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بصورة تتلازم مع محاولات استعادة الأمن، والمضي في إجراء الحوار المجتمعي وإعادة تنشيط الاقتصاد.وأشار الوزير الى أن الهدف من عملية التحول الديمقراطي هو تغيير الثقافة السياسية بحيث يتم احترام الرأي والرأي الأخر، مضيفا أن استكمال المسار الديمقراطي يحتاج إلي المزيد من وقت وانه من الوارد ان تشهد الفترة القادمة حدوث بعض حالات

العنف وذلك بهدف عرقلة تنفيذ خارطة الطريق. وشدد على أن الأولوية الآن لترتيب البيت من الداخل وذلك بهدف استعادة مصر لدورها الإقليمي اعتمادا على ريادتها الحضارية والثقافية والبدء في ملئ الفراغ المتولد من غيابها خلال الفترة الماضية مضيفا أن هذا التوجه يتطلب وضع تصور لمنطقة الشرق الأوسط لعام ٢٠٣٠ مع تركيز السياسة الخارجية المصرية خلال المرحلة المقبلة على تحديد واضح الأهداف القومية ووضع سياسات لتنفيذ تلك الأهداف مع التركيز على البعدين العربي والأفريقي للسياسة الخارجية المصرية وخاصة قضايا عملية السلام ، وسوريا، وإدارة الموارد المائية، أمن الخليج.

(٢)
الجانب الاقتصادى فى العلاقات المصرية الهندية: الفرص والتحديات

من الملفت للنظر أن هذا الجانب الاقتصادى كان هو المكون الأهم والمميز تاريخيا للعلاقات المصرية الهندية، إذ ظلت مصر هى المنفذ الأهم لتصريف السلع والمنتجات الهندية إلى أوروبا، وذلك إلى أن تم اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح من جانب الرحالة البرتغالى فاسكودا جاما فى أواخر القرن الخامس عشر، وهو الأمر الذى كان – وكما نعلم – هو بداية النهاية للدولة المملوكية فى مصر. وبخضوع الهند للتنافس الاستعمارى الأوروبى وخضوع مصر للاحتلال العثمانى ومن بعده البريطانى، فقد تجمدت أوجه التعاون الاقتصادى بين الجانبين. وبرغم ما شهدته العلاقات السياسية بين مصر والهند فى أعقاب حصولهما على الاستقلال وبخاصة فى عهد ناصر/نهرو – كما سبق بيانها – من طفرة هائلة، إلا أن ذلك لم ينعكس على مستوى التعاون الاقتصادى بينهما. إذ لم تتجاوز قيمة الواردات الهندية من مصر فى عام ١٩٦٩/١٩٧٠ مبلغ ١٣ مليون جنيه مصرى، مقابل صادرات منها لمصر بقيمة بلغت نحو ٣٠ مليون جنيه مصرى فى ذات العام.(٧٨)

ولكن مع قيام مصر والهند بتدشين برنامجهما للإصلاح الاقتصادى منذ أوائل التسعينيات، فقد بدأ هذا المكون الاقتصادى يسترد مكانته فى هيكل العلاقات بين البلدين حتى أصبح هو المكون المميز لها خلال السنوات العشر الماضية. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال النقاط التالية التى تتناول معدلات هذا التبادل التجارى بين البلدين، وأسباب تحقق هذه الطفرة التجارية، والفرص المستقبلية المتاحة، ومعوقات التعاون الاقتصادى بين البلدين، وذلك كما يلى:

أولاً: معدلات التبادل التجارى بين مصر والهند

فى هذا الخصوص زادت قيمة التبادلات التجارية بين البلدين من نحو ١١٧ مليون دولار فى عام ١٩٩٢/١٩٩١[٧٩] إلى نحو مليار دولار فى عام ٢٠٠٤، ثم إلى نحو ٣.٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨.[٨٠] كما زادت الاستثمارات الهندية فى مصر من نحو ٣٥٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٧٥٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٧،[٨١] ومن المتوقع أن تتجاوز هذه الاستثمارات مليارى دولار بحلول عام ٢٠١١.[٨٢] ووفقاً لتصريحات السفير المصرى بالهند د. محمد حجازى – المنشورة فى الأهرام القاهرية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٦ – فإن الهند تخطط لاستثمار ما قيمته نحو ٣٥ مليار دولار خلال السنوات المقبلة فى مجالات إنشاء المجمعات الصناعية الضخمة لإنتاج الأسمدة، والبتروكيماويات، والمواد البلاستيكية، والحديد والصلب، والطاقة المتجددة.[٨٣] كما زاد عدد السياح الهنود إلى مصر من نحو ٣٥ ألف سائح فى عام ٢٠٠٤،[٨٤] إلى نحو ٩٠ ألف سائح فى عام ٢٠٠٨.[٨٥] وبهذه الطفرة فى الاستثمارات الهندية بمصر ومعدلات التبادل التجارى بين البلدين، فقد أضحت مصر من بين أهم الشركاء التجاريين للهند فى إفريقيا، كما أصبحت الهند تحتل المرتبة الـ ١٢ فى قائمة الدول المستثمرة فى مصر.[٨٦]

ولكن هناك ملاحظتين على هذه الطفرة فى التبادل التجارى بين مصر والهند، وهما:

١- أن الميزان التجارى فى هذه التبادلات هو لصالح مصر، فمن إجمالى قيمة المبادلات التجارية البالغة نحو ٣.٥ مليار دولار، منها ١.٩ مليار دولار صادرات مصرية للهند، مقابل ١.٦ مليار دولار واردات مصرية من الهند.[٨٧]

٢- أن ٩٥% من الصادرات المصرية للهند تتكون من البترول والغاز وفق ما أورده سفير الهند بالقاهرة أر. سواميناثان فى تصريحاته المنشورة بصحيفة العالم اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤. بينما تتكون الواردات المصرية من الهند من اللحوم المجمدة، والشاى، والسلع المصنعة، والسيارات، والسكر، وغيرها.[٨٨]

وإلى جانب هذه التبادلات التجارية فقد اتسعت دائرة التعاون الاقتصادى بين البلدين لتشمل مجالات التدريب، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المحاسبية والتمويلية، والموارد البشرية. وكانت الدولتان خلال زيارة مبارك للهند قد وقعتا خمس اتفاقيات حول التعاون فى هذه المجالات.[٨٩] هذا بالإضافة إلى التعاون الذى تسعى إليه مصر فى الوقت الحاضر مع الهند فى مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.[٩٠]

ثانياً: أسباب تزايد التبادل التجارى بين مصر والهند

يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ثلاثة عوامل أولها عوامل تنظيمية مؤسسية، وثانيها عوامل موضوعية نابعة من المزايا التى تتمتع بها مصر اقتصاديا بالنسبة للمستثمر الهندى، وثالثها عوامل نابعة من نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى فى كلا البلدين، وذلك كما يلى:

أ- العوامل التنظيمية والمؤسسية: وتتمثل فى ما قامت به الدولتان من عقد للعديد من الاتفاقيات المنظمة للتعاون الاقتصادى بينهما، وأبرزها: [٩١]

١- اتفاقية التجارة الثنائية فى عام ١٩٧٧ والتى تنص على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

٢- اتفاق إنشاء اللجنة المشتركة فى عام ١٩٨٣.

٣- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى.

٤- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة فى عام ١٩٩٧ والتى دخلت حيز النفاذ فى نوفمبر ٢٠٠٠.

هذا وتتفاوض مصر حاليا مع الهند من أجل وضع اتفاق إطارى للتجارة والاستثمار بين البلدين، وذلك حسبما جاء فى تصريحات وزير التجارة والصناعة المصرى الأسبق رشيد محمد رشيد – المنشورة بالأهرام بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣١ – خلال زيارة نظيره الهندى أناند شارما لمصر فى أكتوبر ٢٠٠٩. كما أشار رشيد أيضا إلى أنه من المقرر أن يتم تشكيل مجلس أعمال هندى – مصرى جديد يتناسب والمنظومة الجديدة للاستثمار بين البلدين، وسوف يكون هدفه مضاعفة حجم التجارة بين البلدين وتسهيل عمل الشركات وإتاحة فرص الاستثمار للشركات الهندية فى مصر.[٩٢]

ب- العوامل الموضوعية: وتتمثل – حسبما جاء فى تصريحات سفير مصر بالهند د. جهاد ماضى المنشورة بالأخبار القاهرية بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٥ – فى ما تتيحه الاتفاقيات التجارية لمصر من مزايا للمنتج ذى المنشأ المصرى من دخول الأسواق دون عوائق جمركية سواء إلى إفريقيا عبر اتفاقية الكوميسا، أو إلى البلدان العربية عبر اتفاقيات التجارة الحرة، أو إلى أوروبا عبر اتفاقية الشراكة المصرية – الأوروبية.[٩٣] وإذا كانت مصر فى ضوء هذه المزايا تتيح فرصا للمستثمر الهندى للدخول إلى تلك الأسواق الإفريقية والعربية والأوروبية، فإن تحقيق مزيد من التعاون الاقتصادى وفتح أسواق أيضا للمنتج المصرى بالخارج يتطلب من الهند أيضا مساعدة مصر فى الانضمام إلى تجمع دول المحيط الهندى الذى يتيح للدول الأعضاء به فرصا تجارية جيدة. إذ أدى منذ إنشائه فى عام ١٩٩٧ إلى

زيادة الاستثمارات والتجارة بين الدول الأعضاء به. وقد سبقت الإشارة إلى اعتراض الهند على انضمام مصر لهذا التجمع، حيث وافقت فقط على منحها صفة مراقب.(٩٤)

ج- العوامل ذات الصلة بنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى فى كلا البلدين منذ أوائل التسعينيات، حيث قامت الدولتان باتخاذ الكثير من الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والاستثمارات وغيرها من العوامل الدافعة لزيادة معدلات التبادل التجارى والاستثمارى فيهما.

- ملامح تطور العلاقات الاقتصادية الثنائية فى فترة مابعد ٢٠١١ حتى ٢٠١٤"

شهدت العلاقات المصرية الهندية في مجال الاقتصاد والتجارة خلال الأعوام الماضية تطوراً ملحوظاً ونمواً مطرداً وزيادة ملحوظة في حجم التبادلات التجارية.

تعد مصر حالياً أحد أهم الشركاءالتجاريين بالنسبة للهند فى افريقيا وفى المقابل تعد الهند سادس أكبر شريك تجارى لمصر، وهى ثانى أكبر جهة تصدير وعاشر أكبر مورد، وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين خلال السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥ نحو ٤.٧٦ مليار دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية للهند خلال هذة السنة ١.٧٤ مليار دولار مع تمتع سلة الصادرات المصرية للهند بالتنوع فى منتجاتها التى تشمل النفط الخام والفوسفات الصخرى والكيماويات والقطن والفاكهة.

ويوجد بمصر نحو ٥٠ شركة هندية نشطة بإجمالى حجم استثمار يصل الى نحو ٣ مليار دولار نصف هذة اتلشركات مملوكة لهنود بالكامل أو مشروعات مشتركة مع مصريين، أما النصف الأخر فيعمل فى مصر عن طريق مكاتب ممثلة له ويقوم بتنفيذ مشروعات مختلفة لصالح منظمات حكومية وتوفر هذة الشركات عمالة مباشرة وغير مباشرة فى مصر تقدر بنحو ٣٥ الف عامل.

- في ٤-٣-٢٠١٢، اتفقت اللجنة الوزارية المصرية- الهندية المشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين ، في ختام أعمالها بالقاهرة ، على تعزيز التبادل التجاري بالبلدين ، وتشكيل مجموعة عمل في مجال التجارة والجمارك ، ودراسة الاستثمار المشترك في مجالات الزراعة ، والتصنيع ، والصناعات الغذائية ، وغيرها من

المجالات . كما اتفق الجانبان على إقامة مشروع لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية لمائة منزل في عدد من القرى المصرية ، وكذلك تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء ، والهيئة الوطنية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء المصرية ، للتعاون في مجالات الاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية

- خلال الفترة من (يناير – يونيو) ٢٠١٠ ، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ١٦٥٥.٣٥ مليون دولار بنسبة إرتفاع قدرها ١٤,٨ % بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩ ،وانعكس ذلك على الميزان التجاري الذي حقق فائضاً قدره ٢٥.٤٧ مليون دولار لصالح مصر خلال نفس الفترة،نظراً لأن الهند تعد ثالث أكبر شريك تجاري لمصر.

- في ١٨-١١-٢٠٠٨ شهد الرئيس الأسبق مبارك ورئيس الوزراء الهندي بقصر "حيدر أباد" بالهند التوقيع علي ٦ أتفاقيات وهي اتفاقية الإعفاء المتبادل من تأشيرات الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة واتفاقية تبادل تسليم المجرمين والاعلانات المشتركة ومذكرات التفاهم لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في عدد من المجالات التجارية والدبلوماسية والقضائية والصحية والاستخدام السلمي للفضاء .
- وقع الاتفاقيات وزير الخارجية المصرى ونظيره الهندي برناب موخرجي علي الاعلان الختامي الصادر عن زيارة الرئيس السابق مبارك للهند.
- كما وقع الوزيران علي ٣ مذكرات تفاهم اولها للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للفضاء ووقعها رئيسا هيئة ابحاث الفضاء الهندي " ايسرو " ، كما تم التوقيع علي مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين في مجال الصحة والدواء ، اما مذكرة التفاهم الثالثة فتتعلق بالتعاون في مجال التجارة والتعاون الفني ووقعها وزير الصناعة والتجارة السابق المهندس رشيد محمد رشيد ووقعها عن الجانب الهندي وزير التجارة كمال ناث.

أولا : أهم الاتفاقات الموقعه بين البلدين :

١. إتفاق التجـارة :

تم توقيعه فى ١٩٧٧/١٠/١٣ ويتم فى اطاره اتمام كافة المعاملات بين البلدين بالعملات الحرة ، وأهم ما تضمنه النص على معاملة الدولة الأولى بالرعاية "MFN" ، وتشجيع المشاركة فى المعارض والأسواق الدولية المقامة فى البلدين .

٢. إتفاق إنشاء اللجنة المشتركة :

تم توقيعه فى ١٩٨٣/٩/٣ وقد تضمن فيما تضمنه النص على تشجيع تبادل المنتجات الوطنية وإقامة مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات المشتركة بصفة عامة ، وينبثق عن هذه اللجنة لجنة فرعية تختص ببحث الموضوعات التجارية والتعاون الاقتصادى فى إطار اجتماعات هذه اللجنة .

٣. إتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة :

تم توقيعها فى ١٩٩٧/٤/٩ ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من نوفمبر ٢٠٠٠ ، وقد تضمنت تشجيع وخلق ظروف أفضل لمستثمرى أى من البلدين للاستثمار فى البلد الأخر ، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على إستثمارات كل طرف لدى الطرف الأخر .

٤. إتفاقية تجنب الازدواج الضريبى :

وقعت فى ١٩٦٩/٢/٧ وقد تضمنت أهم بنودها تجنب الازدواج الضريبى على الدخل الناتج عن التمويل العقارى والأرباح التجارية والصناعية ، والنقل الجوى والبحرى ، والمشروعات المشتركة وغير ذلك . وقد أجريت عدة مفاوضات بين الجانبين لتجديد هذه الاتفاقية وينتظر التوقيع عليها بعد تجديدها فى أقرب وقت ممكن .

ثانيا : تطور التبادل التجارى بين مصر والهند :

يتضح زيادة حجم التبادل التجارى بين مصر والهند بشكل مطرد خلال الأعوام المذكورة وبلغت هذه الزيادة أقصاها عام ٢٠٠٥ حيث بلغ حجم التبادل التجارى ما قيمته نحو ٣ر١٥٣٢ مليون دولار وذلك بنسبة زيادة قدرها حوالى ٤١% عن العام السابق " ٢٠٠٤ " .

كما حقق الميزان التجارى بين البلدين فائضا لصالح مصر خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بلغ أقصاه عام ٢٠٠٥ حيث بلغت قيمة الفائض فى الميزان التجارى لصالح مصر نحو ٤٦٦ مليون دولار بعد أن كان حوالى ٢٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤ وذلك بنسبة زيادة قدرها حوالى ٧١% .

وقد شهدت الصادرات المصرية من السلع غير التقليدية زيادة ملحوظة ومتنامية خلال الفترة المشار اليها حيث حققت ما قيمته نحو ٨ر٢٠٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٥ بالمقارنة بما قيمته حوالى ١٢٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ أى بنسبة زيادة قدرها حوالى ٦٥% . كما بلغت نسبة الزيادة التى حققتها الصادرات المصرية (بعد اضافة البترول الخام ومنتجاته) نحو ٢ر٤٧% بالمقارنة بالعام السابق " ٢٠٠٤ " .

وفى الوقت نفسه فقد حققت الصادرات المصرية من البترول ومنتجاته للهند خلال عام ٢٠٠٥ ما قيمته حوالى ٣ر٧٩٤ مليون دولار بزيادة قدرها حوالى ٢ر٤٣% عن العام السابق " ٢٠٠٤ " حيث بلغت آنذاك ما قيمته حوالى ٨ر٥٥٤ مليون دولار ، وقد شهد عام ٢٠٠٥ توريد أول شحنة من الغاز الطبيعى المسال " LNG " المصرى الى الهند بلغت قيمتها نحو ٧٠ مليون دولار .

كما ارتفعت الواردات المصرية من الهند بشكل ملحوظ ومتنامى خلال الفترة محل البحث حيث حققت ما قيمته حوالى ٢ر٥٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بالمقارنة بما قيمته حوالى ٤٠٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤ أى بنسبة زيادة قدرها حوالى ٣١% .

١- أهم بنود الصادرات المصرية للهند :
مثلت أهم الصادرات المصرية للهند في البترول الخام ومنتجاته ، الغاز الطبيعي ،القطن الخام ، الفوسفات الصخري ،فحم الكوك ،خردة الحديد والمعادن الأخرى ، الجلود المدبوغة ونصف المصنعة ،اليوريا ،بذور البرسيم ،الإطارات ،ألواح الحديد ،أسلاك النحاس ، الرصاص ،خيوط النايلون المستخدمة في صناعة الإطارات ، كما تمثلت أهم الواردات المصرية من الهند في الزيوت ومنتجات بترولية ،الخيوط والغزول القطنية المصنعة، اللحوم ،المركبات ، السيارات ،الإطارات ، مضخات المياه ، قطع غيار السيارات والمحركات ، الشاي ،الأصباغ والكيماويات ،التبغ ،الأدوية والأمصال واللقاحات ، ورق ومنتجات ورقية .

ثالثا: الاستثمارات الهندية فى مصـر :

الاستثمارات الهندية فى مصـر :
تبلغ الاستثمارات الهندية في مصر حوالي ٢.٥ مليار دولار، وتتركز أساسا فى قطاعات الغزل والنسيج ، الصناعية ، تخزين البضائع المتنوعة ، البترول والبتروكيماويات ، جرت اتصالات عديدة مع الشركات الهندية الكبرى وعلى رأسها شركة TATA، SATYAM، BIRLA، KIRLOSKAR، IFFCO، RELIANCE،ESSAR لوضع خطط استثمارية طموحة خلال الفترة المقبلة خاصة في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب ، حيث أبدت شركة Reliance رغبتها في إنشاء مجمع للبتروكيماويات، وأبدت شركات ESSAR رغبتها في إقامة مجمع للحديد والصلب ومجمع لتكرير البترول ، فيما أبدت شركات TATA رغبتها في إنشاء مجمع للحديد والصلب ومجموع لإنشاء أسمدة اليوريا والأمونيا.

كما يشهد التعاون في مجال المعارض التجارية المتبادلة نمواً كبيراً . وكانت هناك زيارات متعددة لوفود هندية تجارية واقتصادية، وهو ما أسهم في تنظيم المعرض التجاري الهندي في الفترة من ٢١-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧ تحت شعار "صنع في الهند" والذي لاقى نجاحاً كبيراً.

مما يذكر أن هناك أطراً مؤسسية تم انشاؤها بنهاية التسعينيات لتفعيل التعاون الاقتصادى بين البلدين قامت بعقد عدد من الاجتماعات خلال الأعوام الخمسة الماضية، وتتمثل هذه الأطر المؤسسية في:

١. المجموعة المصرية الهندية المشتركة لرجال الأعمال : المجموعة المصرية الهندية المشتركة لرجال الأعمال INDO-EGYPT BUSINESS GROUP بين اتحاد الصناعات المصرية ونظيره الهندى وتغطى أعمال المجموعة مجالات التعاون الاستثماري والتجاري والفني كالطاقة غير التقليدية، صناعة الجرارات الزراعية الصغيرة ، الصلب، تكنولوجيا المعلومات، الأسمدة والكيماويات، السياحة وإدارة الفنادق،والصناعات الهندسية.

٢. مجلس الأعمال المشترك: (COUNCIL J B C JOINT BUSINESS) بين اتحاد الغرف التجارية المصرية ونظيره الهندى ، وتشمل أنشطة المجلس تبادل المعلومات التجارية، وتوفير خدمات تسوية المنازعات التجارية التى تنشأ بين الطرفين عن طريق التحكيم ، وتبادل المشاركة فى المعارض التجارية فى البلدين .

يصادف تفعيل هاتين المجموعتين عراقيل تتصل بالاساس بعزوف رجال الأعمال المصريين فى مقابل حماس نظرائهم الهنود ومتابعتهم الحثيثة؛ اذ لا يزال الاهتمام بمصر قائما من جانبهم للاستفادة من عضوية مصر في تجمع الكوميسا عن طريق الاستثمار في مشروعات صناعية مشتركة في مصر تتمتع منتجاتها بالمزايا الممنوحة للمنتجات ذات المنشأ المصري في دول هذا التجمع، ومن نفس هذا المنطلق يأتي الحماس لإقامة مشروعات مشتركة في مصر توجه منتجاتها للتصدير الي دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية. ومن أهم الصادرات المصرية للهند: قطن خام – أسمدة خام – أسمدة مصنعة – بترول خام ومنتجاته – كيماويات عضوية وغير عضوية – جلود – مصنوعات معدنية، ويجرى العمل على توسيع نطاق الصادرات المصرية وخاصة من الفوسفات الصخري والامونيا.

ومن أهم الواردات المصرية من الهند: غزل القطن – سمسم – شاي – بن – توابل – منتجات صيدلانية – معدات متنوعة – قطع غيار وسائل نقل – مطاط صناعي ومنتجاته.

تسعى مصر للاستفادة من الخبرة الهندية في مجال تطوير المشروعات الصغيرة المتوسطة وتنشيط تعاون الصندوق الاجتماعي للتنمية بمصر مع نظيره الهندي وتفعيل اتفاق الصندوق والهيئة العربية للتصنيع من جانب مصر ومؤسسات هندية في مجال البرمجيات وصناعة الحاسب الآلي.

اتفاقيات اخرى هامة تم توقيعها على النحو التالى :

- اتفاقية النقل البحري عام ١٩٦٦.
- اتفاقية للطيران المدني والنقل الجوى عام ١٩٦٨.
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي عام ١٩٦٩.
- اتفاقية للتجارة عام ١٩٧٧ (بديلاً لإتفاق التجارة والدفع الموقع ١٩٥٣).
- تم التوقيع عام ١٩٩٩ بالأحرف الأولى على اتفاق للشراكة بين مصر والهند.
- اتفاقية التعاون الجمركي عام ١٩٩٧.
- مذكرة تفاهم بشأن التعاون في المجال السياحي عام ١٩٩٧.
- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة عام ١٩٩٧.
- مذكرة تفاهم لتنمية مشروعات تطوير الصناعات الصغيرة عام ١٩٩٨.
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأبحاث والإرشاد الزراعي عام ١٩٩٨.
- اتفاقية لتطوير صناعة البرمجيات والغزل والنسيج وإقامة المشروعات المختلفة عام ١٩٩٨.
- مذكرة تفاهم في مجال ترويج وتنمية الصادرات نيودلهي عام ١٩٩٨.
- اتفاقية بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر ومجلس البحوث والتنمية الصناعية بالهند (١٩٩٨).
- مذكرة تفاهم بين البورصة القومية الهندية وبورصتي القاهرة والإسكندرية (٢٧مارس٢٠٠١).

- مذكرة تفاهم بين اتحاد الصناعات الهندي وصندوق التنمية الاجتماعية (٢٠٠٢).
- مذكرة تفاهم بين هيئة المعارض والأسواق الدولية بمصر وهيئة تنمية التجارة الهندية (٢٠٠٣).

ثالثاً: معوقات التعاون الاقتصادى بين مصر والهند

وفقاً لمسئولى المفوضية التجارية لمصر فى الهند، فإن من أبرز القيود التى لا تزال تحد من الصادرات المصرية للهند ما يتعلق بعاملين، وهما:[٩٥]

أ- التغيير المفاجئ لنسب الرسوم الجمركية المطبقة على السلع المصدرة للهند.

ب- إمكان تطبيق إجراءات الرقابة على أى من السلع والصادرات المصرية بدعوى تهديدها للصناعة المحلية الهندية، وإمكانية تغيير منافذ الاستيراد فى الهند مما يعوق استيراد أى سلع أو منتجات مصرية فى المستقبل.

وبالإضافة إلى هذين العاملين هناك عامل آخر مشترك أشار إليه سفير الهند بالقاهرة أر. سوامیناثان – فى محاضرته القيمة أمام المجلس المصرى للشئون الخارجية – ويتمثل فى عدم وجود وعى كاف لدى قطاع الأعمال والصناعة فى كلا البلدين بإمكانات ومتطلبات السوق بهما.[٩٦]

رابعاً: الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية المصرية – الهندية

أضحت هذه العلاقات فى ضوء النمو المطرد لها – على النحو المشار إليه آنفا – هى مناط الاهتمام الأساسى من جانب المسئولين المصريين والهنود على حد سواء. فخلال زيارته للهند أشار الرئيس الأسبق مبارك فى لقائه بمنتدى الأعمال المصرى – الهندى إلى أن دفع التجارة والاستثمارات إلى آفاق جديدة بين مصر والهند كان هو جوهر زيارته للهند.[٩٧] وفى محاضرته القيمة بالمجلس المصرى للشئون الخارجية – فى مارس ٢٠٠٩ – أشار السفير الهندى أر. سوامیناثان إلى نقطتين جديرتين بالتدبر فيهما، وهما:[٩٨]

أ- أن أى محاولة لإيجاد خريطة طريق لتقوية علاقات مصر بالهند خلال السنوات المقبلة ينبغى أن ينصب التركيز فيها على البعد الاقتصادى. ومن ثم فإن القطاع الخاص – وفقاً لرأيه – سوف يكون بمثابة القاطرة التى تقود عملية دعم هذه العلاقات. وبناء على ذلك أكد السفير الهندى أنه من الطبيعى أن يكون للاعتبارات التجارية وزن أكبر فى بناء العلاقات المصرية – الهندية.

ب- إن توطيد العلاقات التجارية بين مصر والهند سوف يؤدى فى المدى البعيد إلى إيجاد علاقات سياسية أكثر قوة.

وبهذا المعنى فإن العلاقات الاقتصادية باتت هى المدخل من وجهة نظر مصر والهند لخلق علاقات سياسية أقوى فى المستقبل بينهما.

وفى هذا الخصوص لا يمكن أن نختم ملف التعاون الاقتصادى فى العلاقات المصرية – الهندية دون الإشارة إلى مجالين مهمين يمكن أن تساعد الهند فيهما مصر كثيراً فى ضوء ما حققته من نجاح هائل فيهما، وهما مجالى تكنولوجيا المعلومات والمقاولات من الباطن، حيث تحولت الهند فى هذا الشأن إلى المكتب الخلفى للعالم.[٩٩]

(٣)
الجانب الأمنى فى العلاقات المصرية – الهندية: الفرص والتحديات

برغم حقيقة سيادة الطابع التعاونى والسلمى تاريخياً على العلاقات بين مصر والهند، وذلك لاعتبارات عديدة تتمحور بدرجة أساسية حول عدم تجاورهما جغرافيا ووجود فواصل أو حواجز بحرية طويلة تفصل بينهما، فضلاً عن انكفاء الهند على ذاتها تاريخياً وعدم تطلعها إلى التوسع خارج حدودها الإقليمية. إلا أن الأحداث التاريخية منذ معركة ديو البحرية التى شارك فيها الأسطولان المصرى والهندى معاً – لأول وآخر مرة – فى عام ١٥٠٩ ضد الأسطول البرتغالى لتهديده المصالح التجارية لهما، قد أثبتت عمق الرابطة بين الأمن القومى للبلدين، وهى الرابطة التى تأكدت بعد ذلك بفعل التنافس الاستعمارى على المنطقتين العربية والآسيوية على مدار القرون الأربعة الماضية منذ أوائل القرن السادس عشر. فكما نعلم جميعاً فقد كان أحد أسباب الحملة الفرنسية على مصر هو تهديد خطوط المواصلات للإمبراطورية البريطانية فى الهند، كما كان أحد الأسباب الجوهرية لاحتلال بريطانيا لمصر هو تأمين وجودها ونفوذها بالهند من خلال السيطرة على قناة السويس. وبمعنى آخر فإن الهند – من خلال التنافس الاستعمارى عليها – مثلت تهديداً أمنياً مباشراً لمصر، انطلاقاً من حقيقة أن تأمين السيطرة عليها من جانب تلك القوى عليها قد تطلب بدوره السيطرة على مصر. زد على ذلك أننا إذا ما أخذنا حقيقة كون الأمن القومى المصرى هو جزء من الأمن القومى العربى، فإن الصلة فى هذه الحالة بين الأمن القومى الهندى والمصرى تعتبر أوثق فى ضوء حقيقة الصلة العضوية أيضا بين الأمن القومى للهند وأمن منطقة الخليج العربى.[١٠٠] ومن هنا يمكن القول بأن تلاقى إرادتى نهرو وعبد الناصر على تبنى سياسة

عدم الانحياز ورفض الأحلاف العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط إنما كان يصب بدرجة أساسية فى تأمين الأمن القومى لبلديهما.

وبهذا المعنى يثير هذا الجانب الأمنى فى العلاقات المصرية الهندية قضيتين أساسيتين تتعلق إحداهما بمجالات التعاون الأمنى بين مصر والهند منذ الاستقلال، فى حين تتعلق الأخرى بالتصور الهندى للأمن القومى المصرى وما يرتبط به من قضايا قد تصبح مصدراً محتملاً للتوتر والصراع بينهما فى المدى الطويل، وفيما يلى هاتين القضيتين بشىء من التفصيل.

أولاً: مجالات التعاون الأمنى بين مصر والهند

إبان الحقبة الناصرية/النهروية سعت الدولتان إلى تحقيق نوع من التعاون العسكرى بينهما فى مجال التصنيع العسكرى، وهو ما تمثل فى مشروع إنتاج الطائرة الحربية المشتركة فى أوائل الستينيات، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل الذريع.[١٠١] وربما ترجع أسباب ذلك الفشل بدرجة أساسية إلى تخلف هيكل الصناعات العسكرية لكلا البلدين آنذاك. وقد مثل هذا الفشل بدوره قيوداً مبكرة على إمكانات التعاون العسكرى بين البلدين، حيث لم تتكرر التجربة مرة أخرى. كما جاء التراجع فى مستوى العلاقات السياسية بين البلدين فى ظل القيادات الهندية التالية لنهرو منذ أوائل السبعينيات ليضع بدوره قيودا أكبر على تعاون البلدين فى هذا الميدان. وفى ضوء ما هو معلن من معلومات، فقد انحصر التعاون الأمنى بين البلدين فى الوقت الحاضر وفق ما جاء فى تصريحات الرئيس الأسبق مبارك خلال زيارته للهند فى نوفمبر ٢٠٠٨ – لصحيفة ذى تايمز أوف أنديا – فى مجال مكافحة الإرهاب، وذلك فى معرض إجابته على سؤال يتعلق بالتعاون بين البلدين فى هذا المجال فأكد أنه تعاون قائم بالفعل.[١٠٢]

<u>وفى هذا الاطار يمكن القول أن أهم أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه الهند فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى تتمحور حول بعض النقاط لعل من أهمها:</u>

- بناء علاقات أكثر قوة ومتانة واستكشاف مجالات وآفاق جديدة للتعاون المصرى الهندى تعتمد على العطاء فى المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعسكرية.
- دعم التواصل والتعاون الثلاثى بين مصر والهند وافريقيا والدفع بخبرات التنمية المتبادلة بين دول العالم النامى والتى تتشابه معظمها فى التحديات والعقبات التنموية هذا

بالاضافة الى تعزيز الحوار المشترك بهدف مجابهة المسائل الاقليمية والدولية المختلفة وتحقيق التكامل الدولى المطلوب فى ظل النظام العالمى الراهن.

ثانياً: التصور الهندى للأمن القومى المصرى واحتمالات الصراع

يثير هذا التصور ثلاث قضايا مترابطة الصلة يتعلق أولها بتأمين الممرات البحرية في قناة السويس والمحيط الهندى، فى حين يتعلق ثانيها بأمن منطقة الخليج، أما ثالثها فيتعلق بالتسلح النووى الإسرائيلى والتعاون العسكرى بين إسرائيل والهند، وذلك كما يلى:

أ- رؤية الهند لتأمين الملاحة فى قناة السويس

كان تأميم مصر لقناة السويس فى عام ١٩٥٦ هى المناسبة الأولى التى كشفت فيها الهند عن الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس لها، وهو ما عبر عنه نهرو فى خطابه بالبرلمان الهندى فى خضم أزمة السويس بقوله "إن الهند لا يمكنها أن تكون طرفاً غير مهتم بأزمة السويس، لأنها مستخدم رئيسى لهذا المرفق المائى وحياتها الاقتصادية والتنموية ليست بمنأى عن التأثر بذلك النزاع". وفى السياق ذاته جاء بيان وزير خارجيته كريشنا مينون داخل البرلمان فى عام ١٩٥٧ بعد انتهاء أزمة السويس، حيث قال "إن القناة تمثل شرياناً أكثر أهمية لحياة الهند منها لحياة البلدان الغربية، حيث تمر ٦٩% من واردات الهند ونحو ٧٠% من صادراتها عبر هذه القناة. لذلك، فإن إعادة فتح القناة يمثل مصلحة حيوية للهند فى خطتها التنموية ولحياتها الاقتصادية ولأسعارها الغذائية".[١٠٣]

وإذا كانت قناة السويس لها مثل هذه الأهمية للهند فى ذلك الوقت الذى كانت صادراتها ووارداتها متواضعة، فإن هذه الأهمية للقناة أصبحت أكبر فى ظل الصعود الاقتصادى الكبير لها. ولذلك فإن السيد مانموهان سنغ – فى حديثه لصحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٥ – لم يجاف الحقيقة عندما أشار إلى أن استمرار استقرار مصر هو من الأصول المهمة للنظام العالمى.[١٠٤] وإذا كانت ثمة دلالة لذلك فإنها تنم عن أن عملية تأمين قناة السويس التى هى من صميم الأمن القومى المصرى تمثل هاجساً لدى الاستراتيجية الهندية حتى ولو لم تعلن ذلك صراحة. ولعل هذا بدوره يثير قضية تأمين الممرات البحرية فى خليج عدن والمحيط الهندى، وهو الأمر الذى يطرح بدوره سؤالاً حول إمكانات أو احتمالات التنسيق المصرى – الهندى فى هذا الشأن سواء من خلال التدريبات البحرية المشتركة أو تبادل المعلومات بشأن أنشطة القرصنة البحرية بالمحيط الهندى التى بات يشهدها فى السنوات الأخيرة بفعل انهيار الدولة الصومالية والتى يمكن أن تؤثر سلباً فى حالة استفحالها على عمليات المرور بالقناة. كما أن وجود مثل هذه الرابطة الوثيقة بين

تأمين الملاحة فى قناة السويس وتأمين الممرات البحرية فى المحيط الهندى يثير أيضاً التساؤل بشأن أسباب معارضة الهند انضمام مصر لتجمع دول المحيط الهندى برغم أن أمن هذا المحيط يمثل أهمية حيوية لمصر؟.

ب - رؤية الهند لأمن الخليج العربى وعلاقته بالأمن القومى المصرى

تثير هذه الإشكالية سؤالاً محدداً وهو إلى أى مدى تنظر الهند إلى الصلة العضوية للأمن القومى لمنطقة الخليج بالأمن القومى المصرى؟. لقد سبقت الإشارة إلى الصلة العضوية التى أفرزتها الخبرة الاستعمارية للهند بين الأمن القومى للهند بأمن منطقة الخليج. وفى أعقاب الاستقلال لم تغفل القيادة الهندية هذه الرابطة خاصة مع اكتشاف النفط بتلك المنطقة وما أتاحه ذلك من فرص عمل لأبناء الهند بها. إذ وصف نهرو الهند بأنها محور جنوب آسيا وجنوبها الغربى وغربها.[١٠٥] ومع تزايد قدراتها الاقتصادية بفضل نجاح برنامجها الاقتصادى، فإن الهند تسعى - وكما يذهب هنرى كيسنجر - إلى تعزيز نفوذها من سنغافورة إلى عدن. وقد كان من بين المبادئ التى أشار كيسنجر على الولايات المتحدة الاسترشاد بها فى هذا الشأن وجوب الدخول فى حوار شامل مع الهند بخصوص شئون تلك المنطقة الممتدة من سنغافورة حتى عدن.[١٠٦] وإذا كانت ثمة دلالة لذلك فإن الهند ومعها الولايات المتحدة يتشاطران الرؤية فى النظر إلى منطقة الخليج العربى (غرب آسيا) باعتبارها منطقة متمايزة عن العالم العربى. وقد ترجمت الهند هذه الرؤية فى السنوات الماضية عبر تبنيها ما يعرف بسياسة "التوجه غرباً" والتى تقوم - وفقاً لما جاء فى بيان وزير الشئون الخارجية الهندى فى البرلمان الهندى فى صيف عام ٢٠٠٩ - على وضع الهند لهيكل متعدد الأوجه مع دول الخليج فى كافة المجالات، باعتبارها أحد مناطق الجوار الإستراتيجية ذات المكانة الخاصة فى إطار العلاقات الخارجية للهند.[١٠٧] وبهذا المعنى فإن الهند لا تنظر إلى أمن منطقة الخليج بذات النظرة التى تراها بها مصر، أى تتبنى استراتيجيتها فى هذا الشأن على النظر إلى أمن تلك المنطقة باعتباره متمايزاً عن الأمن القومى المصرى بخاصة والعربى عامة. وبمعنى آخر فإن الهند تنظر إلى الترتيبات الأمنية فى المحيط الهندى باعتبارها منطقة نفوذ خاصة بها.

وفى هذا الخصوص - وكما هو معلوم - فإن أهداف الهند الأمنية تجاه منطقة الخليج تتمحور بدرجة أساسية حول تأمين تدفق النفط منها للهند من ناحية، وحماية العمالة الهندية التى تعيش بها من ناحية أخرى، والتى تقدر حالياً - بحسب ما ورد فى بيان وزير شئون خارجيتها المشار إليه آنفاً فى البرلمان الهندى فى صيف عام ٢٠٠٩ - بنحو ٤.٥

مليون هندى. وفى سبيل تحقيقها لهذه الأهداف عمدت الهند إلى استراتيجية متعددة الدوائر. فمن ناحية أولى هى تعمل باستمرار على دعم وتوسيع تواجدها البحرى العسكرى فى منطقة المحيط الهندى حتى وصلت بنهاية الثمانينيات إلى أن تكون أكبر قوة إقليمية بحرية به.(١٠٨) وفى هذا يقول بعض قادة البحرية الهندية "إن النفط هو أساس الأمن فى مجال الطاقة ولاسيما بالنسبة لدول مثل الهند، إذ يتم نقل قرابة ٥٥% من وارداتها من النفط إلى الهند عبر الخليج، فنحن فى حاجة إلى أسطول قوى لتأمين هذه الطرق المائية".(١٠٩) وفى هذا الخصوص ينظر إلى البحرية الهندية على أنها سوف تكون ذات قدرات نووية على المدى الطويل.(١١٠) ومن ناحية ثانية عمدت منذ يونيو عام ١٩٩٨ إلى إجراء تدريبات مشتركة مع الوحدات البحرية لبعض الدول الخليجية مثل إيران، السعودية، عمان، الكويت بغية تعزيز التعاون البحرى العسكرى مع هذه الدول.(١١١) ومن ناحية ثالثة الدخول فى تعاون بحرى مع الولايات المتحدة بالمنطقة، والذى شهد طفرة كبيرة بصفة خاصة منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١.(١١٢)

ومع الأخذ فى الاعتبار خصوصية منطقة الخليج فى الاستراتيجية الدولية وضعف احتمالات إقدام الهند على التدخل العسكرى فى تلك المنطقة إلى حد كبير على الأقل فى المستقبل المنظور، وذلك لاعتبارات خاصة بضعف إمكاناتها على توظيف قدراتها العسكرية إلى ما وراء حدودها الإقليمية بسبب توزع قدراتها العسكرية على جبهتين هما الصين وباكستان، فضلاً عن ضعف قدرات قواتها الجوية طويلة المدى.(١١٣) ومن ثم فمن المتوقع أن يظل أمن منطقة الخليج بمنأى إلى حد كبير عن تهديد جدى من جانب الهند، وذلك ما لم تتعرض عملية تدفق النفط إلى الهند، أو العمالة الهندية الموجودة بالمنطقة لتهديدات خطيرة، باعتبار ذلك تهديداً مباشراً لأمن الهند القومى.(١١٤)

وبالتالى، هل من الممكن أن يصبح أمن منطقة الخليج مصدراً محتملاً للتوتر فى علاقات مصر والهند على المدى الطويل؟ وبهذا المعنى ألا ينبغى أن يمثل التواجد العسكرى البحرى الهندى فى المحيط الهندى هاجساً مشروعاً للأمن القومى المصرى؟ كما أن ذلك ألا يستدعى من مصر التحرك النشط صوب دعم التعاون الأمنى مع الهند فى مجال تأمين الممرات البحرية بمنطقة المحيط الهندى والبحر الأحمر؟

ج- قضية التعاون العسكرى والنووى الهندى - الإسرائيلى

لم تفتأ الهند تنفى فى هذا الشأن وجود مثل ذلك التعاون بأشكاله المختلفة مع إسرائيل. وكانت هذه القضية قد أثيرت بشكل خاص فى عام ٢٠٠١ عندما ترددت أنباء عن

وجود تعاون نووى بين إسرائيل والهند، وهى الأنباء التى سارع وزير خارجية الهند – آنذاك جواسوانات سنغ – خلال زيارته للقاهرة فى فبراير ٢٠٠١ إلى نفيها نفياً قاطعاً، واصفاً فى هذا الشأن علاقات بلاده بإسرائيل فى الميدان العسكرى بأنها قاصرة على قيام الهند بشراء معدات دفاع من إسرائيل، وهو ما لا يمكن تسميته بالتعاون العسكرى من وجهة نظره.[١١٥]

ولا شك أن موقف الهند تجاه هذه القضية لا يتعلق فقط بحرصها على علاقاتها مع مصر وإنما هى تتوجه أيضاً بموقفها فى هذا الشأن إلى البلدان العربية كافة، فضلاً عن الأقلية المسلمة التى تعيش بها ويقدر عددها بأكثر من ١٥٠ مليون نسمة. ومع هذا فسوف تظل هذه القضية – وبلا شك – لها ظلالها السلبية على مسارات العلاقات المصرية – الهندية بشكل عام والتعاون الأمنى بين البلدين بصفة خاصة.

ومن ثم نخلص فى نهاية هذا التحليل للتصور الهندى للأمن القومى المصرى والقضايا ذات الصلة به إلى القول بأن احتمالات التوتر على الصعيد الأمنى بين مصر والهند تظل ضعيفة، وأن الهند من المستبعد أن تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومى المصرى، وإنما قد تكون مصدر إزعاج أمنى لمصر فى حال وجود تدهور حاد فى علاقات الدولتين أو فى علاقات الهند مع العالم العربى بشكل عام، وذلك على ضوء ما أضحت تمثله قضايا تأمين الملاحة فى قناة السويس والممرات البحرية بالمحيط الهندى، وأمن الخليج والتعاون العسكرى الهندى مع إسرائيل من قضايا تماس مشتركة بين البلدين.

وبالنسبة للتطورات الأخيرة فى العلاقات المصرية الهندية الراهنة فقد جاءت زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسى ٢٨ اكتوبر ٢٠١٥ لمثل اول زياره له بعد تولية الرئاسة، والتى شارك أثناء زيارته فى "قمة الهند أفريقيا"، والتى تهدف فى الأساس لتنمية وتطوير العلاقات مع الهند ذات الوضع الاقتصادى الواعد ، حيث تسعى السياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس السيسى الى استعادة العلاقات القوية والتاريخية مع الهند.

ان زيارة الرئيس السيسى للهند فى هذا التوقيت ستنعكس ايجابياً ليس فقط على الصعيد السياسى ، ولكن أيضا على الصعيد الاقتصادى فى وقت تسعى فيه الحكومة المصرية جاهدة للنهوض اقتصادياً بعد أن تسببت الأحداث السياسية التى صاحبت ثورتى الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يوتيو فى هزات عنيفة أدت لتراجع الوضع الاقتصادى الذى لم يكن فى أفضل حالاته قبيل عام ٢٠١١.

خاتمة

ومن هنا نخلص فى نهاية هذا التحليل للجوانب المختلفة للعلاقات المصرية- الهندية إلى أنها أضحت تتسم بدرجة كبيرة من التشابك والتعقيدات أكثر من أى وقت مضى، وذلك سواء على ضوء ما أصبح يتوافر لها من فرص تتيح لها الانطلاق إلى آفاق أكبر أو ما يواجهها فى ذات الوقت من تحديات يمكن أن تعوق حركتها، وإن كانت فرص انطلاقها تظل أكبر فى ضوء تحررها من كثير من التأثيرات التى مثلتها الأطراف الثالثة خلال العقود الماضية، وتوافر الإرادة السياسية فى الوقت الحاضر من جانب قيادتى الدولتين لتعزيزها. وإذا كانت الدولتان – بحكم طبيعة المرحلة التى يمران بها ويسعيان فيها إلى بناء اقتصاداتهما القومية – يركزان فى الوقت الحاضر على الجانب الاقتصادى كمدخل لتقوية هذه العلاقات والنأى بها فى هذه المرحلة عن القضايا الخلافية، إلا أن طبيعة الدور الإقليمى والمكانة الدولية لمصر والهند تتطلب منهما العمل بدرجة أكبر على دعم التعاون بينهما فى الجوانب السياسية والأمنية، بما يساعد على إرساء بناء راسخ للمصالح الاستراتيجية المتبادلة لكليهما. ولعل اتفاق الدولتين على إنشاء لجنة الحوار الاستراتيجى على مستوى وزيرى الخارجية تعتبر خطوة على الطريق الصحيح فى هذا الشأن ينبغى أن تعقبها خطوات أكبر للوصول إلى إنشاء شراكة استراتيجية فعالة بينهما.

الهوامش

(١) ١- انظر تصريح مبعوث الهند الخاص بغرب آسيا السيد شناميا جهرخان المنشور فى صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤.

(٢) ١- انظر تصريح مبعوث الهند الخاص بغرب آسيا السيد شناميا جهرخان المنشور فى صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤.

(٣) ١- الأهرام، ٢٠٠٨/١١/١٩.

(٤) ١- الأهرام، ٢٠٠٨/١١/١٨ (لقاء مبارك مع منتدى الأعمال المصرى – الهندى).

(٥) ١- الأهرام، ٢٠٠٨/١١/١٥ (حديث رئيس الوزراء الهندى مانموهان سنغ مع أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام).

(٦) ١- د. بطرس غالى، العلاقات الهندية – المصرية، مجلة صوت الشرق الصادرة عن سفارة الهند بالقاهرة، العدد ٤٢٣، يوليو ٢٠٠١، ص ص ٤-٥.

(٧) ١- انظر مقال سفير الهند الأسبق بالقاهرة ستنام جيت سينج بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٧: قراءة فى العلاقات المصرية – الهندية بين الماضى والحاضر.

(٨) ١- انظر مقال سفير الهند الأسبق بالقاهرة ستنام جيت سينج بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٧: قراءة فى العلاقات المصرية – الهندية بين الماضى والحاضر.

(٩) ١- نقلا عن د. مرسى سعد الدين بمقاله المنشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ بعنوان "غاندى ونهرو وحزب الوفد".

(١٠) ١- د. بطرس غالى، العلاقات الهندية – المصرية، مرجع سابق، ص٥.

(١١) 1- Haider K. Nizamani, The Roots of Rhertoric: Politics of Nuclear Weapons in India and Pakistan, London, Praeger, 2000, pp. 27-29.

(١٢) جريدة الجرائد العالمية، ٢٠٠٤/١٢/٢٨ نقلا عن لوفيجارو الفرنسية

ماری فرانس كال: النمو الهندى يتباطأ فى عام ٢٠٠٥ لكنه سيظل قويا.

(١٣) 13- Ramesh Thakur, The Politics and Economics of India's Foreign Policy, London, Hurst & Company, 1994, pp. 177-179.

(١٤) 13- Anoushiravan Ehteshami, The Changing Balance of Power in Asia, The Emirates Occasional Papers, No. 16, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998, pp. 28-30.

(١٥) 13- Haider K. Nizamani, op.cit., pp. 48-49.

(١٦) 13- Ramesh Thakur, op.cit., pp. 185-186.

(١٧) انظر فى هذا الشأن:

- Raja G. Thomas, The South Asian Security Balance in a Western Dominant World, in, T.V. Paul, James J. Wirtz and Michael Fortmann, Balance of Power, Stanford Univ. Press, 2004, pp. 312-313.
- Haider K. Nizamani, op.cit., pp. 25-26.

(١٨) تتفق كثير من الكتابات الهندية فى أن دوافع وأهداف الهند من تبنيها لسياسة عدم الانحياز كانت تتمثل بدرجة أساسية حول تجنيب المجتمع الهندى ظاهرة الاستقطاب السياسى فى حالة الانحياز لأحد المعسكرين الشرقى أو الغربى نتيجة لوجود تيارات يمينية وشيوعية بها على السواء، فضلا عن تنويع مصادر الدعم السياسى والاقتصادى لها من جانب المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى على حد سواء، وتوجيه الموارد الهندية المحدودة لعملية التنمية بدلا من الإنفاق العسكرى، فضلا عن تعزيز أمنها القومى من خلال سياسة الصداقة مع الكل. لمزيد من التفصيلات انظر:

- Ramesh Thakur, op.cit., p. 26.
- Sumit Ganguly, India: Policies, Past and Future, in, Selig S. Harrison, Paul H. Kreisberg and Dennis Kux (ed.), India & Pakistan, Woodrow Wilson Center Press and Cambridge Univ. Press, 1999, p. 156.

(١٩) Prithvi Ram Mudiam, India and the Middle East, London, British Academic Press, 1994, p. 100.

(٢٠) محمد على العوينى، العلاقات السياسية بين إسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا ١٩٤٨-١٩٧٢، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ٣١٥-٣١٦.

(٢١) Prithvi Ram Mudiam, op.cit., pp. 59-60.

(٢٢) Ibid, p. 38.

(٢٣) Ibid., pp. 60-61, pp. 87-93.

(٢٤) محمد على العوينى، مرجع سابق، ص ص ٣٢٠-٣٢٣.

(٢٥) كمال المنوفى، السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٣٣، يوليو ١٩٧٣، ص ص ٦٤-٦٩.

(٢٦) محمد على العوينى، مرجع سابق، ص ص ٣٣٥-٣٣٦.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(٢٨) Prithvi Ram Mudiam, op.cit., pp. 48-50.

(٢٩) - Ibid., p. 101.

(٣٠) مدحت أيوب، مصر وقضية كشمير، فى د. محمد السيد سليم، د. محمد سعد أبو عامود (محرران)، قضية كشمير، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٣٧٢-٣٧٨.

(٣١) كمال المنوفى، مرجع سابق، ص ٥١.

(٣٢) Prithvi Ram Mudiam, op.cit., p. 53.

(٣٣) Raja Menon, A Nuclear Strategy for India, New Delhi, Sage Publications, 2000, p. 28.

(٣٤) انظر فى هذا الشأن:

- مجموعة الدراسات الواردة فى د. محمد السيد سليم (محرر)، عدم الانحياز فى الثمانينات، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٥٧، ١٩٨٣.

- د. محمد عز الدين عبد المنعم، حركة عدم الانحياز والنظام العالمى الجديد، فى د. محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمى الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٣٤١-٣٦٠.

(٣٥) Ramesh Thakur, op.cit., p. 27.

(٣٦) د. أحمد فارس عبد المنعم، العلاقات المصرية – الهندية، فى د. محمد السيد سليم، د. إبراهيم عرفات (محرران)، العلاقات المصرية – الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٣٣٦-٣٣٨.

(٣٧) Ramesh Thakur, op.cit., pp. 31-32.

(٣٨) Shekhar Gupta, India Redefines its Role, Adelphi Papers, No. 293, March 1995, pp. 62-63.

(٣٩) للمزيد من التفصيلات حول التدخل الهندى فى إقليم باكستان الشرقية انظر للباحث دراسته للدكتوراه:

عبد الرحمن عبد العال، مبدأ التدخل الإنسانى فى ضوء التغير فى هيكل النظام الدولى، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ١٠٠-١٠٤.

(٤٠) انظر: عبد الرحمن عبد العال، الهند وباكستان .. صراعات التاريخ والهوية والدين، السياسة الدولية، العدد ١٧٧، يوليو ٢٠٠٩، ص ص ١٣٢-١٣٩.

(٤١) Ramesh Thakur, op.cit., pp. 187-189.

(٤٢) Prithvi Ram Mudiam, op.cit., p. 57.

(٤٣) Jasjit Singh, Enhancing Peace and Co-operation in West Asia: An Indian Perspectives, The Emirates Occasional Papers, No. 27, 1998, p. 11.

(٤٤) عبد الرحمن عبد العال، الهند والعولمة، فى د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين (محرران)، آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٤٥) انظر: عبد الرحمن عبد العال، الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح فى الأمم المتحدة ١٩٨١-١٩٩٨، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص ص ٤٠-٦٣.

(٤٦) د. جمال زهران، تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمى لمصر، فى د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ١٠٦-١٠٧.

(٤٧) د. مصطفى الفقى، الهند والصين: فصل جديد من العلاقات مع إسرائيل، مجلة صوت الشرق، مركز استعلامات سفارة الهند بالقاهرة، العدد ٤٢٣، مايو - يوليو ٢٠٠١، ص ص ٢٦-٢٧.

(٤٨) Prithvi Ram Mudiam, op.cit., p. 57.

(٤٩) انظر فى هذا الشأن مقالى:

- د. مصطفى كامل السيد، العلاقات المصرية الهندية فى ظل أوضاع ما بعد الحرب الباردة، المنشور فى صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٣/١/٣١.

- د. محمد السيد سعيد، رحلة إلى عقل الهند: مصر والهند روابط قديمة والحاجة إلى مشروع جديد، مجلة صوت الشرق، مركز استعلامات سفارة الهند بالقاهرة، العدد ٤٢٣، مايو-يوليو ٢٠٠١، ص ٢٨. وفى هذين المقالين يعتب كل من د. مصطفى كامل السيد، ود. محمد السيد سعيد على مصر لإعراضها عن المحاولات الهندية لدعم العلاقات معها، وذلك دون أن يتطرقا للأسباب الموضوعية التى دفعت بمصر للإعراض عن الهند.

(٥٠) Ashok Kapur, The Changing Dynamics of Indo-Pakistan Security Relationships in the World Today, in, Moonis Ahmar (ed.), Internal and External Dynamics of South Asian Security, Karachi, Fazleesons, 1998, p. 27.

(٥١) انظر فى هذا الشأن:

– س. راجا. موهان، العالم الإسلامى وتوجهات سياسة الهند الخارجية، مجلة صوت الشرق، مركز استعلامات سفارة الهند بالقاهرة، العدد ٤٢٣، مايو-يوليو ٢٠٠١، ص ص ١٨-١٩.

– د. محمد السيد سعيد، رحلة إلى عقل الهند: مصر والهند روابط قديمة والحاجة إلى مشروع جديد، مجلة صوت الشرق، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٥٢) عاطف سالم سيد الأهل، العلاقات العربية الصينية، فى: د. هدى ميتكيس، والسيد صدقى عابدين (محرران)، العلاقات العربية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٣٩.

(٥٣) محمد على العوينى، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

(٥٤) Prithvi Ram Mudiam, op.cit., p. 53.

(٥٥) انظر فى هذا الشأن:

- Christian Kock, Chian and Regional Security in South Asia, in, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, The Balance of Power in South Asia, 2000, pp. 72-73, p. 77, pp. 80-82, p. 84, pp. 86-87.

- Praful Bidwai & Achin Vanaik, New Nukes: India, Pakistan and Global Nuclear Disarmament, Oxford, Signal Books, 2000, pp. 52-53.

(٥٦) لمزيد من التفصيلات انظر د. محمد على العوينى، مرجع سابق، ص ص ٣٠٢-٣١١.

(٥٧) Prithvi Ram Mudiam, op.cit., p. 43.

(٥٨) Prithvi Ram Mudiam, op.cit., p. 43.

(٥٩) انظر: عبد الرحمن عبد العال، الهند: مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية، السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧، ص ١١٣.

(٦٠) للوقوف على العلاقات الدولية لمصر والهند مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق، انظر فى هذا الشأن:

– مجموعة الدراسات المتميزة عن علاقات مصر بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الواردة فى: د. أحمد الرشيدى (محرر)، مصر والقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

– عبد الرحمن عبد العال، الهند والعولمة، فى د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين (محرران)، آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣،

ص ٣٤٩، ص ٣٥٦.

(٦١) من المؤلفات المتميزة التى تناولت بنية النظام العربى والتفاعلات العربية – العربية:

- د. بهجت قرنى، د. على الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة د. جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

- د. مصطفى علوى، مصر والنظام العربى بعد الحرب، فى د. مصطفى علوى (محرر)، حرب الخليج والسياسة المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٨٠-١١٥.

(٦٢) محمد مصطفى زير، العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة شئون خليجية، العدد ٢٧، خريف ٢٠٠١، ص ص ٥١-٦٠.

(٦٣) د. نازلى معوض، الدور المصرى فى السياسات العربية: النزاعات والتسويات، فى د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٤٣-١٧٦.

(٦٤) د. أحمد فارس عبد المنعم، العلاقات المصرية الهندية، فى د. محمد السيد سليم، د. إبراهيم عرفات (محرران)، العلاقات المصرية الآسيوية، مرجع سابق، ص ص ٢٤٠-٢٤١.

(٦٥) س. راجا. موهان،العالم الإسلامى وتوجهات سياسة الهند الخارجية، مجلة صوت الشرق، مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.

(٦٦) انظر جريدة الجرائد العالمية، ٢٠٠٣/١١/١٨، نقلا عن مجلة جين أفريك الباريسية دافيد ويسل: وماذا يحدث لو لحقت الهند بالصين.

(٦٧) انظر فى هذا الشأن:

- Baldev Raj Nayar, India as a Limited Challenger, in, T.V. Paul and John A. Hall (ed.), Int. Order and the Future of World Politics, Cambridge Univ. Press, 1999, pp. 313-318.
- Baldev Raj Nayar and T.V. Paul, India in the World Order: Searching for Major Power Status, Cambridge Univ. Press, 2003, pp. 48-49.

(٦٨) د. جمال زهران، تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمى لمصر، فى د. عبد المنعم المشاط (محرر) الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص ١٠٦-١٠٩.

(٦٩) انظر حديث الرئيس الأسبق مبارك إلى صحيفة ذى تايمز أوف انديا الهندية والمنشور بصحيفة الأهرام القاهرية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٩.

(٧٠) انظر حديث رئيس وزراء الهند مانموهان سنغ إلى صحيفة الأهرام القاهرية، ٢٠٠٨/١١/١٥.

(٧١) انظر حديث الرئيس الأسبق مبارك لصحيفة ذى تايمز أوف انديا الهندية والمنشور بصحيفة الأهرام القاهرية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٩.

(٧٢) انظر كلمة الرئيس الأسبق مبارك فى لقائه بمنتدى الأعمال المصرى الهندى، الأهرام، ٢٠٠٨/١١/١٨.

(٧٣) انظر ما ورد فى هذا الشأن فى رسالة سفير الهند بالقاهرة أر. سواميناثان إلى قراء مجلة صوت الشرق الصادرة عن المركز الإعلامى للسفارة، العدد ٤٧١، يوليو/أغسطس ٢٠٠٩، ص ٣.

(٧٤) انظر نص محاضرة سفير الهند بالقاهرة أر. سواميناثان التى ألقاها أمام المجلس المصرى للشئون الخارجية والمنشورة فى جريدة العالم اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١.

(٧٥) انظر تصريحات مبارك لصحيفة ذى تايمز أوف انديا الهندية، وتصريحات مانموهان سنغ لصحيفة الأهرام القاهرية، والمنشورة فى صحيفة الأهرام بتاريخ ١٥، ٢٠٠٨/١١/١٩.

(٧٦) استند الباحث فى هذا الشأن إلى رسالته للدكتوراه حول هذا الموضوع، انظر:

عبد الرحمن عبد العال، مبدأ التدخل الإنسانى فى ضوء التغير فى هيكل النظام الدولى، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

(٧٧) الأهرام، ٢٠٠٨/١١/٢٨.

(٧٨) كمال المنوفى، السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص ٥١-٥٢.

(٧٩) د. أحمد فارس عبد المنعم، العلاقات المصرية – الهندية، فى د. محمد السيد سليم، د. إبراهيم عرفات (محرران)، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(٨٠) انظر تصريحات وزير التجارة والصناعة المصرى رشيد محمد رشيد فى صحيفة الأهرام القاهرية بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣١.

(٨١) تصريحات سفير الهند بالقاهرة أر. سواميناثان المنشورة بالأهرام القاهرية بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤.

(٨٢) تصريحات سفير الهند بالقاهرة أر. سواميناثان المنشورة بالأهرام القاهرية بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤.

(٨٣) الأهرام، ٢٠٠٨/١١/١٦.

(٨٤) انظر تصريحات وزير السياحة المصرى أحمد المغربى فى صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٦.

(٨٥) رسالة سفير الهند بالقاهرة أر. سواميناثان لقراء مجلة صوت الشرق الصادرة عن المركز

الإعلامى للسفارة الهندية بالقاهرة، مرجع سابق، ص٣.

(٨٦) تصريحات سفير الهند بالقاهرة أر. سوامينااثان المنشورة بجريدة العالم اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤.

(٨٧) أسامة غيث، زيارة مبارك للهند أم لمستقبل العالم، جريدة الأهرام القاهرية، ٢٠٠٨/١١/١٥.

(٨٨) العالم اليوم، ٢٠٠٨/١٢/٤.

(٨٩) الأهرام، ٢٠٠٨/١١/١٨.

(٩٠) تصريحات وزير التجارة والصناعة المصرى رشيد محمد رشيد المنشورة بالأهرام بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣١.

(٩١) انظر تصريحات السعيد قاسم وكيل أول وزارة التجارة الخارجية ورئيس التمثيل التجارى المصرى المنشورة فى الأهرام الاقتصادى بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٧.

(٩٢) الأهرام، ٢٠٠٩/١٠/٣١.

(٩٣) الأخبار، ٢٠٠٢/١/٢٥.

(٩٤) ناقش د. محمد السيد سليم فكرة هذا التجمع باستفاضة من حيث أهميته لمصر ودوره الإيجابى فى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء به، وذلك فى مقالين أحدهما منشور بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٩٩٦/٩/٧، والثانى بجريد الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٧.

(٩٥) انظر هذه التصريحات لمسئولى المفوضية التجارية لمصر فى الهند فى مقال أسامة غيث: زيارة مبارك للهند أم لمستقبل العالم المنشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٥.

(٩٦) انظر نص محاضرة السفير الهندى بالقاهرة أر. سوامينااثان أمام المجلس المصرى للشئون الخارجية، والمنشورة فى صحيفة العالم اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١.

(٩٧) الأهرام، ٢٠٠٨/١١/١٨.

(٩٨) انظر نص محاضرة السفير الهندى أر. سوامينااثان بالقاهرة أمام المجلس المصرى للشئون الخارجية فى صحيفة العالم اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١.

(٩٩) من الدراسات الرائدة التى تصدت للتقدم الذى أحرزته الهند فى هذين المجالين المتعلقين بتكنولوجيا المعلومات والمقاولات من الباطن دراسة:

روبين ميريديث، الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا، ترجمة شوقى جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٥٩، يناير ٢٠٠٩.

(١٠٠) انظر: عبد الرحمن عبد العال، العلاقات العربية – الهندية، فى د. هدى ميتكيس، السيد صدقى عابدين (محرران)، العلاقات العربية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة

القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ١٩٤-١٩٩.

(١٠١) Prithvi Ram Mudiam, op.cit., p. 57.

(١٠٢) انظر تصريحات الرئيس الأسبق مبارك لصحيفة ذى تايمز أوف انديا المنشورة بصحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٩.

(١٠٣) Prithvi Ram Mudiam, op.cit., pp. 101-102.

(١٠٤) انظر تصريحات رئيس وزراء الهند مانموهان سنغ لصحيفة الأهرام القاهرية المنشورة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٥.

(١٠٥) نورمان د. بالمر، النظام السياسى فى الهند، ترجمة د. محمد فتح الله الخطيب، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥، ص ٣٢٨.

(١٠٦) جريدة الجرائد العالمية، ٢٠٠٤/٣/٢٣. عرض كتاب هنرى كيسنجر: هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية (الحلقة الثامنة).

(١٠٧) انظر كلمة وزير الشئون الخارجية الهندى أمام مجلس الراجيا سابها الهندى، مجلة صوت الشرق، المركز الإعلامى لسفارة الهند بالقاهرة، العدد ٤٧١، يوليو/أغسطس ٢٠٠٩، ص ص ١٨-١٩.

(١٠٨) Ramesh Thakur, op.cit., p. 75.

(١٠٩) جريدة الجرائد العالمية، ٢٠٠٣/١٢/٩، نقلا عن مجلة الميدل إيست البريطانية إد بلانش، تأمين الممرات البحرية.

(١١٠) Raja Menon, A Nuclear Strategy for India, New Delhi, Sage Publications, 2000, p. 286

(١١١) جريدة الجرائد العالمية ٢٠٠٣/١٢/٩ نقلا عن مجلة الميدل إيست البريطانية إد بلانش، تأمين الممرات البحرية.

(١١٢) جريدة الجرائد العالمية ٢٠٠٢/٩/١٧ نقلا عن لوموند دبلوماتيك الفرنسية كورت جاكوبسن وسعيد حسن خان: الهند وأحلام فرض الهيمنة

(١١٣) Baldev Raj Nayar and T.V. Paul, India in the World Order, op.cit., p. 218.

(١١٤) Jasjit Singh, Enhancing Peace and Co-operation in West Asia: An Indian Perspectives, op.cit., p. 7.

(١١٥) انظر حوار مجلة السياسة الدولية مع وزير خارجية الهند جاسوانات سنغ، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١، ص ص ٨٠-٨٦.

الفصل الحادى عشر

العلاقات المصرية الأفغانية

أ. زيد الله عماد الدين

مقدمة

تعد سياسة التوجه شرقاً أحد الملامح الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى، بحيث يتضح جلياً أن مصر تحرص دوماً على توطيد علاقاتها مع كل من الصين وروسيا وعدد آخر من دول الشرق خاصة على كل من الصعيدين السياسي والاقتصادي إضافة إلى البعد الثقافي. وفي هذا السياق تجئ العلاقات الأفغانية المصرية، وإن كان موقع أفغانستان حالياً لمصر لا يشغل موقعاً محورياً خاصة في الآونة الأخيرة، حيث لا تتسم العلاقات بين البلدين بالقوة والمتانة نتيجة العديد من الأساسيات لعل أهمها تفجر الأوضاع وعدم الاستقرار السياسي في هذه الدولة ناهيك عن التراجع الاقتصادي الذي تشهده، وهو ما قد يمثل أحد الركائز الأساسية لتدعيم مثل هذه العلاقات، من هذا المنطلق تجئ أهمية هذا الموضوع وذلك للتعرف على طبيعة العلاقات الأفغانية المصرية سواء من حيث الجذور أو التطورات المعاصرة ومدى إمكانية تفعليها.

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء رئيسية. يتناول أولها تطور العلاقات السياسية بين البلدين. ويعرض ثانيها للعلاقات الثقافية. ويوضح القسم الثالث العلاقات الاقتصادية. أما القسم الرابع فيتناول آليات تطوير العلاقات المصرية الأفغانية.

(١)
العلاقات السياسية

من المعروف أن مصر ارتبطت تاريخياً[١] بأفغانستان بعلاقات صداقة وتعاون، سادها الاحترام والثقة والتأييد والاستمرارية على نحو الذى سهل توسيع نطاق هذه العلاقات فى المرحلة الحالية لتشمل العديد من المجالات السياسية والعسكرية والثقافية بما أفرز الكثير من التفاعلات التعاونية التى تمثل قاعدة صلبة لتنمية العلاقات المصرية الأفغانية. وأفغانستان تحرص دوماً على متانة العلاقات مع مصر في كافة المجالات (بعد ستة سنوات عجاف من حكم طالبان). وأن التعاون القائم فيما بينهما في الظروف الراهنة يشهد مساراً متنامياً في جميع الأصعدة. ونحن في أفغانستان نعتز بهذه العلاقات التي تجسد معاني الاخوة الاسلامية ونسعى إلى تعزيز وتعميق هذه العلاقات في كل المجالات وخصوصاً المجال الثقافي لأننا نؤمن بالدور الاسلامي الذي تقوم به مصر"مهد الحضارة" لوحدة الصف العربي والاسلامي. وحيث أن هذا الفصل ينصرف إلى العلاقات المصرية الأفغانية فإنها تعيدنا بذاكرة إلى زيارة الملك الأفغانى الراحل "أمان الله خان" لمصر قبل

منتصف القرن العشرين وحفاوة الأسرة العلوية الحاكمة به وببلده الشقيق، بل أن سفيراً أفغانياً فى القاهرة هو " صادق مجددى " قد اختار الإقامة هو وأسرته فى عاصمة المعز فاحتضنته الكنانة حيث ارتبطت أسرته بمصاهرات متعدده مع عائلات مصرية عريقة فاختلط الدم المصرى بالأفغانى فى ملحمة بشرية رائعة.(٢)

هذا وفى عقدى الخمسينيات والستينيات تطورت العلاقات بين البلدين بشكل كبير ووصلت العلاقات إلى ذروة ازدهارها نتيجة اتفاق كل من البلدين على مبادئ الحياد الإيجابى وعدم الانحياز واشتراكهما سوياً فى مجموعة دول عدم انحياز. وزار الزعيم الراحل عبد الناصر أفغانستان فى عام ١٩٥٥، ولقي أروع الترحيب من الشعب الأفغاني.(٣) وفي ١٢ أكتوبر ١٩٦٠ زار الملك "ظاهر شاه" مصر وقد تم منحه الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة خلال تلك الزيارة، وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية بين الجانبين خلال تلك الزيارة.(٤)

وفى أبريل ١٩٧٨أيضاً زار" داود خان" مصر، ووقع اتفاقاً تجارياً مع مصر فى تلك الزيارة، وكانت زيارته لمصر ومباحثاته مع السادات لها آثار عجيبة فى تفسير أفكاره ومفاهيمه، فإن السادات فى ظل مباحثاته أطلع دواد خان على تجاربه وتجارب شعب مصر تجاه الصداقة والاعتماد على الروس، وأسر فى أذنه، أن يسرع بقدر الإمكان فى أن يخلص يديه ورجليه من سلاسل وأغلال الارتباط والقرب من الروس، ويزيل الخطر الذى سيواجهه به هو وأفغانستان فى نهاية الأمر.(٥)

❖ تأثير الواقع الدولي على التوجهات المصرية تجاه أفغانستان:

إن الاهتمام بالشأن الأفغانى فى السياسة الخارجية المصرية فى الفترة من عام ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧ كان متأثراً كثيراً برياح السياسة الدولية – أعنى أنه كان صدى بأكثر منه تحركاً أصيلاً ينبع من إدراك لأهمية الصلة بين أفغانستان، ومصر الدولة المحورية فى العالم العربى التى لها إشعاعها الذى لا ينكر فى أرجاء العالم الإسلامى، الذى انطلق من الأزهر. ذلك أن الدور السياسى المصرى تأثر كثيراً بطبيعة علاقاتها على الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ساندت مصر الجهاد الأفغانى وقدمت لفصائله مساعدات وتسهيلات كثيرة. حين كان للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة حقيقية فى استنزاف الاتحاد السوفيتى وإرباكه وهزيمته فى أفغانستان، ومن ثم إخراجه منها ولا أريد أن أطلق هذا الحكم، لأن القراءة المتعمقة للجهاد الإسلامى فى أفغانستان تدعونا للاعتراف بأن أعداداً غير قليلة من المجاهدين ذهبوا إلى هناك بدوافع خالصة استخدمت الدفاع عن ديار الإسلام التى

تعرضت للغزو الشيوعى ولم يكونوا جزءاً من مؤامرة من أى نوع، لا المؤامرة الأمريكية ضد السوفيت، ولا مؤامرة المجموعات المتطرفة التى أثارت بعض مظاهر الفوضى والأعمال الإرهابية فى مصر، وعرفت فى وقت لاحق باسم "العائدون من أفغانستان". وللأسف أن كل المجاهدين الذين ذهبوا إلى أفغانستان أثناء المعركة ضد السوفيت، شوهت صورتهم فى وسائل الإعلام حتى أصبحوا يصنفون إما كعملاء للمخابرات المركزية الأمريكية وإما كإرهابيين يحملوا على الاشتباك على السلطة ورفع السلاح ضدها فى مصر. وهذه التعبئة الإعلامية أسقطت من الحسبان جهداً نبيلاً بذله شبان شرفاء ذهبوا إلى أفغانستان بنوايا خالصة، استهدفت مساندة شعبها ابتغاء لوجه الله وطمعاً فى الشهادة فى سبيله.(٦)

لقد كان "التجاوب" على السياسة الأمريكية واضحاً فى الموقف المصرى. وكانت مساندة حركات الجهاد الإسلامى هناك من تجليات ذلك التجاوب، الذى لم يكن بعيداً عن إستراتيجية الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى. ولكن التوجس والحذر أصبح طابع تلك العلاقة حين ظهرت أنشطة العائدين من أفغانستان "فى مصر" – وبعد تولى حركة طالبان للسلطة فإن التوجس والحذر ظلا من سمات الموقف الرسمى المصرى إلى أن اتجهت الولايات المتحدة إلى حصار نظام طالبان فى قندهار ثم إسقاطه بعد ذلك. وهى الخطوات التى نشط فيها تجاوب الموقف المصرى مع السياسة الأمريكية.

على العموم بعد اجتياح السوفيتى لأفغانستان فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ أدانت مصر الاحتلال وأيدت الجهاد الأفغاني وشجعت بعض شبابها للتطوع باسم الدين، وقامت بفتح باب التبرع لدعم نضال الأفغان، كما قامت بفتح المعسكرات التابعة للجيش المصرى لتدريب القوات الأفغانية وأمدتهم بالمال والسلاح.(٧) حيث إتخذت مصر تجاه المقاومة الاسلامية ضد السوفييت مجموعة من المظاهر تمثلت فيما يلي:

أولاً: الادانة الفورية للتدخل

فور التدخل العسكرى السوفيتى لأفغانستان قام المجتمع الدولى وعلى رأسها مصر بانتقاد هذا التدخل باستثناء عدد قليل من الدول المنحازة للاتحاد السوفيتى. وقد وضحت هذه الإدانة فى كثير من المؤتمرات الدولية وفى كثير من تصريحات المسئولين بهذه الدول لاعتبارهم أن هذا التدخل العسكرى يعد خرقاً فاضحاً للمبادئ والمواثيق الدولية وانتهاكاً لمبادئ السيادة الإقليمية والحدود الدولية المعترف بها وتقريرالمصير لدول العالم، حيث صرح متحدث رسمي باسم الخارجية المصرية آنذاك بما يلي:

تدين جمهورية مصر العربية بكل قوة وحزم التدخل العسكري السوفيتي في افغانستان الذي تعتبره خرقاً صارخاً لميثاق الامم المتحدة ومبادي القانون الدولي التي تتعهد بعدم التدخل في الشئون، وأنه محاولة جديدة بفرض نظام ماركسي على شعب افغانستان بهدف القضاء على هويته الاسلامية الأصيلة وهو أمر لاتستطيع مصر السكوت عليه انطلاقاً من مسئوليتها الخاصة تجاه الأمة الاسلامية، كما ترى فيه محاولة اضعاف حركة عدم الانحياز عن طريق سلخ افغانستان عنها وادخالها في المعسكر السوفيتي.[٨] وقد ابلغت مصر هذا البيان رسمياً إلى الحكومة السوفيتية خلال لقاء بين السفير السوفيتي في مصر وبين وزيرالدولة للشئون الخارجية المصرية بعد ظهر ١٩٧٩/١٢/٢. [٩]

وقد كانت مصر حكومة وشعباً أول من نددت بالتدخل إيماناً بالقيم والمبادئ التى تعمل فى إطارها فأجرت اتصالات واسعة مع دول العالم وخاصة دول عدم الانحياز بهدف شجب التدخل الأجنبى السافر وقد حظيت فى جميع اتصالاتها الدولية هذه بالنجاح وصدر قرار الإدانة بالتدخل والغزو السوفيتى لأفغانستان وخاصة فى الأمم المتحدة.[١٠]

ثانياً: الدعم المالي للمجاهدين الأفغان

وقفت مصر مع المجاهدين الأفغان منذ الانطلاق الرصاصة الأولى فى سبيل الله ودعمت هذا النضال والجهاد المبارك وساندته فى وقت كانت كل المعطيات فى الساحة يؤكد رجحان كفة الجانب الشيوعى من ناحية القوة والعتاد والتنظيم ولكن إيمان مصر بحتمية انتصار وسيادة توجهات الأغلبية الغالبة من المواطنين على الأقلية المعزولة، وإنطلاقاً من إلتزام مصر بنصرة القضايا الإسلامية جعل من موقف مصر موقفاً مبدئياً ثابتاً لا يتأثر بأى تطورات مهما كان نوعها أو حجمها. وقد قامت مصر منذ البداية بمساندة المجاهدين وأيدت حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره بعيداً عن تدخل القوي العظمي. كما أيدت جهود الأمم المتحدة لتسوية المشكلة الأفغانية إضافة إلي ذلك نادت مصر بسرعة تسوية المشكلة الأفغانية على أساس احترام استقلال أفغانستان وانسحاب كافة القوات الأجنبية ووقف التدخل في شئونه الداخلية وتأكيد عدم إنحيازه.[١١] والأفغان كلهم يعتبرون مصر عماد الدعم للجهاد الأفغانى فى مقابل الغزو السوفيتى، لأن مصر كانت أول مصدر من مصادر السلاح الذى وصل إلى أيدى المجاهدين، وأول من أيد المجاهدين الأفغان، وساندته عسكرياً وسياسياً.[١٢]

وهكذا شاء الله تعالي أن تحمل مصر لواء الزعامة في هذا الجهاد المبارك فتحمي تراث الاسلام وبطلها الرئيس أنورالسادات[١٣] بنزاهته وحنكته السياسية وكفايته الادارية

وشجاعته وحزمه ووفائه واخلاصه في خدمة الدين والوطن الاسلامي. فقد جاء تأييد مصر لجهاد الشعب الأفغاني على لسان رئيس الجمهورية "محمد أنور السادات" ثم فئات الشعب كله. وفتح مصر باب التبرع لدعم نضال الشعب الأفغاني. ولا شك أن موقف مصر في ذلك الوقت كان من منطلق التزام مصر بنصرة القضايا الإسلامية أولاً ومقاومة النفوذ السوفيتي الذي راح يزداد في منطقة الشرق الأوسط ثانياً وكذلك العداء الشديد بين السادات والاتحاد السوفيتي ثالثاً. والذي كان من أهم مظاهره هو قيام السادات بطرد الخبراء السوفيت من مصر عام ١٩٧٢ وقد أعقب ذلك صراعاً حاداً بين مصر والاتحاد السوفيتي.

ثالثاً: موقف جامعة الشعوب الاسلامية والعربية

قامت جامعة الشعوب الاسلامية والعربية بدعوة وفد كبيرمن قادة الافغان لحضور أسبوع التضامن مع الشعب افغانستان. وقد حضر الوفد الافغاني في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠ ومكثوا أكثر من ١٥ يوماً.[١٤] وعقدت الجمعية التأسيسية لجامعة الشعوب الإسلامية اجتماعها الأول في مبنى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٠ صفر سنة ١٤٠١هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٨٠م. وعقدت ثاني اجتماع لها بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٣ لمتابعة البحث في الموضوع نفسه، هذا وعقدت مصر المؤتمر الثاني مع شعب أفغانستان في غرة ربيع الأول ١٤٠٢هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٨١ في جامعة الشعوب الإسلامية وبحضور الجمعية التأسيسية وتحدث فيه أمين عام جامعة الشعوب الإسلامية والأمين العام المساعد وفضيلة شيخ الأزهر ونائب رئيس الوزراء و وزير الخارجية وفي ختام المؤتمر صدر بيان عن شيخ الأزهر الفتوى التالية:

إن كل مسلم يتعاون مع الروس على أرض أفغانستان المسلمة فهو على درجة من الخيانة لدينه بمقدار ما تعاون معهم، وكل حكومة تقدم هناك فتتمكن الأقدام الروس في أرض أفغانستان حكومة غير شرعية.[١٥]

رابعاً: اللقاء التاريخي بين الرئيس السادات وقادة المجاهدين

وقد أسلفنا أن جامعة الشعوب الاسلامية والعربية قامت بدعوة وفد قادة الجهاد الافغان وقد حضر الوفد الافغاني، والتقى الرئيس السادات مع قادة الجهاد الأفغاني، وأكد الرئيس لثوار وقادة الجهاد الأفغاني إن مصر سوف تقف إلى جانب شعب أفغانستان بكل ما في الإسلام من قوة وعزة. وقال إن مصر على استعداد لتقديم كل العون لشعب أفغانستان في نضاله ضد الاحتلال السوفيتي وأضاف سيادته أن مساعدة شعب أفغانستان في محنته واجب على كل مسلم وعلى كل شعب حر، وأكد أن الخيانة هي أن يقف بعض

منا ويؤيد السوفيت[١٦] ضد شعب أفغانستان الحر المناضل. أكد أيضاً إن مصر ستقف بجانب الكفاح الأفغانى بكل ما فى الإسلام من قوة وأكد أن شعب الأفغانى سيجد فى مصر الشقيق الذى يقف معه ومع كفاحه مهما طال الزمن. وقال الرئيس الراحل لقادة الأفغان: إنكم تعلمون أن جامعة الشعوب الإسلامية قد بدأها "جمال الدين الأفغانى" و"محمد عبده" فى القرن الماضى ونحن بدأناها الآن وكان أول مكتب فيها هو مكتب أفغانستان. اعلموا أن هذا البلد بلدكم وإن الأهل هنا أهلكم وكما قلت لكم كل ما نملك هو ملككم وسنقف معكم بإذن الله بكل إيمان الأخوة وبكل ما فى الإسلام من تضامن ومعاني الأخوة ومعاني التضحية وبكل ما عشناه سعياً عبر الماضى من كفاح أيدت أفغانستان فيه كفاح الأمة العربية وكفاح كل شعب عربى كافح فى سبيل استقلاله.[١٧] هذا وقد شكروا قادة الجهاد الأفغانى الرئيس أنور السادات لدعمه ومساندته للمجاهدين، حيث قالوا: "إن الرئيس السادات هو الزعيم الوحيد الذى تعهد بتقديم كل المساعدات لشعب أفغانستان.[١٨] وكان الرئيس السادات أول من أكد على ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للمجاهدين بأسرع ما يمكن وأن مصر ستكون أول من تعترف بها.[١٩]

وعقد مجلس الشعب المصري في الخامس من يناير ١٩٨٠ جلسة حضرها الوفد الأفغاني، وتحدث د. محي الدين(نائب رئيس الوزراء المصري آنذاك) قائلاً:

"إن الشعب الأفغاني شعب تنحني له الرؤوس والجباه وهو يتصدى للجنود العتاه من الاتحاد السوفييتي، ومصر تقف على قدر ما تستطيع وقد كان صوت مصر عاليا خفاقا مع أفغانستان في جميع المحافل الدولية، وباسم شعب مصر وحكومته نؤكد استمرارنا على نفس النهج والطريق حتى يحقق الشعب الأفغاني نصره بالكامل، وترتفع راية الاسلام كما كانت علي أرضه عالية خفاقة، ذلك لأن الأفغان لهم فضل عظيم على شعبنا لن ننساه ونحن معكم حتى النصر". وتحدث صبغة الله مجددي أحد الزعماء الأفغان، أمام مجلس الشعب فشكر الأعضاء وشكر مصر حكومة وشعبا على مساندتها لهم وأكد أن المساعدة الحقيقية وجدوها فى مصر.[٢٠]

خامساً: التحالف الاستراتيجي المصري مع الولايات المتحدة والسعودية لمساندة المجاهدين.

طبقاً للاتفاق الذي تم بين الرئيس السادات وبين رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر فإن مصر تزويد المجاهدين بالسلاح الروسي المخزون في مخازن مصر على أن تعوضها الولايات المتحدة عن هذه الأسلحة بأسلحة أمريكية.[٢١] كما تزودهم مصر بأسلحة مصرية

الصنع وتساعد أمريكا مصر لنفس الغرض في تشغيل مصانع الأسلحة المصرية التي كان الروس قد ساهموافي بنائها.[٢٢] وبعد أن وافقت مصر مع كارتر لتزويد المجاهدين الأفغان بالسلاح الروسي بدأ انتقال الأسلحة من مصر في "طائرات الشحن الأمريكية العملاقة" إلى المجاهدين[٢٣] ويروى "جون كولى" فى كتابه "حروب غير مقدسة" (الفصل الثانى وعنوان الفصل كله: أنور السادات) أنه بعد أيام من لقاء الرئيس "السادات" مع "زبجنيو برجينسكى" فى يناير ١٩٨٠ – أعطى الرئيس المصرى إذناً باستعمال مطار "قنا العسكرى" قاعدة للتخزين والتشحين لخدمة "العمل الجهادى" فى أفغانستان، وكانت طائرات الشحن الأمريكية العملاقة تهبط فى هذا المطار كل مساء ويجرى تجميلها بالأسلحة والذخائر لكى تطير قبل منتصف الليل، وتهبط قبل الفجر فى المطارات العسكرية الباكستانية، وفى بعض المرات كان هناك "أفراد" مصريون يصحبون هذه الشحنات لإتمام إجراءات التسليم والتسلم، كما أن ميناء "بورسعيد" تحول إلى قاعدة خلفية للتخزين والشحن إلى كاراتشى.[٢٤]

وابتداءً من ربيع ١٩٨٠ وبعده فصولاً متوالية إثر فصول كانت الحركة على الجسر الجوى بين مطار "قنا" العسكرى وبين مطار "بيشاور العسكرى"، وبين بورسعيد وكاراتشى – فيضاً يتدفق ليلاً ونهاراً ودون توقف. وفى أول أبريل ١٩٨٠ أعلن الرئيس " السادات " فى حديث صحفى نشرته وسائل الإعلام فى مصر ما يمكن اعتباره "قراراً رسمياً بالتدخل فى أفغانستان" وكان نص ما قاله الرئيس "السادات" فى ذلك الصدد: "إننا على استعداد بأسرع ما يمكن لكى نساعد "المقاومة الاسلامية" في أفغانستان وأن نتدخل لنصرة إخواننا المجاهدين هناك سواء طلبوا منا المساعدة أو لم يطلبوها".

سادساً: موقف مصر التضامني ضد الغزو السوفيتي

في ذكرى مرورعام على التدخل السوفيتي أعلنت مصر أن السابع والعشرين من ديسمبر هو يوم للتضامن المصري مع الشعب الأفغاني. وخصصت مصر اسبوعاً للإعراب عن هذا التضامن.[٢٥] وقد أشاد الرئيس السادات في يوم التضامن هذا بالعلاقات المصرية العربية الأفغانية تاريخياً، وطالب الأفغانيين بالاسراع بوحدة الصف وتكوين حكومة حرة مؤقتة في المنفى، بل وطالب العرب والمسلمين اعلان تضامنهم لتاييد الجهاد الوطني المقدس للشعب الافغاني.[٢٦] وبعد استشهاد الرئيس "أنور السادات" ومجئ الرئيس الأسبق "حسنى مبارك" رئيساً جديداً لمصر، فقد اتبع نهج سياسة السادات فى السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان. ومما يؤكد ذلك قول الرئيس الأسبق مبارك، حيث قال "واجب علينا كدولة إسلامية أن نساعد إخواننا على حل قضيتهم ولا مفر من هذه المساعدة، وأن

مصر مستعدة لتقديم المساعدة قدر المستطاع فى ذلك المجال ".[٢٧] وقال الرئيس الأسبق مبارك أيضاً "نحن علينا التزامن تجاه أفغانستان كدولة إسلامية وأنا لست من هواة الإدلاء بالتصريحات لأى عمل أقوم به، وأترك الأعمال تتكلم عن نفسها.[٢٨] كما قال أيضاً: "كذلك فنحن نقف على شعب أفغانستان الشقيق فى تمسكه بحريته فى اختيار حكومته ونضاله السياسى والاقتصادى دون تدخل أجنبى أو إملاء من الخارج.[٢٩]

❖ **العلاقات الأفغانية المصرية في عهد الحكومة المجاهدين**

بعد أن تم لمجاهدين الأفغان النصر المستحيل استمرت مصر في مساندة الحكومة المجاهدين الأفغاني عبر المظاهر ثلاثة هي:

- الاعتراف بحكومة المجاهدين.
- استمرار الدعوة للتوصل لحل سلمي بين الفصائل الأفغانية .
- اعتبار الأمن القومى المصرى.

- **الاعتراف بحكومة المجاهدين**

بعد تشكيل حكومة الإسلامية فى أفغانستان برئاسة صبغة الله مجددى فى أبريل ١٩٩٢ اعترفت مصر بحكومة المجاهدين فى أول مايو ١٩٩٢ كما زار كابل فى يونيه ١٩٩٢ مساعد وزير الخارجية المصرى واجتمع مع الرئيس الأفغانى صبغة الله المجددى، وأكد استعداد مصر لتقديم أية مساعدة لإعادة إعمار أفغانستان. ولكن أثر تصاعد الإقتتال بين الفصائل الأفغانية واستمرار القصف المدفعى فى مدينة كابل سحبت مصر بعثتها الدبلوماسية فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٢.[٣٠] وعندما تم انتخاب الرئيس ربانى" رئيساً لأفغانستان كان أول المهنيين لربانى الرئيس الأسبق حسنى مبارك.[٣١] تأكيداً للعلاقات الوثيقة بين الشعبين المصري والأفغاني والتي تمتد في التاريخ القديم والحديث إلى أعماق بعيدة. واستمرت مصر في التعامل مع حكومة الرئيس ربانى.

وأعلن الرئيس الأفغانى مراراً أنه يتطلع الى زيارة مصر للإعراب عن امتنان شعب أفغانستان لشعب مصر ورئيسها لما قدموه من تأييد ودعم عسكرى ومادى وإعلامى لنضال المجاهدين ضد الغزو السوفيتى حتى أكرمهم الله بالنصر. وقد أكد الرئيس ربانى، إن بلاده حكومة وشعباً يهمها أمن واستقرار مصر لأن مصر هى خير سند للأمة الإسلامية، وإن مصر أول دولة ساعدت فى تحرير أفغانستان، كما أكد أيضاً دور مصر التاريخى للوقوف إلى جانب الدول الإسلامية لتحرير أرضها ومساندتها وقت المحن بدءاً من الجزائر إلى

أفغانستان. وأكد أن بلاده لن تسمح لأى فرد أو مجموعة تقوم بأى عمل ضد أمن مصر وشعبها باللجوء إلى أراضيها. وقد وصل الرئيس الأفغانى برهان الدين ربانى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٣ بزيارة رسمية لمصر. استغرقت زيارة ربانى لمصر ثلاثة أيام و عقد الرئيسان جلسة مباحثات بمقر رئاسة الجمهورية، تناولت عدداً من القضايا الثنائية فى مقدمتها مسيرة السلام بالشرق الأوسط والأوضاع فى أفغانستان والتعاون الثنائى بين البلدين فى المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. وقد اقتصرت هذه الجلسات على الرئيسين، كما تناولت دعم أواصر العلاقات التاريخية التى تربط بين البلدين الشقيقين فى مصر وأفغانستان.[٣٢]

- **إستمرار الدعوة للتوصل لحل سلمى بين الفصائل الأفغانية**

تأزم الوضع بين الفصائل الأفغانية المختلفة المحاربة ضد الغزو السوفيتى لأفغانستان فى الثمانينيات بعد النجاح في إخراج السوفيت، ثم انفجر الوضع مع بدء السباق الى كابل عام ١٩٩٢ وسعى جميع الأطراف المتشاركة وخاصة حزب إسلامى بقيادة حكمتيارإلى الاستئثار بكعكة السلطة. واقتتلوا فيما بينهم، وهكذا بعد ما تم لهم النصرالمستحيل ما لبثوا أن نشبت الخلافات فيما بينهم على السطح واستعملت القوة لمحاولة تسوية هذه الخلافات، فعاشت البلاد دوامة من العنف والعنف المضاد. وقضوا بأيديهم على الشجرة التى غرسوها قبل أن تأتى بثمارها. وفي ظل هذه الأوضاع المتردية دعت مصر على الفور المجاهدين لحقن الدماء فى كابل، حيث أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية، أن مصر تتابع باهتمام كبير التطورات على الساحة الأفغانية، وتهيب بجميع أبناء الشعب الأفغانى وقف سفك الدماء وممارسة ضبط النفس، وأكد المتحدث تأييد مصر لجهود الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سلمية للمشكلة، وتساند خطة السلام التى وضعتها المنظمة الدولية، وتؤكد استعدادها للمساهمة فى هذه الجهود للحفاظ على وحدة واستقرار أفغانستان.[٣٣] حقاً أن مصر ساندت جهود الأمم المتحدة بحق، كما أيدت جهود منظمة المؤتمر الاسلامي بصدق، وعملت من أجل الحل السلمي بإخلاص، مع الابتعاد عن الانغماس أو التورط في المشكلة. وهكذا قامت مصر فى السعى الحثيث لوقف الحرب الأهلية الأفغانية ومحاولة التوفيق بين مواقف أعضائها المتصلين مباشرة بالصراع وهم باكستان وإيران والسعودية والتنسيق بين مواقفها ومساعى الأمم المتحدة والإسراع بتشكيل حكومة تمثل أوسع قطاعات المجتمع الأفغانى، والاهتمام بقضية اللاجئين وإعمار البلاد والجوانب الإنسانية والإنمائية بشكل عام.

- **اعتبارات الأمن القومي المصرى**

بعد انتهاء الاحتلال السوفيتى لأفغانستان تحول هذه الدولة إلى أرض خصبة يترعرع عليها الإرهاب، ويتدرب على أراضيها المتطرفون العرب، حيث وجدوا فى بعض المناطق الحدودية فى أفغانستان وباكستان بعض الملجأ والملاذ.[٣٤] وقد تلقى هؤلاء أفكاراً وآراء دينية متطرفة، ونالوا على أرض هذه الدولة قسطاً وفيراً من التدريب والممارسة لفنون العمل العسكرى، ثم عاد البعض منهم إلى بلادهم أو إلى بلاد أخرى ينشرون دعواهم بقوة السلاح مهددين أمن واستقرار تلك الدولة وساعين إلى زعزعة النظم السياسية القائمة بها[٣٥] خاصة بعد أن طورت تلك العناصر خبرات هامة فى القتال والمناورة وتحول بعضها إلى استهداف حكوماتها الأصلية من الخارج.[٣٦]

فبعد عودة هذه العناصر إلى بلادهم ازدادت غربتهم، ومن ثم عملوا على تطبيق النموذج القتالى الأفغانى فى دولهم، وقد تأتى ذلك من خلال الحفاظ على صلاتهم وعلاقاتهم مع المركز الأفغانى – قادة وممولين – وهؤلاء الإرهابيون لم تظهر مشكلاتهم بدرجة كبيرة فى دول الجوار المباشر لأفغانستان، وخاصة فى باكستان وإيران، وإنما برزت مشكلاتهم بدرجة كبيرة وبشكل واضح فى مصر والجزائر والأردن وبعض الدول العربية الأخرى، فقد كانوا بحاجة إلى تصريف مخزون التعاليم والعقائد التى تشبعوا بها طيلة سنوات الجهاد.[٣٧]

وكانت مصر فى طليعة الدول العربية التى عانت من تلك الظاهرة، منذ أن استقبلت عدة موجات من الأفغان المصريين، ويقدر البعض أن عددهم يصل إلى نحو يتراوح من خمسمائة إلى ألف فرد، وقد استفادوا من التدريبات العسكرية التى تلقوها خلال سنوات القتال والحرب الأفغانية. ومن حصيلة العلاقات التى وفرت لهم الدعم المادى والمعنوى فى صراعهم مع النظام السياسى فى مصر.[٣٨] وبرغم أن عودة هذه العناصر قد ترافقت مع موجة واسعة من الاعتقالات فى صفوفهم، إذ تم اعتقال حوالى ١٠٠ عنصر منهم فى الموانى ونقاط الحدود إلا أن معظمهم قد تمكن من دخول البلاد، والقيام بالكثير من العمليات داخل مصر.[٣٩]

وعلى الرغم من الاتفاقيات الأمنية التي عقدتها حكومة "رباني" مع مصرلرصد نشاطات هذه العناصر أو اعتقالهم لم تفلح حكومة رباني في تقليم أظافر أفغان العرب أو (العائدون من افغانستان). حيث سبق وأن طالبت الحكومة المصرية استرداد المصريين الذين كانوا يعيشون في أفغانستان واتهموا بالقيام بالعمليات الارهابية في مصر، لكن عندما

لمست عدم التعاون في هذا المجال من قبل الجانب الأفغاني، وقامت بتجميد علاقاتها مع حكومة "رباني"، ولم يرد بالايجاب على طلبات الحكومة الأفغانية حتى أن وزير الكهرباء الأفغاني الذي كان يعتزم على زيارة مصر كممثل شخصي لرئيس الدولة تلقى بعد أسبوع من الانتظار في "أبو ظبي" رفض مصر على منحه التأشيرة، ولم يسطع القيام بزيارته لمصر وقطعت رسمياً كل العلاقات من قبل مصر مع الحكومة الأفغانية.(٤٠)

❖ العلاقات الأفغانية المصرية في عهدي طالبان

اتسم العلاقات المصرية الأفغانية بالخمول والفتور في عهد طالبان سببتها المتغيرات الدولية والاقليمية. وبعد سقوط "كابل" في أيدي "طالبان"عام ١٩٩٦. انقسم المسئولون في وزارة الخارجية المصرية إلي قسمين، وكان لهم آراء مختلفة تجاه حكومة طالبان. كان سفير مصر آنذاك في اسلام آباد، د. محمد نعمان جلال يؤيد و يدافع بشدة عن "طالبان" في تقاريره السياسية لوزارة الخارجية المصرية، وانصاع لاتجاهات الحكومة الباكستانية، وكان يومياً يطالب في تصريحاته لوزارة الخارجية ورئيس الشئون الأفغانية في وزارة الخارجية المصرية بالاعتراف بطالبان والتعامل معهم. لكن كان السفير الدوكتور محمود فرج، مدير الشئون الأفغانية في الخارجية المصرية كان معارضا لسفير مصر في اسلام آباد، و طالب في تقاريره لوزير الخارجية المصرية بالتروي في التعامل مع طالبان و عدم الاعتراف بهم.(٤١)

أعتقد أن مصر كانت تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً فى تحريك والتحكم فى مجريات الأمور فى أفغانستان، ولأن سياسة الخارجية المصرية كما قال الرئيس الأسبق مبارك تقوم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة. فكل شعب هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى إدارة شئونه واختيار طريقه.(٤٢) ومن ثم مصر لم ولن تؤجج نار الفتنة بين طالبان والفصائل الأفغانية الأخرى، بخلاف محورى باكستانى – سعودى – أمريكى من جهة، ومحورى إيرانى، روسى، هندى من جهة أخرى. حيث أن كل من باكستان وإيران والسعودية تطمع وتعمل على بلورة الوضع النهائى عسكرياً وسياسياً واقتصادياً فى أفغانستان لصالحها.(٤٣) وتابعت مصر بكل الاهتمام تطورت الأحداث المتلاحقة فى أفغانستان وبعد صعود طالبان واشتداد المعارك بينها وبين معارضيها أدانت مصر بشدة استمرار هذه المعارك ودعت دائماً المجتمع الدولى للتدخل لوضع حد لمعاناة الشعب الأفغانى. ورفضت مصر التدخل فى النزاع الأفغانى إثر تكرار الرئيس السابق "ربانى" عام ١٩٩٨ حيث طلب الرئيس السابق "ربانى" تدخل مصر للوساطة بين المعارضة وحركة طالبان وفى تصريح

صحفى دال قال وزير الخارجية المصرية الأسبق عمرو موسى: "إن مصر لن تحرق أصابعها فى أفغانستان".(٤٤)

كما أدانت مصر منهج طالبان الذى يرى فى الحرب السبيل الوحيد لحل الأزمة فى أفغانستان وكانت ترى مصر أن هذه الأسلوب لن يؤدى إلا إلى إلحاق الخسائر والأضرار بالشعب الأفغانى ولذلك طلبت مصر ببدء حوار فورى لتحقيق التسوية السلمية للنزاع بين الأطراف الأفغانية.(٤٥) وبسبب سلوكيات حركة طالبان في الحكم وتبنيها لسياسات متشددة بل ومتطرفة فى الأحيان سواء تجاه الشعب الأفغانى أو تجاه فصائل المعارضة الأخرى واستبعادها من المشاركة فى السلطة أو إجراء الحوار معها، أو سواء فى تقديم الحركة نموذجاً إسلامياً متطرفاً ومتشدداً فقد أخذت الحكومة المصرية موقفاً معارضاً لحركة طالبان ورافضة لنهجها المتشدد. وقد زاد من توتر العلاقات بين الحكومة المصرية وحركة طالبان هو إيوائها للعناصر المتشددة من الدول لعربية ومنها مصر، وهذه العناصر التى عرفت "بالأفغان العرب" شكلت تهديداً وخطراً حقيقياً على الأمن القومى المصرى خاصة بعدما عادت بعض هذه العناصر إلى مصر ومارست الأعمال الإرهابية.

وقد تباعدت المسافة بين الموقف المصرى وحركة طالبان بسبب التباين الشديد فى تطبيق الشريعة الإسلامية، حيث أصرت حركة طالبان منذ اليوم الأول لتوليها مقاليد السلطة فى أفغانستان على اتباع سياسات متشددة بزعم تطبيق الشريعة، بينما نجد أن مصر تعتبر أنها دولة إسلامية وتجسد النموذج الإسلامى المعتدل الذى يقوده الأزهر الشريف.

❖ العلاقات الأفغانية المصريه ما بعد طالبان

شهدت العلاقات المصرية الأفغانية ما بعد طالبان تفاعلات هامة، حيث اعترفت مصر بحكومة جديدة بعد انهيار طالبان، وتعددت الزيارات المتبادلة بين المسئولين فى البلدين على اختلاف المستويات، وشاركت مصر رسمية فى حفل تنصيب رئيس أفغانستان السابق "حامد كرزى" بعد انتخابه، وكانت مصر قد أعادت افتتاح سفارتها فى كابل مايو ٢٠٠٣. وتم ترشيح السفير ريحان شريف ليكون سفيراً فى أفغانستان، لذلك جرى اختياره ليرأس البعثة المصرية فى حفل تنصيب رئيس الجمهورية.

وحرص مصادر أفغانية للأهرام، بأن حكومة أفغانستان سيضع فى أولويتها توطيد العلاقات مع مصر على جميع الأصعدة وفى مختلف الميادين.[٤٦] وقرر السيد "أبو الغيظ" وزير الخارجية المصرية الأسبق ضم أفغانستان إلى برامج صندوق التعاون من أجل التنمية مع دول الكومنولث رغم عدم انتماء أفغانستان إلى تلك المجموعة، وذلك تقديراً لدعم الشعب الأفغانى فى مختلف المجالات، صرح بذلك "شريف ريحان" سفير مصر فى كابل، وأضاف أن هناك اتصالات بين البلدين لتحديد قائمة الأولويات فى دعم برامج التنمية لتقديم المساعدات إليها.[٤٧] كما أكد السيد "أحمد أبو الغيظ" اهتمام مصر الكبير بالمؤتمرالدولى لدعم أفغانستان فى باريس وذلك فى إطار التزامها بدعم الحكومة الأفغانية وتوفير المناخ المناسب لتحقيق الأمن والاستقرار للشعب الأفغانى واستكمال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذا البلد الصديق الذى تربطه بمصر صورة تاريخية وثقافية وثيقة. وصرح المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية بأن أبو الغيظ كلف فى هذا الإطار السفيرة وفاء نسيم مساعد وزير الخارجية برئاسة وفد مصرى فى أعمال المؤتمر والذى شاركت فيه أكثر من ٨٠ دولة ومنظمة إقليمية ودولية.[٤٨] وأكد الرئيس "حامد كرزى" أكثر من مرة بأن العلاقات مع مصر جيدة ونسعى إلى تنشيطها وأضاف أن علاقات مصر بأفغانستان تمتد لأكثر من قرن من الزمان والآن لدينا علاقات جيدة على جميع المستويات، وهناك تعاون أكاديمى مع جامعة الأزهر، وأفغانستان لم تغلق سفارتها فى القاهرة فى جميع الظروف، ونحن ننظر إلى مصر باعتبارها دولة مهمة فى العالم العربى والإسلامى وعلى الساحة الدولية.[٤٩] وزار أسبنتا وزير الخارجية الأفغانية مصر في يناير ٢٠٠٦ (كما زار قبله عبد الله عبد الله وزير الخارجية الافغانية الأسبق) وأكد أن مصر ذات دور محورى فى العالم الإسلامى وبعلاقاتها التاريخية مع بلاده يمكنها أن تقوم بأدوار مهمة لتحقيق الاستقرار مع مصر فى مختلف المجالات من بينها مكافحة الإرهاب الذى يشكل تحدياً مشتركاً. وتأتى الزيارة فى ضوء

إدراك أفغانستان مكانة مصر باعتبارها دولة حيوية فى العالم الإسلامى وتستطيع أن تقوم بأدوار مهمة من أجل تحقيق الاستقرار فى أفغانستان، ويمكنها أن تقيم حواراً فى هذا الشأن مع باكستان للعمل على استقرار الأمن، وأشار إلى أن علاقات مصر بأفغانستان تاريخية وتستند إلى أسس راسخة من الثقافة والدين والتاريخ المشترك.(٥٠)

كما بحث الوزير في يوم الثاني لزيارته لمصر مع فضيلة شيخ الأزهر سبل توطيد العلاقات بين مؤسسة الأزهر وأفغانستان، ومنح المزيد من التسهيلات للطلاب الأفغان للدراسة بالأزهر وطلب من شيخ الأزهر أن يزور افغانستان.(٥١) كما عبر أن الأزهرالشريف يستطيع أن يساعد كثيراً من خلال البعثات الطلابية وإيفاء العلماء وقد حصلت على الموافقة على دعم الأزهر لأفغانستان فى جميع المجالات وتلبية احتياجاتها. كما بحث مع السيد أحمد أبو الغيظ وزير الخارجية الأسبق سبل توطيد وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين والتحديات التى تواجه البلدين، ومن بينها مكافحة الإرهاب الذى هو عمل فتنة قليلة من الناس لا تمثل الإسلام، كما تم الاتفاق على تدريب الدبلوماسيين الأفغان فى مصر. كما التقى مع السيد حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق سبل تطوير التعاون فى مجال إعداد ترتيب كوادر الشرطة الأفغانية وذلك فى إطار جهود الدولة الأفغانية لبناء قوات شرطة قادرة على حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار. وأكد أحمد أبو الغيظ دعم بلاده الكامل للجهود الدولية المبذولة لاستتباب الأمن والإحلال والاستقرار فى أفغانستان ومشاركتها فى جهود إعادة الإعمار فى أفغانستان. وأبدى "أبو الغيظ" خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الأفغانية "اسبنتا" استعداد مصر مواصلة دورها فى دعم الشعب الأفغانى عن طريق إمداده بخبراتها فى المجالات الدبلوماسية أفغانية وفى المجالات المختلفة. والأفغان تقدر دورإسهام مصر فى مساعدة الشعب الأفغانى ويتطلع إلى توسيع نطاق التعاون المشترك فى جميع المجالات بين البلدين، لان العلاقات المصرية – الأفغانية عميقة وتاريخية، وإن عودة التمثيل الدبلوماسى المصرى إلى أفغانستان بعد مرحلة "طالبان" يعطى مؤشراً على متانة علاقات.

(٢)
العلاقات الثقافية

احتلت الأنشطة الثقافية مكان الصدارة في العلاقات المصرية الأفغانية لعل ذلك مرجعه عدة اعتبارات: **الأول**: إن الثقافة هي لغة المشاعر والقلوب وأن العلاقات بين مصر وأفغانستان استندت في جذورها لمشاعر الود بين الدولتين والتشابه في التراث الثقافي وبخاصة الانتماء للاسلام والمذهب الحنفي ومن هنا إحتلت الثقافة المكانة المميزة. **الثاني**: تطلع أفغانستان لتعلم اللغة العربية ومصر هي المكان الطبيعي لذلك، سواء باستقدام الطلاب الراغبين في الحصول على منح دراسية بالأزهر الشريف، أو بإيفاد علماء الأزهر للتدريس في أفغانستان. وتلعب العوامل الثقافية دوراً قوياً فى نطاق سياسة التوجه شرقاً تجاه أفغانستان وترجع قوة تأثيرهذه العوامل إلى كون التفاعلات الثقافية لا تقتصر على المستوى الرسمى وإنما تمتد بصورة واضحة إلى المستوى الشعبى، ويبرز فى هذا الصدد ما يمكن أن نطلق عليه الرابطة الثقافية الإسلامية إلى تجمع بين البلدين. ووقعت أول اتفاقية ثقافية بين البلدين ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦١. وتسمح بتبادل الخبرات والمنح الدراسية والوفود الثقافية والفنية والتعاون العلمي الوثيق في جميع المجالات.[٥٢] والإسلام كثقافة يقدم القيم والمعايير والرموز التى تربط بين الشعوب والأمم الإسلامية بغض النظر عن الموقع الجغرافى لكل أمة. فثمة أحاسيس ومشاعر مشتركة تحرك وجدان هذه الأمم ومشاعرها، ومن هنا كان لنتاج الإسلامي الفكرى فى كل من البلدين تأثير يمتد إلى البلد الآخر، ويمكن القول بأن التأثير واقع قائم. فنتاج الفكر الإسلامى الأفغاني كان له تأثير على نتاج الفكر الإسلامى فى مصر وذلك منذ مجئ السيد جمال الدين الأفغانى فى مصر، كذلك يلاحظ أن بعض التجمعات أو الاتجاهات الإسلامية التى ظهرت فى أفغانستان كان له وجود فى مصر خاصة فى نطاق الجماعات الإخوان المسلمين والجماعات الصوفية. أما التأثير الثقافى المصرى فإنه يتمثل فى الدور الذى يقوم به الأزهر والبعثات الإسلامية التي تقوم المؤسسات الرسمية بإرسالها إلى أفغانستان، إضافة إلى اللقاءات التى تتم بين المفكرين المصريين والأفغانيين، حيث تعتبر أفغانستان إمتداداًلتأثير الثقافة العربية فضلاً عن كونها جزء لا يتجزأ من الثقافة والحضارة الاسلامية وفي كلا الإطارين العربي والاسلامي تحتل مصر موقعاً محورياً، ومن ثم فإن علاقات مصر بأفغانستان هي إحدى مظاهر وتفاعل واشعاعات الدوري الحضاري المصري.

وتداول الكتب والمجلات المصرية فى أفغانستان، وهو تأثير واضح يمتد إلى قطاعات واسعة من أبناء أفغانستان. كذلك يمكن القول بأن الروابط الثقافية خاصة الإسلامية كانت أحد العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان وهى التى أسهمت فى بناء موقف مصر المؤيد المساند فى الصراع الأفغانى ضد السوفيت.

وعلى مصر العصور كانت مصر والأزهر الشريف قبلة المفكرين الأفغان يلتقون بإخوانهم من أبناء مصر فيعلمونهم ويتعلمون منهم، وعلى رأس هؤلاء جميعاً، السيد جمال الدين الأفغانى الذى تتلمذ عليه الشيخ محمد عبده وسعد زغلول.

(٣)
العلاقات الاقتصادية

بعد أن نجحت البلدين حتى الآن في تحقيق التقارب السياسي المنشود والتي انعكست في التبادل الدبلوماسي والزيارات المتبادلة بين البلدين إلا أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفغانستان كانت محدودة جداً نظراً لسببين:

حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها أفغانستان منذ السبعينيات وحتى الآن. وقد أثر هذا على التنمية في أفغانستان وعلاقاتها التجارية مع دول العالم مثل مصر وغيرها، حيث اقتصرت معظم صادرات وواردات أفغانستان مع الدول الجوار الجغرافي مثل ايران وباكستان وآسيا الوسطي.

البعد الجغرافي بين البلدين والتي شكلت عائقاً أمام انتقال السلع والخدمات بين البلدين.

وانطلاقاً من أهمية الدافع الاقتصادي في سياسة مصر الخارجية فإن مصر ترغب في الاستفادة من أفغانستان، فإن أفغانستان تعد مصدراً مهماً للموارد الخام، حيث تتمتع باحتياجات كبيرة من الغاز والمعادن مثل الأحجار الكريمة والفحم والنحاس، ومن ثم وقعت كلتا الدولتين العديد من الاتفاقيات التجارية خاصة في الفترة الستينيات من القرن الماضي مثل اتفاقية التجاروالدفع وقد وقعت ١٩ أبريل سنة ١٩٦٠.[٥٣]

وبموجب اتفاقية التجارة والدفع تستطيع مصرأن تستورد من أفغانستان الفواكه المجففة والمشمش والتين والجوز والفستق والفواكه الطازجة وجلود الماعز والأغنام والأبقار ومختلف أنواع الفراء التي تمتاز بها أفغانستان والحبوب الزيتية. كما تستطيع أفغانستان أن تستورد

من مصر المواد الخام الصناعية والمنسوجات والورق والأدوية ومنتجات البلاستيك وحروف الطباعة والمنتجات الزجاجية والمواد الغذائية.(٥٤)

(٤)
آليات تطوير العلاقات المصرية الأفغانية

إذا كانت العلاقات المصرية الأفغانية لم تشهد تقارباً كبيراً لعوامل عديدة خاصة بالأوضاع الداخلية فى أفغانستان، فإن تطوير العلاقات بين البلدين يكتسب أهمية كبيرة فى ضوء عدداً من الإعتبارات.

أ- القواسم المشتركة بين البلدين والتى توفر أرضية كبيرة يمكن البناء عليها فى تنشيط وتفعيل العلاقات المصرية الأفغانية، ومن أبرز تلك القواسم، هو أنهما دولتين إسلاميتين وأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، إضافة لوجود العديد من الفرص والإمكانيات الاقتصادية التى يمكن توظيفها لصالح شعبى البلدين، ولذلك تبرز أهمية تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية بينهما، إضافة للتاريخ المشترك الذى يجمع البلدين.

ب- واجهت الدولتين خطر الإرهاب والتشدد، ومحاولات البعض توظيف الدين الإسلامى لتحقيق مصالحه وأهدافه، وهذا يدفع إلى ضرورة التعاون فى البلدين فى مواجهة ظاهرة الإرهاب والتشدد، خاصة بعد تجربة "الأفغان العرب" الذين قاتلوا فى أفغانستان ضد الإحتلال السوفيتى ثم عادوا إلى بلادهم وشكلوا خطراً على أمنها القومى، وكان لهم دوراً فى العمليات الإرهابية التى شهدتها مصر.

ت- برغم أن أفغانستان تواجه تحديات عديدة فى ظل إستمرار العنف وعدم استقرار السياسى فيها، إلا أنها كدولة ذات تاريخ وحضارة وإمكانيات اقتصادية هائلة تمثل أهمية كبيرة للسياسة المصرية وتدفع فى إتجاه التقارب والتعاون بينهما، خاصة وأن هناك حسب التصريحات الرسمية رغبة جادة متبادلة لدي الدولتين لدفع العلاقات لمجالات جديدة فضلاً عن تعميق ماهو قائم منها.

ويمكن القول أن هناك عدداً من الآليات لتطوير العلاقات المصرية الأفغانية فى العديد من المجالات:

- **فى المجال السياسى:**

هناك العديد من مجالات العمل السياسى التى تحتاج إلى جهود مصرية أفغانية مشتركة وأول هذه المجالات ما يتصل بقضية العلاقة بين الإسلام والغرب، فيمكن للدولتين القيام بدور هام من خلال التوصل إلي خلق آليات مؤسسية للتعامل مع الغرب، بحيث تكون قادرة علي تقديم صورة الإسلام الصحيح لهذه الدول، وإزالة التشويه الذى أصابها بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتوضيح أن الإسلام يقوم على الإعتدال والتسامح وإحترام الآخر والمساهمة فى تقدم الحضارة الإنسانية والعالمية، وأن ما تقوم به مجموعات صغيرة من أعمال إرهاب باسم الدين لا يعبر عن غالبية الشعوب الإسلامية المعتدلة.

- ما يشجع على التقارب أن تاريخ البلدين لم يشهد وجود أعمال عدائية ضد كل منهما الآخر، ولما كانت مصر وأفغانستان تبعدان جغرافيا عن بعضهما البعض كما أنهما ليستا في منطقة تأثير إقليمي واحد، فلا يوجد مشكلات حدود أوتنافس علي مناطق النفوذ أو زعامة التكتلات الإقليمية، فإن البعد السياسي يتراجع كثيراً أمام البعد الثقافي في علاقة الدولتين، وإن الدولتين تشتركان في نفس الأسس التي تقوم عليها سياستهما الخارجية، كما أن النظام السياسى في كلتا الدولتين يعتبر عامل مشجع للعلاقة بين الدولتين، خاصة فيما يتعلق بمسألة اتخاذ القرار في القضايا التي تهم البلدين، فضلاً عن أنه يوجد تأييد كامل من كل دولة للأخرى في المنظمات الدولية عند التصويت على القضايا التي تمس مصالح الدولتين. وهذا يزيد من أهمية إحتياج كل دولة للأخرى.
- المزيد من الاهتمام والجدية خاصة من الجانب المصري في نطاق إدارة العلاقات المصرية الأفغانية من خلال التنسيق بين الأجهزة الرسمية المعنية بهذه العلاقات،إضافة إلي الهيئات غير الرسمية.
- ضرورة قيام مصربزيادة تعاونها السياسي والدبلومسي مع أفغانستان عن طريق تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة وإبداء المزيد من الاهتمام بالقضايا الحيوية والاستراتيجية لأفغانستان، وذلك ضمن سياسة المفاتحة والمكاشفة

لإزالة العقبات والمشاكل التي تعوق تعاونها نتجة لعدم الفهم بعضهم متطلبات البعض الآخر.

- إنشاء العديد من المؤسسات السياسية المشتركة التى يكون من ضمن أهدافها كيفية تفعيل العلاقات السياسية بين البلدين، وهنا تبرز دور مراكز الأبحاث فى البلدين لتعظيم الفرص والمصالح المشتركة ووضع الآليات لتطويرها.
- يمكن لمصر أن تلعب دورا مهما فى تحقيق الأمن والإستقرار فى أفغانستان، وذلك من حلال دعم جهود الوساطة التى تقوم بها الأطراف الأخرى أو التى تقوم بها مصر لتحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الأفغانية، وتوظيف المدخل الدينى لتحقيق تلك المصالحة، باعتبار أن أفغانستان دولة إسلامية سنية حنفية مثل مصر، ويبرز هنا دور الأزهر الشريف كمؤسسة تحظى التقدير والقداسة لدى الشعب الأفغانى وفصائله، فى تحقيق التقارب والتصالح بين الأطراف الأفغانية لوقف دوامة العنف وإستعادة البلاد لسيادتها وإستقرارها.

- **في المجال الاقتصادى:**

برغم أن العلاقات المصرية الأفغانية اتسمت بأنها ضئيلة أو منعدمة بين البلدين خلال فترة الربع قرن الماضية، إلا أنه يمكن تفعيل تلك العلاقات فى المستقبل عبر:

- إنشاء مجلس أعمال مصرى أفغانى يضم رجال الأعمال فى البلدين يساعد فى إكتشاف الفرص الإقتصادية والإستثمارات الممكنة التى يمكن للدولتين الإستثمار المشترك فيها.
- تطوير عملية التبادل التجارى بين البلدين خاصة فى السلع والخدمات التى تحظى فيها الدولتين بالميزة النسبية، وهنا يمكن لأفغانستان الإستفادة من التجربة التنموية المصرية، كذلك الاستفادة من مساهمة مصر فى عملية إعادة إعمار أفغانستان وخبرتها فى إزالة الألغام الناتجة عن الحروب.

- **في المجال الثقافى:**

تبرز أهمية تدعيم التعاون الثقافى المصرى الأفغانى عبر:

- التوسع فى تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفغان فى الجامعات والمعاهد المصرية وإنشاء المزيد من المعاهد الأزهرية وفروع الجامعات المصرية فى أفغانستان لتعليم اللغة العربية وتعلم الثقافة والحضارة المصرية.

- تحقيق التنسيق والتكامل بين الجامعات المصرية والجامعات الأفغانية، وإنشاء المراكز الثقافية فى كلا البلدين للتعريف بثقافة وحضارة البلد الآخر، وتوفيرقاعدة معلومات وبيانات عن أفغانستان في مصر وعن مصرفي أفغانستان حتى يمكن للمهتمين بهذه العلاقات التحرك علي أسس موضوعية.
- زيادة البعثات وتبادل الوفود والزيارات الأكاديمية والبحثية والإعلامية لتحقيق التواصل والتفاعل الثقافى بين شعبى البلدين، ويمكن بث برامج إعلامية مشتركة عن كلا البلدين تساهم فى تعريف الشعبين الأفغانى والمصرى بثقافة وعادات وتقاليد كل منهما، إضافة لتوظيف الروابط التاريخية الثقافية المشتركة فى إعادة تفعيل وتطوير التعاون الثقافى بينهما وهو مدخل مهم لتحقيق التقارب السياسى والتعاون الإقتصادى.
- وتوسيعاً لقاعدة الطلاب الذين يدرسون في الأزهروتحقيقاً لرغبة الكثير منهم الذين يعتبرون أن الدراسة في الأزهر الشريف من أعز أمانيهم فإن الباحث يقترح أن يتم ترشيح عدد كبير من الطلاب الأافغانيين الدارسين في جامعة كابل بالسنة الدراسية النهائية علي منح دراسية للدراسة بجامعة الأزهر لمدة سنة والحصول علي الدرجة الجامعية الأولي. وفي هذا توفير للمشقة والمعاناة التي يعاني منها الطلاب في الدراسة بالخارج وأيضا منحهم ميزة الدراسة في جامعة الأزهر.ويمكن أيضاً لجامعة الأزهر الاستعانة ببرامج التعليم المفتوح في توسيع قاعدة المستفدين من التعلم في جامعة الازهر وأن يتم تأدية امتحانات آخر العام في السفارة المصرية بأفغانستان، ومنح من يصل للسنة النهائية في المرحلة الجامعية الأولي منحة للحصول علي الدرجة من جامعة الأزهر في القاهرة.

خاتمة:

يمكن تصنيف العلاقات الأفغانية المصرية إلى عدة مراحل:

الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٩: وهى فترة الغزو السوفيتى لأفغانستان وإحتلالها حتى نهاية الثمانينيات، وقد اتسمت العلاقات بين البلدين خلال تلك الفترة بعدة أمور أبرزها الموقف الرسمي المصرى الرافض للإحتلال السوفيتي لأفغانستان باعتباره يمثل إنتهاكاً للشرعية الدولية وللقانون الدولى ومبدأ عدم جواز إستخدام القوة المسلحة فى العلاقات الدولية للعدوان على سيادة دولة عضو بالأمم المتحدة، وبالتالى انضمت مصر إلى العديد من دول العالم فى إدانة الإحتلال السوفيتى والمطالبة بانسحاب القوات السوفيتية، وجاءت تلك المطالبة إنعكاساً لمبادئ السياسة الخارجية المصرية فى دعم حركات التحرر فى العالم الثالث لنيل إستقلالها.

كذلك فإن مصر ساهمت بشكل كبير فى دعم حركة المجاهدين الأفغان والنضال ضد القوات السوفيتية، ولعبت دوراً مهماً فى مواجهة الإحتلال السوفيتي والعمل على تحرير أفغانستان عبر تقديم المساعدات المعنوية والمادية والعسكرية للمجاهدين.

المرحلة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠١: وهى المرحلة التى شهدت انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان وإنتصار المجاهدين، وبعد تشكيل حكومة صبغة الله مجددى فى أبريل ١٩٩٢ أسرعت مصر إلى الإعتراف بها فى مايو ١٩٩٢، كما زار كابول فى يونيو ١٩٩٢ مساعد وزير الخارجية المصرى وإجتمع بالرئيس مجددى، وأعلن إستعداد مصر للمشاركة فى إعادة إعمار أفغانستان.

وبعد صعود طالبان واشتداد المعارك بينها وبين معارضيها أدانت مصر بشدة استمرار هذه المعارك ودعت دائماً المجتمع الدولى للتدخل لوضع حد لمعاناة الشعب الأفغانى. ونتيجة لتطبيق طالبان نظام الشريعة الإسلامية بصورة متشددة، فقد ألبت عليها معظم الدول خاصة مع إحتضانها وإستضافتها لعناصر تنظيم القاعدة وقادته مثل أسامة بن لادن والمصرى أيمن الظواهرى، وقد اعتبرت مصر إيواء طالبان ودعم عناصر تنظيم القاعدة عملا عدائيا ويحمل العديد من المخاطر على الأمن القومى المصرى، خاصة بعد أن شهدت مصر خلال التسعينيات سلسلة من العمليات الإرهابية كان ورائها العديد من المتشددين الإسلاميين العائدين من أفغانستان، المعروفين اسم الأفغان العرب، ولذلك يمكن تفسير الموقف المصرى من نظام طالبان فى إطار جهود مصر لمحاربة الإرهاب وإتهام

نظام طالبان بدعم وإيواء العناصر المتشددة. ورغم أن مصر لم تعترف بنظام طالبان إلا أنها حرصت دائما على عدم التدخل فى شئونها الداخلية رغم الإرتباط بين ما يحدث فى أفغانستان وتصاعد موجة الإرهاب فيها، ويمكن القول أن أفغانستان فى ظل طالبان عانت من العزلة الدولية الشديدة والتى زادت بعد التحالف بين طالبان وتنظيم القاعدة، وكانت هذه العزلة الشديدة أحد الأسباب الرئيسية لسقوط نظام طالبان.

الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٠: وهى الفترة التى شهدت سقوط نظام طالبان بعد الغزو الأمريكى لأفغانستان فى أعقاب وقوع أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة وقيام الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس بوش الابن ببناء تحالف دولى ضد طالبان وإتهامها بإيواء ورفض تسليم عناصر تنظيم القاعدة، خاصة أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى، وقد أدى رفض طالبان طرد القاعدة أو تسليم عناصرها إلى قيام الولايات المتحدة بغزو أفغانستان، وقد دعمتها العديد من دول العالم التى شاركت بقوات فى الغزو. وفى هذه الفترة اتسمت السياسة المصرية تجاه أفغانستان بعدة أمور، **أولاً** رغم أن مصر تتخذ موقفاً معادياً من طالبان، إلا أنها لم تؤيد الغزو العسكرى الأمريكى لأفغانستان، ليس دفاعاً عن طالبان، وإنما لأن ثوابت السياسة الخارجية المصرية ترفض إستخدام القوة المسلحة والعدوان ضد الدول وإسقاط أنظمتها السياسية بالقوة، ورغم أنها لم تشترك ضمن قوات التحالف الدولى فى أفغانستان، إلا أنها إعترفت بنظام الرئيس الأفغانى حامد كرزاى وأقامت مع أفغانستان علاقات دبلوماسية كاملة، وشهدت العلاقات بين طرفين نمواً مطرداً وتطوراً إيجابياً وتقدماً ملحوظاً، وارتزكت السياسية المصرية على دعم النظام الأفغانى ودعم جهوده فى تحقيق الأمن والإستقرار في أفغانستان.

الهوامش

(١) العلاقة بين مصر وافغانستان وطيدة ومتينة ضاربة بجذورها فى عمق التاريخ، حيث يظهر من خلال الأساطير أن هناك عقائد وأفكار ومذاهب وطقوس مشتركة بين أريانا (أفغانستان اليوم) وبين مصر فى عهد الفراعنة، وتربط أفغانستان ومصر بروابط تفوق رابطة الدين المحضة، فهناك أيضاً رابطة المذهب ففى أفغانستان يسود المذهب الحنفى حيث ينص جميع الدساتير الأفغاني أن "دين أفغانستان هوالدين الإسلامى المقدس وتجرى الشعائر الدينية من قبل الدولة طبقاً لأحكام المذهب الحنفى". وهو نفس المذهب الذى يسود مصر.

(٢) في لقاء جرى مع د. مصطفى الفقي في يونيو ٢٠٠٩.

(٣) أفغانستان وجهان،" أفغانستان والعالم" ج.١ مركز مطالعات استراتيجيك، وزارت أمور خارجه، جاب أول، ديسمبر ٢٠٠٧ ص ١٠٢.

(٤) د. محمد السيد سليم ود. رجاء سليم (محرران) الأطلس الأسيوي، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ١٠٠.

(٥) ش، ن، حق شتاس: العلاقات الأفغانية الروسية ١٨٢٦_١٩٨٤.ترجمة، عفاف السيد زيدان، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة،ص، ٤٣٨.

(٦) في لقاء جري مع المفكر الاسلامي المعروف الأستاذ فهمي هويدي فبراير٢٠٠٩.

(٧) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره.

(٨) الأهرام ٢٨ ديسمبر ١٩٧٩

(٩) د. جمال علي زهران، "ديناميكية السيا سة الخارجية والدورالمصري في ظل التحولات الجديدة"، الناشر، مركز المحروسة للنشر، الطبعة الأولي ٢٠٠٥، ص، ٢١٤.

(١٠) جامعة الشعوب الإسلامية والعربية، أفغانستان فى مواجهة الغزو الروسى، القاهرة . ١٩٨٢، ص ١٢٨.

(١١) عمرو هاشم، القضايا الخارجية في عهد مبارك القاهرة، سلسلة كتاب الأهالية، بدون تاريخ، ص،١١٧.

(١٢) أفغانستان وجهان، **مرجع سبق ذكره**، ص١٠٢

(١٣) كما كان للرئيس أنورالسادات شأن عظيم بين جيل الشباب في مصر بل وفي العالم الاسلامي كله، حيث كان يمثل نموذجاً للزعامة الوطنية في العالم الثالث، كما كان زعيم السواد الأعظم من أبناء الأمة العربية، وأننا في معظم الأحيان نتاثر تماماً بالجوانب الإيجابية في سياسته الخارجية مهملين تماماً الجوانب السلبية الأخرى فطوال ١١عشرة عاماً وهي مدة زعامته مثل خلالها الشخصية العظمي في العالم العربي.

(١٤) **المرجع السابق**، ص٢١٦

(١٥) بيان من المؤتمر الثانى للتضامن مع الشعب الأفغانى المعقود بمقر جامعة الشعوب الإسلامية والعربية بالقاهرة فى غرة ربيع الأول ١٤٠٢هـ ٢٧ ديسمبر ١٩٨١م .

(١٦) لم تسير كل الدول العربية لمقاومة السوفييت فى أفغانستان، فكثير من الأنظمة العربية فى تلك الفترة (ثمانيات القرن الماضى) كان مدعوماً من الاتحاد السوفيتى مثل العراق وسوريا واليمن الجنوبى، وكان من الطبيعى أن تقف مع ولى نعمتها(موسكو) فى النزاع الأفغانى، ومن ثم قطعت مصر المباركة علاقتها مع هذه الدول بسبب تأييدها لدخول السوفيت فى أفغانستان. كما أعلنت مصر مقاطعتها لأولمبيا عام ١٩٨٠ في موسكو. إضافة إلى خفض تمثيل الدبلوماسي معها. وقد أدان السادات أيضاً بعض الحكومات الاسلامية لتقاعسها عن القيام بواجبها تجاه المجاهدين الأفغان.

(١٧) جريدة الأهرام ١٩٨٠/١١/٢٧

(١٨) جريدة الأهرام ، ١٩٨١/١١/٢٧

(١٩) أفغانستان وجهان، **مرجع سبق ذكره**، ص، ١٠٣

(٢٠) جمال علي زهران، **مرجع سبق ذكره**، ص، ٢١٦

(٢١) جارج آرني، افغانستانكزركاه كشوركشايان "**أفغانستان معبر المستعمرين**" ترجمه، سيد محمد يوسف علمي و حبيب الرحمن هالة، مركز نشراتي ميوند، بشاور، ص٨٠.

(٢٢) المشكلة الأفغانية في المحافل الدولية، الإدارة السياسية جامعة الشعوب الاسلامية، ص ٤٦

(٢٣) جارج آرني، **المرجع السابق**.

(٢٤) محمد حسنين هيكل، "**الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابل**"، المصرية للنشر العربى والدولى، يونيو ٢٠٠٣، ص٢٥٦.

(٢٥) أفغانستان وجهان، **مرجع سبق ذكره**.

(٢٦) جمال علي زهران، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢١٥

(٢٧) من وقائع المؤتمر الصحفى للرئيس مبارك فى إسلام آباد، يوم ١٩٨٣/٤/١٢، جريدة الأهرام، ص٣.

(٢٨) من حديث الرئيس الأسبق مبارك فى المؤتمر الصحفى بباكستان .

(٢٩) قيلت فى مأدبة العشاء التى أقامها رئيس باكستان الجنرال محمد ضياء الحق تكريماً للرئيس مبارك فى يوم ١٩٨٣/٤/١١، جريدة الأهرام.

(٣٠) أفغانستان وجهان، **مرجع سبق ذكره**، ١٠٤.

(٣١) السفير/ أحمد فريد شادى، رئيس جمعية الصداقة المصرية – الأفغانية، **ضيف مصر، الرئيس رباني**، فى الأهرام ، ١٩٩٣/١١/١٥

(٣٢) جريدة الأهرام، ١٦ نوفمبر ١٩٩٣

(٣٣) جريدة الأهرام، ١٩ أبريل ١٩٩٢.

(٣٤) محمد نعمان جلال، **العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨ ص ١٢٤.

(٣٥) **المرجع السابق**.

(٣٦) محمد فايز فرحات، **العلاقات العربية الباكستانية**، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصادوالعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١٧.

(٣٧) معتز محمد سلامة، انعكاسات الصراع الأفغانى على دول الجوار ١٩٩٢ – ١٩٩٧ فى إبراهيم عرفات محرراً، القضية الأفغانية وانعكاساتها الاقليمية والدولية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٢٠١ .

(٣٨) د. حامد عبد الماجد، **ظاهرة الأفغان العرب: محاولة للفهم والتحديد العلمى**، سلسلة بحوث سياسية، العدد ١٣٢، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، اكتوبر ٢٠٠١، ص ٢٥.

(٣٩) د. محمد عبد السلام، **الأفغان العرب: صناعة العنف العابر للحدود**، السياسية الدولية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٩٥.

(٤٠) أفغانستان وجهان، **مرجع سبق ذكره**، ص، ١٠٥

(٤١) أفغانستان وجهان، ص ١٠٥.

(٤٢) ج. م. ع. وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٧، الرئيس الأسبق مبارك ٦ سنوات من المسئولية العليا، الفكر ... الممارسة ... والإنجاز، ص ٢٦

(٤٣) السفير/ أحمد طه محمد، **الصراعات الإقليمية فى آسيا**، أوراق أسيوية، العدد ٦ فبراير ١٩٩٦، ص ٤٠.

(٤٤) محمد عبد الهادى علام، **الدبلوماسية المصرية فى التسعينيات، الانتقال الى نظام دولى جديد**، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، الناشر، دارالنهضة المصرية، ص ٥٩.

(٤٥) أحمد سليم ورجاء سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٢.

(٤٦) أرشيف أهرام، قسم معلومات، ديسمبر ٢٠٠٤.

(٤٧) أرشيف أهرام، قسم معلومات، ديسمبر ٢٠٠٤.

(٤٨) **المرجع السابق**، ١٠ يونيو ٢٠٠٨.

(٤٩) **المرجع السابق**، ١٠ يونيو ٢٠٠٨.

(٥٠) أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ١٨ يناير ٢٠٠٧.

(٥١) أرشيف الأهرام، قسم المعلومات ، ١٨ يناير ٢٠٠٧.

(٥٢) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص، ١٠٢.

(٥٣) أفغانستان وجهان، المرجع السابق.

(٥٤) أبو العنين فهمي محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ٤٢٩





مصر وسياسة التوجه شرقاً
الواقع والآفاق



تحرير

أ.د. هدي ميتكيس

٢٠١٥

مصر وسياسة التوجه شرقا الواقع والآفاق

تحرير أ.د. هدى ميتكيس ٢٠١٥

هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب ثمرة جهد ممتد عكف عليه برنامج الدراسات الماليزية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، إذ تمثل فصول هذا الكتاب الذى جاء بعنوان "مصر وسياسة التوجه شرقاً: الواقع والآفاق". محصلة ونتاج جهد بحثى متميز لكوكبة متميزة من الباحثين في محاولة لإلقاء الضوء على سياسة مصر للتوجه شرقاً سواء من الناحية النظرية التي تستأهل تناول الأصول الفكرية للتوجه الشرقي، وأثر كل من تفاعلات النظام الدولي والنظام العالمي على سياسة مصر للتوجه شرقاً، والتعرف على موقع الشرق في دائرة السياسة الخارجية المصرية، وإلقاء الضوء على البعد الإقتصادي كأحد الأبعاد الهامة في السياسة المصرية تجاه الشرق.

وإجمالاً فإن هذا الكتاب يؤكد على أن مفهوم التوجه شرقاً لمصر يمتد بحكم موقعها الجغرافي الفريد ليشمل دوائر جغرافية عديدة تشمل الدائرة العربية والدائرة الشرق أوسطية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الأورومتوسطية. ومن ثم قام الكتاب بتغطية بعض النماذج من هذه الدوائر متناولة واقع وآفاق العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية لمصر مع كل من اليابان وروسيا والصين والهند وأفغانستان.

ويأمل المركز أن يمثل هذا الكتاب رؤية أكاديمية عن واقع وآفاق سياسة التوجه شرقاً لمصر.